

الأجوبة الفاضلة للسئلة الحسنة الكاملة

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحكي الكنتوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ

رحمه الله تعالى

وهي أجوبة جامعة محررة عن حكم الإسناد ، والعمل بالحديث الضعيف ، وحال كتب الحديث
المسندة ، وما يحتاج به منها ، ودفع تعارض أقوال المحدثين ، ومباحث النسخ
والجمع والترجيح ، مع تجلية دقيقة لمباحث شائكة في علوم الحديث

وعليه

التعليقات الحافزة على الأجوبة الفاضلة

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة - هاتف ٣٥٢٩١

بيروت ص.ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧

حقوق الطبع محفوظة للنشر

الطبعة الأولى : حلب ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م
الطبعة الثانية : القاهرة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

الإهداء

إلى روح

أستاذ المحققين أئمة الحديث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقادة

الإمام محمد زاهد الكوثري

الذي كان يوصي بكتب الإمام الدكنوي ويحضر عليها

رحمهما الله تعالى

من تلميذه ، عبد الفتاح أبو غدة

خادم العلم بمدينة طناب

التَّقْوَى

و

ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقدمة

الحمد لله وليّ الحمد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضلِ رسولٍ وعبد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين .

وبعدُ : فهذا الكتابُ الثاني من مؤلفات الامام الشيخ محمد عبد الحى الكنوي الهندي ، الذي وعدتُ بنشره في مقدمة كتابه : «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ، يَسِّرَ الله لي التعليقَ عليه ، فاستكملتُ مقاصده ، وأتممتُ فوائده ، وسميتُ ذلك :

التعليقات المحافضة على الأجوبة الفاضلة

فلله سبحانه الفضلُ والمِنَّةُ ، وأسأله دوام التوفيق لنشر كتب الشئنة وعلومها .
تضمن هذا الكتابُ أبحاثاً جامعة محررة ، لم يتنهض للكتابة فيها - على استكمال وإتقان - غيرُ الامام الكنوي رحمه الله تعالى فيما علمت .

وقد كان تأليفه هذا الكتاب جواباً منه عن أسئلة عشرة ، سأله عنها أحدُ بابر العلماء من معاصريه ، وهو العلامة الجليلُ الأستاذ محمد حسين اللاهوري ، بعث بها من (لاهور) إلى (حيدر آباد الدكن) حين كان الامام الكنوي مقبلاً بها ، فأثف رحمه الله تعالى هذا الكتابَ النافعَ الماتعَ جواباً عن تلك الأسئلة الشاملة الجامعة ، فكان كما سَمَّاهُ حقاً : «الأجوبة الفاضلة» ، ويُعدُّ هذا الكتاب في طليعة تأليفه النادرة المثال ، إذ سُدَّ فراغاً في علوم الحديث لم يُلأه أحدٌ قبله .
وقد بحثتُ كثيراً عن ترجمة هذا العالم السائل فلم أَفُ على ، فكتبْتُ إلى الصديقِ الفضالِ أديبِ الهند وكاتبِ المرية فيها الداعية الاسلامي الكبير الشيخ أبي الحسن علي الحسيني الشَدَّوي أرجو منه أن يُنجدني بها ، فلملَّ والده رحمه الله تعالى ترجم له في الجزء الثامن الذي لم يُطبع بعدُ من كتابه العظيم : «نزهة الخواطر» ،

وبهجة السامع والنواظر ؟

فكان ما توقعتُ ورجوتُ ، وتكرّم الشيخ أبو الحسن - وهو بعيدٌ عن لكتنو - فأمر بمضّ أحبابه أن ينسخ لي الترجمة من الجزء الثامن المخطوط ، وبمّث بها إليّ مُنْجِداً متفضّلاً جزاء الله خيراً عن العلم وأهله ، وإليك الترجمة :

« هو الشيخ الفاضل أبو سعيد محمد حُسَيْن بن رحيم بَحْش بن زوق محمد الهندي البطالوي ، أحد كبار العلماء ، كان مولده في السابع عشر من المحرم سنة ست وخمسين ومائتين وألف .

قرأ على المفتي صدر الدين الدهلوي ، والعلامة نور الحسن الكاندهلوي وعلى غيرهما من العلماء ، ثم لازم السيد نذير حُسَيْن الحسيني المحدث ، وقرأ عليه « الموطأ » و « المشكاة » و « الصحاح الستة » ، وصحّبه مدة .

ثم رجع إلى بلده واشتغل بالتصنيف والتدريس والتذكير ، وشرع في إلقاء التفسير بكرة كل يوم في المسجد ، على طريقة شيخه نذير حسين ، حتى اشتهر ذكره ، وظهر فضله ، فأنشأ مجلة سماها : « إشاعة السنة » ، وكان يبحث فيها عن مذاهب البتدعة ، ويردّ على السيد أحمد بن التقي الدهلوي ، وكذلك يرّد على مرزا غلام أحمد القادياني ، وكذلك يرّد على عبدالله الحيكرا لوي ، ويردّ على كل من يخالفه ، فأفرط في ذلك ، وجاوز عن حدّ القصد والاعتدال ، وشدّد التكبير على مقلّدي الأئمة الأربعة لاسيما الأحناف .

وتمصّب في ذلك تمصّباً غير محمود ، فنارت به الفتن ، وازدادت المخالفة بين الأحناف وأهل الحديث ، ورجعت المناظرة إلى المكابرة والمجادلة بل المقاتلة .

ثم لما كبرت سنّته ، ورأى أن هذه المنازعة كانت سبباً لوهن الإسلام ، ورجع المسلمون إلى غاية من النكبة والمذلة : رجع إلى ما هو أصلح لهم في هذه الحالة . وأما ما كان عليه من المعتقد والعمل فهو على ما قال في بعض الرسائل : إنَّ معتقده معتقدُ السلف الصالح ، مما ورد به الأخبار ، وجاء في صحاح الأخبار ، ولا يخرج عما عليه أهل السنة والجماعة . ومذهبه في الفروع مذهب أهل الحديث

التمسكين بظواهر النصوص .

وأما شغله في غالب الأوقات فهو عَرْضُ أقاويل العلماء على النصوص الصحيحة ، وقبول ما يوافقها ورد ما يخالفها ، وكتب هذه المباحث على هوامش متون الصحاح ، كما علّق أشياء على كتاب الصلاة والمغازي والتفسير من « صحيح البخاري » والنصف الأول من « المشكاة » .

وكثيراً ما أفرد المسائل في الرسائل سمّاها باسم ، أو تركها بلا علم ورسم ، فمن المسمّيات بالأسماء : « البرهان الساطع المشروع ، في ذكر الاقتداء بالخالفين في الفروع » ، و « منحة الباري في ترجيح صحيح البخاري » ، و « البيان في رد البرهان » في مبحث الاجتهاد وانتقيد ، و « هداية الرب لباحة الضب » ، و « الاقتصاد في بيان الاعتقاد » في صفات الباري جلّ مجده ، و « الاقتصاد في حكم الشهادة والميلاد » ، و « الفاتح في بحث التراويح » ، و « كشف الأستار عن وجه الاظهار » .

وأما ما لم يُسمّ باسم ، ولم يُعلم بعلم فهو أكثر من أن يذكر . مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف . انتهى .

قلت : ولقد دلّت أسئلته التي أجاب عنها الامام السكتوي عن بارع علمه ، ودقة فهمه ، وكل غوصه على نادر الدقائق وعويص المسائل ، رحمه الله تعالى .

كلمة عن أصول الكتاب وعمله فيه

والكتاب الذي أخرجه في هذه الطبعة القشبية المشرقة الناضرة : قد طبع في الهند طبعين ، طبعة في حياة المؤلف لم أقف عليها ، ولكن رأيت إعلاناً عنها في جملة كتبه المطبوعة أثناء حياته ، وذلك في آخر الجزء الأول من حواشيه على « الهداية » للرغيناني ، المطبوعة في المطبع المصطفائي سنة ١٣٠٤ بالهند .

أما الطبعة الثانية ، وهي التي اعتمدت عليها في إصدار هذه الطبعة : فقد

طُبِعَتْ في مطبع شوكت إسلام سنة ١٣١٠ كما جاء ذلك في آخرها ، وتبلغ صفحاتها ٢١ صفحة من القطع الطويل المتلاصق الكلمات . كما جاء في آخرها أيضاً تسمية العالم السائل الذي سبقت ترجمته .

أما عملي في الكتاب - وأوجز القول فيه إذ هو بين يدي القارىء - فهو تفصيل مجمل ، وتيسير عبارته بترتيبها وحنّ عَرْضها ، حتى غدت سهلة الفهم والعلم ، ثم تخريج نصوصه التي جمعها المؤلفُ جمعاً طيباً حسناً ، وقد عزوت كل نص إلى مصدره إذا كان مطبوعاً ، وقابلته به حتى إذا رأيت فيه تحريفاً أو تغايراً ذا بالٍ نبّهت عليه . ورأيت استكمالاً للنفع بهذا الكتاب العظيم أن أعلّق عليه ما يتم مقاصده ، ويزيد فرائده ، ونسبت كل نص أوردته في « التعليقات » إلى مصدره ، أداءً للأمانة ، وتيسيراً للفائدة ، ثم صنعت له فهرس عامة تمكّن من الرجوع إليه والأخذ منه بأيسر نظرة ، كما ترجمت للمؤلف ترجمة موجزة تعرف بجوانب من حاله رحمه الله تعالى .

وفي الختام أسأله تعالى أن يقبل عملي ، ويخلص نيتي ، ويوفقني لنشر كتب السنة المطهرة وعلومها محققة على أفضل وجه يجذب إليها ويثير الانتفاع بها ، كما أسأله سبحانه أن يرحمنا ويرحم والدينا ومشايخنا وسائر المسلمين ، ويحسن ختامنا ، ويصلح لنا ذراريّنا ودنيانا وآخرتنا ، إنه ربنا ومولانا ، ونعم المولى ونعم النصير .

حلب ١ / من جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ وكتبه
عبد الفتاح أبو غدة

خادم العلم بمدينة حلب
وقفه الله

ترجمة المؤلف

كنتُ وعدتُ في مقدمة «الرفع والتكيل في الجرح والتعديل» أن أصنع ترجمة حافلة جامعة للامام الكنوي، تُنشرُ في فاتحة هذا الكتاب، ولكني عدلت عن ذلك لأمرين :

أحدهما : استمجالُ بعضِ دور النشر إياي بطبع هذا الكتاب وإخراجه ليأخذ طريقه إلى دور العلم وأيدي العلماء الذين فقدوه دهرًا طويلًا .

الثاني: وقوفي على ترجمة جديدة جامعة لحياة الامام الكنوي وتآليفه وتلاميذه، في المدينة المنورة أثناء حجتي من هذا العام ١٣٨٣ هـ، عند أستاذنا العلامة المحدث الفقيه الورع الصالح الشيخ محمد إبراهيم الخميني المدني حفظه الله تعالى، بقلم تلميذ المؤلف الكنوي وشيخ أستاذنا الخميني : العلامة الشيخ محمد عبد الباقي الأنصاري الكنوي المدني التوفي بها سنة ١٣٦٤ رحمه الله تعالى .

فرايتُ هذا التأخيرَ من توفيق الله الذي يسرّ لي الوقوفَ على تلك الترجمة الحافلة، والذي كتبَ القبولَ والرواجَ لكتاب «الرفع والتكيل» الذي شارف المطبوعُ منه على النفاذ ولم تمض سنة عليه، مع أنه كتابٌ لخاصة الخاصة، فقد نال - والحمد لله - الرضى والاستحسانَ في إخراجه والتعليق عليه عند كل من وقف عليه من العلماء، وكنتُ رجوتُ في فاتحته أيضاً أن تكون تلك الترجمة المستفيضة للكنوي في طبعته الثمانية إذا لم يتيسرُ أن تكون في «الأجوبة الفاضلة»، ولعل ذلك هو الذي سيكون إن شاء الله تعالى .

ولذا سأكتفي هنا بذكرِ ثبَدِ جامعةٍ من ترجمة المؤلف، وأحيلُ القارئَ المبني التوسّع إلى الترجمة المطوَّلة التي كتبها المؤلفُ لنفسه، وصَدُرَتْ بها كتابه : «الرفع والتكيل في الجرح والتعديل»، ففيها الاستيفاء لتعداد مؤلفاته، والبيانُ لكثير من جوانب حياته رحمه الله تعالى .

هو : فخر المتأخرين ، ونادرة المحققين المنصفين ، الحديث ، الفقيه ، الأصولي ، المنطقي ، التكلم ، المؤرخ ، النظائر ، البحاث ، النقادة ، الامام الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحي الأنصاري الكنتوي الهندي ، ابن العلامة المحقق الامام المتفق على براعته وإمامته الشيخ محمد عبد الحليم الأنصاري الكنتوي الهندي ، المنتهي نسبه إلى سيدنا أبي أيوب الأنصاري صاحب سيدنا رسول الله ﷺ .

وُلِدَ في بلدة (باند) في الهند يوم الثلاثاء ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٦٤ ، وشرعَ في حفظ القرآن الكريم حين بلغ الخمس سنين ، وفرغَ من حفظه وهو ابن عشر سنين ، ومنِيع منذ نشأته قوَّة الحافظة الواعية حتى قال عن نفسه وهو في عشر الأربعين « وُرزقتُ قوَّة الحفظ من زمن الصبا ، حتى إنني أحفظ كاليعان جميعَ وقائع ، تقريبَ قراءة الفاتحة ، حين كان عمري خمس سنين » .

وقرأ أوَّل ما قرأ على والده : بعضَ الكتب الفارسية والانشاء والخط أثناء حفظه لقرآن ، وكان يُدارس والده فيه أيضاً . وبعد أن فرغَ من ذلك كله شرع في تحصيل العلوم الشرعية وآلاتها ، فقرأ الكتب الدراسية في الفنون الآتية : الصرف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والمنطق ، والحكمة ، والطب ، والفقه ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، والحديث ، والتفسير ، وغيرها من العلوم . وكانت أكثر قراءته لهذه العلوم على والده ، كما قرأ على خاله الشيخ محمد نعمت الله العلوم الرياضية بعد وفاة والده .

وقد ألقى في قلبه من مُستهلِّ شبابه محبةُ التدريس والتأليف ، فلم يقرأ كتاباً إلا درَّسه بعد قراءته ، فحصلَ له من ذلك التمكنُ في العلوم ، وتسنى له بما صار لديه من الملكة في الفهم والعلم أن يقرأ الكتب التي لم يكن قرأها على أستاذه ككتاب « شرح الاشارات » للطوسي ، و « قانون الطب » ، و « علم العروض » وغيرها . وأعطي في تدريسه القبول والرضى من طلبته والآخذين عنه ، وشاع الثناء عليه من شيوخه وعارفيه .

ولما توفي والده رحمه الله تعالى وكان ناضجاً للمدالة في مدينة (حيدر آباد الدكن) ، عرض عليه باصرار أن يتولى مكان أبيه في تلك الإدارة العليا للمدينة فأبى واعتذر ، لأن ذلك يعوقه عن التدريس والتأليف ، وقنع بالسير من المورد راضياً مسروراً ، متوجهاً إلى التعليم والتصنيف ونشر العلم لوجه الله تعالى .

وكان أحب العلوم إليه : الحديث الشريف ، وفقه الحديث وما إليه من علوم النقول ، مع تفوقه في العلوم العقلية ، وحدث عن نفسه : أنه يجد في تدريس الحديث الشريف وفقهه والتصنيف فيها من اللذة والسرور ما لا يجده في سواها من سائر العلوم والفنون .

وكان ذا فؤاد رابني عظيم في المسائل المعضلة ، والباحث الدقيقة المشتبكة ، فكان كما قال عن نفسه : « ومن منحه تعالى : أنه جعلني سالكاً بين الإفراط والتفريط ، لا تأتي مسألة معركة الآراء بين يدي إلا ألهمت الطريق الوسط فيها ، ولست ممن يختار طريق التقليد البحت ، بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية ، ولا ممن يظعن عليهم ويهجر الفقه بالكلية ، وما كان من المسائل خلاف الحديث الصحيح الصريح أتركه وأظن المجتهد فيه ممدوراً بل مأجوراً ، ولكني لست ممن يشموش العوام الذين هم كالأنعام ، بل أنكلم بالناس على قدر عقولهم » .

وقد يشر الله تعالى له الحج إلى بيته الكريم مرتين ، مرة مع والده سنة ١٢٧٩ ، ومرة بعد وفاة والده سنة ١٢٩٢ ، وقد جمع في هاتين الحجتين الشيء الكثير من الفوائد العلمية من علماء الحرمين الشريفين ، كما اقتنى كثيراً من الكتب النادرة المخطوطة والمطبوعة من البلاد التي مر بها .

كثرة تصانيفه وسعة مكتبته

إذا ذكر المؤلفون أصحاب التصانيف الكثيرة التي زادت على الخمسين أو المئة كتاب ذكر الامام عبد الحى الكونى في طليعته ومقدماتهم غير مدافع ، ذلك لأن تصانيفه بلغت نحو مئة وعشرة كتب ، وإذا قيست كثرتها هذه في جانب عمره القصير الذي كان ٣٩ سنة بدت كثيرة جداً .

وقد وقع لي أكثر مؤلفاته، وأنا في استكمال باقيها، ومن عزمي أن أحصي صفحات تلك التأليف العديدة المفيدة، لأوزعها على أيام عمره رحمه الله تعالى، فيظهر منها نبوغه النادر العظيم في التأليف والتصنيف، وظني أنها تفوق في كثرة صفحاتها الموزعة على أيام حياته ما قيل في كثرة تصانيف الامام ابن جرير وابن الجوزي والفخر الرازي وأمثالهم، من الذين طالت أعمارهم وكثرت تواليفهم، هذا مع تأخر العصر وفتور الهمم واجترار العلم عند أغلب المؤلفين المتأخرين.

ويقرر كل من نظر في تأليف الشيخ عبد الحلي أنها تستوفي التحقيق العلمي الناصع، وتحوي النقول النادرة الفاصلة، والاستيعاب لكل ما في المسألة أو الباب حتى كأنه تخصص طوال عمره في الموضوع الذي يبحثه لا غير، ولا تجده في شيء من كتبه هذه الكثيرة يجتر العلم اجتراراً، أو يقول فيها معداداً مكروراً، حتى في كتبه التي تبلغ مجلدات ضخمة كحاشيته على الهداية، للامام الرغيناني وكتابه السعاية في كشف ما في شرح الوقاية، وغيرها.

ولقد آتاه الله تعالى ذوقاً مرهفاً، وحسناً علمياً دقيقاً، ودقة نادرة في الفهم، وقوة بالغة في الحفظ، وقدر عجيبة على التأليف بأسرع وقت وأنصع أسلوب، حتى إنك لا تكاد تلمح في كلامه مسنحة المصنعة وهو هندي الدار والولد واللغة، ولا يمكن أن تشك مرة واحدة في ذوقه فيما يكتب أو ينقل أو يناقش، حتى في ثورته على مناويله ومخالفه يتجلى لك من أسلوبه التزام الأدب، وتحكيم العلم في ميدان المناقشة، لا السفسطة والاقذاع.

وكان له حرص بالغ نادر في الاستفادة من الوقت، وإنك لتدهش حين تراه - مثلاً - في كتابه: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» يمدد مؤلفات العلماء الذين يترجمهم ثم يقول: طالعت من كتبه كذا وكذا، ويسرد كتباً كثيرة يبلغ بعضها مجلدات ضخمة.

وقد يقع في خلد بعض ذوي الهمم القاصرة والمزائم الخائرة أن يحملوا هذه المطالعة من الشيخ اللكنوي على مثل (مطالعهم) التي يفعلونها، وهي تقليب البصر في أوراق الكتاب حين شرائه أو أثناء اقتنائه، ولكن الشيخ رحمه الله

تمالى كان إذ بطالع الكتب والأسفار يَفْلِيها قَلِيًّا ، وينخلها نخلًا ، ويستخرجُ منها مكنونَ العلم وعويصته وغاليه ، ويدلُّ على ذلك أوضح دلالة جودة تصانيفه التي تحفل بالنقول النادرة والنصوص الناضرة ، ذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء .

وقد كانت لديه مكتبة جامعة عامرة غنية في كل فن وعلم ، تبدو ضخامتها واستيعابها من تواليه التي تطفح بالنقول عن كتب لا تزال مغمورة في عالم المخطوطات ، قلَّ أن يُسمَعَ بها أو يُعْرَف عن وجودها شيء (١) .

وحسبك شاهدًا على هذا أن كتابه : « الرفع والتكيل » وهو كتاب صغير في حجمه ، كبير في فوائده وعلمه : قد استقاه من نحو ١٥٠ كتابًا . وحين خرجتُ نصوصه ونصوص كتابه هذا : « الأجوبة الفاضلة » كنتُ أمتعجبُ كثيرًا من قدرة الشيخ على استخراج تلك النصوص المتغللة في بطون تلك الكتب وأكثرها كان مخطوطًا ، ومن اهتدائه إلى استلهاها من مطاويها ، حتى كأنَّ يده منورًا تمتدُّ أشعته الكاشفة إلى بطون الكتب في الخزائن المكننة فتنبير عباراتها وتخرج مكنوناتها ، كما قيل هذا في شيخنا الامام الكوثري رحمها الله تعالى .

وإنَّ مما يلحظه القارئ لكتب الامام اللكنوي أنه لا يرى فيها أي أثرٍ للعُشجبية أو الاستعلاء والانتفاخ في العلم ، بل يلمسُ القارئ فيها مسحة التصوف الرقيق البصير ، والتواضع الجهم النبيل ، المصحوب بالعلم والأدب الشرعي الحنيف .

(١) في مكتبة جامعة عليكرة بالهند بقيةٌ كبيرة من (مكتبته) ، أهداها إلى الجامعة سبطه مولانا الشيخ محمد أيوب ونجله الأستاذ محمد مهدي أيوب أستاذ العربية في الجامعة المذكورة حفظها الله تعالى . وتبلغ عِدَّتُها ١٠٧١ كتابًا في العربية ، و ١٨٧٠ كتابًا في الفارسية . كما أفادنيه الأستاذ الفاضل الشيخ سبط الحسن الحسيني مدير المخطوطات في جامعة عليكرة . وقد اكتسحت عيناى بكثير من تلك الكتب النفيسة في رحلتي للهند والباكستان سنة ١٣٨٢ فبقيت طوال يوم الأربعاء ١٢ من ربيع الآخر فيها ، ثم غادرتها مضطراً متملاً :

فوالله ما فارقتها قاليًا لها ولكن ما يقضى فسوف يكون !

ولما زرتُ أسرتَه وبيته في (فرنكي محل) في (لكنو) التقيتُ فيه بعدد غير قليل من العلماء ، ثم سار المجلسُ بذكر فضائل الشيخ الـكنويّ فقالتُ : لقد رُزقَ الشيخُ القبولُ في الناسِ وعند العلماء كافةً ، بخلاف منافسِهِ صديقِ حسن خان فإنه لم يَحْزَ ذلك ، فارتضى الجميعُ هذا القول واستحسنوه .

أشهر مؤلفاته المطبوعة

للامام الـكنوي قُرابةُ مئةٍ وعشرةٍ كُتبٍ كما سبق ذكره ، وقد استوفيتُ أسماءها وتمدادها في مقدمة كتابه «الرفع والتكميل» ، وأغلبها مطبوع في حياته أحسنَ طباعةً بأقننٍ تصحيح وأنضُرٍ إخراجٍ يتمتعُ به عصرُ الطباعة الذي كان فيه . وما من كتابٍ من تلك الكتب المطبوعة - في الغالب - إلا أُعيدَ طبعُهُ غير مرةٍ في حياته أو بعد وفاته ، ولكنك لا تجد له في المكتبات اليوم أثرًا ولا عينًا ، ومن كتبه ماهومقرّرٌ في كتب الدراسة في معاهد الهند والباكستان كجواشيه على «الهداية» للمرغيناني ، وهو من أشهر مؤلفاته الجامعة المخرّرة النافعة .

ومن أشهرها أيضاً : «التعليقُ المجدد على موطأ الامام محمد» ، و«عمدةُ الرعية على شرح الوفاة» ، و«إمامُ الكلام فبأية ملقُ بالقرائة خلف الامام» ، و«السعاية في كشف ما في شرح الوفاة» ، و«تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد» ، و«طربُ الأماثل في تراجم الأفاضل» ، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية» ، و«الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ، و«الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية» ، و«ظنفر الأمان في شرح مختصر الجرجاني» في المصطلح ، و«نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات السائل» ، و«إقامة الحجّة على أن الاكثاري في التعبد ليس ببدعة» ، و«تحفه الأخبار في إحياء سُنّة سيد الأبرار» . وسيكون هذا الكتابان الثالث والرابع من سلسلة نشر مؤلفات الامام الـكنوي إن شاء الله تعالى ، محققين على غرار هذا الكتاب وسابقه بمون الله تعالى .

وكانت وفاته ليلة بقيت من ربيع الأول سنة أربع وثلاثمائة وألف في بلدة لكنو ، ولم يكتمل له من العمر أربعون سنة ، رحمه الله تعالى وجزاه عن العلم والدين والاسلام خيراً .

الاجوبة الفاضلة للسئلة العشرة الكاملة

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحكي الكنتوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ

رحمه الله تعالى

وهي أجوبة جامعة محررة عن حكم الإسناد ، والعمل بالحدِيث الضعيف ، وحال كتب الحديث
المسندة ، وما يحتاج به منها ، ودفع تعارض أقوال المحدثين ، ومباحث النسخ
والجمع والترجيح ، مع تجلية دقيقة لمباحث شائكة في علوم الحديث

وعليه

التعليقات المحافضة على الأجوبة الفاضلة

بقلم

عبد الفيتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة - هاتف ٣٥٢٩١

بيروت ص.ب ٦٣٤٧ هاتف - ٢٢٥٢٧

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَكَ الْحَمْدُ يَا مَنْ عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَعْلَمْ ، أَشْهَدُ أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَلَا ضِدَّ لَكَ وَلَا نِدَّ لَكَ وَلَا مِثْلَ لَكَ فِي النَّظْمِ الْأَحْكَمِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ سَيِّدُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

وبعد : فيقول الراجي عفوريته القوي ، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ، تجاوزَ الله عن ذنبه الجلي والخفي ، ابن مولانا عبد الحليم ، أدخله الله جنَّة النعيم : هذه رسالة مشتملة على مباحث لطيفة ، وعُجالة متضمنة لنفائس غريبة : متضمنة للأجوبة عن ^(١) الأسئلة العشرة ، التي سألتني عنها بعض أفاضل الدهر ^(٢) ، وأما نيل العصر ، من بلدة معروفة بـ « لاهور » لا زالت محفوظة عن الشرور ، حين إقامتي ببلدة حيدر آباد من مملكة الدهكَن ، لا زال محفوظاً عن البدع والفتن ، كتبتُها على سبيل الاستعجال ، مع

(١) هذه التعدية بـ (عن) هي الصواب . أما تعديته باللام - كما سمي على وجه الكتاب وسيأتي في آخر هذه المقدمة - فقير سائغة في لغة العرب .

(٢) هو العلامة الفاضل الكامل المولوي محمد حسين اللاهوري المولود سنة ١٢٥٦ ، والمتوفى سنة ١٣٣٨ . وترجمته في « نزهة الخواطر » في الجزء الثامن الذي لم يطبع بعد .

كثرةِ الهمومِ ولحوقِ أصنافِ الملالِ ، والاشتغالِ بأنواعِ الأشغالِ ،
مقتصرًا على ما لا بُدَّ منه في الجوابِ ، مُتَجَنِّبًا عن حدِّ الإطنابِ
وسمَّيْتُهَا :

الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة

ليكون الاسمُ مُخْبِرًا عن المسمَّى ، واللفظُ مُنْبِئًا عن
المعنى ، واللهُ وليُّ التوفيقِ ، ومنه الهدايةُ إلى سَوَاءِ الطريقِ .

السؤال الأول

في الإسناد

هل الإسنادُ مطلوبٌ في الدين ، أم لا ؟ فإن اختير الشقُّ الثاني ،
فما معنى قولِ ابنِ المبارك : الإسنادُ من الدين ، ولولا الإسنادُ لقال
مَنْ شاء : ما شاء ؟ وإن اختير الشقُّ الأوَّلُ ، فهل هو ضروريٌّ
في جميعِ ما يُعَدُّ من الدين ؟ أم هو مخصوصٌ ببعضِ ؟ فإن كان
مخصوصاً ببعضِ فلا بُدَّ من تفصيلِ الأمور التي لا تحتاجُ إلى الإسنادِ ،
مع إقامةِ الدليلِ على استثنائه .

الجواب

الإِسْنَادُ مطلوبٌ في الدين ، قد رَغِبَتْ إليه أُمَّةُ الشرعِ
المتين ، وجعلوه من خصائصِ أُمَّةِ سيِّدِ المرسلين ، وحكَّمُوا عليه
بكونه سُنَّةً من سُنَنِ الدين .

قال ابنُ المبارك : الإِسْنَادُ من الدين ، ولولا الإِسْنَادُ لقال من
شاء : ما شاء ^(١) . وعنه : مثَلُ الذي يطأُبُ أمرَ دينه بلا إِسْنَادٍ

(١) رواه مسلمٌ في مقدمة «صحيحه» (٨٧/١) ، ورواه الترمذيُّ في أوائل
كتابه «المِثْلُ الصَّغِيرُ» الملحق بآخر كتابه «السنن» : (٣٨٨/٤) بشرح
الباركفوري ، ورواه الذهبيُّ بسنده إلى ابنِ المبارك في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة
أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس : (ص ١٠٥٤) . ولفظها : «الإِسْنَادُ
عندي من الدين ، ولولا الإِسْنَادُ لقال مَنْ شاء : ما شاء ، فإذا قيل له : مَنْ
حَدَّثَكَ ؟ بِتَقْيٍ . . ومعنى (بِتَقْيٍ) على ما يظهر : بقي ساكناً ، أو بقي حيران .
قاله الباركفوري ، ثم قال : «وفي بعض النسخ : (يَتَقْيٍ) بفتح التحتية وكسر القاف
من وقى يَتَقِي ، أي يَصُونُ نفسه عن التحديث بلا إِسْنَادٍ . . ورأيتُ كلمة ابنِ
المبارك هذه في كتاب «الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي» لابن عبد الهادي
الحنبلي : (ص ٢٦٨) ولفظها : «ولكن إذا قيل : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ نفى . .
وجاءت (نفى) بالتون بعدها فاء ثم ياء . قاله أعلم . وجاءت كلمة ابنِ المبارك هذه
في «مناهج السنة النبوية» لابن تيمية (٩٦/٤) هكذا : «... لقال من شاء : ما شاء ،
فإذا يُسْتَلْ عن لقي . . وفيها تحريف ظاهر .

وقد رَوَى كلمة ابنِ المبارك هذه - دون الجملة الأخيرة منها - مسلمٌ =

كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم^(١) !
 وقال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن
 معه سلاح فبأي شيء يُقاتل^(٢) ؟ !
 وقال الشافعي : مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل
 حاطب ليل^(٣) . كذا في « شرح المواهب اللدنية »^(٤) لمحمد بن
 عبد الباقي الزرقاني .

وفيه^(٥) أيضاً : في « تاريخ الحاكم » : عن إسحاق بن إبراهيم

= وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » : (١٦/١) والحاكم في « معرفة علوم
 الحديث » : (ص ٦) وابن الصلاح في « مقدمته » : (ص ٢١٥) وابن
 السبكي في « طبقات الشافعية » : (١٨٧/١) والسخاوي في « شرح الألفية » :
 (ص ٣٣٥) والسيوطي في « تدريب الراوي » : (ص ٣٥٩) والزرقاني
 في « شرح المواهب اللدنية » : (٤٥٣/٥) . ورواها الخطيب في « الكفاية » :
 من طريق الترمذي .

وجاء في المواطن التي ذكرتها كلمات حسان جامعة في فضل الإسناد
 فليرجع إليها من شاء .

(١) رواه الخطيب البندادي في « الكفاية » : (ص ٣٩٣) .
 (٢) ذكره السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ٣٣٥) . وذكر الجملة
 الأولى منه ابن السبكي في « طبقات الشافعية » : (١٦٧/١) ، والسيوطي في
 « التدريب » : (ص ٣٥٩) .

(٣) زاد النواوي في « فيض القدير » : (٤٣٣/١) بعده : « يحتمل حزمة
 حطب وفيه أقمي ، وهو لا يدري ! » .

(٤) : (٤٥٣/٥) .

(٥) أي في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني : (٤٥٣/٥) .

الخطلي قال : كان عبدُ الله بنُ ظاهرٍ إذا سأني عن حديثٍ فذكرتهُ له بلا إسنادٍ ، سأني عن إسنادِهِ ويقول : روايةُ الحديثِ بلا إسنادٍ من عملِ الزمّني^(١) ، فان إسنادَ الحديثِ كرامةٌ من الله لا مئةٌ محمدٍ ﷺ . انتهى .

وفيه أيضاً^(٢) : قيل^(٣) في قوله تعالى : « أو أثاره من علم » إسنادُ الحديثِ . انتهى .

وفيه أيضاً : قال بَقِيَّةُ^(٤) : ذَاكَرْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْدٍ بِأَحَادِيثٍ فَقَالَ : مَا أَجُودَهَا لَوْ كَانَ لَهَا أَجْنَحَةٌ . يعني إسناداً^(٥) . انتهى .

وقال أبو حاتم محمد بنُ إدريس الرازي : لم يكن في أمةٍ من الأممُ منذُ خلقَ الله آدمَ أمناً^(٦) يحفظون آثارَ الرسل ، إلا في هذه

(١) أي المرصّي .

(٢) أي في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني : (٥ / ٤٥٣) .

(٣) قائله : مطرُ الورق . كما في « التدريب » : (ص ٣٥٩) .

(٤) هو بَقِيَّةُ بن الوليد الحمصي أبو محمد ، المعروف بالتدليس ، وهو محدّث الشام وأحدُ الأعلام ، توفي سنة ١٩٧ .

(٥) في الأصل : (إسناد) . وفي « شرح المواهب اللدنية » : (إسناداً) .

(٦) جاء في « فيض القدير » للمناوي (١ / ٤٣٤) بلفظ « أمةٌ يحفظون آثارَ

نبيّهم غيرُ هذه الأمة » . قيل له : ربما رَوَى أحدهم حديثاً لا أصل له ؟ قال : علماؤهم يعرفون الصحيح من غيره ، فروايتهم الحديثَ الواهي ليتبينَ لمن بعدهم .

الأُمَّة . كذا نَقَلَ القَسْطَلَانِيُّ في «المواهب»^(١) . قال الزُّرْقَانِيُّ^(٢) :
 هذا رواه ابنُ عساکر عن الرازي المذکور بلفظ : لم يكن في أُمَّةٍ
 من الأمم مُنْذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ أُمَّةٌ يحفظون آثارَ نبيهم وأنسابَ
 خَلْفِهِمْ^(٣) كهذه الأُمَّة . وفي «تاريخ ابن عساکر» أيضاً عنه : لم يكن
 في أُمَّةٍ من الأمم أُمَّةٌ يحفظون آثارَ نبيهم غيرَ هذه الأُمَّة ، قليل
 له : ربما رَوَوْا حديثاً لا أصلَ له ؟ قال : علماؤهم يعرفون الصحيحَ
 من السَّقِيم . انتهى .

وفي «شرح شرح النخبة»^(٤) لعلِّي القاري : أصلُ الإسنادِ
 خَصِيصَةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأُمَّة ، وسُنَّةٌ بالغةٌ من السُّنَنِ
 المؤكَّدة ، بل من فروض الكفاية ، وطلبُ المُلُوْءِ أمرٌ مطلوب
 وشأنٌ مرغوب . قال أحمد : طلبُ الإسنادِ العاليِ سُنَّةٌ عَمَّنْ
 سَلَفٌ^(٥) . وقال الحاكم : طلبُ الإسنادِ العاليِ : سُنَّةٌ صحيحة ،

(١) : (٥٤/٥) شرح الزرقاني .

(٢) في «شرح المواهب» : (٥٤/٥) .

(٣) هكذا جاء في الأصل وفي «شرح المواهب اللدنية» المنقول عنه . وفيه
 وقفة تامة ! ولعل الصواب : سَلَفِهِمْ كما يقتضيه السياق ؟

(٤) : (ص ١٩٤) .

(٥) وقع في الأصل : (ممن) . وصوابه (عمَّن) . كما جاء في كتاب علي

القاري و «شرح الألفية» للسخاوي : (ص ٣٣٥) .

فذكرَ حديثَ أنسٍ في مجيئِ الأعرابيِّ وقوله : يا محمدُ أتانا رسولُك
فزعمَ كذا ... الحديثَ ^(١) . انتهى ملخصاً .

وفي « المواهب اللدنية » ^(٢) : قال أبو بكر محمد ^(٣) بن أحمد : بلغني
أنَّ اللهَ خصَّ هذه الأُمَّةَ ثلاثةَ أشياءَ لم يُعطِها من قبلها من الأممِ :
الإِسنادُ ، والأنسابُ ، والإِعرابُ . انتهى .

وفيه أيضاً ^(٤) : الإِسنادُ خَصِيصَةٌ فاضلةٌ من خصائصِ هذه
الأُمَّةِ ، وسُنَّةٌ بالغةٌ من السُّنَنِ المؤكَّدةِ ، وقد رَوَيْنَا من طريق
أبي العباسِ الدَّغَوَلِيِّ قال : سمعتُ محمدَ بنَ حاتمِ بنِ المظفَّرِ يقولُ :
إنَّ اللهَ تعالى قد أكرمَ هذه الأُمَّةَ وشرَّفها وفضَّلها بالإِسنادِ .
وليس لأحدٍ من الأئمِّمِ كُلِّها قديمِها وحديثها إِسنادٌ موصولٌ ، إنما
هو صُحُفٌ في أيديهم ، وقد خلَطُوا بكتبهم أخبارهم . انتهى .

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان من « صحيحه » : (١٦٩ / ١) شرح النووي ،
قال النووي : واسمُ الأعرابيِّ ضَمَامُ بنُ ثُمَلْبَةَ ، كما جاء مسمًى في رواية البخاري
وغيره . ومعنى (زعم) هنا : قال صادقاً ، فإن الزعم كما يُطلقُ على القولِ الكذبِ
أو المشكوكِ فيه ، يُطلقُ على القولِ الحقِّ والصدقِ الذي لا شكَّ فيه ، كما وردَ
في الحديثِ المذكورِ .

(٢) : (٤٥٥ / ٥) شرح الزرقاني .

(٣) هو الحافظُ الامامُ القدوةُ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور
البغدادي الدقاق ، ويعرفُ بابنِ الخاضبةِ ، مفيدٌ بغدادٍ ومحدثُها وصالحُها ، توفي
سنة ٤٨٩ هـ ، وترجمتهُ الحافلةُ في « تذكرة الحفاظ » للذهبي (ص ١٢٢٤ - ١٢٢٧) .

(٤) : (٤٥٣ / ٥) .

وفي « خلاصة الطيبي » : الإسنادُ خَصِيصَةٌ من خصائص هذه الأمة ^(١) ، وسُنَّةٌ من السُّنَنِ البالغة ، وطَلَبُ المُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ أيضاً ، ولذلك اسْتُحِبَّت فِيهِ الرحلة . انتهى .

وفي « شرح المواهب » ^(٢) للزُّرْقَانِي : أخرج الحاكمُ وأبو نُعَيْمٍ وابنُ عَسَاكَرٍ عن عليٍّ مرفوعاً « إذا كتبتُم الحديثَ فاكتبوه بإسناده ، فإن يَكُ حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يَكُ باطلاً كان وزرُهُ عليه » ^(٣) . وفيه : شَرَفُ أصحابِ الحديث ، وردُّهُ على من

(١) قال ابن حزم في كتابه « الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِحَل » : (٨١/٢ - ٨٤) : « نَقِلُ الثِّقَةَ عَنِ الثِّقَةِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْإِتِّصَالِ ، خَصَّ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ سَائِرِ الْمِلَلِ ، وَأَمَّا مَعَ الْأَرْسَالِ وَالْإِعْضَالِ فَيُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، وَلَكِنْ لَا يُتَقَرَّبُونَ فِيهِ مِنْ مُوسَى قَرِيبَنَا مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ يَفْقُونَ بِحَيْثُ يَكُونُ بَيْنَهُمْ وَيَيْنَ مُوسَى أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصراً ، وَإِنَّمَا يَلْفُونَ إِلَى شَعْمُونَ وَنَحْوِهِ . ثُمَّ قَالَ : « وَأَمَّا النَّصَارَى فَلَيْسَ عَنْدهُمْ مِنْ صِفَةِ هَذَا النِّقْلِ إِلَّا تَحْرِيمُ الطَّلَاقِ فَقَطْ . وَأَمَّا النِّقْلُ بِالطَّرِيقِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى كَذِّابٍ أَوْ مُجْهُولٍ الْعَيْنِ ، فَكَثِيرٌ فِي قَلِّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . ثُمَّ قَالَ : « وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَلَا يُمْكِنُ الْيَهُودُ أَنْ يَلْفُوا إِلَى صَاحِبِ نَبِيِّ أَصْلًا ، وَلَا إِلَى تَابِعٍ لَهُ ، وَلَا يُمْكِنُ النَّصَارَى أَنْ يَصْلُوا إِلَى أَعْلَى مِنْ شَعْمُونَ وَبَوْلَصَ . »

(٢) : (٤٥٤/٥) .

(٣) : ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » . وقال شارحه المناوي : (٤٣٤/١) :

« قال الذهبي في « الميزان » : موضوع » .

كَرِهَ كِتَابَتَهُ مِنَ السَّلَفِ . وَالنَّهْيُ عَنْهُ فِي خَبَرٍ آخَرَ مَنْسُوخٌ أَوْ
مُؤَوَّلٌ . انْتَهَى .

فهذه العباراتُ بصراحتهما أو بإشارتهما تدلُّ على أنه لا بُدَّ من
الإِسْنَادِ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ ، وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ ، أَعْمُ مِنْ أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنْ قَبِيلِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ ، أَوِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ،
أَوِ الْمَنَاقِبِ وَالْفَضَائِلِ . وَالْمَغَازِي وَالسَّيَرِ وَالْفَوَاضِلِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
الْأُمُورِ الَّتِي لَهَا تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ الْمَتِينِ وَالشَّرْعِ الْمُبِينِ ، فَشَيْءٌ مِنْ هَذِهِ
الْأُمُورِ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ ، مَا لَمْ يَتَأَكَّدْ بِالْإِسْنَادِ ، لَا سِيَّمَا بَعْدَ
الْقُرُونِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِ .

وَبِسَرِّهِ هَدَيْتُ : « خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ » ^(١) . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا .
وَهَدَيْتُ : « سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ ^(٢) يُحَدِّثُونَكُمْ

(١) هذا اللفظ لم أجده في « الصحيحين » أو غيرهما مما رجعتُ إليه من المصادر
الحديثية ، والذي في « الصحيحين » عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .. واللفظ
للبخاري - : خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَحْيِي أَقْوَامٌ
تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بَيْنَهُ ، وَبَيْنَهُ شَهَادَتُهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ
(١٩١/٥) بَشْرَحِ ابْنِ حَجَرٍ ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (٨٥/١٦)
بَشْرَحِ النَّوَوِيِّ .

(٢) لفظ مسلم (٧٨/١) : أَنَاسٌ .

بما ^(١) لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم .

ومدبتُ: « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم ، لا يضلّونكم ولا يفتنونكم » .

وأثرُ عبدِ الله بنِ عمرو: « إنَّ في البحر شياطينَ مسجونةً أوثقها سليمانُ ، يُوشِكُ أن تخرج فتقرأ على الناسِ قرآنا » .
وأثرُ عبدِ الله ^(٢): « إنَّ الشيطانَ ليشتملُ في صورةِ الرجلِ فيأتي القومَ فيحدثُهم بالحديث من الكذب ، فيتفرقون فيقول الرجلُ منهم: سمعتُ رجلاً أعرفُ وجهه ولا أدري ما اسمه يُحدثُ » .
أخرجها مسلمٌ في « صحيحه » ^(٣)

وغيرُ ذلك من الأخبارِ المعروفة والآثارِ المأثورة .

وقد كثر في هذه الأُمَّةِ وضعُ الأحاديثِ على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(١) لفظ مسلم : ما لم .

(٢) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . وإذا أطلق (عبد الله) في الصحابة فهو المراد .

(٣) فيه تسامح ، فقد أخرجها مسلم في مقدمة « صحيحه » (١ / ٧٨ - ٨٠) ، والعلما مبيّنوا بين ما رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » وما رواه في « صحيحه » .

فمنهم : من وضعوا أحاديث في الأحكام وتقوّلوا بالحلال والحرام .
ومنهم : من وضعوا أحاديث في فضائل الصحابة والتابعين ،
والأئمة المجتهدين ، والأماكن والبُلدان ، والمساكن والأوطان .
ومنهم : من وضعوا أحاديث في مثالب الصحابة والأئمة
ومعائبهم ، إلى غير ذلك من أغراضهم ومطالبهم . إمّا تعنّتوا عناداً ،
وإمّا تعصباً وفساداً ، وإمّا غير ذلك مما هو مبسوط في محله ومقرّر
في مقرّه ، فارتفع الأمان عن الأخبار ، ما لم يُوجد لها سندٌ معتمدٌ
أو اعتمدَ به واحدٌ من الخيار .

ومن ههنا نَحْصُوا على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب
المبسوطة ما لم يَظْهَر سَنَدُها ، أو يُعْلَمَ اعتمادُ أربابِ الحديث عليها ،
وإن كان مصنفُها فقيهاً جليلاً يُعْتَمَدُ عليه في نقلِ الأحكام وحكم الحلال
والحرام . ألا ترى إلى صاحبِ « الهداية » من أَجَلَّةِ الحنفية ،
والرافعيّ شارحِ « الوجيز » من أَجَلَّةِ الشافعية - مع كونهما ممن
يُشار إليهما بالإنامل ، ويُعْتَمَدُ عليه الأماجدُ والأماثل - قد ذكرا
في تصانيفهما ما لا يُوجد له أثرٌ عند خبير بالحديث يُستفسر ، كما
لا يخفى على من طالع « تخريجَ أحاديث الهداية » ^(١) للزيلعي ،

(١) هو السَّمِيُّ : « نصب الرأية » . طُبِعَ قديماً في الهند ، ثم طُبِعَ في مصر
سنة ١٣٥٧ طبعةً محققةً ناضرة ، قام بها المجلس العلمي في الهند ، فجزاه الله خيراً
عن العلم والعلماء والدين .

و «تخریجَ أحادیث شرح الرافعي» ^(١) لابن حجر العسقلاني .
 وإذا كان حال هؤلاء الأجلة هذا ، فبالك بغيرهم من الفقهاء الذين
 يتساهلون في إيراد الأخبار ، ولا يتعمقون في سند الآثار ؟
 ولذا قال عليّ القاري في « رسالة الموضوعات » ^(٢) حديثُ :
 « من قضى صلاة » ^(٣) من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان
 ذلك جابراً لكل صلاة فاتته ^(٤) في عمره إلى سبعين سنة : باطل قطعاً ،
 ولا عبرة بنقل صاحب « النهاية » وغيره من بقية شُرّاح « الهداية »
 فأنهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحدٍ من
 المخرجين . انتهى . ^(٥)

(١) هو المسمى « التلخيص الحبير » طبع في الهند طبعين ، ولا يزال نادر
 الوجود لاتصل اليه أيدي العلماء . وفق الله أهل الخير والدين لآخراجه .
 (٢) : (ص ٨٥) .

(٣) وقع في الأصل : (صلاته) . والتصويب عن « رسالة الموضوعات » .
 (٤) وقع في الأصل : (فاتته) . والتصويب عن « رسالة الموضوعات » .

٥ وقال المؤلف الكنوي في مقدمة كتابه : « عمدة الرعاية في حلّ شرح
 الوقاية » : (١٣ / ١) تعليقاً على كلام عليّ القاري هذا : « وهذا الكلام من القاري
 أفاد فائدةً حسنة ، وهي أن الكتب الفقهية وإن كانت معتبرة في أنفُسِها بحسب
 المسائل الفرعية ، وكان مصيِّفوها أيضاً من المتبرِّين والفقهاء الكاملين : لا يُستعمدُ
 على الأحاديثِ المنقولة فيها اعتماداً كلياً ، ولا يُجزمُ بورودها وثبوتها قطعاً بمجرد
 وقوعها فيها .

= فكم من أحاديثٌ ذُكرت في الكتب المعتبرة وهي موضوعة ومختلفة، كحديث « لسانُ أهل الجنة العربية والفارسية الدريّة » - لغة مدُن المدائن - وحديث « من صلى خلفَ عالمٍ تقيٍّ فكأنما صلى خلف نبيٍّ » ، وحديث « علماء أُمِّي كأنبياء بني إسرائيل » ، إلى غير ذلك .

نعم إذا كان مؤلف ذلك الكتاب من المحدثين أمكن أن يُعتمد على حديثه الذي ذكره فيه ، وكذا إذا أَسند المصنّف الحديث إلى كتاب من كتب الحديث أمكن أن يُؤخذ به إذا كان ثقةً في ثقليه .

والسِّر فيه : أن الله تعالى جعل لكل مقام مقالا، ولكل فن رجلا، وخص كل طائفة من مخلوقاته بنوع فضيلة لا تجدّها في غيرها . فمن المحدثين :

مَنْ ليس لهم حظٌّ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سِرّها . ومن الفقهاء : مَنْ ليس لهم حظٌّ إلا ضبط المسائل الفقهية من دون المهارّة في الروايات الحديثيّة . فالواجب أن نُنزل كلّاً منهم في منازلهم ، وتقيف عند مراتبهم . وقد فصّلت الكلام على هذا الموضوع في رسالتي : « ردّع الإخوان عما أحدثوه في آخر جمعة رمضان » .

وقد أجاد رحمه الله تعالى في رسالته المذكورة أيّما إجادة في تحقيق هذا الموضوع ، وأطال النفس فيه حتى جاوز العشرين صفحةً من صفحات هذا الكتاب .

واليك منه ما يتعلق بالمقام مُلخصاً من (ص ٤٠ - ٤٤) : « جاء في « زاد اللبيب » و « أنيس الواعظين » و « أوراد راحة العابدين » و « مفتاح الجنان » ما مُعترّ بهُ : أن النبي ﷺ قال : « من فاتته صلوات ولا يدري عددّها فليصل يوم الجمعة أربع ركعات نفلاً بسلام واحد ، ويقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة آية الكرسي سبع مرات ، وإنا أعطيناك الكوثر خمس عشرة مرة ، قال علي بن أبي طالب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن فاتتْهُ صلواتُ سبعمائة منة كانت هذه الصلاة كفارة لها . قالت الصحابة : إنّا عمرُ الانسان - أي من هذه الأمة - =

.....

= سبعون سنة أو ثمانون سنة ، فقال رسول الله : كانت كفارة لما فاتته ومافات من الصلوات من أبيه وأمه ولفوائت أولاده!!» و « من صلى في آخر جمعة من رمضان أربع ركعات قبل الظهر كانت كفارة لفوائت جميع عمره ! » إلى آخر ما نقله من مثل هذه الأحاديث الباطلة المكشوفة البطلان. ثم قال في صدد إبطالها الرد على من اعتمد على نقلها : « قال علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : من القواعد المعلومة الكلية : أن تتقبل الأحاديث النبوية ، والمسائل الفقهية ، والتفاسير القرآنية : لا يجوز إلا من الكتب المتداولة ، لعدم الاعتماد على غيرها من وضع الزنادقة وإلحاق الملاحدة ، بخلاف الكتب المحفوظة . انتهى » .

ثم ساق المؤلف الكنعوي رحمه الله وجريها كثيرة في التذليل على بطلان تلك الأحاديث وقال : « وسادسها : أن الروايات التي ذكرها هؤلاء المصنفون لم يذكروا سندها ، ولا أسندوها إلى أحد من الخرجين . وقبول الحديث الذي لا أصل له أي لا سند له : ليس من شأن الماقلين ، فإن بين النبي ﷺ وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين ، فكيف يجوز الاستناد بمجرّد قولهم : قال رسول الله : كذا وكذا ؟ ! فإن الرواية وصولها إليهم وإلينا لا يمكن أن يكون بدون الوسائط ، فلا بد من تحقيق أحوال الوسائط وتشخيصهم ، وكشف عدالتهم ، ليكتسب الحديث به صفة القبول إن وجدته في روايته صفات القبول ، أو صفة الرد إن كانت في روايتها صفات الرد . وبدون ذلك فالاستناد به لا يليق بمن له أدنى مسكة .

قال علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : قد حكى الحافظ أبو بكر بن خير : اتفق العلماء على أنه لا يحل لمسلم أن يقول : قال رسول الله : كذا ، حتى يكون عنده ذلك القول مرّواً ولو على أقل وجوه الروايات . انتهى .

فان قلت : هذه الأحاديث من الأحاديث المشهورة ، فلا حاجة إلى

=

تحقيق أسانيدها ، قلت :

.....

= إن أريدَ بكونها مشهورةً شهرتها بالمعنى المصطلح عند الأصوليين ، فهو أيضاً موقوفٌ على ثبوت طُرُقِها . والاستنادُ بها أيضاً موقوفٌ على البحث عن روايتها .

وإن أريدَ به مطلقُ الشهرة ولو على ألسنةِ المتفكِّهة أو العامة فلا ينفعُ ذلك ، لأنَّ مثل هذه الشهرة ساقطةٌ عن الاعتبار فيما هنالك . فكم من أحاديثٍ اشتهرتْ على ألسنةِ العامة ، أو سطَّرتْ في كتبِ التفكِّهة ، ولا أصلٌ لها في الشريعة ، بل هي موضوعةٌ أو ضميعةٌ ساقطة ، كحديثٍ « لولاك لما خَلَقْتُ الأفلاك » ، وحديثٍ « علماءُ أمتي كأنبياءُ بني إسرائيل » ، وحديثٍ « يومُ صومِك يومُ نحرِك » ، وحديثٍ « لسانُ أهلِ الجنةِ العربيةُ والفارسيةُ الدَّريَّة » ، إلى غير ذلك ، على ما لا يخفى على من طالعَ كتبَ نُقَّادِ الحديثِ المصنَّفة في هذا الباب كـ « موضوعات ابن الجوزي » ، و « الآلاء المصنوعة » ، و « الدرر المنتثرة » كلاهما للسيوطي ، و « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، و « تذكرة الموضوعات » لملي القاري . قال السخاوي في « فتح المغيب » : المشهورُ يقعُ على ما يروى بأكثر من اثنين وعلى ما اشتهرَ على الألسنة ، فيشتمَلُ ماله إسنادهُ واحدٌ فصاعداً ، بل ما لا يوجد له إسنادهُ أصلاً ، كـ « علماءُ أمتي كأنبياءُ بني إسرائيل » ، و « وُلِدْتُ في زمنِ الملكِ العادلِ كسرى » . وقد يَشتهرُ بين الناسِ أحاديثُ موضوعةٌ بالكلية ، وذلك كثيرٌ جداً ، ولا اعتبارَ إلا بما هو مشهورٌ عند أهل الحديث . انتهى .

فان قال قائلٌ : ثَقُلُ مَنْ ثَقُلَ هذه الرواياتِ لجلالةِ قدرهم ، ونهايةِ

ذِكْرهم : كافٍ للاستناد به ، قلنا : كلا ، لا يُقبَلُ حديثٌ من غيرِ إسنادٍ ولو ثَقُلَ معتمد ، لاسيما إذا لم يكن الناقلُ من نُقَّادِ الأحاديثِ . وجلالةُ قدرهم لا تستوجبُ قبولَ كلِّ ما ثَقُلَ ، ألا ترى إلى صاحبِ « إحياء علوم الدين » مع جلالةِ قدره أوردَ في كتابه أحاديث لا أصلَ لها ؟ فلم يُعْتَبَر بها ، كما يظهر من مطالعةِ « تخرِيجِ أحاديثه » للحافظ العراقي ، وهذا صاحبُ « الهداية » مع كونه من أجلَّةِ الحنفية أوردَ فيها أخباراً غريبةً وضعيفةً ، فلم يُعْتَمَد عليها ، كما يظهر من مطالعةِ « تخرِيجِ أحاديثها » للزيلعي وابن حجر .

=

.....

== فان قال قائل : نقله هذه الروايات من الثقات ، ويستبعد عنهم نقل الخرافات والكذوبات . قلنا : كونهم من التديين لا يستبعد به وقوع ذلك عنهم ، ولا أقول : إنهم نقلوا ذلك مع علمهم بكذب ذلك ، بل وقع لهم الاغترار بقول غيرهم ، فانهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوها إلى أحد من الناقدين . والعبرة في هذا الباب لهم لا لغيرهم .

وقد بلغني عن بعض الناس لما أرسلت إليه عبارة علي القاري الدالة على وضع حديث « من قضى صلاة من الفرائض في آخر جمعة من رمضان . . . » أنه قال : لا اعتبار للقاري بحذاء صاحب « النهاية » فالعتمد هو نقل صاحب « النهاية » لا حكم القاري .

وهذا قول أظن أن من صدر عنه جاهل لا يعرف مراتب المحققين ، ولا يعلم الفرق بين الفقهاء والمحدثين ، فإن الله تعالى خلق لكل فن رجالاً ، وجعل لكل مقام مقالا ، ويتزعم علينا أن نتركهم منازلهم ، ونضعهم بمراتبهم ، فأجلّة الفقهاء إذا كانوا عارين من تنقيد الأحاديث : لا نسلم الروايات التي ذكروها من غير سند ولا مستند إلا بتحقيق المحدثين . ونقله الأحاديث إذا كانوا عارين عن الفقاها : لا نقبل كلامهم في الفقه ككلام الفقهاء المتبرين . وقيس على هذا صاحب كل فن بكل فن . فصاحب « النهاية » وإن كان من أجلّة الفقهاء لكنه ليس يالغ إلى مراتب المحدثين ، فلا نقبل رواياته بلا سند إلا إذا نص على اعتبارها جمع من المحدثين ، فإن العبرة في هذا الباب كما مر غير مرة بهم لا بغيرهم .

قال عبد الفتاح : هذه النقول لو شدد طالب العلم الرّحل إليها شهراً كاملاً لكان ذلك جديراً بها ، فانها لباب الحق ، ومحض الشّصح والصّدق ، فلماذا أطلت بها ، فرحم الله الامام الّكنوي وجزاه عن العلم والدين خيراً .

وقال السيوطي^(١) في «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» تحت حديث «نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم»^(٢):
 فان قلت: نُقِلَ أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم «كان يُسرحُ لحيته كل يوم مرتين»؟ قلتُ: لم أقف على هذا باسناد، ولم أر من ذكره إلا الغزالي في «الإحياء»^(٣) ولا يخفى ما فيه من الأحاديث التي لا أصل لها. انتهى.

فان قلت: فما بالهم أوردوا في تصانيفهم الأحاديث الموضوعة - مع جلالهم ونباهتهم - ولم لم ينتقدوا الأسانيد مع سعة علمهم؟
قلتُ: لم يُوردوا ما أوردوا: مع العلم بكونه موضوعاً، بل ظنّوه مروياً وأحالوا نقد الأسانيد على نقاد الحديث، لكونهم أغنواهم عن الكشف الحديث، إذ ليس من وظائفهم البحث عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حملة الآثار، فلكل مقام مقال، ولكل فن رجال.

(١) وقع في الأصل: (نهى أن يمتشط) بدون إسناد النهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. والتصويب من «سنن أبي داود». وقد أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة في باب الوضوء التي نهى عن البول فيها (٣١/١) بشرح الخطابي واختصار المنذري وابن القيم، وهو حديث صحيح. وتامه: «أو يبول في مُمْتَسَلِهِ». قال المنذري: «وأخرجه النسائي».

(٢) في كتاب أشرار الطهارة، في القسم الثالث في النظافة والتنظيف (٥٢/٢) من طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية.

بحث قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال

وليعلم أن الأحكام وغير الأحكام، وإن كانت متساوية الأقدام في الاحتياج إلى السند - وما خلا عن السند فهو غير معتمد - إلا أن بينهما فرقاً من حيث إنه يُشدد في أخبار الأحكام من الحلال والحرام، وفي غيرها يُقبل الإسناد الضعيف بشروطٍ صرح بها الأعلام .

قال علي^(١) الحلبي في «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»^(٢):
لا يخفى أن السيرة تجمع الصحيح والسقيم والضعيف والبلاغ والمرسل والمنقطع والمعضل، دون الموضوع، وقد قال الامام أحمد وغيره من الأئمة: إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا، وإذا رويناه في الفضائل ونحوها تساهلنا . انتهى .^(٣)

وقال محمد بن سيّد الناس في «عيون الاثر في فنون المغازي والسيرة»^(٤) عند الكلام في توثيق محمد بن إسحاق: ثم غالب ما يروى عن الكلبي أنساب وأخبار من أحوال الناس وأيام العرب وسيرهم

(١): (٢/١) .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية»: (ص ١٣٤) بأنهم من هذا اللفظ، وقد عتقد باباً خاصاً أورد فيه كلام الأئمة في هذا الموضوع .

(٣): (١٥/١) .

وما يجري مجرى ذلك ، ممّا سمح كثيرٌ من الناس في حملهِ عمّن
لا تُحمل^(١) عنه الأحكام ، وممنٌ حكي عنه الترخيصُ في ذلك : الامامُ أحمد ،
وممنٌ حكي عنه النسويةُ بين الأحكام وغيرِها : يحيى بنُ معين . انتهى .
وقال عليُّ القاري في رسالته « الحظُّ الأوفر في الحجِّ الأكبر »
بعد ذكر حديث « أفضلُ الأيام يومُ عرفة ، إذا وافقَ يومَ الجمعة
فهو أفضلُ من سبعين حجةً » : رواه رزين ، أمّا ما ذكره بعضُ
المحدثين في إسنادهُ هذا الحديث أنه ضعيفٌ فعلى تقديرِ صحّته
لا يضرُّ المقصود ، فإنَّ الحديث الضعيفُ معتبرٌ في فضائل الأعمال ،
عند جميع العلماء من أرباب الكمال . انتهى .

وقال في رسالة « الموضوعات » عند ذكر حديث « مسحُ
الرقبة أمانٌ من الغُلِّ »^(٢) : الضعيفُ يُعملُ به في فضائل الأعمال
اتفاقاً ، ولذلك قال أئمتنا : إنَّ مسحَ الرقبة مستحبٌ أو سنة .
انتهى .

وقال السيوطي^٣ في « طلوع الثريا باظهار ما كان خفياً »^(٣) :
ذهبَ جمهورُ الأئمة إلى أنَّ التلقين بدعة ، وآخرُ من أفتى بذلك

(١) في الأصل : (يُحمل) ، وفي « عيون الأثر » : (يُحمل) .

(٢) : (ص ٧٣) .

(٣) : (١٩١/٢) من « الحاوي للفتاوي » .

الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وإثما استحبته ابن الصلاح وتبعه النووي نظراً إلى أن الحديث الضعيف يُتسامح به في فضائل الأعمال . انتهى . (١)

وقال السيوطي في رسالته « التعظيم والمِنَّة في أن أبوي رسول الله في الجنة » (٢) : أفئدتُ بأنَّ الحديث الوارد في أن الله أحياناً أمُّه

(١) قال العلامة ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في كتاب « الروح » : (ص ١٤) : « ويدلُّ على هذا - أي على أن الميت يَعْلَمُ من حال الأحياء وزيارتهم له وسلامتهم عليه - ما جرى عليه عملُ الناس قديماً وإلى الآن : من تلقين الميت في قبره ، وقد سئِلَ عنه الإمام أحمد رحمه الله تعالى فاستحسنه واحتجَّ عليه بالعمل .

ويروى فيه حديثٌ ضعيفٌ ذكره الطبراني في « معجمه » من حديث أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مات أحدكم فسوَّيتم عليه الترابَ فليقيم أحدكم على رأس قبره ثم يقول : يا فلان بن فلانة ، فأنه يَسْمَعُ ولا يُجيب ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، الثانية ، فأنه يَسْتَوِي قاعداً ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، يقول : أرشدنا رحمك الله ، ولكنكم لا تسمعون . فيقول : اذكُرْ ما خَرَجْتَ عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنَّ محمداً رسولُ الله ، وأنتَ رَضِيتَ بالله ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمدٍ نبياً ، وبالقرآن إماماً ، فإنْ مُنْكَرٌ أو نكيرٌ يتأخَّرُ كلُّ واحدٍ منها ويقول : انطلقْ بنا ، ما بُعِدْنَا عند هذا وقد لُقِّينَا حُبَّتْهُ ؟ ويكونُ اللهُ ورسولُهُ حَاجِبِيَّهْ دونها . فقال رجلٌ : يا رسول الله فإنْ لم يَعْرِفْ أمُّه ؟ قال : يَنْتَسِبُ إلى أمِّه حواء . »

فهذا الحديث وإنْ لم يَتَّبَعْ فإتصالُ العملِ به في سائرِ الأمصارِ والأعصارِ من غيرِ إنكارٍ : كافٍ في العملِ به .

له ﷺ : ليس بموضوع كما ادَّعاه جماعةٌ من الحفاظ، بل هو من قسم الضعيف الذي يُتسامحُ بروايته في الفضائل . انتهى .

وقال في رسالته «المقامة السندسية في النسبة الشريفة المصطفية» ^(١) :
ما زال أهلُ العلم والحديث في القديم والحديث ، يروون هذا الخبر
ويجملونه في عداد الخصائص والمعجزات ، ويدخلونه في حيز المناقب
والمكرمات ^(٢) ، ويرون أنَّ ضعف إسناده في هذا المقام مغتفر ،
وأنَّ إيراد ما ليس بصحيح في الفضائل والمناقب معتبر . ^(٣) انتهى .

وقال العراقي في « شرح ألفية الحديث » ^(٤) : أما غيرُ الموضوع
فجوزوا التساهل في إسناده ^(٥) وروايته من غير بيان ضعفه إذا كان
في غير الأحكام والمقائد ، بل ^(٦) في الترغيب والترهيب من المواعظ
والقصص وفضائل الأعمال ونحوها ، أمَّا إذا كان في الأحكام

(١) : (ص ٥) .

(٢) جاء في الأصل : (الكرامات) ، وفي رسالة السيوطي : (المكرمات)
فأثرتها بالاثبات .

(٣) عبارة رسالة السيوطي المطبوعة : (وأنَّ إيراد ما ضعف في الفضائل
والمناقب معتبر) .

(٤) (٢٩١/٢) من طبعة فاس .

(٥) وقع في الأصل : (أسانيده) . وجاء في « شرح الألفية » : (إسناده)
فأثرته .

(٦) لفظ (بل) غير موجود في الأصل ، وموجود في « شرح الألفية » .

الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما، أو في المقائد كصفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه، ونحو ذلك، فلم يروا التساهل في ذلك. وممن نصَّ على ذلك من الأئمة: عبدُ الرحمن بن مهدي، وأحمدُ ابن حنبل، وعبدُ الله بن المبارك وغيرهم. انتهى .

وقال النووي في «التقريب» ^(١): يجوزُ عند أهل الحديث التساهلُ في الأسانيد الضعيفة ^(٢)، وروايةُ ما سوى الموضوع من الضعيف، والعملُ به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله والأحكام. انتهى .

قال السيوطي في شرحه «التدريب» ^(٣): لم يذكر ابنُ الصلاح والمصنّف - ههنا وفي سائر كتبه - لما ذكرَ سوى هذا الشرط، وهو كونه في الفضائل ونحوها، وذكر شيخُ الإسلام ^(٤) له ثلاثة شروط :

أهمها : أن يكون الضعفُ غيرَ شديد، فيخرجُ من انفراد من الكذابين ^(٥) والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه .

(١) : (ص ١٩٦) بشرح «التدريب» للسيوطي .

(٢) لفظ (الضعيفة) غير موجود في «التقريب» المطبوع .

(٣) : (ص ١٩٦) .

(٤) أي الحافظُ ابن حجر المسقلاني . منه رحمه الله .

(٥) هكذا عبارة «التدريب» . ووقع في الأصل : (فيحترز من الكذابين ...)

وهو تحريف .

والثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به .

والثالث : أن لا يُعْتَقَد ^(١) عند العمل به ثبوته، بل يُعْتَقَدُ

الاحتياط . وهذان ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد .

وقيل : لا يجوز العمل به مطلقاً، وقيل : يُعْمَلُ به مطلقاً . انتهى .

وقال ابن الهمام في كتاب الجنائز من « فتح القدير » ^(٢) :

الاستحباب يُثَبِّتُ بالضعيف غير الموضوع . انتهى .

وقال النووي في كتاب « الأذكار » ^(٣) قال العلماء من المحدثين

والفقهاء وغيرهم : يجوزُ وَيُسْتَحَبُّ العملُ في الفضائل والترغيبِ

والترهيبِ بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكامُ

كلحللٍ والحرامِ والبَيْعِ والنكاحِ والطلاقِ وغير ذلك فلا يُعْمَلُ

فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياطٍ

في شيء ^(٤) من ذلك . انتهى .

وفي « أربعين النووي » وشرحه المسمى بـ « الفتح المبين » ^(٥)

(١) هكذا في « التدريب » . ووقع في الأصل : (يقصد) .

(٢) (١/٤٦٧) من طبعة بولاق .

(٣) : (ص ٧ - ٨) .

(٤) هكذا جاء في « الأذكار » وشرحها أيضاً لابن -لان (١/٨٦) . ووقع في

الأصل : (من شيء) .

(٥) : (ص ٣٢) .

لابن حجر المكي الهيثمي : قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به ^(١) ، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير . وفي حديث ضعيف : « من بلغه عني ثواب عمل فعمله حصل له أجر ^(٢) وإن لم أكن قلته » . أو كما قال ^(٣) .

(١) لفظ (من العمل به) زيادة من « شرح الأربعين » .

(٢) لفظ « شرح الأربعين » : (أجره) .

(٣) لم أجد هذا اللفظ في كتب الضعفاء والموضوعات ، وفيها أحاديث بنحو معناه ، انظرها في « الآلاء المصنوعة » للسيوطي في كتاب العلم (٢١٤/١ - ٢١٥) وفي « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق (٢٦٥/١) .

وقد تعقب العلامة المناوي في سياقة ابن حجر الهيثمي هذه فقال : « روى أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الثواب عن جابر ، وابن عبد البر عن أنس مرفوعاً : « من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً ورجاءً لثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك » . وقد أورد بعض الشراح - يعني ابن حجر الهيثمي - هذا الحديث مشوئاً على غير وجهه ، ولم يستحضره تخرجاً ولا صحاحياً ، وقال عقيته : أو كما قال . وكان الأولى تجنبه لذلك » . نقله الدباني رحمه الله في « حاشيته » على « الفتح المبين » : (ص ٣٢) .

وقال المناوي في « فيض القدير » عند هذا الحديث (٩٥/٦) : « وحكم ابن الجوزي بوضعه وأقره المصنف - يعني السيوطي في « الآلاء المصنوعة » (٢١٤/١) - وحاول السخاوي في « المقاصد الحسنة » : (ص ٤٠٥) أن يني عنه البطلان بأن له شواهد ، ثم قال : « فان قيل : كيف هذا مع اشتراطهم في جواز العمل بالضعيف عدم اعتقاد ثبوته ؟ قلنا : بحمله على ماصح مما ليس بقطعي حيث لم يكن صحيحاً في نفس الأمر ، أو بحمله إن كان عامّاً بحيث يشمل الضعيف على اعتقاد الثبوت من حيث إدراجه في العمومات ، لا من جهة السند » .

وأشار المصنفُ بحكاية الإجماع - على ما ذكره - إلى الردِّ على من نازعَ فيه بأنَّ الفضائل إنما تُتَلَقَّى من الشرع، فأثبتها بالحديث الضعيف اختراعُ عبادةٍ وشرعٌ في الدين^(١) ما لم يأذن به الله. ووجهُ رده: أنَّ الإجماع - لكونه قطعياً تارة، وظنياً^(٢) ظناً قوياً تارة - لا يُردُّ بمثل ذلك لو لم يكن عنه جواب، فكيف وجوابه واضح؟ إذ ذلك^(٣) ليس من باب الاختراع في الشرع، وإنما هو ابتغاء فضيلة ورجاؤها بأمانة^(٤) ضعيفة من غير ترتبِ مفسدة عليه كما تقرر. انتهى كلامه.

وفي «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع»^(٥) لشمس الدين السخاوي: سمعتُ شيخنا ابن حجر - أي العسقلاني المصري - مراراً يقول: شرطُ العملِ بالحبيبِ الضعيفِ مهلة:

الأول: متفقٌ عليه، وهو أن يكون الضعفُ غيرَ شديد،

(١) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (شرعٌ من الدين).

(٢) هكذا في «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (وظنه ظناً...) .

(٣) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (وذلك...) .

(٤) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل (مع أمانة) .

(٥): (ص ١٩٥) .

فَيَخْرُجُ^(١) من انفراد من الكذابين والمُتهمين ومن فَحُشَ غلطه.
والثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيَخْرُجُ ما يُخْتَرَعُ
بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

والثالث: أن لا يُعْتَقَدَ عند العمل به^(٢) ثبوته. لثلايُنَسَبَ إلى
النبي ﷺ ما لم يقله. قال^(٣): والأخيران عن ابن عبد السلام وابن
دقيق العيد، والأول نُقِلَ العَلَّامِيُّ الاتفاقَ عليه^(٤).

(١) هكذا عبارة «القول البديع». ووقع في الأصل: (كحديث من انفراد...).
وهو تحريف.

(٢) لفظ (به) ساقطة من الأصل، وموجودة في «القول البديع».

(٣) أي ابن حجر. ولفظ (قال) زيادة من «القول البديع».

(٤) قلت: وإليك أمثلة من الحديث الضعيف الذي تنطبق عليه هذه
الشروط الثلاثة، قال المؤلف الامام الكنوي رحمه الله تعالى في كتابه النافع الجامع
الماتع: «ظنفت الأمانى في مختصر الجرجاني»، بعد أن ذكر الشروط الثلاثة في
(ص ٩٨): «وله أمثلة كثيرة لا تحفى على ماهر فن الفقه:

فمن ذلك:

١ - ما ذكره أصحابنا أنه يُسْتَحَبُّ للمؤذن أن يترسل في الأذان، ويحذر
- أي يُسْرِعَ - في الإقامة. واستدلوا به بحديث رواه الترمذي (٣١١/١) عن
عبد النعيم بن نعيم، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر أن
رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال! إذا أذنت فترسل في أذانك،
وإذا أمت فاحذر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يقرع الأكل من
أكله، والشارب من شربه، والمعتصِرُ - المحتاجُ لقضاء الحاجة - إذا دخل
لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني».

=

= قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم ، وهو إسناد مجهول . انتهى .
وعبد المنعم هذا ليس له في « جامع الترمذي » إلا حديث واحد هو هذا ، وقد ضعفه الدارقطني وجماعة أخرى .

وأخرج الحاكم في « مستدركه » : (٢٠٤/١) عن عمرو بن فائد الأسواري ، عن يحيى بن مسلم بسنده السابق ، وليس في إسناده - مطعون غير عمرو بن فائد ، لكن لما كان الحديث الضعيف كافياً في فضائل الأعمال حكّموا باستجاب ذلك مع كونه مؤيداً بعمل الصحابة ومن بعدهم .
ومن ذلك أيضاً :

٢ - مذكره أصحابنا : أنه يستحب في الوضوء مسح الرقبة . واستدلوا بحديث مروي في ذلك وإن كان ضعيفاً . فروى أبو داود (٣٢/١) وأحمد (٤٨١/٣) من حديث طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده قال : « رأيت رسول الله ﷺ مسح رأسه مرة واحدة حتى بلغت القذال » . ووقع في « سنن أبي داود » تفسيره بأول القفنا .

وروى الطحاوي في « شرح معاني الآثار » : (١٧/١) : حدثنا ابن مَرْزُوق ، قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال ثنا أبي وحفص بن غياث ، عن ليث ، عن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده قال : « رأيت رسول الله ﷺ مسح مقدم رأسه حتى بلغ القذال من مقدم عنقه » .
وروى أبو علي بن السكس في « كتاب الحروف » من حديث مصرف ابن عمرو الشري بن مصرف بن عمرو بن كعب ، عن أبيه ، عن جده يبالغ به عمرو بن كعب قال : « رأيت رسول الله ﷺ توضعاً فمسح لحيته وقفاه » .
وهذه الأحاديث ضعيفة لأجل طلحة بن مصرف . فقال ابن القطان : طلحة وأبوه وجده لا يمرقون . وقال النووي : طلحة بن مصرف أحد الأئمة الأعلام من التابعين ، احتج به الأئمة الستة ، وأبوه وجده لا يمرقون . =

وعن أحمد أنه يُعْمَل بالضعيف^(١) إذا لم يُوجد غيره^(٢).

= وقال أبو داود (٣٢/١) : سمعتُ أحمدَ يقول : زَعَمُوا أَنَّ ابنَ عُيَيْنَةَ كان يقول : أبشِرْ هذا طلحةُ بنَ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جدِّه ؟ !
ورَوَى الدارمي عن علي بن المديني أنه قال : سألتُ عبدَ الرحمن بنَ مَهْدِيٍّ عن تسبِّحِ جدِّ طلحة فقال : عمرو بن كعب ، أو كعب بن عمرو ، وكانت له صُحبة .

ورَوَى الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث ابنِ عمر مرفوعاً :
« مَسَّحُ الرُّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْقَتْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . قال العراقي في « تخرُّيج أحاديث الأحياء » : (٤٦/٢) هذا الحديثُ ضعيفٌ . انتهى كلامُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالى ، مصححاً ما وقعَ فيه من تحريفاتٍ متمِّمةٍ الفائدة .
ومن ذلك أيضاً :

٣- ما كان من أحاديثِ الأحكام ، وكان العملُ به من بابِ الاحتياط ، كما ذكره النووي في « الأذكار » في الفصل الثالث من الفصول التي استهلَّ بها ، (ص ٧ - ٨) وقال : « كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهةٍ بعضُ البيوعِ أو الأُنكحة ، فإنَّ المستحبَّ أن يتزَّه عنه » .

قال شارحه ابنُ علان (٨٦/١) : « وكذا ما ذكره الفقهاء الحنفية كافي ردِّ المختار ، لابن عابدين (١٢١/١) ، والشافعية كافي « نهاية المحتاج » ، لشمس الدين الرملي (٥٩/١) - من كراهة استعمالِ الماءِ المُشْمَسِ - بشروطه - عملاً بخبرِ عائشة مع ضعفه ، لما فيه من الاحتياطِ وتركِ ما يريب » . وانظر تخرُّيجَ خبرِ عائشة رضي الله عنها في « نصب الراية » للزيلعي (١٠١/١) .

(١) جاء في الأصل : (يعمل به) . وجاء في « القول البدیع » : (يعمل بالضعيف) فأثرته لوضوحه .

(٢) تمام عبارة الامام أحمد في « القول البدیع » ، بمد هذا : (ولم يكن يتم ما يعارضه) .

وفي روايةٍ عنه :ضعيفُ الحديثُ عندنا أحبُّ من رأيِ الرجالِ^(١) .

(١) قال العلامة ابن علان رحمه الله تعالى في « شرح الأذكار » : (٨٦ / ١) :
« ما نُقِلَ عن الإمام أحمد من العملِ بالحديث الضعيف مطلقاً حيث لم يُوجد غيره
وأشبهه خيرٌ من الرأي : تحمِلُ الضعيفُ فيه على مقابل الصحيح على عُرْفِهِ وعُرْفِ
المتقدمين ، إذ الخبرُ عندهم صحيحٌ وضعيفٌ ، لأنه ضَعُفٌ عن درجة الصحيح ،
فيشملُ الحسن .

وأما الضعيفُ بالاصطلاح المشهور ، أي ما لم يَجْمَعْ شروطَ القبول فليس
مراداً ، كما نقله ابنُ العربي عن شيخه . وهو حَسَنٌ ، به يندفع ما ذكر من
الكلام في هذا الامام .

قال الزركشي^{*} : وقريبٌ من هذا قولُ ابنِ حزم : الحنفيةُ متفقون على
أنَّ مذهبَ أبي حنيفة أنَّ ضَعِيفَ الحديثِ عنده أولى من الرأي . والظاهر أنَّ
مرادهم بالضعيف ما سبق .

وقال الشيخُ ابنُ تيمية رحمه الله تعالى في « منهاج السنة النبوية » : (١٩١ / ٢) :
« قَوْلُنَا : إنَّ الحديثَ الضعيفَ خيرٌ من الرأي : ليس المرادُ به الضعيفُ المتروكُ ،
لكن المرادُ به الحسنُ ، كحديثِ عُمَرُو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جدِّه ، وحديثِ
إبراهيمَ الهَجَرِيِّ ، وأمثالهما ممن يُحَسِّنُ الترمذيُّ حديثَه أو يُصَحِّحُه .

وكان الحديثُ في اصطلاح مَنْ قبلَ الترمذي : إمَّا صحيحاً ، وإمَّا ضعيفاً .
والضعيفُ نوعان : ضعيفٌ متروكٌ ، وضعيفٌ ليس بمتروك . فتكلَّم أئمةُ الحديثِ
بذلك الاصطلاح ، فجاء مَنْ لا يَعْرِفُ إلا اصطلاحَ الترمذي فسمعَ قولَ بعضِ
الأئمةَ : « الحديثُ الضعيفُ أحبُّ إليَّ من القياس » . فظنَّ أنه يحتاجُ بالحديثِ
الذي يُضَعِّفُه مثلُ الترمذي ، وأخذَ يُرجِّحُ طريقةً من يرى أنه أتبعُ
للحديثِ الصحيح ، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يُرجِّحون الشيء على ما هو
أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه .

وقال تلميذُه العلامة ابن القيم الحنبلي في « إعلام الموقعين » : (٣١ / ١) =

== «الأصلُ الرابع من أصول الإمام أحمد التي بنى عليها فتاويه : الأخذُ بالمرسلِ والحديثِ الضعيفِ إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجَّحه على القياس .

وليس المرادُ بالضعيفِ عنده الباطلُ ولا المنكرُ ، ولا ما في روايته من شيء بحيث لا يسوغُ الذهابُ إليه والعملُ به ، بل الحديثُ الضعيفُ عنده قسمٌ الصحيح وقسمٌ من أقسامِ الحسن ، ولم يكن يُقسمُ الحديثُ إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ ، بل إلى صحيحٍ وضعيفٍ ، وللضعيفِ عندهُ مراتبٌ ، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه ، ولا قولَ صاحبٍ ، ولا إجماعاً على خلافه : كان العملُ به عنده أولى من القياس .

وليس أحدٌ من الأئمة إلا وهو موافقٌ على هذا الأصل من حيث الجملة ، فانه ما منهم أحدٌ إلا وقد قدَّم الحديثَ الضعيفَ على القياس .

فقدَّم أبو حنيفة حديثَ القهقهة في الصلاة على محضِ القياس . وأجمع أهلُ الحديث على ضعفه . وقدَّم حديثَ الوضوء بنبيذ التمر على القياس ، وأكثرُ أهلِ الحديث يُضعفه . وقدَّم حديثُ « أكثرُ الحيض عشرة أيام » ، وهو ضعيفٌ باتفاقهم على محضِ القياس ، فإنَّ الذي تراه في اليوم الثالث عشر مُساوٍ في الحدِّ والحقيقة والصِّفة لدمِ اليومِ العاشر . وقدَّم حديثُ « لا مَهْرَ أَفْلٌ من عشرة دراهم » ، وأجمروا على ضعفه بل بطلانه ، على محضِ القياس ، فإنَّ بذلَ الصداق معاوضةٌ في مقابلة بذلِ البُضع ، فما تراضيا عليه جاز قليلاً كان أو كثيراً .

وقدَّم الشافعي خبرَ تحريمِ صيدِوجٍ (١) مع ضعفه على القياس . وقدَّم خبرٌ =

(١) نص الخبر كما رواه البيهقي : « ألا إن صيد وج وعضاهه - يعني شجره - حرام محرم » . قال ابن الأثير في « النهاية » : « وج : موضع بناحية الطائف ، وقيل : هو اسم جامع لحصونها ، وقيل : اسم واحد منها » .

وانظر لمعرفة مذهب الشافعي في هذا وما قيل في حديث وج : « المذهب » للشيرازي (٢١٩/١) ، و « المجموع » للنووي (٤٧٩/٧) ، و « فتح العزيز شرح الوجيز » للرافعي (٥٢٠-٥١٨/٧) وفيه تحريج الحديث مستوفى .

وذكر ابن حزم الإجماع على أن مذهب أبي حنيفة : أن
ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس ^(١) إذا لم يجد في

= جواز الصلاة بمكة في وقت النهي ، مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد .
وقدّم في أحد قوليه حديث «من جاء أو رَعَفَ فليَتوضَّأْ وليسْ على صلاته»
على القياس ، مع ضعف الخبر وإرساله .

وأما مالكُ فإنه يُقدِّمُ الحديثَ الرّسَّـلَ والنّـقَطَ والبلاغاتِ وقولَ
الصّحابةِ على القياس .

فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نصٌ ولا قولُ الصحابةِ أو واحدٍ
منهم ، ولا أثرٌ مرسلٌ أو ضعيفٌ : عدلَ إلى الأصل الخامس وهو القياس ،
فاستعمله للضرورة . وقد قال في «كتاب الخلال» : سألتُ الشافعيُّ عن القياسِ
فقال : إنَّما يُصارُ إليه عند الضرورة ، أو ما هذا مناه .

(١) ونقله عن ابن حزم أيضاً الحافظُ الذهبيُّ في الجزء الذي ألّفه في
«مناقب الإمام أبي حنيفة» : (ص ٢١) وطُبِعَ بمصر سنة ١٣٦٧ مع جزئيه أيضاً
في مناقب الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن رحمهم الله تعالى .

وقال ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في «إعلام الموقعين» : (١/٧٧) :
«وأصحابُ أبي حنيفة رحمه الله يُجمِعُونَ على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف
الحديث عنده أولى من القياس والرأي ، وعلى ذلك بنى مذهبه ، كما قدّم حديث
الفقهة .. مع ضعفه - على القياس والرأي ، وقدّم حديث الوضوء بنيذ الثمر في
السفر - مع ضعفه - على الرأي والقياس ، ومنع قطع السارق بسرقة أقل من
عشرة دراهم ، والحديث فيه ضعيف ، وشرط في إقامة الجمعة المص ، والحديث
فيه كذلك ، وترك القياس الحض في مسائل الآبار ، لأنَّ فيها غير مرفوعة .
فتقديمُ الحديثِ الضعيفِ وآثارِ الصحابةِ على القياسِ والرأيِ قولهُ وقولُ الإمام أحمد .
وليس المرادُ بالحديثِ الضعيفِ اصطلاحُ السلفِ هو الضعيفُ في اصطلاح
التأخرين ، بل ما يُسمِّيهِ المتأخرون حسناً قد يُسمِّيهِ المتقدمون ضعيفاً كما تقدّم
بيانُه . يعني الذي نقلته عنه تليقاً في (ص ٤٧ - ٤٨) .

الباب غيره^(١).

فتمصل أن في العمل بالحديث الضعيف مودة مذاهب : لا يعمل

به مطلقاً ، يعمل به مطلقاً^(٢) ، يعمل به في الفضائل بشروط^(٣) . انتهى

كلامه .

وفي « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث »^(٤) للسخاوي :

قال ابن عبد البر : أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من

يحتاج به .

وقال الحاكم : سمعت أبا زكريا العنبري يقول : الخبر إذا

وَرَدَ لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في
ترغيب أو ترهيب : أغمض عنه وتسهل في رواه .

ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في « المدخل » : إذا رَوَيْنَا

عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد

(١) جملة (إذا لم يجد في الباب ...) غير موجودة في « القول البدیع » في هذا

السياق ، ولا في نص ابن حزم في « جزء الذهبي » ، وإنما جاءت في كلام الإمام أحمد
ساقه السخاوي في « القول البدیع » بعد سياقة كلام ابن حزم ، فسبقَ نظرُ
الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى فأدرجها في سياقة ابن حزم .

(٢) عبارة « القول البدیع » : (يعمل به مطلقاً إذا لم يكن في الباب غيره) .

(٣) قال السخاوي في « القول البدیع » عقيبَ هذا القول : « وهو الذي

عليه الجمهور » .

(٤) : (ص ١٢٠) .

وانتقدنا في الرجال، وإذا رَوَيْنَا في الفضائل والثواب والمقابر :
سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال .

ولفظُ أحمد - في رواية الميموني عنه - : الأحاديثُ الرقائقُ
يُحتمَلُ أن يتساهل فيها حتى يجيء شيءٌ فيه حكم .
وقال - في رواية عباس الدوري عنه - : ابنُ إسحاق رجلٌ
تكتبُ عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - وإذا جاء
الحلالُ والحرامُ أردنا قوماً هكذا - وقَبَضَ أصابعَ يده^(١)
الأربع - .

لكنه أمنيَّ رحمه الله بالضعيف^(٢) حيث لم يكن في الباب غيره
وتبعه أبو داود، وقدَّمَاهُ على الرأي والقياس . ويُقال عن أبي حنيفة
أيضاً ذلك^(٣) ، وإن السافعي يحتجُّ بالمرسل إذا لم يجد غيره .
وكذا إذا تلقت الأئمة الضعيف بالقبول يُعملُ به^(٤) على

(١) هكذا جاء في الأصل . وجاء في « فتح المغيث » : (أصابع يديه) .

(٢) هكذا عبارة « فتح المغيث » . وجاءت عبارة الأصل : (لكنه احتجُّ

أحمد بالضعيف حيث ...) .

(٣) سبقَتْ شواهدُ ذلك تعليقاً في (ص ٤٨ - ٤٩) .

(٤) لفظ (به) زيادة من « فتح المغيث » .

الصحيح^(١)، حتى إنه يُنزَلُ منزلة المتواتر في أنه يَنْسَخُ المقطوع به، ولهذا قال الشافعي في حديث «لا وصية لوارث»: إنه لا يُثبتُه أهل الحديث، ولكن العامة تلقَّته بالقبول وعَمِلُوا به حتى جمَلوه ناسخاً لآية الوصية^(٢).

أو كان في موضع احتياط، كما إذا وَرَدَ حديثٌ ضعيف^(٣) بكرَاهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإنَّ المستحبَّ - كما قال النووي^(٤) - أن يُتَزَّه عنه ولكن لا يجب.

ومَنَعَ ابنُ العربي العملَ بالضعيف مطلقاً. ولكن قد حَكَى النووي في عدَّةٍ من تصانيفه إجماعَ أهل الحديث وغيرهم على

(١) أي يُدْمَلُ به وجوباً، ويكون ذلك العملُ تصحيحاً له، كما صرَّح به الحافظ ابن حجر في «نُكَّتِيهِ» على «مقدمة ابن الصلاح»، ونَقَلَهُ عن جماعة من أئمة الأصول. ويفهمُ هذا من قول تلميذه السخاوي هنا: «حتى إنه يُنزَلُ منزلة المتواتر...».

وقد جَمَعَتْ نصوص علماء الحديث والفقه الدالة على ذلك جمهاً وافياً حتى صَلَّحَتْ - لطولها - أن تكون رسالةً مستقلةً، فرأيتُ أن أجملها في آخر هذا الكتاب فانظرها هناك.

(٢) قلت: كَتَبَ شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه: «الفتاوى» مقالاً خاصاً بهذا الحديث: (ص ٦٥ - ٦٧)، نَقَلَ فيه إجماع العلماء على العمل به، كما نَقَلَ أيضاً أنه حديثٌ صحيحٌ سنداً، فانظره.

(٣) لفظ (ضعيف) زيادة من «فتح المغني».

(٤) في كتابه: «الأذكار»: (ص ٧-٨) كما سَبَقَ نقله عنه تعليقاً في (ص ٦٤).

العمل به في الفضائل ونحوها خاصة . فهذه ثلاثة مذاهب . انتهى .

تنبيه

هذه المباراتُ ونحوها الواقعةُ في كتب الثقات تشهد بتفرقهم في ذلك ، فمنهم من منَعَ العمل بالضعيف مطلقاً ، وهو مذهبُ ضعيف . ومنهم من جَوَّزه مطلقاً ، وهو توسعٌ سخيف . ومنهم من فصلَ وقيدَ ، وهو المسلكُ المسدّد .

ومما يردُّ في هذا المقام - على قولهم : « الحديثُ الضعيفُ مقبولٌ في فضائل الأعمال » ، وعلى ^(١) صنيع كثيرٍ من الفقهاء حيث تكلمون في حديث أمرٍ مستحبٍ ويقولون : هو وإن كان ضعيفاً لكن يُتسامحُ به في فضائل الأعمال - : أنهم صرّحوا بأنَّ الحديث الضعيف لا تثبُت به الأحكام الشرعية . وجوازُ العمل واستجابته من الأحكام الشرعية ، فإذا استُحبَّ العملُ بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته به ، فبينَ كلماتهم تناقض .

وأجاب عنه أحمدُ الخفاجي في « نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض » ^(٢) بأنَّ بين الأئمة من جَوَّزَ العمل بالضعيف بشروطه وقدّمه على القياس ، وبأنَّ ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه حكم .

(١) لفظ (على) زيادة مني على الأصل للايضاح .

(٢) : (١/٥٤) .

ألا ترى أنه لو ورد حديثٌ ضعيفٌ في ثوابِ بعضِ الأمورِ الثابتِ استجبابُها والترغيبُ فيها ^(١) أو في فضائلِ بعضِ الصحابةِ، أو الأذكارِ الماثورةِ: لم يلزم مما ذكر ثبوتُ حكمٍ أصلاً، ولا حاجة لتخصيصِ الأحكامِ والأعمالِ - كما توهّمه الدوّاني - للفرقِ الظاهرِ بين الأعمالِ وفضائلِ الأعمالِ. انتهى .

أقول : هذا صريحٌ في أنّه حمل قولهم باعتبار الحديث في فضائلِ الأعمالِ على اعتباره في فضلِ الأعمالِ الثابتة بالأحاديثِ الصحيحة، وبه صرح بعضُ شُرّاح « أربعين النووي » وغيره.

لكنه محمّدي : بأنّه يخالفه صنيعُ كثير من الفقهاء والمحدثين حيث يستدلون على مندوبية أمرٍ - لم يثبت نذبه بحديثٍ صحيح - بحديثٍ ضعيفٍ، ويذكرونه في معرضِ الاستناد، وبأنّه تخالفه عباراتُ المحدثين، حيث ذكروا قبولَ الضعيفِ في الترغيبِ والترهيبِ والمناقبِ وفضائلِ الأعمالِ، فانه لو كان المرادُ بفضائلِ الأعمالِ ما ذكره لم يكن ذلك مُغايراً لقبوله في الترغيبِ والترهيبِ، وكلامهم يدلُّ على المغايرة .

وبأنّه تخالفه عبارةُ النووي في « الأذكار » المنقولةُ سابقاً ^(٢)،

(١) جاء في الأصل وفي « نسيم الرياض » : (والترغيبُ فيه) .

(٢) : (ص ٥٢) .

وحملها على ما ذكره سيدٌ جداً .

وبأنه تخالفه مخالفةً بينةً عبارةُ ابنِ الهُمامِ المذكورةُ سابقاً^(١) ،
حيث نصَّ على ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف .

وبأنه لو كان كذلك لما كان لذكرِ الحافظِ ابنِ حجرٍ وغيره
الشرائطُ الثلاثةُ التي ذكروها معنى ، فانه إذا كان المرادُ به اعتبارُ
الحديثِ الضعيفِ في فضل الأعمالِ الثابتةِ بالأحاديثِ الصحيحةِ فحسب ،
لم يُحتجْ إلى اشتراطِ الاندراجِ تحت أصلٍ معمولٍ به ، واشتراطِ
عدمِ قصدِ الثبوت ، كما لا يخفى على من له أدنى دُرْبة .

فالحق في هذا المقام : أنه إذا لم يثبتْ نذبُ شيءٍ أو جوازُه
بخصوصه بحديثٍ صحيحٍ ، ووردَ بذلك حديثٌ ضعيفٌ ليس بشديدِ
الضعفِ : يثبتُ استحبابُه وجوازُه به ، بشرط أن يكونَ مندرجاً
تحت أصلٍ شرعيٍّ ، ولا يكونَ مناقضاً للأصولِ الشرعيةِ والأدلةِ
الصحيحة .

وما أحسنَ كلامَ المحققِ جلالِ الدينِ الدَّوَّاني في رسالته : «أنموذج
العلوم»^(٢) التي جَمَعَ فيها الفوائدَ المتفرقةَ حيث قال في صدرها :

(١) : (ص ٤١) .

(٢) : (ص ٢) . والمؤلفُ اللكنوي رحمه الله تصرّفَ بالعبارة قليلاً .

المسألة الأولى في أصول الحديث : اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ، ومن صرح به النووي في كتبه لاسيما كتاب « الأذكار » . وفيه إشكال ، لأن جواز العمل واستجابته كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية ^(١) ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك ينافي ما تقرّر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة .

وقد حاول بعضهم التفصي عن ذلك و ^(٢) قال : إن مراد النووي أنه إذا ثبت حديث صحيح أو حسن في فضيلة عمل من الأعمال تجوز رواية الحديث الضعيف ^(٣) في هذا الباب .

ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووي فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ، فكم من فرّق بين جواز العمل واستجابته ، وبين مجرد نقل الحديث ، على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن في فضيلة عمل من الأعمال يجوز نقل الحديث الضعيف فيها ، لاسيما مع

(١) جاء في الأصل : (الأحكام الشرعية الخمسة) . وجاء في «أنموذج العلوم» :

(الأحكام الخمسة الشرعية) فأثرته بالاثبات .

(٢) الواو زيادة من « الأنموذج » .

(٣) في الأصل : (الضعيفة) . وهو سهو قلم .

التنبية على ضعفه ، ومثل ذلك في كتب الحديث وغيره كثير شائع ،
يشهد به من يتبع أدنى تتبع .

والنبي يصلح ^(١) للتمويل : أنه إذا وجد حديث ضعيف في فضيلة
عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الحرمة أو
الكراهة فإنه يجوز العمل به ويستحب ، لأنه مأمون الخطر ومرجو
النفع ، إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب ، فالاحتياط العمل به
رجاء الثواب .

وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب
العمل به .

وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب فجمال النظر فيه واسع ،
إذ في العمل دغدة الوقوع في المكروه ، وفي الترك مظنة ترك
المستحب . فليُنظر :

إن كان خطر الكراهة أشد بأن تكون الكراهة المحتملة
شديدة ، والاستحباب المحتمل ضعيفاً ^(٢) ، فحينئذ يرجح الترك على
العمل ، فلا يستحب العمل به .

(١) لفظ « الأنموذج » : (يصح) .

(٢) وقع في الأصل (ضعيف) .

وإن له خطرُ الكراهة أضعف بأن تكون الكراهة - على تقدير وقوعها - كراهةً ^(١) ضعيفةً دون مرتبة ترك العمل - على تقرير استحبابه - فالاحتياطُ العملُ به .

وفي صورة المساواة: يُحتاجُ إلى نظرٍ تامٍّ ، والظنُّ أنه يستحبُّ أيضاً، لأنَّ المباحات تصيرُ بالنيةِ عبادةً، فكيف مافيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف ؟

فجوازُ العمل واستحبابُه مشروطان : أمّا جوازُ العمل فبعدم احتمالِ الحرمة ، وأما الاستحبابُ : فبما ذكرناه مفصلاً .

بقي هرناسي ، وهو أنه إذا عُدِمَ احتمالُ الحرمة فجوازُ العمل ليس لأجل الحديث ، إذ لو لم يوجد الحديث ^(٢) يجوزُ العملُ أيضاً ، لأن المفروض انتفاء الحرمة . لا يقال : الحديثُ الضعيفُ ينفي احتمالَ الحرمة ، لأننا نقول : الحديثُ الضعيفُ لا يثبت به شيءٌ من الأحكام الخمسة ، وانتفاء الحرمة يستلزمُ ثبوت الإباحة ، والإباحةُ حكمٌ شرعيٌّ ، فلا يثبتُ بالحديث الضعيف ، ولعلَّ مراد النووي ما ذكرناه ؟ وإنما ذَكَرَ جواز العمل توطئة للاستحباب .

(١) لفظ (كراهة) زيادة من « الأنموذج » .

(٢) لفظ (الحديث) زيادة من « الأنموذج » .

وحاصلُ الجواب: أن الجوازَ معلومٌ من خارج، والاستحبابُ أيضاً معلومٌ من القواعد الشرعية الدالّة على استحباب الاحتياط في أمر الدين، فلم يَثْبُتْ شيءٌ من الأحكام بالحديث الضعيف، بل أوقع الحديثُ الضعيفُ ^(١) شبهة الاستحباب، فصار الاحتياطُ أن يُعْمَلَ به، واستحبابُ ^(٢) الاحتياط معلومٌ من قواعد الشرع. انتهى كلامُ الدوّاني.

ولتطلب زيادةُ تقييح هذا البحث من رسالتي «ظفر الأمانى بشرح المختصر المنسوب إلى الجُرْجاني» ^(٣).

بقي ههنا أمر آخر وهو أنه - وإن كان لا بُدَّ للاسناد في كلِّ أمرٍ من أمور الدين - لكن قد يقوم مقامه نقلٌ من يُعتمدُ عليه،

(١) لفظ (الضعيف) زيادة من «الأنموذج».

(٢) في الأصل: (فاستحباب). وفي «الأنموذج»: «واستحباب» فأثرتها.

(٣) قد أجاد المؤلفُ رحمه الله تعالى تحقيقَ هذا الموضوع - العمل بالحديث الضعيف - في كتابه الكبير الجامع الماتع: «ظفر الأمانى». وتسميتهُ له «رسالة تواضعٍ منه»، فإن صفحاته تزيد على خمسمائة صفحة من صفحات هذا الكتاب. وقد ذكر فيه أقوال العلماء وتحرير آرائهم في هذا البحث على أفضل وجه وأجمعه. فراجعهُ: (ص ٩٧ - ١٠٧). وانظر أيضاً ما كتبه شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى حول هذا الموضوع في «مقالات الكوثري»: (ص ٤٤ - ٤٦).

وتصريحٌ من يُسْتَنْدُ إليه ، لاسيما في الأعصار المتأخرة ، لفواتِ
اهتمام الإسناد فيها بالشروط المقررة ، فان شُدِّدَ فيها بطلب الإسناد
في كلِّ أمرٍ فات المراد ، فيُكْتَفَى بتصريحٍ من عليه الاعتماد .

ولهذا جَوَّزوا العملَ والإثبات بالأحاديث المدونة في الكتب
المعتمدة ، وإن لم يوجد لها عند العاملِ والمثبتِ طريقٌ متصلٌ إلى
صاحب الحديث أو إلى مؤلفِ الكتب المدونة .

وجوَّزوا أيضاً الاعتمادَ في المسائل الفقهية على نقل معتمد المِلَّةِ
الحَنِيفِيَّةِ ^(١) ، وإن لم يوجد عند المفتي سَنَدٌ مسلسلٌ إلى حضراتِ
الأئمة العلية .

قال علي القاري في «مرقاة المفاتيح» - عند قول صاحب
«المشكاة» ^(٢) : «وإني إذا نَسَبْتُ الحديثَ إليهم كَأَنِّي أَسْنَدْتُ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الخ ...» - :

عُلِمَ من كلام المصنِّف أنه يَجُوزُ نقلُ الحديث من الكتب
المعتمدة التي اشتهرتْ وَصَحَّتْ ^(٣) نسبتُها لمؤلفيها كالكتب الستة
وغيرها من الكتب المؤلفة ، وسواء في جوازِ نقله مما ذَكَرَ أكان

(١) وقع في الأصل : (الحنفية) . وهو سهو قلم .

(٢) : (٢٧ / ١) .

(٣) في « المرقاة » : (أَوْصَحَّتْ) .

نقله للعمل بمضمونه - ولو في الأحكام - أو للاحتجاج . ولا يشترط تعدُّد الأصل المنقول منه . وما اقتضاه كلام ابن الصلاح من اشتراطه حملوه على الاستحباب . ولكن يشترط في ذلك الأصل أن يكون قد قُوبِلَ على أصل له معتمد مقابلةً صحيحة لأنه حينئذ يحصل به الثقة التي مدارُّ الاعتماد عليها صحة واحتجاجا .

وعلم من كلام المصنِّف أيضاً أنه لا يشترط في النقل من الكتب المعتمدة للعمل أو للاحتجاج أن يكون له به رواية إلى مؤلفيها، ومن ثمَّ قال ابن برهان^(١) : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحَّت عنده النسخة من الشئ جاز العمل بها وإن لم يسمع . انتهى .

وقال ابن الممَّام في « فتح القدير »^(٢) طريق نقله - أي المفتي عن المجتهد - أحد أمرين : إمَّا أن يكون له سند ، أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين ، لأنه بمنزلة الخبر المتواتر

(١) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان، الأصولي الفقيه الشافعي البغدادي، ولد سنة ٤٧٩ هـ ، وتوفي سنة ٥١٨ هـ . قال ابن خَلِّكان في « الوفيات » : (٢٩ / ١) : « وبرهان بفتح الباء الموحدة وسكون الراء » .

(٢) في كتاب أدب القاضي (٤٥٦ / ٥) .

عنه أو المشهور، هكذا ذكر الرازي . فلي هذا : لو وُجدَ بعضُ
نُسخ « النوادر » في زماننا لا يحِلُّ عزوُها فيها إلى محمد ولا إلى أبي
يوسف ، لأنها لم تشتهر في زماننا في ديارنا ولم تُداول . نعم إذا وُجدَ
النقلُ عن « النوادر » مثلاً في كتابٍ مشهورٍ معروف ، كـ « الهداية »
و « المبسوط » ، كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب . انتهى .

وفي « القُنية » - نقلاً عن « أصول الفقه » لأبي بكر الرازي - :
فأمّا ما يُوجدُ من كلامِ رجلٍ - ومذهبه معروفٌ وقد تداولتهُ
النُسخ - يجوزُ لمن نظرَ فيه أن يقول : قال فلانُ : كذا وكذا ،
وإن لم يسمعه من أحد ، نحو كُتِبَ محمد بن الحسن و « موطأ مالك »
ونحوها من الكتب المصنّفة في أصناف العلوم ، لأنَّ وجودها على
هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة ، لا يحتاجُ إلى
إِسناد . انتهى .

وفي « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي »^(١) :

حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الإجماعَ على جواز
النقل من الكتب المعتمدة ، ولا يشترطُ اتصالُ السند إلى مصنفها^(٢)

(١) : (ص ٨٥) ووقع في الأصل : (تقريب النووي) .

(٢) وقع في الأصل : (مصنفها) . والتصويب عن « التدريب » .

وذلك شاملٌ لكتب الحديث والفقه .

وقال الطبري^(١) في «تعليقه» : مَنْ وَجَدَ حديثاً في كتابٍ صحيحٍ جاز له أن يرويَه وَيَحْتِجَّ بِهِ ، وقال قومٌ من أصحاب الحديث : لا يجوزُ له أن يرويَه^(٢) لأنه لم يسمعه ، وهذا غلطٌ . وكذا حكاه^(٣) إمامُ الحرمين في «البرهان» عن بعض المحدثين وقال : هم عَصْبَةٌ لا مَبَالَاةَ بِهِمْ في حقائق الأصول - يعني المقتصرين على السماع ، لا أئمة الحديث - .

وقال عزُّ الدين بن عبد السلام في جواب سؤالٍ كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد^(٤) : وأما الاعتمادُ على كتب الفقه الصحيحة الموثوق^(٥) بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جوازِ الاعتمادِ عليها ، والاستنادِ^(٦)

(١) هو أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد الطبري ، المعروف بالشيخ الهراسي الفقيه الشافعي الإمام ، التوفي سنة ٥٠٤ هـ رحمه الله تعالى . ومعنى (إلشكيا) : الكبير القدر . و (الهراسي) : الخائف . كما في « طبقات الشافعية » لأبي بكر الحسيني (ص ٦٨) .

(٢) وقع في الأصل : (يروي) . والتصويب عن « التدريب » .

(٣) أي المنع من رواية الحديث إذا لم يكن له سماع به .

(٤) لم أهد إلى معرفته .

(٥) وقع في الأصل : (الموثوقة بها) .

(٦) وقع في « تدريب الراوي » : (ص ٨٥) هكذا : (على جواز الاعتماد

والاستناد إليها) . وفيه سقط وتحريف .

إليها، لأنَّ الثقة قد حصَّلت بها كما تحصيلُ بالرواية، ولذلك اعتمدَ الناسُ على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطبِّ وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبُعْدِ التدليس، وَمَنْ زَعَمَ ^(١) أَنَّ الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جوازُ الاعتمادِ على ذلك لمعطِّلٌ كثيرٌ من المصالح المتعلقة بها، وقد رجَّع ^(٢) الشارحُ إلى قول الأطباء في صُور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن قومٍ كفار، ولكن لما بُعدَ التدليسُ فيها اعتمدَ عليها، كما اعتمدَ في اللغة على أشعار العرب وهم كفار، لبُعْدِ التدليس.

قال: وكُتِبَ الحديثِ أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها، لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها، فمن قال: إنَّ شرطَ التخريج من كتابٍ يتوقفُ على اتصالِ السَّنَدِ إليه ^(٣) فقد خرقَ الإجماع. انتهى.

وخصمُ المرام في تحقيق المقام: أن الأمور الدينية بأسرها محتاجةٌ إلى بروزِ سندِها واتصالِها إلى منبعها، أو تصريحِ من

(١) في «التدريب»: (ومن اعتقد).

(٢) هذه الجملة من قوله: (وقد رجَّع) إلى قوله: (بعد التدليس) لم تكن في الأصل، وأقْدِرُ أنها ساقطة منه، إذ الكلام الذي بعدها مبني عليها ولذلك أضيفها من «التدريب».

(٣) لفظ (إليه) زيادة من «التدريب».

يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِهَا ، وَلَا يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْهَا . غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ
 مِنْهَا مَا يُشَدَّدُ وَيُحْتَاطُ فِي طَرِيقِ ثَبُوتِهَا ، وَمِنْهَا مَا يُتَسَاهَلُ أَدْنَى
 تَسَاهُلٍ فِي طَرِيقِهَا .



السؤال الثاني

في كيفية أحاديث السنن الأربعة وغيرها من كتب الحديث

هل كل^١ ما في هذه الكتب الضخام كـ « السنن الأربعة » ،
وتصانيف البيهقي ، وتصانيف الدارقطني والحاكم وابن أبي شديبة ،
وغیرها من الكتب المشتهرة من الأحاديث المجموعة : صحيح لذاته
أو لغيره ؟ أو حسن لذاته أو لغيره ؟ أم لا ؟

الجواب

ليس كل^٢ ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً أو حسناً ، بل هي
مشملة على الأخبار الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة .
أما كتب « السنن » : فذكر ابن الصلاح^(١) والمراقبي^(٢) وغيرهما

(١) في « مقدمته » في التنبيه التاسع من مبحث (الحسن) : (ص ٤٧) .

(٢) في « شرح ألفيته » : (١٠١/١) .

أنَّ فيها غيرَ الحسنِ من الصحيح والضعيف .

وذكرَ النووي ^(١) أنَّ في « السنن » الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والمنكرَ ، ومن ههنا اعترضوا على تسمية صاحب « المصابيح » أحاديثَ « السنن » بالحسان : بأنه اصطلاحٌ لا يُعرف عند أهل الفن . وذكرَ العراقي ^(٢) أنه قد تساهل من أطلق الصحيحَ على كتب « السنن » ، كأبي طاهر السِّلَفي حيث قال في « الكتب الخمسة » : اتَّفَقَ على صِحَّتِها علماء المشرق والمغرب . وكالحاكم حيث أطلق على « جامع الترمذي » : الجامعَ الصحيحَ ، وكذلك الخطيبُ أطلق ^(٣) عليه اسمَ الصحيح .

وذكرَ الذهبي « في سِيرَ أعلام النبلاء » ^(٤) أنَّ أعلی ما في « كتاب

أبي داود » من الثابت :

ما أضرمه الشَّجَّان ، وذلك نحو شطر الكتاب .

ثم يليه : ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر .

(١) في « التقريب » : (ص ٩٥) شرح « التدريب » للسيوطي .

(٢) في « شرح ألفيته » : (١٠٤ / ١) .

(٣) عبارة العراقي في « شرح الألفية » : (١٠٤ / ١) : « وكذا الخطيبُ أطلق

عليه وعلى النَّسائي اسمَ الصحيح » .

(٤) وقع في الأصل : (أعلام سير النبلاء) . وهو سبق قلم .

ثم يليه: ما رَغِبَا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علّة وشذوذ.

ثم يليه: ما كان إسناده صالحاً وقبيلته العلماء لمحيثه من وجهين

ليّنين فصاعداً.

ثم يليه: ما ضَعِفَ إسناده لنقص حفظِ راويه، فَرِثِلُ هذا

يَسْنُكْت عنه أبو داود غالباً.

ثم يليه: ما كان يَتَنَ الضعف من جهة راويه، فهذا لا يَسْنُكْت

عنه بل يوهّنه غالباً، وقد يَسْنُكْت عنه بحسب شهرته ونكارتة.

وذكر أيضاً: قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق^(١): الجامعُ أبي

«جامع الترمذي» على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على

شرط أبي داود والنسائي، وقسمُ أبان عن عِلَّتِهِ، وقسمُ رابعُ أبان

عنه فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثاً عمِلَ به بعض الفقهاء

سوى حديثِ «فان شَرِبَ في الرابعة فاقتلوه» وحديثِ «يَجْمَعُ

(١) ويُنَسَّبُ: اليوسفي. توفي سنة ٥٧٤ كما في «شذرات الذهب» لابن

العماد (٢٤٨/٤) و«النجوم الزاهرة» لابن تقي (٨٤/٦). وقد ذكر الذهبي*

رحمه الله تعالى كلمة أبي نصر هذه في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الترمذي (ص ٦٣٤)

من الطبعة الثالثة، دون قوله: «سوى حديث...». ووقع في نَسْبِهِ هناك

تحريفُ (عبد الرحيم بن عبد الخالق) إلى (عبد الحق).

بين الظهر والمصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر»^(١).

(١) أصل هذا التقسيم الرباعي لما في « سنن الترمذي » هو للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى . وقد ذكره في جواب له لبعض أهل الصناعة الحديثة ببغداد ، ثم ذكره في كتابه : « شروط الأئمة الستة » الذي طبعه صديقنا السيد حسام الدين المقدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ جزاء الله خيراً ، بتعليق شيخنا الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى .

وأبو نصر اليوسفي الذي نقل الذبي كلامه : رَدَّدَ قولَ الحافظ المقدسي . ولكن عبارة المقدسي كما في « شروط الأئمة الستة » : (ص ١٣) وكما سبقت الإشارة إليه في التعليلة السابقة : « وقسمُ رابعُ أبانَ عنه فقال : ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثاً عميلاً به بعضُ الفقهاء » . انتهى . فليس فيها استثناء الحديثين المشار إليهما .

نعم إنَّ الترمذي رحمه الله تعالى أشار إليهما في آخر كتابه « السنن » بعد نهاية (أبواب الناقب) من طبعة بولاق المصرية لمتن « سنن الترمذي » : (٣٣١/٢) وطبعة التازي المصرية أيضاً بشرح ابن العربي : « عارضة الأحوزي » : (٣٠١/١٣) حيث قال : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به ، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس : « أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والمصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وحديث النبي ﷺ أنه قال : « إذا شربَ الحمرَ فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » ، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب » .

وقد جاء كلامُ الترمذي هذا في « سننّه » في طبعات الهند : أوّلَ « كتاب العيّل » المطبوع مع كتاب « السنن » . وترى هذا النصُّ في (٢٣٥/٢) من متن « السنن » من الطبعة الرشيدية ، و (٣٤٨/٤) من « تحفة الأحوزي » شرح جامع الترمذي ، لبعد الرحمن المباركفوري . وجاء فيها حديثُ الجمع بلفظ (من =

.....

= غير خوفٍ ولا مسفرٍ ولا مطرٍ .

وقد نسبته الحافظ ابن حجر - كما نقله المباركفوري عنه في «تحفة الأحوزي» : (١٦٦/١) - إلى أنه «لم يقع لفظ الحديث مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث ، بل المشهور : (من غير خوف ولا مسفر) . انتهى .

قال عبدالفتاح : يعني الحافظ رحمه الله بالمشهور : أكثر الروايات ، إذ جاءت رواية في «صحيح مسلم» : (٢١٧/٥) بشرح النووي ، وفي «سنن أبي داود» : (٦/٢) ، و«سنن النسائي» : (٢٩٠/١) ، و«سنن الترمذي» : (٣٠٣/١) بشرح ابن العربي و(١٦٦/١) بشرح المباركفوري : (من غير خوف ولا مطر) . فدل الذي جاء في طبقات الهند إنما جميع فيه بين اللفاظ الثلاثة نظراً إلى الروايتين ؟

هذا ، وحديث «الجمع بين الظهر والعصر» المشار إليه : رواه الترمذي أوائل (أبواب الصلاة) في (باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين) : (٢٦/١) من متن الطبعة الرشيدية ، و (٣٠٣/١) بشرح ابن العربي ، و (١٦٦/١) بشرح المباركفوري ، و (٣٥٥/١) من طبعة البابي الحلبي بتحقيق أحمد شاكر رحمه الله تعالى .

وحديث «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه» رواه الترمذي في (أبواب الحدود) في (باب ماجاء من شرب الخمر فاجلدوه فن عاد في الرابعة فاقتلوه) : (١٧٤/١) من الطبعة الرشيدية ، و (٢٢٢/٦) بشرح ابن العربي ، و (٣٣٠/٢) بشرح المباركفوري .

بقي بعد هذا : أن حديث «الجمع بين الظهر والعصر» قد خالف الجمهور فيه ابن سيرين فعمل به ، كما ذكره الخطابي في «معالم السنن» : (٢٧٥/١) وغيره من العلماء .

كما أن حديث «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه» قد بحث فيه الشيخ أحمد شاكر بحثاً مستفيضاً جداً من حيث الحكم بتسنخه ، وذلك في تحقيقه على «مسند =

وذكر أيضاً: قد كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً واسعَ العلم ،
وإنما غَضَّ من رتبة «سُنَّه» مافي الكتاب من المناكير وقليل من
الموضوعات (١) .

=أحمد (٩٢-٤٩/٩) . ثم طبع بحضرة هذا سنة ١٣٧٠ في رسالة مستقلة قرابة
مئة صفحة سماها : «كلمة الفصل في قتل مُدْمِنِي الخمر» . وقد انتهى في بحثه :
إلى أنه شارب الخمر إذا جُلِدَ فيها ثلاث مرات فلم يدَعْهَا وشربَ بِهَا الرابعة
يُقتل ، وأنَّ حكم القتل لم ينسخ ، وأن دعوى الاجماع على نسخ هـذا الحديث
- الذي أشار إليه الترمذي - وترك العمل به منقوضة ، وأورد الأدلة والنقول
التي تُعزِّز قوله عن بعض الصحابة ، مما يمين على الباحث الوقوف عليه .

وعلى هذا وذاك : لا يبقى وجهٌ لاستثناء هذين الحديثين من تقسيم الحافظ
المقدسي الذي جاء مطلقاً . لأنهما قد عمل بهما بعض الفقهاء ، ويكون استثناءهما في
غير موطنه سواء في ذلك إضافته إلى كلام المقدسي أم وروده في كلام الامام الترمذي
ويكون التقسيم ثلاثياً ، إلا أن يكون عملٌ من عملٍ بهما غير معتد به من جانب
الترمذي فيبقى التقسيم رباعياً ، والله أعلم .

(١) قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على «شروط الأئمة
السته» للحافظ المقدسي (ص ١٦) : «الذي نظمه ابن الجوزي من أحاديث ابن
ماجه في سلك الموضوعات : نحو ثلاثين حديثاً ، أقل ما يقوله الناقد فيها : إنها بالغة
الضعف ، بل أغلبها موضوع» .

وقد ساق صديقنا الأستاذ المحقق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي
حفظه الله تعالى في كتابه النافع : «ما تمس إليه الحاجة ان بطالع سنن ابن ماجه» :
(ص ٣٨ - ٤٤) أحاديث ابن ماجه التي أدرجها ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»
حديثاً حديثاً فبلغت (٣٤) حديثاً . وذكر مافي أمانيدها من مقل ، ثم أورد سبعة

.....

= أحاديث حكم عليها بعض الحفاظ - غير ابن الجوزي - بالوضع، وحكى ما في أسانيدها من مقال أيضاً، فبلغت جميعها (٤١) أحداً وأربعين حديثاً. ثم قال: «هذا ما اطلعت عليه وقت جمع هذه المجالة من الأحاديث التي قد حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع. وفي «سنن ابن ماجه» أحاديث كثيرة ضيعة، بعضها أشد في الضعف من بعض، ولو جمعها أحد من علماء هذا الشأن لجاء في مجلد لطيف». انتهى.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الامام ابن ماجه عند حديثه عن «سننه»: «وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف؟» وقال الصنعاني في «توضيح الأفكار» بعد نقله عبارة الذهبي المذكورة: (٢٣٣/١): «قال الذهبي في «التذكرة»: وعدد كتب «سننه»: اثنان وثلاثون كتاباً. قال أبو الحسن ابن القطان صاحب «سنن ابن ماجه»: في «السنن» ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث. وقال ابن حجر في «الفهرسة»: قل الحفاظ المزي: إن النساب فيما انفرد به ابن ماجه: الضعف». انتهى كلام الصنعاني.

وقال الحفاظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة ابن ماجه (٥٣١/٩): «وجدت بخط الحفاظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحفاظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف. يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل - يعني وكلامه هو ظاهر كلامه شيخه - لكن سحبه على الرجل أولى، وأما حمل على أحاديث فلا يصح، لوجود الأحاديث الصحيحة والحسان بما انفرد به عن الخمسة».

قال عبد الفتاح: وحمل الضعف على الراوي الذي انفرد ابن ماجه بالرواية عنه، لا على الحديث الذي انفرد باخراجه: هو الذي ارتضاه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى، وصرح به في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص ٢١).

وقال ابنُ الصلاح في «مقدمته»^(١): «كتاب أبي عيسى النزمي»

أصلُ في معرفة الحديث الحسن .

وقال أيضاً : ومن مَظَانِّه : «سُننُ أبي داود»^(٢) . وروينا عنه

أنه قال : ذكرتُ فيه الصحيحَ وما يُشبهه ويقاربه . وروينا عنه أيضاً مامعناه : أنه يَذكر في كلِّ بابٍ أصحَّ ما يعرفه في ذلك الباب . وقال : ما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ يَدْنَتْهُ ، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضُها أصحُّ من بعض .

قلت : ^(٣) فعلى هذا ما وجدناه في «كتابه» مذكوراً مطلقاً وليس في واحدٍ من «الصحيحين» ولا نصٌّ على صحَّته أحدٌ ممن ميَّز بين الصحيح والحسن جزأً منا بأنه من الحسن عند أبي داود ،

= وعلى كلِّ حالٍ فقد صرَّح العلماء أنه لا يسوغُ الاقدامُ على الاحتجاج بحديثٍ رواه ابن ماجه مالم يكن المحتجُّ به متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره ، وبعد هذا يتنظر في اتصال سنده وحال رواته ، كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» ، (ص ٣٤) .

(١) : (ص ٣٨)

(٢) ويُسَمِّيهِ القرطبيُّ المَفْيِّرَ في «تفسيره» ، وكتابه : «أقضية الرسول» : «المُصَنَّف» ، لأبي داود ، أو «مُصَنَّفُ أبي داود» . نظراً منه للمعنى التصنيفي للحديث ، لا المعنى الاصطلاحي .

(٣) القائل : هو ابن الصلاح .

وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره .

وقال أيضاً : حَكَّى أبو عبد الله بن منده الحافظ : أنه سمع محمد بن سعد البَاوَرْدِيَّ بمصر يقول : كان من مذهب النُسَائِيِّ أنه يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه . قال ابن منده : كذلك أبو داود يأخذ مأخذه ويُخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال .

وذكر السيوطي في ديباجة « زهر الربى على المجتبى » ^(١) :
قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في « شروط الأئمة » : كتاب أبو داود والنسائي ينقسم على مهنة أقسام :

الـ وُلُّ : الصحيحُ المخرجُ في « الصحيحين » .

الثاني : صحيحٌ على شرطهما ، وقد حَكَّى أبو عبد الله ^(٢) بن منده أن شرطهما إخراجُ أحاديث أرقام لم يُجمع على تركهم إذا صحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال . فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أن طريقه ^(٣) لا يكون طريقاً ما أخرجه

(١) : (٣ / ١) .

(٢) لفظ (أبو) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الأصل : (إلا أنه طريق لا يكون طريق) . وجاء في « زهر الربى » :

(إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج ...) .

البخاري ومسلم في «صحيحهما». بل طريقه طريق^(١) ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح.

القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطعٍ منهما^(٢)

بصحتها، وقد آبانا عليهما^(٣) بما يفهمه أهل المعرفة.^(٤)

وذكر أيضاً^(٥): قال الامام أبو عبد الله بن رُشيد: «كتابُ النسائي»

أبدعُ الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً،^(٦) وأحسنها ترصيفاً، وكان

كتابهُ بين «جامع البخاري ومسلم» مع حفظٍ كثيرٍ من بيان

العَلَل، وفي الجملة فهو أقلُّ الكتب - بعد «الصحيحين» - حديثاً

ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويُقاربه «كتابُ أبي داود» و«كتابُ الترمذي»،

وبقائه^(٧) من الطرف الآخر «كتابُ ابن ماجة» ! فإنه تفرَّد فيه بإخراج

أحاديث عن رجالٍ مُتهمين بالكذب وسرقةِ الأحاديث^(٨)، وبعضُ

(١) لفظ (طريق) زيادة من «زهر الرِّي».

(٢) وقع في الأصل: (عنهما). والتصويب عن «زهر الرِّي».

(٣) وقع في الأصل: (عليها). والتصويب عن «زهر الرِّي».

(٤) وقع في الأصل: (أهل الطريق). والتصويب عن «زهر الرِّي».

(٥) أي السيوطي في ديباجة «زهر الرِّي»: (٤/١).

(٦) لفظ (تصنيفاً) زيادة من «زهر الرِّي».

(٧) جاء في الأصل: (ومقابله). والمثبت عن «زهر الرِّي».

(٨) قال السخاوي في «شرح الألفية»: (ص ١٦٠): «سرقةُ الحديث أن يكون محدثٌ ينفر دمج حديث فيجنيء السارق ويدّعي أنه سمعه» أيضاً من شيخ ذلك الحديث، أو يكون الحديث عُرف براوٍ فيُضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته. قال الذهبي: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فلنُها الخمسُ بكثير من سرقة الرواة !».

تلك الأحاديث لا تُعرف إلا من جهة^(١)، وأمّا ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال: لعلّه لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهي حكاية لا تصح^٢ لا تقطاع سندها، وإن كانت صحيحة^(٣) فلملّه أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية؟

وذكر أيضاً^(٤): ذكرَ بعضهم أن النسائي لا صنف السنن الكبرى «أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا، قال: فجرّد الصحيح منه^(٥)، فصنّف «المجتبى» وهو بالباء الموحدة. وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»: ويقال بالنون أيضاً.

وقال السيوطي في «التدريب»^(٦): قال شيخ الاسلام^(٧): «مسند الرافعي» ليس دون «السنن» في الرتبة، بل لو ضمّ إلى

(١) مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والملاء بن زيد، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن يحيى ابن أبي الجنوب، وغيرهم. انتهى من ديباجة «زهر الربى».

(٢) في ديباجة «الزهر الربى»: (وإن كانت محفوظة ...).

(٣) أي السيوطي في ديباجة «زهر الربى»: (٥/١).

(٤) لفظ (منه) زيادة من «زهر الربى».

(٥): (ص ١٠٢).

(٦) هو الحافظ ابن حجر.

الخمسة لكان أولى من « ابن ماجه » فانه أمثلُ منه بكثير .
 وقال العراقي ^(١) : اشتهر تسميته بـ « المُسند » ، كما سُمي
 البخاري كتابه بـ « المُسند » لكونِ أحاديثه مُسندة ، إلا أن فيه
 المرسلَ والمنقطعَ والمقطوعَ كثيراً ، على أنهم ذكروا في ترجمة
 الدارمي أن له « الجامع » و « المسند » و « التفسير » وغير ذلك ، فلعلَّ
 الموجود الآن هو « الجامع » ؟ و « المُسند » قد فُقد ؟

وأما تصانيف الدارقطني : فقال العيني في « البناية شرح الهداية »
 في بحث (قراءة الناحية) ^(٢) في حقيقته : من أين له تضعيفُ أبي حنيفة
 وهو مستحقُّ التضعيف ! وقد رَوَى في « مسنده » ^(٣) أحاديثَ
 سقيمةً ومعلولةً ومنكرةً وغريبةً وموضوعةً .

وقال أيضاً في بحث (جهر البسملة) ^(٤) : الدارقطني كتابه مملوء
 من الأحاديث الضعيفة والغريبة ^(٥) والشاذة والمعللة ، وكم فيه من

(١) هذا النصُّ في « تدريب الراوي » : (ص ١٠٢) . وقريب منه في حاشية
 العراقي على « مقدمة ابن الصلاح » : (ص ٤٢) .

(٢) : (٧٠٩ / ١) .

(٣) أي « مسنده » .

(٤) : (٦٢٨ / ١) . وأصل هذا الكلام إلى آخر هذه البارة هو للزيلعي في

« نصب الراية » : (٣٦٠ / ١) .

(٥) لفظ (والغريبة) زيادة من « البناية » للعيني .

حديث لا يوجد في غيره ^(١) .

وحُكِيَ أنه لما دخل مصر سألَه ^(٢) بعضُ أهلها تصنيفَ ^(٣) شيءٍ في الجهر بالبسلة، فصنَّف فيه « جزءاً » فأثابه بعضُ المالكية فأقسمَ عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك، فقال : كلُّ ما رَوَى عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح، وأما عن الصحابة فنه صحيحٌ ومنه ضعيفٌ . انتهى .

وأما تصانيف البيهقي : فهي أيضاً مشتملة على الأحاديث الضعيفة ^(٤) .

(١) وقال الزيلعي في « نصب الراية » : (٣٥٦ / ١) : « سنن الدارقطني يجمعُ الأحاديث المعلولة ، ومنشعبُ الأحاديث الغريبة » . وقال شيخ شيوخنا محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٣١) : « وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن ، وأكثرَ فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة » .

(٢) وقع في الأصل و « البناية » : (سأل) .

(٣) وقع في الأصل : (تصنيف) . وهو تحريف ناسخ .

(٤) قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه « الردُّ على البكري » : (ص ٢٠) : « والبيهقي يزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب . وهو من أقلِّهم استدلالاً بالموضوع . لكن يروي في الجهة التي ينصُّرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد ، ولا يصلح للاعتماد . ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الاسناد » . وقال في كتابه « منهاج السنة النبوية » ، (٨ / ٣) : والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرةً ضعيفة ، بل موضوعة كما جرت عادة =

وكذا نصاب الخليل : فانه قد تجاوزَ عن حدِّ التحامل والتعصب^(١) ، واحتجَّ بالأحاديث الموضوعة مع علمه بذلك^(٢) .

= أمثاله من أهل الحديث .

وقال شيخنا العلامة المحدث الحافظ أبو الفيض أحمد بن الصديق الفهمري رحمه الله تعالى في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » في (ص ٦) عند حديث « آفة الظرف : الصلف ... » الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « الشعب » : قلت : المؤلف - يعني السيوطي - يعتمد كثير على قول البيهقي : إنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع . وليس كذلك ، بل يخرج الموضوعات بكثرة ... » .

وقال في (ص ٤٨) عند حديث « الدنيا سبعة آلاف أنا في آخرها ألفاً » ، الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « الدلائل » : « قلت : قال الحافظ : موضوع . ولو كان المؤلف - السيوطي - في عصرنا لاستحى أن يذكره ، وكذلك البيهقي الذي زعم أنه لا يخرج حديثاً يعلم أنه موضوع ... » .

وقال في (ص ٧٣) عند حديث « العرب للعرب أكفأ » ، والموالي للموالي ، إلا حائكاً أو حجاجاً » ، الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « السثن » : « قلت : عجباً للبيهقي الذي يخرج هذا الباطل في « سثنه » ! ! ويزعم أنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع ! مع أنه لا يشك في وضعه طالب حديث ... ! » .

وقد نبه شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المذكور إلى طائفة من الأحاديث التي رواها البيهقي في كتبه وهي موضوعة ، وهذه مواطن صفحاتها من كتاب شيخنا : (ص ٩ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٠٢) .

(١) لفظ (والتعصب) زيادة من « البناء » للعيني .

(٢) لفظ (مع علمه بذلك) زيادة من « البناء » للعيني .

صرّح به العيني في « البناية » في بحث البسمة ^(١) .

وأما مصانيف الحاكم : فقال الزيلعي في « تخريج أحاديث

الهداية » ^(٢) : قال ابن دحية في كتابه « العلّم المشهور » ^(٣) . يجبُ على أهل الحديث أن يتحفّظوا من قول الحاكم ، فإنه كثير الغلط ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثيرٌ ممن جاء بعده وقلّده في ذلك . انتهى .

وقال العيني في « البناية » ^(٤) : قد عُرفَ تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة انتهى ^(٥) .

(١) : (١/٦٢٨) . وقال الحافظ الذهبي في رسالته : « الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم » : (ص ١١) : « أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أبو بكر الخطيب : تكلم فيه بعضهم . وهو وأبو نعيم وكثير من العلماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تأليفهم غير محذرين منها !! وهذا إثم وجناية على الشئ !! فالله يمفو عنا وعنهم » . وقال الشيخ ابن تيمية في « الرد على البكري » (ص ١٩) : « وأبو نعيم يروي في « الحلية » في فضائل الصحابة وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة ، وكذلك الخطيب وابن الجوزي وابن عساكر وابن ناصر وأمثالهم » .

(٢) هو المسمى : « نصب الراية » : (٣٤٢/٠) .

(٣) وقع في الأصل (المعلم ...) . وهو تحريف . واسم الكتاب بتمامه : « العلّم المشهور في فضائل الأيام والشهور » .

(٤) : (١/٦٢٧) .

(٥) قلتُ وقد أفصح الامام الزيلعي في كتابه النافع الجامع العظيم «نصب الراية» : (٣٤١/١ - ٣٤٢) عن وجه تساهل الحاكم ، وقال كلاماً جامعاً ينطبق على صنع كل من شابهته ووقع في مثل خطئه وما أكثرهم ! وأنا ناقلته لك بطوله =

== لنفاسته واستيفائه .

قال رحمه الله تعالى : « صاحبنا الصحيح » إذا أخرجنا لمن تكلم فيه ، فإنها ينتقيان من حديثه ما توبيع عليه ، وظهرت شواهد ، وعلم أن له أصلاً . ولا يرويان ما تفرّد به ، سيما إذا خالفه الثقات ، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي ... » ، لأنه لم يفرّد به ، بل رواه غيره من الأئمة كمالك ، وشعبة ، وابن عيينة ، فصار حديثه متابعاً .

وهذه الملة راجت على كثير ممن استدرك على « الصحيحين » فتساهلوا في استدراكهم . ومن أكثرهم تساهلاً : الحاكم أبو عبد الله في كتابه « المستدرك » ، فإنه يقول : « هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما » . وفيه هذه الملة ، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في « الصحيح » : أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه ، لما بيناه .

بل الحاكم كثير ما يجهل إلى حديث لم يخرج لأغلب رواه في « الصحيح »
كحديث عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخاري ، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة . وهذا أيضاً تساهل .
وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله البخاري وبعضهم مسلم ، فيقول :
هذا على شرط الشيخين . وهذا أيضاً تساهل .

وبما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبنا « الصحيح » عن
شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم . وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبنا « الصحيح » لم يحتج به إلا في شيخ معين ، لا في غيره ، فلا يكون على شرطها . وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال ، وغيره ، ولم يخرج حديثه ==

وقال السيوطي في رسالة « التعقبات على ابن الجوزي »^(١) : قال شيخ الاسلام ابن حجر : تساهلُه وتساهلُ الحاكم في « المستدرک » أعدم النفع بكتابينها^(٢) ، إذ ما من حديثٍ فيها إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل ، فلذلك وجب على الناقد^(٣) الاعتناء بما ينقله منها من غير تقليد لهما . انتهى^(٤) .

== عن عبد الله بن المشي ، فإن خالدًا غير معروفٍ بالرواية عن ابن التني ، فاذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن التني : هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً .

و كثير أماجيمه إلى حديث فيه رجلٌ ضعيف أو مشهُم بالكذب ، وغالبُ رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم . وهذا أيضا تساهل فاحش ! ومن تأمل كتابه : « المستدرک » تبين له ما ذكرناه .

(١) : (ص ١) من طبعة المطبع الملوي في لکنو .

(٢) أي لنير أهل العلم بالصناعة ، كما قيده السخاوي في « الاعلان بالتويخ لمن ذم أهل التورخ » : (ص ٦١) فقال : « ممن تعطل - لنير العارف - الارتفاع بتصانيفهم جماعة كالحاكم ، فانه تساهل في « مستدرکه » حتى أدرج فيه الموضوع فضلاً عن الضعيف » .

(٣) هكذا جاء في الأصل وفي « التعقبات » من طبعة المطبع الحمدي في لاهور (ص ٢) . وجاء في طبعة المطبع الملوي : (الناقل) . وهو تحريف .

(٤) ونصُ الحافظ ابن حجر أيضا على تساهل الحاكم في (أجوبته) عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » ووُصِفَتْ بالوضع ، نُشرت تلك الأجوبة في آخر « مشكاة المصابيح » من طبعة دمشق (٣/٣١٣) فقال رحمه الله تعالى : « والحاكم مشهور بالتساهل في التصحيح ، وابن الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع » .

وفي « طبقات الشافعية » لتقي الدين ابن شُهْبَة : قال الذهبي : في « المستدرک » جملةٌ وافرةٌ على شرطها ، وجملةٌ وافرةٌ على شرط أحدهما ، ومجموعٌ ذلك نحوُ نصفِ الكتاب ، وفيه نحوُ الربع مما صحَّ سندهُ وفيه بعضُ الشيء معلَّل ، وما بقي منّا كبيرٌ وواهياتٌ لا تصحُّ ، وفي ذلك بعضُ موضوعات ، قد أعلمتُ عليها لما اختصرته . انتهى ^(١) .

(١) توجد عبارة الذهبي هذه من أولها إلى لفظ (موضوعات) في « تدريب الراوي » : (ص ٥٢) . وقال الذهبي في ترجمة الحاكم في « تذكرة الحفاظ » : (ص ١٠٤٢ و ١٠٤٥) : « لا ريب أن في « المستدرک » أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة ، بل فيه أحاديث موضوعة شأن « المستدرک » بإخراجها فيه ، وليته لم يصنّف « المستدرک » ؟ ! فإنه غرضٌ من فضائله بسوء تصرفه » .

وقال السيوطي في « التدريب » أيضاً : (ص ٥٢) : « تلخص الذهبي « مستدرک الحاكم » ، وتمقّب كثيراً منه بالضعف والنكارة ، وجمع جزءاً فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة ، فذكر نحو مئة حديث » .

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « المقالات » : (ص ٤٠) : « قال الذهبي عن الحاكم : صدوق لكنه يُصحّح في « مستدركه » أحاديث ساقطة ، فيكثر من ذلك ، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك . وإن علّم فهو خيانة عظيمة . وسَمَحَ ذلك ابن حجر على حصول تثيرٍ وغفلةٍ له في آخر عمره أثناء تأليفه « المستدرک » .

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب في « تاريخ بغداد » في ترجمة الحاكم : (٤٧٤/٥) : « وكان الحاكم يميل إلى التشيع ، فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالماً ، قال : سمعَ الحاكم أبو عبد الله أحاديثَ زعم أنها صحاحٌ على شرط البخاري ومسلم ، يكثرُ منها إخراجها في =

.....

= « صحيحها »، منها « حديث الطير »، وحديث « من كنت مولاه فعلي مولاه ». فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ، ولم يلتفتوا إلى قوله ، ولا صوبوه في فعله . وقال الحافظ ابن طاهر المقدسي والحافظ ابن حجر المسقلاني : « الحاكم شيعي مشهور » . كما في خاتمة « المستدرک » : (٦١٤ / ٤) .

قال الحافظ الذهبي في « تلخيص المستدرک » عند رواية الحاكم لحديث الطير : (١٣٠ / ٣ - ١٣١) : « ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في « مستدركه » ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ! فإذا حديث الطير بالنسبة إليها : سماء » .

وقال إمام العصر الشيخ محمد أنور الكشميري رحمه الله تعالى - كما في مقدمة كتابه : « فيض الباري على صحيح البخاري » : (٣٦ / ١) : « وقال بعضهم : ليس في « المستدرک » حديث صحيح ! وتوهم بعضهم أن فيه إلحاقاً من الروافض ، والأمير الذي هو بين الأمرين ما صرح به الذهبي : أن نصفه صحيح وحسان ، والمائتان أو يزيد منه عملاً ينبغي عليه العمل ، والباقي يشتمل على الضعاف والموضوعات أيضاً » .

ثم قال الامام الكشميري بعمد هذا : « ولا أدري ما وقع للحافظ الحاكم وأي أمر دعاه إلى وضع الموضوعات في كتابه ؟ وكيف ساغ له ذلك ؟ ! وقد اعتذر عنه الناس وذكروا في التفصي عنه وجوهاً لا ترجع إلى كثير طائل .

ثم اعلم أني أرى فيه أحاديث في أسانيد رجال البخاري من أعلاها ، والوضائع والكذابين من طرف آخر ، ومع ذلك يحكم عليها الحاكم أنها على شرطه ! ثم ظهر لي أن حكمه هذا ينسحب على قطعة دون قطعة ، فكأنه اصطلاح جديد منه ؟ وإلا فالظاهر أن يحكم باعتبار مجموع الاسناد لا باعتبار طرف منه » . انتهى كلام إمام العصر .

قال عبد الفتاح : وقد أغضب صنيع الحاكم هذا الحافظ الذهبي في =

وفي «مقدمة ابن الصلاح» ^(١): هو - أي الحاكم - واسع الخَطُّ في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به، فاحْكَمْ بصحته، ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يُحتجُّ به ويُعمل به ^(٢)، إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ توجب ضعفه. انتهى.

وتبعه النووي حيث قال في «التقريب» ^(٣): فما صحَّحه ولم نجد فيه لغيره تصحيحاً ولا تضعيفاً حكَمنا بأنه حسنٌ إلا أن يظهر فيه عِلَّةٌ توجب ضعفه. قال السيوطي في «التدريب» ^(٤): قوله: فما صحَّحه احترازٌ مما وُجِدَ في الكتاب ولم يُصرَّح بتصحيحه فلا يُعتمدُ عليه. انتهى.

لكن تعقَّبَ ابن الصلاح البدر بن جماعة فقال في «مختصره»: الصواب أن يُتَّبَعَ ويُحْكَمَ عليه بما يليق من الحُسْنِ أو الصحة أو

= «تلخيص المستدرک» غَضَبَاتٍ كَثِيرَةٍ اضْطَرَّتْهُ إِلَى اشْتِدَادِ اللَّهْجَةِ وَالْقَسْوَةِ عَلَى الْحَاكِمِ، وَأَنْ يُقْسِمَ عِنْدَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِاللَّهِ وَتَالَهُ إِنَّهَا لِمَوْضُوعَةٌ، وَإِلَيْكَ أَرْقَامَ بَعْضِ تِلْكَ الْأَمَاكِنِ مِنْ «المستدرک» و«تلخيصه»: (٢٣٤/١) و(٣١٥/٢) و(٦١٧)، و(١٢٦/٣) و(١٢٧ و ١٢٩ و ١٥٣ و ١٦٠).

(١): (ص ١٨).

(٢) لفظ (به) زيادة من «المقدمة».

(٣): (ص ٥٢) بشرح «التدريب» للسيوطي.

(٤): (ص ٥٣).

الضعف . وتبعه في هذا التمثيل شراح « الألفية » : العراقي والأنصاري والسخاوي ، وقالوا : إنما قال ابن الصلاح ما قال بناء على رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار حديثاً .

وذكر ابن الصلاح ^(١) : أن « صحيح ابن حبان » يقاربه أي « مستدرک الحاكم » في التساهل . لكن نقل العراقي ^(٢) عن الحازمي أنه قال : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم . انتهى .

وقال السيوطي في « التدريب » ^(٣) : قيل ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، فإثمه أن يُسمي الحسن صحيحاً ، فإن كانت ^(٤) نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مُشاحّة في الاصطلاح ، وإن كانت ^(٤) باعتبار خفة شروطه فإنه يُخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدّلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع . وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه

(١) في « المقدمة » : (ص ١٨) .

(٢) في « شرح الألفية » : (١/٦٥) .

(٣) : (ص ٥٣) .

(٤) في الأصل : (كان) . وفي « التدريب » : (كانت) . فآثرتها .

ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفي كتاب « الثقات » له كثير ممن هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله ^(١) ولا اعترض عليه ^(٢) ، فإنه لا مشاحة في ذلك . وهذا دون شرط الحاكم ، فالحاصل أن ابن حبان وفى بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم . انتهى .

ومما يدل على كون ابن حبان أشد تحريماً من الحاكم ما نقله السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » ^(٣) عن « تخريج أحاديث الرافعي » للزركشي : أن تصحيح الضياء المقدسي صاحب « المختارة » أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم ، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان . انتهى . ^(٤)

(١) وقع في الأصل : (من لا يعرف عليه) . والتصويب عن « التدريب » .

(٢) هكذا في « التدريب » . وفي الأصل : (فلا اعترض عليه) .

(٣) : (٢٦/١) .

(٤) وقال العلامة الآلوسي في تفسيره : « روح المعاني » عند قوله تعالى في سورة النور : « حتى تستأنسوا » : (٤٦/٦) : « كتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسي كتابٌ معتبر ، فقد قل السخاوي في « فتح المغيب » في تقسيم أهل المسانيد : ومنهم من يقتصر على الصالح الخبيثة كالضياء في « مختارته » . والسيوطي بعد ما عده في ديباجة « جمع الجوامع » الكتب الخمسة ، وهي : « صحيح البخاري » ، و « صحيح مسلم » ، و « صحيح ابن حبان » ، و « المستدرک » ، و « المختارة » للضياء ، قال : وجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح . ونقل الحافظ ابن رجب في « طبقات الخنابلة » عن بعض الأئمة أنه قال : « المختارة » خير من « صحيح الحاكم » . وسيأتي في أواخر جواب السؤال الثالث تمة الكلام على كتاب « المختارة » ، فانظره .

وذكرَ النووي في « شرح المذهب » اتفاق الحفاظ على أن البيهقي أيضاً أشدَّ تحريماً من الحاكم^(١). انتهى .

وذكرَ ابنُ الصلاح^(٢): كتبُ المسانيد غيرُ ماثقة د « الكتب

الخمس » التي هي: « الصحيحان »، و« سنن أبي داود »، و« سنن النسائي » و« جامع الترمذي » وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها^(٣) - كـ « مسند أبي داود الطيالسي »، و« مسند عبيد الله بن موسى »، و« مسند أحمد »، و« مسند إسحاق بن راهويه »، و« مسند عبد بن حميد »، و« مسند الدارمي »، و« مسند أبي يعلى الموصلي »، و« مسند الحسن بن سفيان »، و« مسند البزار »، وأشباهاها^(٤). فهذه عادتُهم فيها: أن يُخرجوا في مسند

(١) هذا النص ذكره السيوطي في « التدريب »: (ص ٥٢).

(٢) في « المقدمة »: (ص ٤١).

(٣) هكذا في « المقدمة ». ووقع في الأصل: (إلى ما هو فيها).

(٤) مثل تصانيف ابن أبي شيبة كـ « السند » و« المصنف » ولم يتعرض المؤلف للكنوي رحمه الله تعالى لبيان حال مؤلفات ابن أبي شيبة مع ورود اسمه في السؤال: اكتفاء بهذه الملحّة العامة التي قلها عن ابن الصلاح. وكلُّ مَنْ وقف من أهل الصناعة على « مصنف ابن أبي شيبة » علم أن فيه الصحيح والضعيف .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري مقدمة فتح الباري »: (٤ / ١) : رأى بعضُ الأئمة أن يُفردَ حديثُ النبي ﷺ خاصة ، وذلك على رأسَ المائتين فصنّفَ عبيد الله بن موسى العبّسي الكوفي « مسنداً » ، وصنّفَ مُسَدِّد بن مُسرّ هَدّ البصري « مسنداً » ، وصنّفَ أسد بن موسى الأموي « مسنداً » ، وصنّفَ نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر « مسنداً » .

.....

= و « مسند الطيالسي » ، وكُتِبَ اليهقي والطحاوي والطبراني .

وكان قصدُهم جمعَ ما وجدوه لا تلخيصَه وتهذيبَه وتقريبَه من العمل . ولم يتداول الفقهاء ما تقرَّرت به كثيرَ تداول . ولم يتفحص المحدثون عن صحتها وستقمها كثيرَ فحص . ولم يخدمه لنوي^{٢٢} بشرح غريب ، ولا فقيه بتطبيقه بذهاب السلف . ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله . ولا أريد المتأخرين التعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث . فهي باقية على استنارها واختفائها وخمولها ، فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا التحاريرُ الجاهلة الذين يحفظون أسماء الرجال وعُيِّلَ الأحاديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وقد جعل الله لكل شيء قدراً .

قال عبد الفتاح : وعندي نظرٌ طويلٌ جداً في عدِّ الشيخ (كتب اليهقي والطحاوي) من هذه الطبقة الثالثة مع تعميمه الحكم على كتبها ، وخاصة الطحاوي فإنه مشهود له بالامامة والتبريز في العلم وتقدُّر الرجال مع النزاهة والتجرد . وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي^{٢٣} فجلَّ الشيخ وليُّ الله في « المجتالة النافعة » : « ورجال هذه الكتب - كتب الطبقة الثالثة - موصوفون بالعدالة ، وبعضهم مستورون ، وبعضهم مجهول الحال ، ولهذا لم يكن أكثرُ أحاديث هذه الكتب معمولاً بها عند الفقهاء ، بل انعتقد الاجماع على خلافها . وبين هذه الكتب أيضاً تفاوتٌ وتفاضلٌ ، بعضها أقوى من بعض ، ومنها : « مسند الشافعي » و « سنن ابن ماجه » ، و « مسند الدارمي » ، و « سنن الدارقطني » ، و « صحيح ابن حبان » و « مستدرک الحاكم » . انتهى . كما نقله عنه وعرضه^{٢٤} صديق حسن خان في « الحِطَّة بذكر الصحاح الستة » : (ص ٥٦) .

قال عبد الفتاح : دَعَوَى الشيخ عبد العزيز رحمه الله تعالى : (أن أكثر هذه الكتب لم يكن معمولاً بها عند الفقهاء ، وأن الاجماع انعتقد على خلافها) دَعَوَى باطلة مردودة لا تحتاج إلى بيان . وقد رأيتُ لعلامة المتأخرين المحدثين =

كل صحابي مارووه من حديثه غير مُتَقِيدِينَ بِأَن يَكُونَ حَدِيثًا مُحْتَجًّا
به . انتهى ^(١) .

= الفقيه الشيخ محمد حَسَن السَّنْبَهَلِي الهندي التوفي سنة ١٣٠٥ في فاتحة كتابه
العظيم : « تنسيق النظام في ترتيب مسند الامام ، أي الامام أبي حنيفة (ص ٦)
كلاماً جيداً جداً اتَّفَقَ فيه كلامُ الشيخ عبد العزيز ووالده رحمهم الله تعالى
وإيانا ، وساق فيه أنظاراً حسنة فراجعه لزاماً .

(١) تمام عبارة ابن الصلاح : « فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلَّتْ - لجلالة
مؤلفيها - عن مرتبة « الكتب الخمسة » وما التحق بها من الكتب المصنفة على
الأبواب . »

وهذا الذي قاله ابن الصلاح في عادة أصحاب « المسانيد » : هو شأنُ
المتقدمين من المحدثين والمفسرين والمؤرخين ، فقد جرت عادتهم أن يُوردوا كلُّ
ما في الباب من الأحاديث والأخبار ، ولو كان غير صحيح الإسناد ، أو كان
إسناده باطلاً يعلمون بطلانه ، اتكالاَ منهم على ذكر مسنده ، فإن ذكر السند
يُبريء الذمّة من المؤاخذه في إirاده ، إذ قد كان (علمُ الاسناد) يعيش فيهم على
أتم وجه .

وما أحسن مقاله الأمتاذ السيد محب الدين الخطيب في كلمة له في « مجلة
الأزهر » في المجلد ٢٤ (ص ٢١٤) عنوانها : « التراجع الأولي في تاريخنا » .
وبدأ فيها بالحديث عن كتاب (تاريخ الأئمة والملوك » للامام المحدث المفسر المؤرخ
ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى فقال :

« إن مثَّلَ الطبري ومن في طبقته من العلماء الثقات الثبتين - في إيرادهم
الأخبار الضعيفة - كمثل رجال النيابة - القضاء - الآن إذا أرادوا أن يبحثوا
في قضية فانهم يجتمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة
بها : مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه ، اعتماداً منهم على أن كل شيء سيُقدَّرُ =

.....

= قدره .

وهكذا الطبري وكبار حملة الأخبار من سلفنا ، كانوا لا يفرطون في خبرٍ منها علموا من ضعف ناقلة خشية أن يفوتهم باهماله شيء من العلم ولو من بعض النواحي ، إلا أنهم يُوردون كل خبر معزواً إلى راويه ، ليُعرف القاري قوة الخبر من كون روايته ثقات ، أو ضعفه من كون روايته لا يوثق بهم ، وبذلك يرون أنهم أدوا الأمانة ، ووضعوا بين أيدي القراء كل ما وصلت إليه أيديهم .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني - سليمان بن أحمد - من « لسان الميزان » : إن الحفاظ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الموضوعة - مع سكوتهم عنها - على ذكرهم الأسانيد ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بأسناده فقد برئوا من عهده ، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده .

ومن فوائد إيراد الحادث الواحد بأخبار من طرق شتى وإن كانت ضيفة : قول شيخ الإسلام ابن تيمية في « مقدمة في أصول التفسير » : (ص ٣٠) : إن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة : يُوجب العلم بمضمون المنقول - أي بالقدر المشترك في أصل الخبر - لكن هذا يُنتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين - أي نزعاتهم والجهة التي يحتمل أن يتعصب لها بعضهم - وفي مثل هذا يُنتفع برواية المجهول والسبى الحفظ ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك . ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار مالا يصلح لغيره ، قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل لأعتبره .

قال عبد الفتاح : وقال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه : « المقالات » : (ص ٣١٢ و ٤٦١) : وأما المحدثون والمفسرون الذين ذكروه - أي الحديث الموضوع - وسكتوا عليه ، فلا يدل صنيعهم هذا على صحته عندهم أصلاً لأن السلف كانوا يعتقدون براءة ذمتهم من عهدة الخبر الباطل إذا ذكروه =

وفي «التدريب»^(١) : صرَّح الخطيبُ وغيرُهُ بأن «الموطأ» مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد، فعلى هذا هو بُعد «صحيح الحاكم» .
وأما ابنُ حزم فقال : أولى الكتب : «الصحيحان» .

ثم «صحيحُ سعيد بن السكَن» ، و «المنتقى» لابن الجارود وقاسم بن أصبغ^(٢) .

ثم بعد هذه الكتب : «كتابُ أبي داود» ، و «كتابُ النَّسائي» ، و «مُصنَّفُ قاسم بن أصبغ» ، و «مُصنَّفُ الطحاوي» ، و مسانيدُ أحمد ، والزرَّار ، وأبي شَيْبَةَ : أبي بكر ، وعثمان ، وابن راهويه ،

= بسنَّده ، لما في السَّنَد من بيان البطلان ، كما تجسَّد تفصيل ذلك في شرح السخاوي على «ألفية المصطلح» : (ص ١٠٦) . ومن يزعمُ خلاف ذلك ، فقد جهلَ ما هنالك وقوْلَ تقويلٍ كلِّ آفك !

وابنُ جرير الطبري* على جلالته قدره في الحديث والتفسير والفقه والتاريخ لم يَضمِّنْ أصلاً صحة ما أورده في «تاريخه» ، بل قال في فاتحته : (١/٥) : «فما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئه ، أو يستشنعُه سامعه ، من أجل أنه لم يَعْرِفْ له وجهاً في الصحة ، ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يَثُوتَ ذلك من قبَلنا ، وإنما أتينا من قبَل بعض ناقليه إلينا ، وإنا أدِينا ذلك على نحو ما أدِيني إلينا» . وقال هناك أيضاً (٤/١) : «إذ لم نقصِد بكتابتنا هذا قصدَ الاحتجاج» .

(١) : (ص ٥٤) .

(٢) أي و «المنتقى» لقاسم بن أصبغ .

والطيالسي^(١)، والحسن بن سفيان، والمُسْنَدِي^(٢)، وابن سَنَجَر، وعلي بن
المديني، وابن أبي غَرَزَة^(٣)، وما جرى مجراها، التي أُفردت لكلام^(٤)
رسول الله ﷺ .

ثم ما كان فيه الصحيحُ فهو أَجَلٌ، مثلُ « مصَنَّفِ عبد الرزاق »،
و « مصَنَّفِ ابن أبي شَيْبَةَ » وبَقِيَّ بنِ خَلْدٍ وكتاب محمد بن نصر
المَرْوَزِي وابن المنذر .

ثم « مصَنَّفُ » حمَّاد بن سَلَمَةَ ، وسَمِيد بن منصور ، ووَكيع
و « موطأ مالك »^(٥) ، و « موطأ ابن أبي ذئب » ، و « موطأ » ابن
وهب ، و « مسائل » ابن حنبل ، وفقه أبي ثور . انتهى ملخصاً^(٥)

(١) لفظ (والمُسْنَدِي) زيادة من « التدريب » .

(٢) لفظ (وابن أبي غَرَزَة) زيادة من « التدريب » . و (غَرَزَة) بالعين
المعجمة ثم الراء المهملة ثم الزاي المنقوطة مفتوحات ، كما في « تلج العروس »
في (غرز) . ووقع في طبعي « تدريب الراوي » محرفاً إلى (غزرة) !

(٣) هكذا في « التدريب » . ووقع في الأصل : (بكلام) .

(٤) سيأتي بعد أسطر قليلة ذكر استدراك الذهبي على ابن حزم في شأن ترتيب
« الموطأ » في هذه المرتبة الأخيرة .

(٥) كلام ابن حزم هذا قاله في كتابه : « مراتب الديانة » كما عناه السيوطي إليه
في « التدريب » . وقد أورده الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (ص ١١٥٣) ، وفي
« سير أعلام النبلاء » كما سيذكره المؤلف بعد أسطر قليلة .

ثم نقل السيوطي ^(١) عنه ^(٢) أنه قال : في (الموطأ) نيفٌ وسبعون حديثاً قد ترك مالكٌ نفسه العملَ بها، وفيه أحاديثٌ ضعيفة . انتهى .

ونقل الذهبي في «سير النبلاء» عن ابن حزم نحو ما مرَّ وقال : ما أنصف ابنُ حزم ، بل رتبةُ «الموطأ» أن يُذكرَ تلوَ «الصحيحين» مع «سنن أبي داود» ، لكنه تأدَّبَ وقَدَّم المُسنَّدات النبوية الصِّرفة . وما ذكرَ ^(٣) «سنن ابن ماجه» ولا «جامع أبي عيسى» ، فانه مارآهما ، ولا دخلاً إلى الأندلس إلا بعد موته . انتهى . وذكر الزُّرقاني في «شرح الموطأ» ^(٤) عن السيوطي أن «الموطأ» صحيحٌ كلُّه على شرط مالك .

وقال الذهبي في «سير النبلاء» : فيه - أي «مُسند أحمد» - جملةٌ من الأحاديث الضعيفة ، مما يسوغُ نقلُها ولا يجبُ الاحتجاجُ بها ، وفيه أحاديثٌ معدودةٌ شبيهةٌ بموضوعة ، لكنها قطرةٌ في بحرٍ ^(٥) .

(١) أي في «التدريب» : (ص ٥٤) .

(٢) أي عن ابن حزم .

(٣) أي ابنُ حزم .

(٤) : (٩/١) .

(٥) قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على «خصائص المسند» لأبي موسى الديني : (ص ١٢) : «وجملةُ ما نظمهُ ابنُ الجوزي من أحاديثِ «المسند» في سلك الموضوعات : ثمانيةٌ وثلاثون حديثاً، وإن تُعقَّبَ جُلُّها . وأما الأحاديث الضعيفة في «المسند» فكثيرةٌ ولا كلام . وجزءُ المراقي وتعقب ابن حجر عليه شذرة من الأخذ والردِّ في ذلك» .

وقال ابنُ تيمية في « منهاج السنَّة » ^(١) صَنَّفَ أحمدُ كتاباً في فضائل الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ^(٢)، وقد رَوَى ^(٣) في هذا الكتاب ما ليس في « مسنده »، وليس كلُّ ما رواه أحمد في « المسند » وغيره يكون حُجَّةً عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم ^(٤).

وشرطه في « المسند » : أن لا يروي عن المعروف ^(٥) بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف . وشرطه في « المسند »

(١) : (٢٧/٤) .

(٢) لفظ (وغيرهم) غير موجود في « منهاج السنة » المطبوع .

(٣) في « منهاج السنة » : (وقد يروي) .

(٤) وقال الشيخ ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » : (١٥/٤) : وقد يروي الامامُ أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديثَ تكون ضعيفةً عندهم لاثامِ رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك ، ليُمتبرَ بها ، ويُستشهد بها ، فانه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب ، بل يروي كثيراً من الصدق ، فيروى حديثه وليس كلُّ ما رواه الفاسق يكون كذباً . بل يجبُ التَّيَسُّنُ في خبره كما قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » الآية . فيروى لتُنظر الشواهد هل تدلُّ على الصدق أو الكذب؟ .

(٥) في « منهاج السنة » : (عن المعروفين) .

أمثل من شرط أبي داود في «سننه» (١).

(١) وقع في «مناهج السنة» المطبوع: (مثل شرط أبي داود) وهو تحريف. وقد نقل العلامة ابن الجزري في «المصدر الأحمد»: (ص ٢٥) عن ابن تيمية قوله: «شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في «سننه». وقد روى أبو داود عن رجال أعرض عنهم في «السند»، مثل (محمد بن سعيد المصلوب) ونحوه.

وعلق عليه شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى بقوله: «أبو داود أشبه انتقاداً للرجال من الترمذي. ويقول ابن رجب: لا أعلم أن الترمذي خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه بأسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق. وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث (محمد بن سعيد المصلوب) و (محمد بن السائب الكلي). وقد يخرج عن سييئ الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه. انتهى».

قال شيخنا الكوثري عليه الرحمة: «فاذا تعددت الطرق يكون التعويل على طريق ليس فيه متهم. فلا يستلزم لابن تيمية كون شرط «المُسند» أقوى مع تخريجه عن ساء حفظه وكثر وهمه من غير تبين ذلك».

ولا يقاس ما أخذ على «المُسند» من أحاديثه في الكثرة بما أخذ على بعض الأصول، بل في «السند» إخراج حديث بأسناد منفرد عن هو ليس بأحسن حالاً من (محمد بن سعيد المصلوب) ك (عامر بن صالح) الذي يقول عنه ابن معين: جُنُّ أحمد؟ ! يحدث عن (عامر) !!

وأنت ترى أن النسائي تحامى عن رجال أخرج الشيخان أحاديثهم، ومع ذلك لم يجعلوا «سنن النسائي» فوق «الصحيحين».

فكيف هذا وقد انفرد في رواية «المُسند» مثل القطيعي؟ وعنه مثل ابن المذَّهَّب؟ وعنه أخذ ابن الحصين، وعنه حنبل، وهكذا في طريق سماع «المُسند» من غير فوت؟ وجلبهم بل كلهم ما كانوا بلغوا الخلل حين سيموا هذا «السند» الكبير، وكانوا هَرَمين حين أسمعوه. ولا ترى مثل ذلك في «الأصول الخمسة».

وأما في ^(١) «كتب الفضائل» فرَوَى ^(٢) ما سَمِعَهُ من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ^(٣)، ثم زاد ابنه عبد الله على «مسند أحمد» زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ^(٤)، فظنَّ ذلك الجهال ^(٥) أنه من رواية أحمد، وأنه

(١) لفظ (في) غير موجود في «منهاج السنة».

(٢) في «منهاج السنة»: (فيروي).

(٣) وقال ابن تيمية أيضاً في «منهاج السنة»: (٦١/٤): «وكل من عرف العلم يعلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في «الفضائل» ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في «مسنده» يقول: إنه صحيح، بل أحاديث «مسنده» هي التي رواها الناس عن من هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه. وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل، لكن غالبها جمهورها أحاديث جيدة يحتاج بها. وهي أجود من أحاديث «سنن أبي داود».

وأما ما رواه من الفضائل فليس من هذا الباب عنده، والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه أو كذبه من غير علم بحال الحديث، بل بدلائل أخر. وقال أيضاً في (٧٥/٤): «وأحمد له «المسند» المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، رَوَى فيه أحاديث لا يرونها في «المسند»، لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في «المسند»، لكونها مراسيل أو ضعفاً بغير الارسال».

(٤) قلت: قد نصَّ ابن تيمية في غير موضع من «منهاج السنة» على وقوع الموضوعات الكثيرة في زيادات القطيعي، انظر منه: (٧٥/٤ و ١٠٦).

(٥) في «منهاج السنة»: (ذلك الجاهل). ويعني ابن تيمية به الرافضي الذي ردَّ عليه في كتاب «منهاج السنة»، فنيّر المؤيِّف لفظ (الجاهل) إلى (الجهال) ليكون الكلام عاماً وإن حصَّل في العبارة بعض الركاكة.

رواها في « المسند » ، وهذا خطأ قبيح . انتهى .

وخالفه العراقي وادّعى أن في « مسند أحمد » موضوعات، وصنّف جزءاً مستقلاً^(١) وقال فيه - بعد الحمد والصلاة - : قد سألت بعض أصحابنا من مقلّدي الامام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في سنة خمسين وسبعمائة أو بعدها ليسير أن أفرد له ما وقع في « مسند الامام أحمد » من الأحاديث التي قيل فيها : إنها موضوعة ، فذكرت له أن الذي في « المسند » من هذا النوع أحاديث ذوات عددٍ ليست بالكثيرة ، ولم يتفق لي بجمعها .

فلما قرأت « المسند » سنة ستين وسبعمائة على الشيخ المسند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي وقع في أثناء السماع كلام : هل في « المسند » أحاديث ضعيفة ؟ أو كلّه صحيح ؟ فقلت : إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة ، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة ، فبلغني بعد ذلك أن بعض من ينتمي إلى مذهب الامام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً ، ونقل عن الشيخ ابن تيمية أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي ، لا من رواية أحمد ، ولا من رواية ابنه ، فحرّضني قول هذا القائل على أن جمعت في هذه

(١) أوردته بتمامه الحافظ ابن حجر تلميذ العراقي في أول كتابه : « القول المسدّد »

في الذب عن مسند أحمد : (ص ٣ - ١٠) .

الأوراق ، ما وقع في « المسند » من رواية أحمد^(١) ، ومن رواية ابنه ، مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن : إنه موضوع . انتهى ملخصاً . ثم أورد تسعة أحاديث من « المسند » ونقل عن ابن الجوزي وغيره الحكم بوضعها ، وردة في بعضها .

ثم قام لردّه الحافظ ابن حجر فصنّف « القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد » قال فيه^(٢) - بعد الحمد والصلاة - : فقد رأيتُ أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم أهل الحديث أنها موضوعة وهي في « مسند أحمد » ... الخ ... ونقل فيه « جزء » شيخه العراقي حرفاً حرفاً ، وأجاب عنه حديثاً حديثاً ، ثم أورد عدّة أحاديث أخر من « المسند » حكّم عليها ابن الجوزي بالوضع مما لم يذكره العراقي ، ونفّس وضعمها بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة^(٣) .

وفي « التدريب »^(٤) : قيل : وإسماعيل^(٥) بورر أمثل ماورد عن

(١) يشهد له إطلاق ابن تيمية في كلامه الذي سبق نقله تعليقاً في (ص ٩٨) . حيث يقول : « وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل » .

(٢) : (ص ٢) .

(٣) سبق في (ص ٩٧) أن نقلنا لشيخنا الكوثري كلاماً يرتبط بهذا المقام فانظره .

(٤) : (ص ١٠١) .

(٥) هو الامام الحافظ الكبير أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، المعروف

بإبن راهويه ، ولد سنة ١٦٦ ، وتوفي سنة ٢٣٨ ، وله « المسند » في ست مجلدات . وسبق ذكر مسنده في (ص ٨٨) .

ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زرعة الرازي عنه قال العراقي: ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً، بل هو أمثل^(١) بالنسبة لما يتركه، وفيه الضعيف. انتهى^(٢).

وفيه أيضاً^(٣): قيل و«مسند البرار» يبين فيه الصحيح من غيره. قال العراقي: ولم يفعل ذلك إلا قليلاً، إلا أنه يتكلم في فردٍ بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه^(٤). انتهى.

وفي «منهاج السنة» لابن تيمية^(٥): ما بقدر الثعلبي^(٦) في «تفسيره» لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه يروي^(٧) طائفة من الأحاديث الموضوعة، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة وأمثال ذلك،

(١) لفظ «التدريب»: (أمثلة).

(٢) وسبق فيما نقلناه تلميحاً في (ص ٩٦) عن ابن تيمية ما يتعلق بإسحاق وطريقته في كتابه، فانظره لزماً.

(٣) أي في «التدريب» للسيوطي: (ص ١٠٢).

(٤) هكذا في «التدريب». ووقع في الأصل: (عنه).

(٥): (٤/٤).

(٦) هو الشيخ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي المفسر، ويقال له الثعالبي. وهو لقب لا نسب. توفي سنة ٤٢٧ هـ، له «التفسير»، و«المرائس» في قصص الأنبياء المذكورين في القرآن الكريم، وهو مطبوع منتشر، وطُبع مرات، وفيه بلايا ورزايا!!

(٧) في «منهاج السنة»: (رَوَى).

ولهذا يقولون : هو كحاطب ليل ^(١) .

وهكذا الواصري ^(٢) تلميذ وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح

والضعيف ^(٣) .

(١) وقال ابن تيمية في « مناهج السنة » أيضا في (٢٥/٤) : « علماء الجمهور متفقون على أن ما روي به الثعلبي وأمثاله لا يحتجّون به لا في فضيلة أبي بكر وعمر ، ولا في إثبات حكم من الأحكام ، إلا أن يُعلم بُثُوته بطريقه » .
وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في « مناهج السنة » عن الثعلبي و « تفسيره » في المواطن التالية : (٤/١٨ و ٣٨ و ٣١ و ٦ و ٤٨ و ٤٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٩٥ و ١٠٥ و ١١٦) .

(٢) هو الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، المفسر النحوي الأديب ، تلميذ الثعلبي المفسر ، توفي سنة ٤٦٨ هـ ، له كتاب « أسباب النزول » ، وهو مطبوع ، وله في التفسير ثلاثة كتب : « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز » . وهذا الأخير طبع بمصر على حاشية التفسير المسمى « مُراح ليد » لمحمد بن عمر نوي الجاوي .

قال شيخ شيوخنا العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٦٧) : « ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبيرُ بضاعة في الحديث ، بل في « تفسيريهما » وخصوصاً الثعلبي : أحاديث موضوعة وقصص باطلة ! » .

(٣) قلتُ : بل والموضوع ! كما سيُصرّح به ابنُ تيمية بعد قليل ، وكما صرّح به أيضا في « مناهج السنة » أيضا في مواطن آخر ، فقال في (٢٥/٤ و ٨٣ و ١١٦) وهو يتحدث عن تفسير البغوي : « ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلاء الحديث أنها موضوعة ، كما يفعله غيره من المفسرين ، كالواحدي صاحب الثعلبي ، وكأثر نخشري وغيرهم من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع » .

ومن الموضوع فيه : الأحاديث التي في فضائل الشّور سورة سورة ، التي =

ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدى
 وكان « تفسيره » مختصراً « تفسير الثعلبي » : لم يذكر في « تفسيره »
 شيئاً من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، ولا ذكر تفسير
 أهل البدع التي يذكرها^(١) الثعلبي^(٢) . مع أن الثعلبي فيه خير ودين ،
 لكنه لا خبر له^(٣) في الصحيح والسقيم من الأحاديث .
 وأمّا أهل العلم الكبار أصحاب التفسير^(٤) مثل قسبر محمد بن
 جبر الطبري ، وبقي بن مخلد ، وابن أبي حاتم ، وأبي بكر بن المنذر ،

= يذكرها الثعلبي والواحدى في أوائل كل سورة ، ويذكرها الزمخشري في آخر
 كل سورة ، وهي كذب موضوعة باتفاق أهل الحديث .

وقد تكرّر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن الواحدى
 و « تفسيره » في المواطن التالية : (٤ / ٨٠ و ٨٠ و ٨٤ و ٩٥) .
 (١) في « منهاج السنة » : (ذكرها) .

(٢) لكن في « تفسير البغوي » : الضعيف كما صرح به ابن تيمية أيضاً في
 « منهاج السنة » فقال في (٤ / ٨٠) : « وإذا كان الحديث في بعض كتب
 التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل تفسير الثعلبي والواحدى والبغوي
 لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم » .

وقد تكرّر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن البغوي و « تفسيره »
 في المواطن التالية : (٤ / ٢٥ و ٨٣ و ٨٤) .

(٣) في « منهاج السنة » : (لاخبره له بالصحيح) .

(٤) في « منهاج السنة » : (أهل التفسير) .

وأمثالهم فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات^(١)، دَعَّ مَنْ هُوَ

(١) قلت : هذه التفاسير على جلالة قدر مؤلفيها من الأحاديث الضعيفة والتالفة والنرائب والمناكير والاسرائ依يات : غير قليل ! ولكنه مسوق بسنده فيخفف خطره على أهل العلم بالرجال ، وقد يقع فيها الموضوع كما سأذكره . وقد قال ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » في (٨٠/٤) : « وإذا كان الحديث في بعض كتب التفسير التي يُنقل فيها الصحيح والضعيف مثل تفسير الثعلبي ، والواحدي ، والبغوي ، بل وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته بانفاق أهل العلم » .

وقد وجّه شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى صنيع المفسرين هذا توجيهاً حسناً فقال في كتابه : « المقالات » . (ص ٣٤ و ٣١٢) : « ترى كثيراً من المفسرين دونوا ما يظنون به أنه له نفعاً ، لتبيين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم التوارثة من اليهود وغيرهم ، تاركين أمر غرّب بلّغتها لمن يعدم من النقد ، حرصاً على إيصال تلك المعارف إلى من يعدم ، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة في إيضاح بعض ما أُجمل من الأنباء في الكتاب الكريم ، لا لتكون تلك الروايات حقائق في نظر المسلمين ، يُراد اعتقاد صحتها والأخذ بها على علانها بدون تمحيص .

وقد اعتذر سليمان بن عبد القوي الطوفي في أوائل كتابه « الاكسير في أصول التفسير » عن المفسرين في تدوينهم كل ما بلغتهم من الاسرائ依يات والأخبار الواهية بأنهم لم يُلْزَمُوا مَنْ يعدم قبولها ، وإنما دونوها خشية ضياع شيء يستطيعون جمعه ، تاركين أمر نقدها وتمحيصها إلى من يعدم . وضرب لذلك مثلاً بصنيع رواية الحديث حيث عُنُوا بأدي ذي بدء بجمع الروايات كلها ، تاركين أمر التمييز بين صحاحها وضعافها لمن يعدم من النقد . وهذا اعتذارٌ وجهه .

قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة الطبراني : (سليمان بن أحمد) : (٧٥/٣) : إن الحفاظ الأقدمين يثبتون في روايتهم الأحاديث الموضوعة =

= مع مسكوتهم عنها - على ذكر الأسانيد ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهده ، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده .

قال نعيمه السخاوي في « شرح ألفية المصطلح » عند الكلام في الحديث الموضوع (ص ١٠٦) : لا يُبرأ من المُنهدة في هذه الأعصار بالاعتصار على إيراد إسناده بذلك ، لعدم الأمن من المحذور به ، وإن صُنِّعَ أكثر المحدثين في الأعصار الماضية ، من مئة مائتين وهلم جرأ ، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده . قال شيخنا : وكان ذكرُ الاسناد عندهم من جملة البيان . انتهى كلامُ شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى . وسبقَ في (ص ٩١-٩٣) كلامُ حسنٌ طويلٌ يتصلُ بهذا المعنى فانظره .

ولقد أحسن الحافظُ ابن كثير صنفاً حيث تعرَّض في « تفسيره » لكثير مما في تلك التفاسير بالنقد والبيان ، فجزاه الله خيراً . وانظر نماذجَ من ذلك في المواطنِ التالية من « تفسيره » : (٧٧/١) عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة : « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا » ، و (١/١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١) عند ذكر قصة ومأثرل على الملكين بابل هاروت وماروت » ، و (١/٥٧٥) عند تفسير قوله تعالى في سورة النساء : « وما قتلوه وما صلبوه » ، و (٣/٦-٧) و (٣/١٧-٢١) عند تفسير قوله تعالى في أول سورة الاسراء : « سبحانه الذي أسرى » ، و (٣/١١٧-١١٨) عند تفسير قوله تعالى في سورة مريم : « فكلني واشربي » ، و (٣/١٧٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الأنبياء : « ما آمنتُ قبلهم من قريةٍ أهلكناها » ، و (٣/٤٩١) عند تفسير قوله تعالى في سورة الأحزاب : « وتخفي في نفسك ما الله مبديه » ، و (٤/١٠٥) أول تفسير سورة الشورى ، و (٤/٣٠٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الحديد : « هو الأول والآخر » .

وقال رحمه الله تعالى في (٧٧/١) بعد ذكر حديثِ رواه ابن جرير : « وهذا غريب ، ولا يكاد يصحُّ إسناده ، فن فيه رجلاً مبهماً ، وثلاثة لا يحتاجُ به » . وقال في (٣/٦-٧) بعد ذكر حديثِ رواه ابن أبي حاتم : « هذا سياقٌ =

.....

= فيه غرائب عجيبة ! ، وقال في (٢١-١٧/٣) بعد ذكر حديث طويل جداً
جداً ، رواه ابن جرير : « وهذا الحديث في ألفاظه غرابة ونكارة شديدة ! » .

وقال في (٢٤/٣) عند تفسير قوله تعالى في سورة الاسراء : « ثم رددنا
لكم الكرّة عليهم » : « وقد رَوَى ابنُ جرير في هذا المكان حديثاً أسنده عن
حذيفة مرفوعاً مطوّلاً ، وهو حديث موضوع لا محالة ، لا يستريبُ في ذلك
من عنده أدنى معرفة بالحديث ، والمعجبُ كل المعجب كيف راج عليه مع جلالة
قدره وإمامته ؟ !! وقد صرح شيخنا الحافظ أبو الحجاج البزّي رحمه الله بأنه
موضوعٌ مكذوب ، وكتب ذلك على حاشية الكتاب » .

وقال في (٨٩/٣) عند تفسير قوله تعالى في سورة الكهف : « وإذ قلنا
للملائكة اسجدوا » : « وقد رُوِيَ في هذا آثار كثيرة عن السلف ، وغالبها من
الاسرائيليات التي تنقل لينظر فيها ، والله أعلم بحال كثير منها ، ومنها ما قد يُقطعُ
بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا » .

وقال في (٤٨٥/٤) عند تفسير قوله تعالى في سورة المطففين : « وما أدراك
مسيحين » : « وقد رَوَى ابنُ جرير في ذلك حديثاً غريباً منكراً لا يصحُّ ،
فقال ... » .

وقال في (٥٠٨/٤) عند تفسير قوله تعالى « إرم ذات المهاد » : « وقد
ذكر ابنُ أبي حاتم قصة إرم ذات المهاد ها هنا مطوّلةً جداً ! فهذه الحكاية ليس
بصحِّ إسنادها ، ولو صحَّ إلى ذلك الأعرابي فقد يكون اختلق ذلك ، أو أنه
أصابه نوعٌ من الهوس والخيال فاعتقد أن ذلك له حقيقة في الخارج ، وليس كذلك ،
وهذا مما يُقطعُ بدم صحتة » .

وقال أيضاً في تفسير هذه السورة عند قوله تعالى : « إن ربك بالمرصاد » :
« وقد ذكر ابنُ أبي حاتم ها هنا حديثاً غريباً جداً ، وفي إسناده نظر وفي صحّته ،
فقال ... » .

=

= وقال في (٥١٩/٤-٥٢٠) عند تفسير قوله تعالى في سورة الليل : « وأما من بخل واستغنى » بعد أن رَوَى حديثاً طويلاً عن ابن أبي حاتم : « هكذا رواه ابنُ أبي حاتم ! وهو حديث غريب جداً » .

وقال في (٥٣٥/٤) في آخر سورة القدر : « ذكرُّ أثرٍ غريب ، ونبأ عجيب ، يتعلق بليلة القدر ، رواه ابنُ أبي حاتم عند تفسير هذه السورة الكريمة فقال ... » .

وقال في (٥٥٦/٤) في آخر سورة الماعون : « وروى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً عجيباً في إسناده ومثته فقال ... » .

وقال في (٥٥٨/٤) في آخر سورة الكوثر : « وقد رَوَى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً منكراً فقال ... » .

وهذا غيض من فيض مما نبه إليه الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى . وما أحسن ما قاله شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى وصمته منه غير مرة « قيمة ما يرويه ابن جرير قيمة مستندة » . وهذا ينطبق على جميع التفاسير المسندة كما هو ظاهر . وسيأتي تعليقاً : (ص ١١٥) في كلام الشيخ عبدالعزيز الدهلوي عدو « تفسير ابن جرير » في الطبقة الرابعة من كتب الحديث ، وهي التي تجمع إلى الحديث الصحيح الأحاديث الضعاف والموضوعات ...

وقد سلك الحافظ ابن كثير عليه الرحمة والرضوان في « تفسيره » مسلكاً حسناً فينبغي عيّل الأحاديث ومغامزها ، ولم يكتف بسرد إسنادهما انكلاً على معرفة رواتها وما فيهم من جروح أو مطاعن ، لعله أن « علم الرجال » قد أقلّ نجمته في زمانه وما قبله فضلاً عن أزماننا المتأخرة !!

ومع هذا فقد ندّد منه بعض الأحاديث فأورده بسنده دون أن يُنبّه إلى عيّلته ونكارتة ، ومن ذلك ما أورده في تفسير سورة التوبة (٣٧٤/٢) عند قوله تعالى : « ومنهم من عاهد الله ... » فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري ومثنيه الزكاة حين أغناه الله ، بسندها من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم ، دون =

أَعْلَمُ مِنْهُمْ ، مِثْلُ تَفْسِيرِ أَهْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، رَأْسَمَ بْنِ رَاهُوَيْهٍ ، بَلْ وَلَا يُذَكَّرُ^(١) مِثْلُ هَذَا عِنْدَ^(٢) عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ^(٣) ، وَلَا عَبْدِ الرَّزَاقِ ، مَعَ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَاقِ كَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشْيِيعِ ، وَيُرْوَى كَثِيرًا مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً .

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِمَجْرَدِ

= أَنْ يَنْقُدَ سَنَدَهَا كَمَا دَرَجَتْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَهِيَ قِصَّةٌ تَأَلَّفَتْهُ مَرِيضَةٌ ، وَفِي سَنَدِهَا « مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ » ، بِالنُّونِ ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ ، كَثِيرُ الْأَرْسَالِ ، عَامَّةٌ مَارُويَةٌ لَا يُثَابَعُ عَلَيْهِ ، قَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِيهِ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . أَيْ لَا تَحْمِلُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ ، كَمَا جَاءَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَنْقُولًا عَنِ الْبُخَارِيِّ نَفْسَهُ فِي « مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ » ، لِلْذَّهَبِيِّ (٥/١) وَفِي « الرُّفْعِ وَالتَّكْوِيلِ » ، لِلْكُنُوزِيِّ (ص ٩٧) ، وَلِذَاكَ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ » : (ص ٧٧) بِمَدِّ خَيْرٍ ثَلَاثَةً : « وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا » .

وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ : خَيْرُ التَّفَاسِيرِ الْمُسَنَّدَةِ الَّتِي يَبِينُ أَيْدِينَا : تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ وَلَكِنْ كَمَا قَالَ الْمَثَلُ : « لَا تَعْدَمُ الْحَسَنَاءُ ذِمَّتًا » .

(١) فِي « مَهَاجِ السَّنَةِ » : « وَلَا تَذَكَّرُ مِثْلُ هَذِهِ عِنْدَ ... » .

(٢) لَفْظُ (عِنْدَ) زِيَادَةٌ مِنْ « مَهَاجِ السَّنَةِ » .

(٣) قُلْتُ : لَا يَخْلُو « تَفْسِيرُهُ » مِنْ غَرَائِبِ وَإِسْرَافِيَّاتِ . يُورَدُهَا كَمَا سَمِعْتَهَا اعْتِمَادًا عَلَى عِلْمِ الْإِسْنَادِ الَّذِي كَانَ شَائِعًا مَرْجُوعًا إِلَيْهِ آنَ ذَاكَ فِي تَقْدِيرِ كُلِّ خَبَرٍ وَتَلْقَى كُلُّ تَأْلِيفٍ . وَقَدْ سَأَلْتُ الْحَافِظَ ابْنَ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِهِ » أَخْبَارًا كَثِيرَةً مِنْ « تَفْسِيرِهِ » ، وَبَيَّنَّ مَا فِيهَا . انْظُرْ عَلَى مَبْدَلِ الثَّمَالِ مَارُوَاهُ فِي (بَسْطِ قِصَّةِ الْبَقَرَةِ) :

• (١٠٨/١ - ١١٠) .

خبر يرويه الواحدُ من جنس الثعلبي والنقَّاش^(١) والواحدى وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه^(٢) من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً . انتهى^(٣) .

(١) هو الشيخ الرِّحَال الجَوْال أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي النقَّاش المقرئ المفسِّر ، ولد سنة ٢٦٦ ، وتوفي سنة ٣٥١ . قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته : (ص ٩٠٨) : « كنت قد أعملته لوهنه ، ثم رأيتُ أن أذكره وأذكر عَجْرَه وبُجْرَه . روى فأكثر وأغرب وأعجب ! ومع جلالته ونبله فهو متروك الحديث . وله تأليف كثيرة منها : التفسير المسمَّى : «شفاء الصدور» فيه موضوعات كثيرة ، قال ابن خَلِّكان في «الوقيات» في ترجمته : (١/٤٩٠) : « قال البرقاني : كلُّ حديثِ النقَّاش مناكير ، وليس في «تفسيره» حديث صحيح » . قال الذهبي : « وقال أبو القاسم اللالكائي : «تفسيره» ، إشفاء الصدور ، ليس بشفاء الصدور ! قال الذهبي : يعني مما فيه من الموضوعات » . (٢) في «مناهج السنة» : (لكثرة ما يرويه) .

(٣) وقال ابن تيمية أيضاً في كتابه : « الردُّ على البكري » : (ص ٨) : « وإذا كان تفسيرُ الثعلبي وصاحبه الواحدى ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يحز معه الاعتماد على مجرد عزوه إليها ، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القشيري ، وأبي الليث السمرقندي ، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمى الذي ذكرَ فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب ! مع أن هؤلاء المصنِّفين أهلُ صلاح ودين وفضل وزهد وعبادة . ولكنهم كما قال مالك : أدركتُ في هذا المسجد سبعين شيخاً ، كلُّهم له فضلٌ وصلاح ودين ، ولو ائتمن أحدُهم على بيت مال لأدعى فيه الأمانة ، يقول أحدُهم : حدثني أبي عن جدِّي عن رسول الله ﷺ ، ما نأخذُ عن أحدٍ منهم شيئاً . وكان ابنُ شهاب يأتينا وهو شابٌ فزددحمُ على بابهِ . لأنه كان يعرف هذا الشأن » .

وفي موضع آخر منه^(١): قد روى أبو نعيم في أول «الحلية» في فضائل الصحابة وفي كتاب «مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي» أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلاً عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لأن يعرف أنه قد روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقهاء الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكره^(٢)، وإن كان كثير من ذلك لا يعتدُّ صحته بل يعتدُّ ضعفه، لأنه يقول: إنما نقلت ما ذكر غيري، فالمُعَدَّة على القائل لا على الناقل. انتهى.

وفي موضع آخر منه^(٣): أن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث وأهل السنة والشيعة، وهو وإن كان حافظاً ثقةً كثير الحديث واسع الراوية لكن روى كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل

(١) : (١١/٤).

(٢) هذه الجملة التي بين الفاصلتين زيادة على الأصل من «منهاج السنة».

(٣) : (١٥/٤).

المعرفة بذلك ، وإن كان لا يُحتجُّ من ذلك إلا ببعضه . انتهى ^(١) .
 وفي موضع آخر منه ^(٢) : الثعلبي بروي ما وجدَ صحيحاً
 كان أو سقيماً ، وإن كان غالبُ الأحاديث التي في « تفسيره » صحيحةً
 ففيه ما هو كذبٌ موضوع . انتهى ^(٣) .
 وفي موضع آخر منه ^(٤) : « كتاب الفردوس » للديلمي ^(٥) :

(١) وسبق تمليقاً في (ص ٨٠) أن نقلنا للشيخ ابن تيمية أيضاً كلمةً أخرى في
 صنيع أبي نعيم في مؤلفاته فانظرها وسيأتي بمد سطور نصان آخران لابن تيمية في
 أبي نعيم وقال ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » في (٤/١٠٣٨) : « وما يرويه أبو
 نعيم في « الحلية » أو في « فضائل الخلفاء » قد انفق أهلُ المعرفة بالحديث على أن
 فيه كثيراً من الكذب الموضوع ، ومجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث » .
 وقد تكرر الكلامُ من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن أبي نعيم ومؤلفاته
 في المواطن التالية : (٤/١٥١٨ و ٤٢١ و ٤٦١ و ٥٣١ و ١٩٤٠) .

(٢) : (٤/٢٥) .

(٣) وسبق في (ص ١٠١-١٠٢) كلامٌ وافٍ حول الثعلبي و « تفسيره » ، فانظره .

(٤) : (٤/٣٨) .

(٥) هو المحدثُ المؤرخُ الرحَّال أبو شجاعٍ شيرَوَيْه بن شهر دار الهَمْدَانِي
 الديلمي ، ولد سنة ٤٢٥ هـ ، وتوفي سنة ٥٠٩ هـ . واسم كتابه : « فردوس الأخبار »
 بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب . أي على « شهاب الأخبار » للقضاعي .
 أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث انقصار مرتبة على نحو عشرين حرفاً
 من حروف المعجم . وهو الذي يعنيه ابنُ تيمية بكلامه هنا .

وقال في « منهاج السنة » : (٤/٧٨) : « ابنُ شيرَوَيْه الديلمي الهَمْدَانِي

ذكر في كتابه « الفردوس » أحاديثَ كثيرةً صحيحةً ، وأحاديثَ حسنةً ، وأحاديثَ
 موضوعة . وإن كان من أهل العلم والدين ولم يكن ممن يكذب هو ، لكنه نقل
 ما في كتب الناس ، والكتب فيها الصدق والكذب » .

فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث . انتهى .

وفي موضع آخر^(١) : النسائي صنف « خصائص علي » وذكر فيه عدة أحاديث ضعيفة، وكذلك أبو نعيم في « الفضائل »، وكذلك الترمذي في « جامعه » روى أحاديث كثيرة في فضائل علي كثير منها ضعيف^(٢) .

وفي موضع آخر منه^(٣) : من الناس من قصد رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف كما فعل أبو نعيم، وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن

(١) (٤٨/٤) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه « لسان الميزان » : (١٣/١) بعد أن نقل قول الامام أحمد : « ثلاثة كتب ليس لها أصول - أي أسانيد - وهي المغازي، والتفسير، والملاحم » :

« قلت : ينبغي أن يضاف إليها : « الفضائل » . فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، إذ كانت العمدة في « المغازي » على مثل الواقدي ، وفي « التفسير » على مثل مقاتل والكلبي ، وفي « الملاحم » على الاسرائيليات . وأما « الفضائل » فلا يحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت ، وعارضتهم جهله أهل السنة بفضائل معاوية ، بل وبفضائل الشيخين ، وقد أغناها الله وأعلى مرتبتها عنها » .

(٣) : (٨٤/٤) .

أبي الفوارس^(١)، وأبو علي الأهوازي^(٢) وغيرهما في «فضائل معاوية»^(٣).
وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في «تاريخه» في فضائل علي^(٤)
وغیره^(٥).

(١) هو الحافظ الجواد أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس البغدادي . ولد سنة ٣٨٨ وتوفي سنة ٤١٢ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهمـوازي المقرئ ، صاحب التصانيف ومقرئ الشام ، وكان من السالمة ، ولد سنة ٣٦٢ ، وتوفي سنة ٤٤٦ ، له كتاب «البيان في شرح عقود أهل الإيمان» . قال الذهبي في «الميزان» : (١/٢٣٧) «لو لم يجمعه لكان خيراً له فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح !...» . وأطال الحافظ ابن عساكر الكلام فيه وفي مؤلفاته في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» : (ص ٣٦٤) وما بعدها ، فانظروا .

وقال ابن تيمية في تفسير سورة الملتقى الذي نشر في «مجموعة تفسير شيخ الاسلام ابن تيمية» المطبوع بالهند في (ص ٣٥٣ - ٣٥٤) : «أبو علي الأهوازي له مصنف في الصفات ، قد جمع فيه الفتن والسمين» .

وكذلك ما يجمعه عبد الرحمن بن منده ، مع أنه من أكثر الناس حديثاً لكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة ، ولا يميز بين الصحيح والضعيف وربما جمع باباً وكل أحاديثه ضعيفة ، كأحاديث أكل الطين وغيرها . وهو يروي عن أبي علي الأهوازي ، وقد وقع مارواه من الغرائب الموضوعية إلى حسن بن عدي فبني على ذلك عقائد باطلة ! .

(٣) وقال ابن تيمية بهذا «ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي» .

(٤) وقال ابن تيمية أيضاً في كتابه : «الرد على البكري» (ص ١٥) : «جمهور مصنفي السبتر والأخبار وقصص الأنبياء : لا يميز بين الصحيح والضعيف =

.....

=والثَّـمَّ والسَّمِين، كالثعلبي، والواحدي، والمهدوي، والزخشري، وعبد الجبار ابن أحمد، وعلي بن عيسى الرَّمَّانِي، وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر ابن القُشَيْرِي - هو ابن الشيخ أبي القاسم مؤلِّف « الرسالة القشيرية » - وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنِّفين في التفسير .

فهؤلاء : لا يعرفون الصحيح من السقيم ، ولا لهم خبرة بالروى المنقول، ولا لهم خبرة بالنقطة ، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف ، ولا يميزون بينها ، لكن منهم من يروي الجميع ويحمل المهداة على الناقل كالثعلبي ونحوه، ومنهم من ينصرف قولاً أو جملةً إما في الأصول أو التصوف والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف ، ويرد ما يخالفها من صحيح أو ضعيف .

ورأيت للامام الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى كلاماً حسناً في كتابه « حُجَّةُ الله البالغة » : (١٠٧/١ - ١٠٨) فإنه بعد أن عدَّد طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات ، فذكر الطبقات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها في (ص ٨٩) : قال رحمه الله تعالى : « الطبقة الرابعة : كتب تصدَّ مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأولين :

وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوَّهوا بأمرها .

وكانت على السنة لم يكتب حديثه المحدثون ، كثير من الوُعَاظ المتشدِّقين وأهل الأهواء والضعفاء .

أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بني إسرائيل ، أو من كلام الحكماء والوعاظ ، خلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهواً أو عمداً ؛
أو كانت من احتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها باللعن قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية ، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة ! =

= أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة ، جملوها أحاديث مُستيدة - أي مستقلة - برأسها عمداً .

أو كانت جُملاً شتى في أحاديث مختلفة جملوها حديثاً واحداً

بنسَقٍ واحد !

ومظنة هذه الأحاديث : كتاب « الضمفاء » لابن جَبَّان ، و « كامل » ابن عدي ، وكتب الخطيب ، وأبي ثَعِيم ، والجوزقاني ، وابن عساكر ، وابن النجار ، والدَّيْلَمِي . وكاد « مُسْنَد » الخوارزمي - أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني - أن يكون من هذه الطبقة .

وأصلح هذه الطبقة : ما كان ضميئاً محتملاً ، وأسوأها : ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديداً النكارة .

وهذه الطبقة : مادة كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي . فلا اشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين . وإن شئت الحق فطوائف المتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم . فلا تنصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث . والله أعلم . وقال نجله الشيخ عبد العزيز الدهلوي رحمه الله تعالى في « العجالة النافمة » : - كما نقله عنه وعرضه السيد صديق حسن خان في « الحطئة في ذكر الصحاح الستة » : (ص ٥٧-٥٨) - « وأحاديث هذه الطبقة - أي الرابعة - التي لم يعلم في القرن الأول اسمها ولا رسمها ، وتصدى المتأخرون لروايتها : فهي لاتخلو عن أمرين : إما أن السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلاً حتى يشتغلوا بروايتها ، أو وجدوا لها أصلاً ولكن صادفوا فيها قدحاً أو عيلة موجبة لترك روايتها فتركوها .

وعلى كل حال : ليست هذه الأحاديث صالحة للاعتماد عليها حتى يتمسك بها في إثبات عقيدة أو عمل . وقد أضل هذا القسم من الأحاديث كثير من المحدثين عن نهج الصواب حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة في هذه الكتب ، وحكوا بتواترها وتمسكوا بها في مقام القطع واليقين ، وأحدثوا مذاهب تخالف أحاديث الطبقتين =

.....

= الأولين على ثقها .

والكتب المصنفة في أحاديث هذا القسم كثيرة ، منها ما ذكره ، ومنها :
كتاب « الضمفاء » للمقري ، وتصانيف الحاكم ، وتصانيف ابن مردويه ،
وتصانيف ابن شاهين ، و « تفسير ابن جرير » و « فردوس الديلمي » ، بل سائر
تصانيفه ، وتصانيف أبي الشيخ ابن حيّان .

وغالب المساهلة ووضع الأحاديث في باب المناقب ، والمثالب ، والتفسير ،
وبيان أسباب النزول ، وباب التاريخ ، وذكر أحوال بني إسرائيل ، وقصص
الأنبياء السابقين ، وذكر فضائل البلدان ، والأطعمة ، والأشربة ، والحيوانات ،
وفي الطب ، والرقى والعزائم ، والدعوات ، وثواب النوافل ، ثم المسائل النادرة
كاسلام أبي النبي ﷺ ، وروايات المسيح على الرجلين عن ابن عباس ، وأمثالها
من النوادر : أكثرها تخرج من هذه الكتب .

حتى إن غالب بضاعة الشيخ جلال الدين السيوطي ورأس ماله في تصنيف
الرسائل ونوادرها هي الكتب المشار إليها ، فلاشتغال بأحاديثها واستنباط الأحكام
منها لا طائل تحته ، ومع ذلك : من كانت له رغبة في تحقيقها فليبه بـ « ميزان »
الذهبي ، و « لسان اليزان » للحافظ ابن حجر و « مجمع بحار الأنوار » للشيخ محمد
طاهر الكنجري القتيبي ، يغني لشرح غريبها وتوجيه عباراتها عن جميع المواد .
قال عبد الفتاح : وقد سبقت الإشارة في (ص ٩٧) أن علامة المتأخرين
الشيخ محمد حسن السبتهلي في طالعة كتابه الجليل : « تنسيق النظام » : (ص ٦)
كلاماً جيداً انتقد فيه كلام الشيخ عبد العزيز ووالده رحمهم الله تعالى فراجعهم
لزماً ، ولولا هذه الاطالة لنقلته .

ثم قال الشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه : « حجة الله البالغة » : (١٠٧ / ١) :
« هاهنا طبقة خامسة :

منها : ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم ، =

هذه عباراتُ العلماء قد أفادت وجودَ المنكرات والمضعفات في الكتب المدونة ، وأمثالها كثيرةٌ لا تحفى على الناظر في الكتب المشتهرة . ولعلَّ المتدبر يعلم مما نقلنا أنَّ ما ارتكز في أذهان بعض العوام أنَّ كلَّ حديثٍ في « السُّنن » محتجٌّ به : غيرُ معتدٍّ به . وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أنَّ كلَّ حديثٍ في غير « الكتب السُّنَّة » أو « السُّبُمة » ضعيفٌ : غيرُ محتجٍّ به .

= وليس له أصلٌ في هذه الطبقات الأربع .

ومنها : مادَّسُهُ الماخذُ في دينه ، العالمُ بلسانه ، فأنى باسنادٍ قويٍّ لا يمكن الجرحُ فيه وكلامٍ بليغٍ لا يبعد صدوره عنه ﷺ ، فثارَ في الاسلام مصيبةٌ عظيمةٌ !! لكن الجهابذة من أهل الحديث يُوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتُهتِكُ الأستار ، ويظهر العُوار .

تمة مهمة

مما كان يحسُنُ بالمؤلفِ اللكنوي رحمه الله تعالى أن يتعرض له في جواب هذا السؤال الثاني : حالُ الكتب التي تُتجمع فيها الأحاديثُ جمعاً - أو تُورد - محدوفةً الأسانيد . ولعلها أخرجُ إلى التنبيه من كتب الأحاديث المسندة ؛ لأن الحديث الضعيف أو الموضوع إذا كان معه سندُه كان الأمرُ أيسرَ في قبوله أوردِه ، أما إذا كان عارياً عن السُّنَد وفي مثل هذه الأزمان التي تواني فيها العلماء عن الاشتغال بالسنة وعلومها كان كشفُه عسيراً وخطره كبيراً .

ومن أهم تلك الكتب : تصانيف العلماء الأجلة : الغزالي ، وابن الجوزي والمنذري ، والنووي ، والذهبي ، وابن حجر ، والسيوطي ، وابن القيم ،
رحمهم الله تعالى .

.....

أما الغزالي : فهو الامام حجة الاسلام أبو حامد الغزالي ، نسيجٌ وحده في علوم الفقه والأصول والتصوف والكلام والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم ، سوى علم الحديث الشريف فانه لم يتفرغ له ، وقد قال رحمه الله تعالى عن نفسه في كتابه : « قانون التأويل » ، (ص ١٦) : « وبضاعتي في علم الحديث مُزجاة » .

ولذلك تجد كتبه طافحة بالحديث الضعيف والموضوع ، وبخاصة كتابه : « الاحياء » فقد شاع فيه الحديث الضعيف والموضوع في أكثر أبوابه ، ولمل علّ عذره في ذلك أنه اعتمد فيه على كتاب « قوت القلوب » لأبي طالب المكي ، وساق تلك الأحاديث التي ساقها ! ومن أجل هذا نهض العلماء المحدثون النُقَّاد بتخريج أحاديثه وبيانها ، تحذيراً من الاغترار بما فيه من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية اعتماداً على مكانة الشيخ أبي حامد مصنفه رحمه الله تعالى .

قالف الامام الحافظ العراقي كتابين في تخريج أحاديث « الاحياء » ، وأفرد الامام ابن السبكي في ترجمة الغزالي في « طبقات الشافعية الكبرى » فصلاً كبيراً جداً في أحاديثه التي لم يجد لها إسناداً ، واستكمل تلك الجهود المشكورة العلامة الشيخ مرتضى الزبيدي في كتابه شرح الاحياء : « إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين » ، فكفوا - جزاهم الله الخير - المؤنة ، ويسرّوا الارتفاع بكتاب « الاحياء » للعالم والمتعلم على سواء . ولولا تلك التخاريج لوقع أغلب قُرّاء « الاحياء » في أمرٍ مريع !

قال العلامة الشيخ مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى في مقدمة شرح الاحياء : « إتحاف السادة المتقين » في (الفصل التاسع عشر في ذكر مصنفاته) : (٢٨/١) : « قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم : بضاعة الغزالي في الحديث مُزجاة . وقال أبو الفرج بن الجوزي : قد جمعت أغلاط « الاحياء » في كتاب ، وسميته : « إعلام الأحياء بأغلاط الاحياء » ، وأشرت إلى بعض ذلك في كتاب « تليس إبليس » .

.....

وقال سبطه أبو المظفر : وضعه - أي وضع الغزالي كتابه : « الاحياء » - على مذاهب الصوفية ، وترك فيه قانون الفقه ، فأنكروا عليه ما فيه من الأحاديث التي لم تصح .

قال المولى أبو الخير : وأما الأحاديث التي لم تصح فلا يُنكر عليه في إيرادها لجوازه في التريغ والترهيب . قال صاحب « كشف الظنون » : وليس ذلك على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون موضوعاً .

قلت - القائل : الشارح الزبيدي - : والأمر كذلك ، فإن الأحاديث التي ذكرها المصنف : ما بين متفق عليه من صحيح وحسن بأقسامها ، وفيه الضعيف ، والشاذ ، والمنكر ، والموضوع على قلّة ، كما مستف عليه إن شاء الله تعالى .

قال عبد الفتاح : انظر على سبيل المثال مقاله الشارح الزبيدي في (١/ ٩٩-١٠٠) عند حديث « حضور مجلس عالم أفضل من صلاة ألف ركعة... » الذي أقره الحافظ العراقي فيه ابن الجوزي على الحكم بوضعه .

ثم قال الشارح الزبيدي رحمه الله تعالى بعد كلام طويل في (الفصل التاسع عشر) أيضاً (١/ ٤٠) : « وإنما خرج أحاديثه الامام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله تعالى في كتابين : أحدهما كبير الحجم في مجلدات ، وهو الذي صنّفه في سنة ٧٥١ . وقد تعذر - أي على الحافظ العراقي - الوقوف فيه على بعض أحاديثه ، ثم ظفّر بكثير مما عرّب عنه إلى سنة ٧٦٠ ثم اختصره في مجلد وسماه : « المتقي عن حمل الأسفار » اقتصر فيه على ذكر طريق الحديث ، وصحاحيته ، ومخرجه ، وبيان صحته وضعف مخرجه . وحيث كرر المصنف الحديث اكتفى بذكره في أول مرة ، وربما أعاد لغرض من الأغراض .

ثم أتى تلميذه الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني فاستدرك عليه مافاتة في مجلّد . وصيّف الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى كتاباً سماه : « تحفة

.....

الأحياء فيافات من تخريج أحاديث الأحياء . ولابن السبكي كلامٌ على بعض أحاديثه المتكلم فيها ، سرده على ترتيب الأبواب في آخر ترجمة الغزالي من «طبقاته الكبرى» .
قال عبد الفتاح : قال ابن السبكي رحمه الله تعالى في ترجمة الغزالي (١٤٥/٤) :
« وهذا فصل جمعت فيه جميع ما وقع في كتاب « الأحياء » من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً » . ثم ساق تلك الأحاديث في صفحات كثيرة بلغت ٣٨ صفحة .
ولقد أحسن الشارحُ الزبيدي صنماً في استيفائه كل ما قيل في تلك الأحاديث حتى أربي على الناية فجزاه الله خيراً .

وأما ابن الجوزي : فقد ألّف كتاباً كبيراً حافلاً في (الموضوعات) ليتجنبها العلماء والوعاظ وغيرهم ، ثم هو يورد في كتبه الوعظية ومقاربتها أحاديثَ موضوعة ، وأخباراً تالفة ، وقصصاً باطلة ، دون تخرج أو مبالاة ، بل تراه يستشهدُ بها كأنها من الصحيح أو الحسان . كما تجد ذلك منتشرأ في كتابه الكبير : « ذمُّ الهوى » وكتابه : « تلبيس إبليس » ، و « رؤوس القوارير » ، و « التبصرة » ، وغيرها . وقد طُبع مختصر كتاب « التبصرة » ، المسمّى « قُرّة العيون المبصرة بتلخيص كتاب التبصرة » ، للشيخ أبي بكر الأحسائي في الهند مرتين ، ثم طُبع في مصر سنة ١٣٨١ في دار الكتاب العربي ، ثم طُبع في دمشق سنة ١٣٨٢ مرةً رابعة !

وقد قال الشيخ ابن تيمية - كما سبق نقله عنه تعليقاً في (ص ٨٠) - في كتابه : « الردُّ على البكري » : (ص ١٩) : « وأبو نُعيم يروي في « الحلية » في فضائل الصحابة وفي الزهد أحاديثَ غرائب يعلم أنها موضوعة . وكذلك الخطيبُ ، وابنُ الجوزي ، وابنُ عساكر ، وابنُ ناصر ، وأمثالهم ! » . وقال الحافظُ السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ١٠٧) : « وقد أكثر ابنُ الجوزي في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشيئيه ! » .

وأما المنذوي : فقد قال شيخنا بالأجازة - مكتبة - وشيخ شيخنا - لقاءً ومشاهدةً - العلامةُ الشيخ محمد عبد الحي الكتّاني المغربي ، المتوفى يوم الثلاثاء ٢٩

من جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ رحمه الله تعالى في رسالته : « الرحمة الرسالة في شأن حديث البسمة » : (ص ١٥) : « قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في بعض أجوبته : إذا عَلِمْتُمُ بالحديث أنه في تصانيف المنذري صاحب « الترغيب والترهيب » فارووه مطمئنين » .

قال عبد الفتاح : يعني بالأطمئنان إلى تصانيف الحافظ المنذري : أنه لا يروي فيها حديثاً موضوعاً . أما الحديث الضعيف فإنه يرويه ويكثر منه ، ولكنه يبين ضعفه أو يشير إليه ، كما ترى تصريحه بذلك في مقدمة كتابه : « الترغيب والترهيب » . وإن كان لبعض ماعده (ضعيفاً) شبهة بالموضوع . ولكنه امتساع سياقته لأنه في موضوع الترغيب والترهيب .

ومن المؤسف جداً أنه أغلب الوعاظ والخطباء والمذكرين المدرسين إذ يقرأون كتاب « الترغيب والترهيب » هذا ، أو ينقلون عنه : يتسبون أو ينفلون عن اصطلاح مؤلفه فيه ! فيوردون الحديث الذي في سنده كذاب أو وضاع أو مثلهم ... بكل جزم وارتياح وأطمئنان كجزمهم بالحديث الذي يقول الامام المنذري فيه : (رواه البخاري ومسلم) سواء بسواء !!

والامام المنذري رحمه الله تعالى سالم من الشيعة إذ صرح باصطلاحه في فاتحة كتابه ليكون القارئ منه على بصيرة ، ولكن أولئك الذين أشرت إليهم لم تقديم تصريحات المنذري وتفرقه بين الحديث الصحيح والضعيف ، فساقوا جميع ما فيه مساقاً واحداً !!

وقد رأيت أن أقل هنا نص كلامه في مقدمته ، ليكون ذلك تبصرة وتذكراً لأولئك النافلين . قل رحمه الله تعالى : (١/٣-٤) : « ... فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً ، أو حسناً ، أو ما قاربهما : صدرته بلفظة (عن) .

وكذلك إن كان مرسلاً ، أو منقطعاً ، أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وثيق ، أو ثقة ضعيف وبقية رواة الاسناد ثقات ، أو فيهم كلام لا يضر ، أو

.....

رؤي مرفوعاً والصحيح وقفه ، أو متصلاً والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفاً لكن صحَّحه أو حسَّنه بعض من خرَّجه : أصدوره أيضاً بلفظة (عن)، ثم أُشير إلى إرساله وانقطاعه ... وأفردت لهؤلاء المختلف فيهم باباً في آخر الكتاب أذكرهم فيه مرتباً على حروف المعجم ، وأذكر ما قيل في كلٍّ منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار ...

وإذا كان في الاسناد من قبل فيه : كذاب ، أو وضَّاع ، أو مثم ، أو 'بمجم' على تركه أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو ساقط ، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جداً ، أو ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين : صدورته بلفظة (رؤي) ، ولا أذكر ذلك الراوي ، ولا ما قيل فيه البته . فيكون للاسناد الضعيف دالتان : تصديره بلفظة (رؤي) ، وإيهام الكلام عليه في آخره .

ثم قال رحمه الله تعالى بعد أن عدَّد الكتب التي أخذ منها أحاديث كتابه : « ... واستوعبت جميع ما في كتاب أبي القاسم الأصبهاني مما لم يكن في الكتب المذكورة ، وهو قليل ، وأضربت عن ذكر ما قيل فيه من الأحاديث المتحققة الوضع . »

وأما النووي : فقد قال الحافظ السيوطي أيضاً : « إذا علمتم بالحديث أنه في تصانيف الشيخ محي الدين النووي فارواه مطمئنين . كما نقله شيخنا الكتاني رحمه الله تعالى أيضاً في « الرحمة المرسله » : (ص ١٥) .

والاطمئنان الذي يعنيه : أنه لا يروي في كتبه حديثاً موضوعاً . أما الحديث الضعيف فأغلب كتبه سالمة منه . أما كتابه : « الأذكار » فإنه قد أورد فيه من الحديث الضعيف الشيء الكثير ، واعتذر عن إirاده بقوله في أوله : « قال العلماء : يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً . »

وقد أثار كلامه هذا جدلاً عنيفاً بين العلماء ، سبّقى للمؤلف اللكنوي رحمه الله تعالى (ص ٣٦ - ٥٩) التحقيق فيه ، فانظره .

أما كتابه النافع المِعْطَارُ المشتهرُ باسم « رياض الصالحين » فقد التزم فيه « أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً » . كما صرح بذلك في مقدمته . وقد حافظ رحمه الله تعالى - فيما يبدو - على هذا الالتزام ، إلا أنني وقتئذٍ - مصادفةً - على ثلاثة أحاديث هي من الحديث الضعيف على خلاف ما التزم .

الأول في آخر (باب المراقبة) : (ص ٤٦) : حديث « الكيّس من دان نفسه ... » . وهو حديث ضعيف في سنده (أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم النسائي الحمصي) ، وهو واهٍ وضعيفٌ جداً . انظر « فيض القدير » للمناوي (٦٨/٥) ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر (٢٨/١٢) .

الثاني في آخر (باب توقيف العلماء والكبار ...) : (ص ١٦٩) حديث « ما أكرم شابٌ شيخاً لسيّئه إلا قيّضَ الله له من يُكرمه عند كيّسه سيّئه » . وهو حديث ضعيفٌ لارِبٍ في ضعفه ، فقد جاء في سنده ضعيفان : (يزيد بن بَيَّانِ العُقَيْلي) وشيخُه (أبو الرِّحَّالِ خالد بن محمد الأنصاري) . انظر « فيض القدير » للمناوي (٤٢٥/٥) ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر (٣١٦/١١) و (٩٥/١٢) ، و « تحفة الأحوذى » للمباركفوري (١٥٢/٣) .

الثالث في (باب أدب الشرب) : (ص ٣١٩) : حديث « لا تشربوا واحداً كشرب البعير ... » . قال الشيخ النووي بعد ذكره : « رواه الترمذي وقال حديث حسن » . والذي في غير نسخة من « سنن الترمذي » هكذا : « هذا حديث غريب . ويزيد ابن سنان الجُزَرِي هو أبو قُرْوَةَ الرِّهَآوِي » . انتهى .

و (أبو فروة) : ضعيف . كما قاله الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » و « التقريب » . وقال الحافظ في « فتح الباري » : (٨١/١٠) في هذا الحديث : « سنده ضعيف » .

.....

قال الشيخ ابن علان في « دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين » : (٢٥٤ / ٥)
 بعد أن نقل قولَ الترمذي فيه : « حديث غريب » . وقولَ الحافظ في « الفتح » :
 « سنده ضعيف » : « والنسخة التي عندي من « الترمذي » ليس فيها تمرُّضٌ
 لتحسينه ، ورأيتُه كذلك في نسخة أخرى . والذي حسَّنه الترمذي في ذلك الباب حديثٌ
 آخر ، فلملَّ بصر المصنف انتقلَ منه إلى حديث الباب ؟ » .
 فهذه ثلاثة أحاديث ضميعة وقفتُ عليها فيه اتفاقاً ، وقد يكشف الفحصُ
 والتتبُّعُ عن وجود غيرها ، والله تعالى أعلم .

وأما الذهبي : فهو الحافظ الناقد البصير الامام ، شمسُ الدين حقاً ، ولكن
 قد وقع منه تساهل كثير في كتابه : « الكبار » ، إذ أورد فيه من الحديث الضعيف
 والتالف الشيءَ الكثيرَ جداً ، كما أورد فيه بعض الموضوعات ! ولعله استساع
 ذلك في مقام الوعظ والتذكير ، كصنيع سلفه الامام ابن الجوزي رحمهما الله تعالى .
 وإليك الإشارة إلى بعض تلك الموضوعات في كتابه المذكور :

١ - في كبيرة ترك الصلاة (ص ٢٢) ، فقد أوردَ فيها حديثاً طويلاً جداً
 مكتشفَ البطلان من طريق (محمد بن علي بن عباس البغدادي المطار) . وقد
 حكم الذهبي نفسه بطلان هذا الحديث في ترجمة راويه المطار في « ميزان الاعتدال » :
 (١٠٦ / ٣) فقال : « ركب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك
 الصلاة » . وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ، في ترجمة المطار أيضاً :
 (٢٩٥ - ٢٩٦ / ٥) بعد أن ذكر طرَفاً من الحديث : « وهو ظاهر البطلان من
 أحاديث الطرُقِيَّة ! » .

٢ - وفي كبيرة عقوق الوالدين (ص ٤٠) من رواية الحسين بن علي مرفوعاً :
 « لو علمَ الله شيئاً أدنى من الأُفِّ لَنَهَى عنه ... » . وفي سنده : (أصرم بن حوشب)
 الذي قال المؤلِّفُ الذهبي عنه في « الميزان » : (١٢٦ / ١) : « قال يحيى فيه : كذاب
 خبيث ، وقال ابنُ حبان : كان يضع الحديث على الثقات » .

٣ - وفيها أيضاً (ص ٤٤-٤٦) أوردَ حكاية علقمة وسَخَطَ أمِّه عليه ،
وشكواها إياه لرسول الله ... ١

٤ - وفي كبيرة اللواط أوردَ ثلاثة أحاديث حكموا عليها بالوضع !
٥ - وفي كبيرة شرب الخمر أوردَ حديثين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي
سميد الخدري (ص ٨٠) ، والآخر من رواية ابن عمر (ص ٨٢) !

وليته كان أخلى كتابه من هذه الموضوعات ؟ فإن في الحديث الصحيح ما
يفني عن الضيف فضلاً عن الموضوع ، ولكن لكل جواد كبوة ، ولكل صارم
نبوة ، ولكل عالم هفوة .

أما كتابه : « الملو للعلي النقّار » ففيه شيء من التساهل أيضاً ، ولكنه
يسوق الأحاديث فيه بأساندها فيهن الخطب .

أما ابن حجر : فهو الحافظ حيث أطلق ، شيخ الاسلام ، وخاتمة الحفاظ
التأخرين ، وعمده المحدثين والباحثين ، ما عُرِف عنه تساهل في إيراد الأحاديث
التالفة أو الموضوعية في كتبه ، وإذا أورد منها شيئاً فليبانه والتنبيه عليه ، وقد
اشترط على نفسه في كتابه العظيم : « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » شرطاً
نافعاً صرّح به في كتابه : « هَدْي الساري مقدمة فتح الباري » : (٣/١) فقال
وهو يتحدث عن طريقته في هذا الشرح : « فأسوقُ البابَ وحديثه أولاً ، ثم
أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرضٌ صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنبئة
والاسنادية ... بشرط الصحة أو الحسن فيما أوردته من ذلك » .

نعم قد يكون عنده بعض فتور في الحكم على الحديث الموضوع : بأنه
موضوع . ولهذا قال شيخنا الحافظ المحدث أحمد بن الصديق النّهاري رحمه الله تعالى
في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعية في الجامع الصغير » : (ص ٧) بمد أن
أورد حديث « آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر ، وإمام جائر ، ومجتهد جاهل » ، رواه
الدبلي في « مسند الفردوس » : عن ابن عباس . قال : « قال الحافظ في

.....

« زهر الفردوس » : فيه ضعف وانقطاع . قلتُ : بل فيه كذابٌ وضاع ، وهو نهشل بن سعيد ، فالحديث موضوع . والحافظُ وشيخُه العواقي متساهلان في الحكم للحديث ، ولا يكادان يُصرِّحان بوضع حديثٍ إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار .

أما السيوطي : فهو الحافظ المطلعُ الجماع النقطعُ النظير في ذلك ، وهو أوسع العلماء الأجلَّة الذين ذكرتهم تساهلاً في إيراد الحديث الضعيف ، والتالف والموضوع ، وشبهه في كتبه ورسائله ، وإن كان قد عَزَمَ رحمه الله تعالى أن يصون كتابه الخيِّر : « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » عن الحديث الموضوع حيث قال في فاتحته : « ... وصنَّته عما تفرَّد به وضاعٌ أو كذابٌ » . فأنَّ هذا العزم لم يتمَّ له الوفاء به ، فقد وقع منه في « الجامع الصغير » نفسه - وفي غيره من كتبه أيضاً - أحاديثٌ كثيرة هي من الحديث الموضوع ، كما نبَّه عليها شُرَّاحُه كالشيخ المناوي في شرحه : « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » .

وقد علَّق الشارحُ المناوي رحمه الله تعالى في « فيض القدير » على قول الحافظ السيوطي : « وصنَّته عما تفرَّد به وضاعٌ أو كذابٌ » بقوله : (٢١١/١) : « إن ما ذكره من صونه عن ذلك غالي ، أو ادعائي ، وإلا فكثيراً ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام ! فسَقَطَ فيما التزم الصون عنه في هذا المقام ! كما ستره موضَّحاً في مواضعه ، لكن العصمة ، لغير الأنبياء متعذرة ، والغفلة على البشر شاملة منتشرة ، والكتابُ مع ذلك من أشرف الكتب مَرْتَبَةً ، وأسماءها مَنقُبةٌ » .

قلت : والأحاديث الموضوعات التي وقعت للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى

في « الجامع الصغير » كثيرة غير قليلة كما سيأتي بيانُ عدَدِها ، وبعضُها قد حكم السيوطي نفسه بوضعه في كتابه : « ذيل الآلء » كما أشار إليه الشارح المناوي وغيره في موضعه من شروح « الجامع الصغير » .

أما الأحاديث الضعيفة فقد أكثر منها جداً ، قال الشارح المناوي عند

ثالث حديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، وهو: «آخر من يدخل الجنة رجل يقال له: جهينة، فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين»، رواه الخطيب البغدادي في كتاب «رواة مالك» عن ابن عمر. قال المناوي: (٤٠/١): «رواه الخطيب من وجهين: من حديث عبد الله بن الحكم... ومن حديث جامع بن سوار... ورواه الدارقطني من هذين الوجهين في «غرائب مالك» ثم قال: هذا حديث باطل، و (جامع) ضعيف، وكذا (عبد الملك)، انتهى. وأقره عليه في «اللسان»..»

ثم قال الشارح المناوي: «وما جَرَى عليه المؤلِّف من أن سياق الحديث هكذا: هو ماوقفت عليه من خطئه من نُسَخ هذا الكتاب، والثابت في رواية الخطيب خلافه، ولفظه: «آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة»، يقال له: جهينة، فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين، سلوه: هل بقي أحد من الخلائق يُعَذَّب؟ فيقول: لا». انتهى. ومثله للدارقطني، وهكذا أورده عنه المصنِّف في «جامعه الكبير»، ثم قال - أي المصنِّف -: قال الدارقطني: باطل، وأقره عليه!! وقد أكثر المؤلف في هذا «الجامع الصغير» من

الأحاديث الضعيفة.

على أنه كان ينبغي للمؤلف السيوطي أن يُعقِب كلَّ حديث بالإشارة بحاله، بلفظ (صحيح)، أو (حسن)، أو (ضعيف) في كل حديث. فلو فَعَلَ ذلك كان أنفع وأصنع، ولم يزد الكتاب به إلا ورَيقاتٍ لا يطول بها. وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح، والحسن، والضعيف، بصورة رأس صاِدٍ، وحاءٍ، وضادٍ: فلا ينبغي الوثوق به، لقلية تحريف النسخ! على أنه وقع له ذلك في بعضٍ دون بعضٍ كما رأيتُه بخطِّه، فكان المتعيَّن ذكر كتابه (صحيح)، أو (حسن)، أو (ضعيف) في كل حديث. قال الحافظ الملائي: على مَنْ ذكرَ حديثاً اشتملَ سندُه على من فيه ضعفٌ أن يوضِّح حاله خروجاً عن عهده، وبراءةً من ضعفه.

• • • • •

قال عبد الفتاح : وقد أفاد كلامُ المُنَاوِي هذا أن الرموز التي يراها الناظرُ في «الجامع الصغير» ، عقبَ بعض الأحاديث رمزاً لصحتها أو حسنها أو ضعفها : لا يجوز الاعتمادُ عليها بذاتها خاصة ، لما يَتَنَّهُ الشارح رحمه الله تعالى من وقوع التحريف فيها ، ولأن بعضها من المؤلف دون بعض .

هذا ، وقد قام بخدمة «الجامع الصغير» في هذا العصر شيخنا الحافظ المحدث أحمد بن الصديق النُّهَارِي رحمه الله تعالى ، فأثَّف كتاباً خاصاً بما وقع فيه من الحديث الموضوع ، وسمَّاه : «التَّعْيِيرُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . وقد أصاب رحمه الله تعالى فيه في مواطن كثيرة ، وجلَّئِي فيها خيرَ تجلِية ، وتَحَدُّلٍ في مواطن لرأيه وقوله تمحلاً ظاهراً ، وتَحَطُّطاً في مواضع منه على الخفية وغيرهم من أصحاب المذاهب الأربعة من غير أدب ولا رعاية ؛ فالله المرجو أن يغفر لنا وله بمَنِّهِ وكرمه .

قال رحمه الله تعالى في فاتحة كتابه المذكور (ص ٣ - ٥) : «أما بعد فقد ذكر الحافظُ السيوطي في خطبة كتابه : «الجامع الصغير» أنه صانه عما تفرَّد به وضاع أو كذاب . ومعناه أنه لم يذكر فيه حديثاً موضوعاً ، بل جميعُ أحاديثه ثابتة ، وليس كذلك ، فقد أوردَ فيه أحاديثَ تفرَّد بها الكذَّابون ، وأخرى ظاهرة الوضع وإن لم يتفرَّدوا بها ، لأنها من رواية الكذابين أمثالهم ، الذين يَسْرِقُونَ الْأَحَادِيثَ وَيُرْكَبُونَ لَهَا أَسَانِيدَ أُخْرَى لِقَصْدِ تَرْوِيجِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ ، لِنَرَضِ الْإِغْرَابِ ، أَوْ لِاحْتِجَاجٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ .

بل من الأحاديث التي ذكرها فيه ما جَزَمَ هو نفسه بوضعه ، إماماً بقراره حَكَمَهُ ابن الجوزي بوضعه ، وذلك في «الآلَاءِ الْمَصْنُوعَةِ» ، وإماماً باستدراكه هو إياه على ابن الجوزي ، وذلك في «ذيل الآلَاءِ» . قال عبد الفتاح : وقد أورد السيوطي في «الجامع الصغير» خمسة عشر حديثاً حكى في كتابه : «الذيل» بوضعها كما أورد أيضاً سبعة أحاديث أقرَّ ابن الجوزي على حكمه بوضعها في كتابه : «الآلَاءِ» ، كما أشار إلى كلِّ ذلك شيخنا في مواضعه من كتابه «النير» الذي ننقل منه - ثم

مع ذلك أوردتها في هذا الكتاب الذي هو من آخر ما ألّف ، إمّا سهواً ونسياناً وهو الغالب على الظن به ، وإمّا لتغيير رأيه ونظّره .

ومنها أحاديث لم يتّظنّ هو أنها موضوعة ، لأنه متساهل في ذلك غاية التساهل ، فلا يكاد يحكم على حديث بالوضع إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ...

وماعداً ذلك فإنه يتساهل في إيراد الحديث الموضوع ، بل وفي الاحتجاج به أيضاً ! بل ويرتكب في ذلك أمراً غريباً يستعظم صدورّه من مثله ، ويُعدّ غريباً من نوعه وشكله ، وذلك أنه يورد الحديث الموضوع الذي في نفس متنبّه ما يدلّ دلالة واضحة على وضعه ، كطولهِ المُفرط ، واشتِمالهِ على الألفاظ الركيكة ، والمعاني المنكرة ، فيذكر منه قطعة صالحة ، أو يقتصر على أوّلهِ الذي ليس فيه نكارة ظاهرة ، ويتّرك باقية الدالّ على وضعه ! مؤمّهاً أحياناً أن ذلك هو الحديث بتمامه ، ويشير أحياناً إلى أن له بقية بقوله : الحديث . كما فَعَلَ في حديث جابر : « أوّلُ ما خلق الله نورُ نبيك يا جابر » ، فإنه أوردَ في « الخصائص الكبرى » قطعةً من أوّلهِ ، وهي المشهورة في كتب من جاء بعده من المؤلفين في السِّيَر والخصائص ، كـ « المواهب اللدنية » للقسطلاني وغيرها ، وقال عقبها : الحديث !

وهو حديثٌ موضوع ، لو ذكر بتمامه لما شكّ الواقفُ عليه في وضعه ، وبقيةُ تقع في نحو ورقتين من القطع الكبير . مشتملةٌ على ألفاظ ركيكة ، ومعاني منكّرة .

وكذلك أورد الحافظ السيوطي رحمه الله أحاديث من هذا النوع في « الجامع الصغير » ، وسكت عليها مؤمّهاً أن ما ذكره هو الحديث بتمامه ، والواقع خلافه ، كما بيّنته في كتاب « المداوي لعيال النناوي » .

وهذا جزءُ أفردته لذكر الأحاديث الموضوعة فيه ، مما تفرّد به الكذابون

.....

والوضاعون ، أو تمددت طرقته وهو مع ذلك موضوع ، ولم أستقص فيه كل الاستقصاء ، بل اقتصرت على ماهو ظاهر الوضع واضح البطلان ، بحيث قد يكون الموضوع في الكتاب قد رُ ما ذكرته ، ولكن لما كان فيه بعض احتمال جعلته من قسم الواهي ، فتركته استناداً إلى تفرقهم بين الواهي والموضوع ، وإن كان ذلك عندنا غير صواب ولا مقبول ، وشرح ذلك ويان دليله يطول ويحتاج إلى تأميس وتاصيل

ثم ساق شيخنا بعد هذا الأحاديث التي حَكَمَ عليها بالوضع ، فبلغت ٥٦ حديثاً . وقد قسنا على الحافظ السيوطي في مواطن كثيرة قسوة جامعة لا يلين صدورُها من أهل العلم ، كما قسنا أيضاً على الشارح النواوي رحمه الله تعالى قسوة لا يسلم فيها من المسؤولية أمام الله تعالى .

والخلاصة : أن الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى متساهل في كتبه ورسائله في إيراد الحديث الضيف والتالف والموضوع فيها ، فلا يسوغ الاعتماد على ما يورده من الأحاديث التي مصادرها تُشعر بضغفها ، دون الرجوع إلى ما قاله العلماء فيها . وقد سمى السيوطي في خطبة « الجامع الصغير » بعض تلك المصادر فأحسن صنفاً .

وقد سبق تعليقاً (ص ١١٦) كلامُ للشيخ عبد العزيز الدهلوي يتعلق بصنيع السيوطي في تأليفه فانظره .

أما ابن القيم : فمع جلالة قدره ، ونباهة ذهنه ، ويقظته البالغة : فإن المرء ليعجب منه رحمه الله تعالى كيف يروي الحديث الضيف والمنكر في بعض كتبه كـ « مدارج السالكين » من غير أن ينبه عليه ؟ بل تراه إذا روى حديثاً جاء على (مشربه) المعروف ، بالغ في تقويته وتثنيته كل المبالغة ، حتى يَحْتَمِلُ للقارئ أن ذلك الحديث من قسم المتواتر ، في حين أنه قد يكون حديثاً ضعيفاً أو غريباً أو منكراً ، ولكن لما جاء على (مشربه) جمع له جرّامه ، وهب لتقويته وتنفخيم

شأنه بكل ما أوتيته من براعة بيان وقوة لسان .

وأكتفي - على سبيل المثال - بالإشارة إلى حديث واحدٍ من هذا النمط ، رواه رحمه الله تعالى في كتابه : « زاد للمعاد في هدي خير العباد » أثناء كلامه عن (وفد بني المنتفق) : (٥٧-٥٤/٣) ، فقد ساق هناك حديثاً طويلاً جداً ، جاء فيه من قول النبي ﷺ : « ... ثم تَلْبَثُونَ مَالِئْتُمْ ، ثم تَبْعَثُ الصَّائِحَةَ ، فَلَعمَرُوْهُ لِمَ هَكَذَا مَبْدَعٌ عَلَى ظَهْرِهَا شَيْئاً إِلَّا مَاتَ ، تَلْبَثُونَ مَالِئْتُمْ ، ثم يَتَوَقَّعُ نَبِيَّكُمْ وَالْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ مَعَ رَبِّكَ ، فَأَصْبَحَ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ يَطُوفُ فِي الْأَرْضِ ! وَخَلَّتْ عَلَيْهِ الْبِلَادُ ... » .

وبعد أن ساق الحديث المشار إليه أتبعه بكلامٍ طويل في تقويته استهله بقوله : « هذا حديث جليل كبير ، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خَرَجَ من مشكاة النبوة ، لا يُعْرَفُ إِلَّا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة المدني ... » . ثم استرسل في توثيق (عبد الرحمن) ومن رواه عنه استرسالاً غريباً ! كما أنه سَرَدَ الكتبَ التي روي الحديث فيها ، وهي كتب معروفة بشيوع الحديث الضعيف والنكر والموضوع فيها ، وهو من أعلم الناس بحالها ، ولكن غلبته عادته ومشربه ، فذهب يسردها ويطيل بتفخيم مؤلفيها - ، تهويلاً بقوة الحديث وصحته !

مع أن الحديث حينما رواه صاحبه الحافظ ابن كثير في كتابه : « البداية والنهاية » : (٨٠/٥-٨٢) أعقبه بقوله : « هذا حديث غريب جداً ، وألفاظه في بعضها نكارة » . وكذلك قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفق المقيلي) : (٥٧/٥) بعد أن أشار للحديث ومن رواه من المؤلفين : « وهو حديث غريب جداً » .

فحينما يقول الحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في الحديث المشار إليه : « حديث غريب جداً ، وألفاظه في بعضها نكارة » ترى الشيخ ابن القيم يسهب

.....

ويطلب في دَعَمه وتصحيحه ، حتى نَقْلَ مرتضياً قولَ من قال : « ولا يُنْكَرُ هذا الحديثَ إلا جاحد ، أو جاهل ، أو مخالفٌ للكتاب والسنة » !!

فصنِيعُ ابن القيم هذا يدعو إلى البحث والفحص عن الأحاديث التي يرونها من هذا النوع ويُشيدُ بها في تأليفه ، وهي من كتبٍ يوجد فيها الحديث الضعيف والنكر والموضوع .

وبما يدخل في موضوع هذه التتمة : بمضُ كتب التفسير التي يكثرُ فيها إيرادُ الحديث من غيرِ سَنَد ، كتفسير الزمخشري ، والبيضاوي ، وأبي السعود ، فإن مؤلفيها - لانصرافهم عن الاشتغال بعلم الحديث - يوردون فيها أثناء كلامهم أحاديثَ بعضها صحيح ، وبعضها ضعيف ، وبعضها منكر أو موضوع .

ولذلك نهض العلماء المحدثون التفتُّاد لبيان حال تلك الأحاديث ، وكشفوا أمرَ الصحيح منها من غيره ، ويثبتونه على خير وجه ، فأثَّفَ الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي كتابه الكبير في تخريج أحاديث تفسير « الكشف » ، ثم اختصره الحافظ ابن حجر وسمَّاه : « الكافي الشاف في تخريج الكشف » ، كما صرَّح بذلك في فاتحته ، وهو مطبوع مع تفسير « الكشف » في أغلب طبعاته . وهذا التخرِيج ينفع في معرفة أكثر ما أورده البيضاوي وأبو السعود في تفسيرها من الأحاديث .

ويلتحقُ بهذه التفاسير أيضاً تفسيرُ « روح البيان في تفسير القرآن » لاسماعيل حقي الواعظ الصوفي المتوفى ١١٣٧ هـ ، فقد نَقَّطَ عليه في تفسيره هذا الأحاديثُ الضعيفةُ والموضوعةُ تَقْفَافاً كبيراً ، إذ كان رحمه الله تعالى لا يَدَّ له بعلم الحديث .

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « المقالات » : (ص ٤٨٣ - ٤٨٤) :
«لوعاظ شغف عظيم بـ «تفسيره» لما فيه من الحكايات المرققة للقلوب، وفيه ثُقول كثيرة عن كتب فارسية ، وفيه كثير من إشارات الصوفية ، بل يُكثر النقلَ فيه من التأويلات

النجمية لصاحب « منارات السائرین » وفيه أيضاً من وجوه البيان ما تستلذه الأسماع، إلا أنه لا يتحاشى عن النقل من كل كتاب وعن كل من هبَّ ودبَّ ! » .

قلتُ : ولقد وقفتُ له على كلامٍ لا يُقضى منه العَجَبُ في دفاعه عن إرادته الأحاديث الموضوعة - فضلاً عن الضعيفة - في تفسيره وتفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود !!

قال في آخر تفسير سورة التوبة (٩٧٧/١) من الطبعة المبنية المطبوعة في اسطنبول سنة ١٣٠٦ ماصورته : « واعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحبُ « الكشف » في أواخر هذه السورة ، وتبعه القاضي البيضاوي والمولى أبو السعود رحمهم الله من أجلة المفسرين : قد أكثر العلماء القول فيها ، فمن مثبت ، ومن نافٍ ، بناءً على زعم وضعها كالامام الصنعاني وغيره .

واللائحُ لهذا العبد الفقير سأل الله القدير : أن تلك الأحاديث لا تخلو

إما أن تكون : صحيحة قوية ، أو سقيمة ضعيفة ، أو مكذوبة موضوعة .

فإن كانت صحيحة قوية فلا كلام فيها . وإن كانت ضعيفة الأسانيد فقد

اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجوز العملُ به في الترغيب والترهيب فقط ، كما في « الأذكار » للنووي ، و « إنسان الميون » لعلي بن برهان الدين الحلبي ، و « الأسرار المحمدية » لابن فخر الدين الرومي وغيرها .

وإن كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلاً من الزهاد

انتدب في وضع الأحاديث في فضل القرآن وسُورَه ، فقيل له : لمَ فعلتَ هذا ؟ فقال : رأيتُ الناسَ زهدوا في القرآن ، فأحييتُ أن أرغبهم فيه . فقيل له : إن النبي ﷺ قال : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، فقال : أنا ما كذبتُ عليه ، إنما كذبتُ له !!! كما في شرح « الترغيب والترهيب » المسمى بـ « فتح القريب » .

.....

أراد : أن الكذب عليه يؤدي إلى هدم قواعد الاسلام، وإفساد الشريعة والأحكام ، وليس كذلك : الكذب له ! فانه لا بحث على اتباع شريعته، واقتفاء أثره في طريقته . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً ، فالكذب حرام . فان أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق : فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً ، وواجب إن كان ذلك المقصود واجباً ، فهذا ضابطه . انتهى .

قال عبد الفتاح : هذا غلطٌ جسيمٌ جداً ، واستدلالٌ باطلٌ نموذجٌ بالله منه . وما أدري كيف صدر من الشيخ حتي وهو ممن قيل فيه : الفقيه الأصولي ! ؟ ولعل زعته الغالية في التصوف هي التي هونت عليه مثل هذا القول ! ؟ فنسأل الله السلامة والصون . والقرآن الكريم غني كل الغنى عن الكذب في فضله وفضل تلاوته وتاليه .

وكلام الشيخ ابن عبد السلام غير وارد في هذا الصدد إطلاقاً وجزماً ، وإنما هو في تحصيل حق مقتضب ، أودفع ظلم مُداهم ، أو نحو ذلك . أما أن يُستدل به على موانعة الكذب على رسول الله ﷺ بدعوى أن ذلك كذب له لا كذب عليه ! وأن المحرم إنما هو الكذب عليه فهذه مغالطة مكشوفة ماقطة ، تقضها العلماء من أول يوم صدرت فيه بقوله ﷺ : « من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » . إذ هو شامل للكذب عليه أو له على سواء . ويشهد لذلك أيضاً قوله تعالى : « واجتنبوا قول الزور » . فانه يشمل باطلاقه تحريم الكذب له وعليه . والله تعالى قرنه بالشرك حيث قال : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » .

والمؤمن لا يتصور منه الكذب على أقل الناس شأنًا ، فكيف إذا كذب على رسول الله ﷺ المبلغ عن الله تعالى !! ثم زعم ذلك : نصرة منه للشريعة الطاهرة وتأيداً لصاحبها !! ولو أيسح مثل هذا المبدأ الضال المضل الكذب له

ﷺ - بدعوى الغاية المستحسنة منه لارتفع الأمان عن السنة المطهرة ! لاحتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل .

والخلاصة : لا يسوغ الاعتماد على الأحاديث التي تُورد في التفسير المذكورة وأمنالها دون الرجوع إلى معرفة حالها من كتب التخريج وسواها ، وذلك لأن فيها الحديث الصحيح والضعيف والموضوع .

وهذه التفسير الأربعة : « تفسير الزمخشري » و « تفسير البياضوي »

و « تفسير أبي السعود » و « تفسير إسماعيل حقي » قد أوردت أيضاً في آخر كل

سورة حديثاً أو أكثر عن النبي ﷺ في فضل تلك السورة ومالقارئها من ثواب وأجر عند الله تعالى . مع العلم أن تلك الأحاديث - سوى أحاديث معدودة - موضوعة مكذوبة باتفاق أهل العلم ، وقد تابع الزمخشري فيها الواحدي والثعلبي ، ثم تابع الزمخشري فيها البياضوي ، ثم تابعها أبو السعود ، ثم الشيخ حقي في بعض السور .

وقد نبه على وضع الأحاديث المذكورة في فضائل السور غير واحد من العلماء كابن الصلاح في « مقدمته » : (ص ١١١-١١٢) ، والنووي في « التريب » : (ص ١٨٨) بشرح « التدريب » ، والقرطبي المفسر في تفسيره : « الجامع لأحكام القرآن » : (٧٨/١) ، وفي كتابه : « التذكار في أفضل الأذكار » : (ص ١٥٥) ، والعراقي في « شرح الألفية » : (٢٦٨/١) ، والحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » المطبوع في آخر الجزء الرابع (ص ٣) ، والسيوطي في « التدريب » : (ص ١٨٨) ، وكمال الدين الأدهمي الطرابلسي في تعليقه على « زهرة النظر بشرح نخبة الفكر » للحافظ ابن حجر (ص ٥٧) ، وشيخنا العلامة محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى في كتابه : « الثقافة الإسلامية » : (ص ١٣١) ، والأستاذ محمد حسين الذهبي في كتابه : « التفسير والمفسرون » : (٢٩٨/١ و ٣٤٩) ، وغيرهم من العلماء جزاهم الله تعالى خيراً .

وقد أخرج القرطبي رحمه الله تعالى في كتابه : « التذكار » : (ص ١٥٦)

.....

و٢٠٣) الأحاديث الواردة في فضل بعض السور، ويؤمن الصحيح منها وغير الصحيح، كما أُلّف فيها أيضاً صديقنا الفاضل الشيخ رضوان محمد رضوان رحمه الله تعالى كتابه : « فضائل القرآن » ، واقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة فحسب ، جزاء الله خيراً .

والمفسر القرطبي رحمه الله تعالى إذ نبّه في « تفسيره » وفي كتابه :

« التذكار » على وضع الأحاديث التي ذكروها في فضائل السور ، وحذّر من الاغترار بها : تساهل هو رحمه الله تعالى في إيراد بعض الأحاديث المنكرة والموضوعة في مواضع من « تفسيره » ، وخالف عادته في إيراد الأحاديث معزوة إلى مصادرها ونحريتها في أغلب ما يورده ، وأنا أذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١ - قال عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة : « فأزلفها الشيطان عنها ... » : (٣١٥/١) : « ... ولذلك قال ﷺ : « إن الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية » . انتهى . وهو بعض حديث رواه ابن عسدي في « الكامل » عن الزبير مرفوعاً ، وقد حكم العلماء بوضعه كما في « الآلاء المصنوعة » للسيوطي (٩١/٢) ، و « تنزيه الشريعة » لابن عراق (١٢٩/٢) ، و « الفوائد المجموعة » للشوكاني (ص ٧٦) . لكن رأيت في « كتاب الأربعين في التصوف » لأبي عبد الرحمن السلمي (ص ٤) من طريق آخر عن عمران بن حصين ، مرفوعاً أيضاً ، بسند لا يحكم عليه بالوضع ، فالله أعلم .

٢ - وقال في تفسير قوله تعالى في سورة النساء : « والجار ذي القربى والجار الجنب ... » (١٨٨/٥) : « المسألة العاشرة : ورد حديث جَمَعَ النبي ﷺ فيه مرافق الجار ، وهو حديث معاذ بن جبل قال : يا رسول الله ما حق الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ... » ، ثم ساق عَشْرَ حَمَلٍ بعد هذه ثم قال : « هذا حديث جامع ، وهو حديث حسن ، في إسناده أبو الفضل عثمان بن مطر الشيباني : غير مَرْضِيٍّ » . قلت : يقصد بقوله : حديث حسن - والله أعلم - حُسْنُ معناه لا حسن إسناده ، إذ هو حديث ضعيف . وإطلاق لفظ (الحسن) على المعنى

المستطرف المستحسن : اصطلاح لأهل الأندلس ، فانهم يطلقونه على الحديث المستطرف ولو كان حديثاً باطلاً ، وذلك أنهم لا يقصدون الحُسن الاصطلاحي ، كما نبّه عليه شيخنا أحمد الفاري رحمه الله تعالى في كتابه : « المُغِير » : (ص ٢٦) . وقد أورد الحافظُ المنذريُّ الحديثَ المذكور في « الترغيب والترهيب » : (١٣٦ / ٤) ، والامامُ الفزاري في « الاحياء » في « كتاب آداب الأخوة والصحبة » في مبحث حقوق الجوار (٣٨ / ٦) ، وتكلم عليه الشارح المرتضى الزبيدي في « شرح الاحياء » : (٣٠٨ / ٦) بما فيه الكفاية فراجعهُ .

٣ - وذكرَ عند تفسير قوله تعالى في سورة الأعراف : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ... » : (١٩٢ / ٧) قصةَ جرت بين علي بن الحسين وطبيبٍ نصراني ، وفي آخرها يقول علي بن الحسين : « وَجَمَعَ رسول الله ﷺ الطبَّ في ألفاظ يسيرة ، قال - أي النصراني - ماهي ؟ قال : « المدة بيتُ الأدوية ، والحمة رأس كل دواء ، وأعطى كل جسد ماعوذةً » . فقال النصراني : ما ترك كتابكم ولا نبيكم لجالينوس طبياً . قلت : هذا الحديث موضوع ، ليس من كلام النبي ﷺ ، وإنما هو من كلام طبيب العرب الحارث بن كلثة ، كما نبّه عليه العلماء المحدثون في كتب (الموضوعات) . فكان على المفسر القرطبي رحمه الله تعالى أن يشير الى ذلك إذ أورد القصة . وقد نبّه المفسر الآلوسي على وضع هذا الحديث في « تفسيره » فأحسن صنعا .

٤ - وقال عند تفسير قوله تعالى في سورة التوبة (٢٠٩ / ٨) : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقنَّ ولنكوننَّ من الصالحين » : « رَوَى علي بن يزيد - ووقع في المطبوعة محرّفاً إلى زيد - عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري (فسمّاه) قال للنبي ﷺ : ادعُ الله أن يرزقني مالاً ، فقال عليه السلام : « ويحك يا ثعلبة ! قليلٌ تؤدي شكره خيرٌ من كثير لا تطيقه » . ثم عاد ثانياً ... الحديث ، وهو مشهور . قلت : علي بن يزيد منكرُ الحديث ، قاله البخاري . وقال أيضاً : كلُّ من قلتُ فيه : منكرُ الحديث فلا تحلُّ الرواية عنه ، كما في

.....

«میزان الاعتدال» للذهبي : (١/٥ و ٤١٢)، و «الرفع والتكميل» للكنوي : (ص ٨١ و ٩٧) . ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخریج أحادیث الكشف» : (ص ٧٧) بمد أن ساق السند المذكور : «وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً» . قلتُ : فقولُ المفسّر القرطبي هنا (وهو مشهور) : يعني أنه مشهور عند القصاص والمفسرين الثّقلة ، ولا يعني المشهورَ باصطلاح المحدثين ، فإن الحديث ضعيفٌ جداً لا يصحُّ الالتفاتُ إليه ولا الاستشهادُ به .

وهكذا تجد المفسر القرطبي يورد في «تفسيره» بعض أحاديث غريبة، أو ضعيفة، أو منكرة ، أو موضوعة ، دون أن يُنبه عليها ، وكان شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى يمزو إirاده تلك الأحاديث في «تفسيره» إلى صلاحه وبإلغ ورعه فيقول : «ليس نقدُ الحديث من صنع الرجل الصالح» . أي الصوفي .

والذي يبدو لي من النظر في «تفسيره» أن عادتُهُ رحمه الله تعالى في رواية الأحاديث الصحيحة أن ينسبها إلى مصدرها أو خرّجها فيقول - مثلاً - : روى البخاري ، أو روى مسلم ، أو روى أبو داود ، أو روى الترمذي ، أو في مصنف أبي داود ، أو في سنن ابن ماجه، وهكذا . وأن عادتُهُ في رواية الأحاديث التي لا يستوثق من صحتها : أن يُغفل تسمية مصدرها أو خرّجها ، فيقول : قال رسول الله ﷺ كذا ، وجاء عنه ﷺ كذا . كما صنّع في الأمثلة السابقة ، وكما صنّع في الخبر الذي ساقه عند تفسير قوله تعالى في سورة يونس : «قَدْ مَ صدق» : (٨/٣٠٦) فقال : «وقد سئل النبي ﷺ ؟ فقال : هي شفاعتي توسّلون بي إلى ربكم ، ولم يذكّر لهذا الخبر مصدرًا ولا خرّجًا . وكما صنّع في تفسير «الحمد لله» من سورة الفاتحة (١/١٣٤) فقال : «ويُذكّرُ الحمدُ بمعنى الرضا ، قال عليه السلام : «أحمدُ إليكم غَسَلَ الاحليل» أي أرضاه لكم» . ولم يذكّر أيضاً مصدرَ الخبر ولا خرّجَه . والمعروفُ أنه من كلام ابن عباس .

أما كتابه : «التذكار» فقد أورد فيه الحديث الصحيح والضعيف وبعض الموضوع ! كما نبه عليه شيخنا العلامة أحمد النّهاري في تعليقه عليه رحمه الله تعالى ،

.....

ومثل ذلك كتابه : « التذكرة » الذي اختصره الشيخ الشمراني ومثناه : « مختصر تذكرة القرطبي » واملّ عذره فيها أنها في (الفضائل) ؟ !

وعلى هذا : نستطيع أن نقول : إن الأحاديث التي يوردها الشيخ القرطبي في « تفسيره » غير معزوة إلى مصدر ولا منسوبة إلى مخرج معتمد ، ينبغي الكشف عنها من مظاهرها لمعرفة حالها من الصحة أو الضعف والبطالان ، ولا يسوغ الركون إليها لمجرد روايته لها لما علمت أن فيها الضعيف والموضوع ، والله أعلم .

خاتمة : قال شيخنا العلامة الفقيه المحدث الأديب الشيخ علوي المالكي المكي حفظه الله تعالى وأطال بقاءه في عافية وهناءة في آخر جزئه : « المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف » : (ص ٢٩) : « فائدة : ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للانسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب ، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة ، وذلك :

مثل كتاب « شمس المعارف » ، و « نزهة المجالس » لعبد الرحمن الصفوري ، فلا ينبغي الاعتماد عليها لكثرة الأحاديث الموضوعة فيها ، حتى إن برهان الدين محدث دمشق حذّر من قراءتها ، وحرّمها الجلال السيوطي .

ومثلها : « سيرة البكري » صاحب « فتوح مكة » ، ذكر ابن حجر رحمه الله أنها كذب ، وغالبها باطل .

وكذا : « فتوح الشام » للواقدي ، و « قصص الأنبياء » ، و « بدائع الزهور » ، ومؤلفات الواحدي ، والكلبي ، فقد نصّ على حرّميتها الجلال السيوطي ثم قال ، فكم من مؤلف حاطب ليل ، وجارف سيل ، وناقد لا يفرق بين الصحيح والضعيف ، ويظن أن كل مدوّر رغيف ! ويأتي يعض الحجاج الواهية ، التي تؤديه للهاوية ، والله أعلم .

السؤال الثالث

هل يجوز الاحتجاج بجميع ما في كتب الحديث ؟

هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في هذه الكتب من غير وقفة ونظر أم لا؟ وعلى الثاني فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به عما لا يجوز الاحتجاج به ؟

الجواب

لا يجوز الاحتجاج في الأحكام^(١) بكل ما في الكتب المذكورة وأمثالها من غير تعمق يُرشد إلى التمييز ، لما مرَّ^(٢) أنها مشتملة على الصِّحاح والحِسان والضمايف . فلا بُدَّ من التمييز بين الصحيح لذاته أو لغيره ، أو الحسن لذاته أو لغيره فيُحتجُّ به ، وبين الضعيف

(١) احتراز بهذا عن الاحتجاج بها في السِّيَر وفضائل الأعمال ونحوها . وقد سبقَ للؤلؤ رحمه الله تعالى استيفاء البحث في ذلك في (ص ٣٦-٥٩) .

(٢) يعني في جواب السؤال الثاني : (ص ٦٦ - ١١٨) .

بأقسامه فلا يحتاجُ به ، فيأخذُ^(١) الحَسَنَ من مَظَانِه ، والصحيحَ من مَظَانِه ، وَيَرْجِعُ إلى تصرّجات النُقَّاد الذين عليهم الاعتماد ، وَيَنْتَقِدُ بنفسه إن كان أهلاً لذلك ، فإن لم يوجد شيء من ذلك ، تَوَقَّفَ فيما هنالك^(٢).

قال زكريا الأنصاري في « فتح الباقي شرح ألفية العراقي »^(٣) :
من أراد الاحتجاج بحديثٍ من السُّنَنِ أو من المسانيد إن كان متأهلاً
لمعرفة ما يحتاجُ به من غيره فلا يحتاجُ به حتى ينظر في اتصال
إسناده وأحوالِ رُوَاتِه ، وإلا فإن وَجَدَ أحداً من الأئمة صحَّحه
أو حسَّنه فله تقليدُه وإلا فلا يحتاجُ به . انتهى .

(١) أي ذلك العالم المميّز بين الصحيح والضعيف .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : « السبيلُ لمن أراد الاحتجاجَ بحديثٍ من « السنن الأربعة » لاسيما « سنن ابن ماجه » ، و « مصنّف ابن أبي شيبة » ، و « مصنّف عبد الرزاق » ، مما الأمرُ فيه أشدُّ ، أو بحديثٍ من « المسانيد » لأنَّ هذه لم يشترط جامعوها الصحَّةَ والحُسْنَ : أثَّه إن كان أهلاً للنقل والتصحيح فليس له أن يحتاجُ بشيء من القسمين حتى يحيط به . وإن لم يكن أهلاً لذلك : فإن وجدَ أهلاً لتصحيح أو تحسين قلَّده ، وإلا : فلا يُقدِّم على الاحتجاج كحاطب ليل . فلعلَّه يحتاجُ بالباطل وهو لا يشعر ؟ ! » . نقله العلامة علي القاري في « المرقاة شرح المشكاة » : (٢١ / ١) . وكلام ابن حجر هذا هو أصلُ لكلام الشيخ زكريا الأنصاري التالي ذكره .

(٣) : (١٠٧ / ١) .

وقال ابن تيمية في « منهاج السنة »^(١): المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب . والمرجع في التمييز بين هذا وبين هذا إلى أهل الحديث^(٢) ، كما يرجع إلى النحاة في النحو ، ويرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك ، فلكل علم رجال يعرفون به ، والعلماء بالحديث أجل قدرأ من هؤلاء ، وأعظمهم صدقاً^(٣) ، وأعلام منزلة وأكثرهم ديناً . انتهى .

وقال أيضاً في موضع آخر^(٤) : لو تناظر فقيهان في مسألة من مسائل الفروع لم تقم الحجة على المناظر إلا بالحديث . يعلم أنه مسندٌ إسناده تقوم به الحجة أو يصححه من يرجع إليه في ذلك^(٥) فاذا لم يعلم إسناده ولا أثبتته أئمة النقل فن أين يعلم ؟ انتهى .

وفي « خلاصة الطيبي » : اعلم أن الخبر ينقسم الى ثلاثة أقسام :

(١) : (١٠/٤) .

(٢) في « منهاج السنة » : (إلى علم الحديث) .

(٣) وقع في الأصل : (والعلماء بالحديث أجل هؤلاء ، وأعظم قدرأ ، وأعظمهم صدقاً ...) . والمثبت عن « منهاج السنة » .

(٤) : (٨١/٤) .

(٥) وقع في الأصل : (من ذلك) . والتصويب عن « منهاج السنة » .

فسمُّ يجب تصديقه، وهو مانصُّ الأئمة على صحته .

وفسمُّ يجب تكذيبه، وهو مانصُّوا على وضعه .

وفسمُّ يجب التوقف فيه لاحتماله الصدق والكذب كسائر

الأخبار، فانه لا يجوز أن يكون كله كذباً، لأنَّ المادة تمنع في

الأخبار الكثيرة أن تكون كلها كذباً مع كثرة رواتها واختلافهم،

وأن تكون كلها صدقاً، لأنَّ النبي ﷺ قال : « سِيْكَذِبُ »

عليَّ بعدي » (١) . انتهى .

(١) وهكذا أوردَ هذا الحديثَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في كتابه « اختصار علوم

الحديث » في « النوع الحادي والعشرين » : (ص ٨٠) . ولم يلقَ عليه الشيخُ

أحمد شاكر رحمه الله تعالى بشيء ! وقد بحثُ عنه طويلاً فلم أجده ، ثم رأيت

المجلونيَّ قال في « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة

الناس » : (١ / ٤٦٥) : « سِيْكَذِبُ عليَّ » . قال ابنُ الملقين في « تخريج أحاديث

البيضاوي » : هذا الحديث لم أره كذلك . نعم في أوائل « صحيح مسلم » : (١ / ٧٨)

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ،

يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم ، لا يضلونكم

ولا يفتنونكم » . انتهى . ثم رأيت العلامة جلال الدين الحلبي قد نبّه عليه في

شرحه على « جمع الجوامع » للسبكي في مبحث السنة (٢ / ٨١) فقال : « وهو حديثٌ

لا يُعرف ، كما قال المصنّف » .

وفي « مقدمة ابن الصلاح »^(١) : ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في « الكتابين »^(٢) يتلقّاها طالبُها مما اشتملَ عليه أحدُ المصنّفاتِ المعتمَدةِ المشهورةِ لأئمةِ الحديثِ ، كأبي داود السّجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النّسائي ، وأبي بكر بن خزيمة وأبي الحسن الدّارقطني وغيرِهم ، منصوصاً على صحّته فيها ، ولا يكفي في ذلك مجردُ كونه موجوداً في « كتاب أبي داود » ، و« كتاب الترمذي » ، و« كتاب النّسائي » ، وسائرٍ من جمَع في كتابه بين الصحيح وغيره ، ويكفي مجردُ كونه موجوداً في كُتبٍ من اشتراطَ منهم الصحيح فيما جمعه كـ « كتاب ابن خزيمة »^(٣) .

(١) : (ص ١٦) .

(٢) أي « الصحيحين » .

(٣) قلتُ : في هذا الكلامِ نظرٌ طويل . فقد شملَ باطلاقه : « صحيح ابن حبان » ، وقد قال الشيخُ ابنُ الصلاح نفسه في « مقدمته » : (ص ١٨) حين تحدّثَ عن « المستدرك على الصحيحين » للحاكم : « والحاكمُ واسعُ الخطو في شُرطِ الصحيح ، متساهلٌ في القضاء به . ويُقاربُهُ - يعني في التساهل - صحيحُ أبي حاتم ابن حبان البُستي » . انتهى .

وعلى هذا فلا يسوغُ لابن الصلاح رحمه الله تعالى هذا الجزمُ باطلاق الصّحّةِ لما وُجِدَ « في كُتبٍ من اشتراطَ منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة » .

ثم إنَّ تلكَ الكتبَ - على اشتراطِ مؤلّفيها (الصحيح) فيها - لم تتداولها =

.....

= أيدي العلماء الثقات بالنقد والتمحيص كما تداولت (الكتب الستة) ويثبت ما فيها من صحيح مسلم الصحة أو غير مسلمها، فاطلاق القول هكذا من ابن الصلاح غير مقبول .

كيف وقد أدرج ابن الجوزي في كتابه : « الموضوعات » جملة وافرة من « صحيح ابن خزيمة » و « صحيح ابن حبان » كما صرح به السيوطي في آخر كتابه : « التعقبات على الموضوعات » : (ص ٧٤) ، وسيأتي نقله تعليقا عند أواخر كلام المؤلف على تشدد ابن الجوزي ، وإن تعقبه السيوطي فيها بالقوية والتثبيت في « الآلي » المصنوعة ، فهي على كل حال لا تخلو من مطاعن تنفي معها صحتها المطلقة التي أفادها كلام الشيخ ابن الصلاح هنا . وقد روى الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » : (١٠٠ / ٢) حديثاً من « صحيح ابن حبان » ثم قال : « وهذا حديث غريب جداً وإن صححه ابن حبان » .

واليك - على سبيل المثال - ثلاثة أحاديث ضعيفة من صحيح ابن خزيمة الذي زكاه ابن الصلاح رحمه الله تعالى هذه التزكية :

١ - قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في باب تشييك الأصابع في المسجد وغيره (١ / ٤٦٨) : حديث كعب بن عجرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأ أحدكم ثم خرج إلى المسجد فلا يُشَيِّكَنَّ يديه فإنه في صلاة » : أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان - رواه في « صحيحهما » - وفي إسناده اختلاف ، ضعفه بعضهم بسببه .

وقال الشوكاني في « نيل الأوطار » : (٢ / ٢٨٢) : تليقا على هذا الحديث : « في إسناده عند الترمذي رجل مجهول ، وهو الراوي له عن كعب بن عجرة ، وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول ، فرواه من طريق سعد بن إسحاق ، قال : حدثني أبو ثمامة الحنطاط عن كعب ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وأخرج له في « صحيحه » هذا الحديث » .

.....

= وقال شيخُ شيوخنا العلامة خليل أحمد الأنصاري الهندي رحمه الله تعالى في «بذل المجهود في حتل أبي داود»: (٣١٧/١): «قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: أبو ثمامة حجازي مجهول الحال. وقال في «تهذيب التهذيب»: وقال الدارقطني: لا يُعرف، يترك».

وقال الثناوي في «فيض القدير» عند كلامه على سند هذا الحديث: (٣٢٢/١): «وقال الذهبي في «الميزان» أبو ثمامة لا يعرف، وخبره هذا عن كعب بن عجرة مُنكر، ولذلك رَمَزَ المؤلف - يعني السيوطي - لضعفه». أما الحديث الثاني والثالث فقد نبّه إليهما العلامة الحديثُ الناقدُ الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى، فقال في تعليقه على كتاب «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحب» لمحمد معين السّندي (ص ١٤٣): صحيح ابن خزيمة من الكتب التي قد اندمت قبل زمن الحافظ ابن حجر المسفلاني، ولم يبق منه إلا رُبُعُهُ، كما صرّح به الحافظ ابن فهد المكي في «لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ» في ترجمة الحافظ ابن حجر (ص ٣٣٣). وقال السخاوي في «فتح المفت»: (ص ١٣): «إن صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُهُ».

وهذا الرُّبْعُ القليل أيضاً لا يُسْمَعُ منه عين ولا أثر، ومع ذلك فكم في كتاب ابن خزيمة من حديثٍ محكوم بصحته، وهو لا يرتقي إلى الحسن فضلاً عن الصحيح!؟

٢ - كحديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جدّه قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: «قد أفلح من تركني»، وذكر اسمَ ربّه فصلّى؟ قال: أنزلت في زكاة الفطر. رواه ابن خزيمة في «صحيحه».

قال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٧٥/٢): «كثير بن عبد الله: واه». وقال أيضاً في كتاب الجمعة من «الترغيب»: (١٤/٢): «كثير بن عبد الله: واه بمرّة، وقد حسّن له الترمذي وصحّح له حديث «الصلح جائر بين المسلمين»، فاستقد له الحفاظ تصحيحه له بل =

.....

= وتحسينه والله أعلم . انتهى . وقال ابنُ جَبَّان : « له عن أبيه عن جدِّه نسخةٌ موضوعة » . نقله الذهبي في « ميزان الاعتدال » : (٣٥٥/٢) ، وعدَّ هذا الحديثَ من مناكيره .

٣ - وكحديثِ عُمَرَ بنِ أَبِي خَتَمَمَ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من صُلِّيَ بمَدِّ المغربِ ستُّ ركعاتٍ لم يتكلَّمْ فيها بينهنَّ بسوءٍ عدَلَنَّ له بمبادَةِ اثنتي عشرة سنة » . رواه ابن خزيمة في « صحيحه » .

قال الذهبي في « الميزان » في ترجمه (عُمَرَ بن عبد الله بن أبي خَتَمَمَ) : (٢٦٤/٢) : « قال البخاري : منكرٌ الحديث ذاهب » . ثم ذكرَ الذهبي هذا الحديثَ من مناكيره . وكذا أورده ابنُ طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » : (ص ٨٩) . وقال ميرك : هو ضعيفٌ بإجماع أهل الحديث .

وقال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمته أيضاً (٤٦٨/٧) : « قال الترمذي عن البخاري : ضعيفٌ الحديث ذاهب . وضعفته جداً . وقال البرذعي عن أبي زُرْعَةَ : واهي الحديث حدثَ عن يحيى بن أبي كثير بثلاثة أحاديث كانت في خمسمائة حديثٍ لأفسدتها . وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وبعض حديثه لا يتابع عليه » .

وقال ابن حجر أيضاً في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (عمر بن راشد) : (٤٤٦/٧) : « قال أبو حاتم ابن جَبَّان : عُمَرَ بن راشد هو الذي يقال له : عمر ابن عبد الله بن أبي خَتَمَمَ : يَضَعُ الحديث ، لا يحِلُّ ذكرُه إلا على سبيل القَدَحِ فيه . وتابعه أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني في جملة إياه عُمَرَ بن عبد الله بن أبي خَتَمَمَ . وقال الدارقطني : خلط أبو حاتم ، يعني حيث جعلها واحداً ، وهما اثنان » . انتهى كلامُ الشيخ النعماني بتصرف وزيادة .

وأورد السيوطي الحديث الثالث المذكور في الجامع الصغير ، عن « سنن =

.

= الترمذي « و سنن ابن ماجه » . وقال شارحُه المُنَاوِي (١٦٧/٦) : « قال ، الترمذي : غريب ضعيف . ا هـ . وذلك لأن فيه مُعَمَّرَ بْنَ أَبِي خُثَيْمٍ » . ثم ساق المُنَاوِي كلامَ البخاري وابنِ حبان فيه .

فاذا كانت هذه الأحاديث الثلاثة في « صحيح ابن خزيمة » ، ولا شك أن لها أمثالا ، فكيف يصح أن يقال : « ويكني - للحكم بصحة الحديث - مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح في جمعه ؟ » .

ولهذا تعقب العلامة الصنعاني في « توضيح الأفكار » : (٦٤/١) قول ابن الصلاح ومن تابعه عليه فقال : « قال ابن التحوي في « البدر المنير » : غالب « صحيح ابن حبان » منترع من « صحيح » شيخه محمد بن خزيمة ، إلا أنه قال ابن الصلاح : « صحيح ابن حبان » يقارب « مستدرک الحاكم » في حكمه . ونقل ابن حجر الهيتمي في « فهرسته » أنه قال الحاكم : « إن ابن حبان ربما يخرج عن مجهولين . ولا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح . ونقل الهادي ابن كثير أيضاً : أن ابن حبان وابن خزيمة التزما الصحة ، وهما خير من « المستدرک » بكثير ، وأنظف إسناداً ومتوناً .

وعلى كل حال فلا بد من التأهيل من الاجتهاد والنظر ، ولا يقتل هولاء ومن نحوهم ، فكيف حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن ؟ » . قال الصنعاني بعد هذا : « فلا تأخذ بمادكره المصنف وغيره حكماً كلياً » . انتهى . وعلى ذكر « صحيح ابن خزيمة » وفقده أكثر ، فقد قل شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في « مقالات الكوثري » : (ص ٥٠) : « وكتاب التوحيد لابن خزيمة يعد قطعة من « صحيحه » . انتهى . وقد طبع بمصر سنة ١٣٥٣ في المطبعة النيرية .

وما جاء في « مقدمة تحفة الأحوذى » للمباركفوري (ص ٥٠) : من قوله : « ادع أن نسخة قديمة من « صحيح ابن خزيمة » موجودة في خزانة الكتب =

وكذلك ما يوجد في الكتب المخرّجة على كتاب البخاري
ومسلم كـ «كتاب أبي عوانة الاسفراييني» ، و «كتاب أبي بكر
الإسماعيلي» ، و «كتاب أبي بكر البرقاني»^(١) ، وغيرهم . انتهى .

وفيه أيضاً^(٢) : إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث
وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد «الصحيحين» ولا
منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة
المشهورة فائلاً لتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه
الأعصار الاستقلالُ بأدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد^(٣) ،

= الجرمنية - يعني برلين - وعلى هامشها حواشي للحافظ ابن حجر مفيدة نافعة ،
والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، والمجلد الأول منها ناقص . فالله
أعلم بتحقيقه ؟

(١) لفظ (البرقاني) ساقط من الأصل .

(٢) أي في «مقدمة ابن الصلاح» : (ص ١٢) .

(٣) قد اشتهر أن ابن الصلاح رحمه الله تعالى يقول بمنع المتأخرين من
(تصحيح الحديث) . وقد خالفه جماعة فقالوا بجواز (تصحيح الحديث) ممن ثبتت
أهليته لذلك ، كما سيذكره المؤلف في (ص ١٥٢) وما بعدها .

وقد قلتُ لشيخنا العلامة الشيخ عبد الله بن الصديق النميري - فرج
الله عنه - حيناً قرأتُ عليه «مقدمة ابن الصلاح» في مصر سنة ١٣٦٨ حين مررنا
بهذه الكلمة لابن الصلاح : فعلى رأي ابن الصلاح هذا متى ينتهي (تصحيح
الحديث وتحسينه) ؟ قال : «في منتصف القرن الخامس تقريباً ، أي في زمن
اليحيى ، وأبي نعيم ، وابن منده ، وهو الزمن الذي انقطعت فيه رواية الحديث =

لأنه ما من إسناده إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريئاً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على مانص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها - من التغيير والتحريف . انتهى .

وقد اتقنى أثر ابن الصلاح - في كل ما ذكره - من جاء بعده إلا في تمذير التصحيح في الأعصار المتأخرة، فخالف فيه جمع ممن لحقه^(١).

فقال المراقي في « شرح ألفيته »^(٢) : لما تقدم أن البخاري

= بالسند (تخريجاً) من الحديث من غير واسطة أجزاء أو كُتِبَ قبله ، فيروي البيهقي مثلاً حديثاً بسنده إلى النبي ﷺ ، ولا يكون هذا الحديث مروياً في كتاب من كتب الحديث المشهورة قبله ، فيتفرّد البيهقي بتخريجه ، وقد وُجِدَ (التخريج) بالمعنى المذكور بعد القرن الخامس على قلة في كتاب « المختارة » للضياء المقدسي ، و « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، فقد انفردا فيها بأحاديث لم توجد عند غيرهما فيما ظهر من الكتب والأجزاء .

(١) قال الحافظ ابن حجر : « ثم ما اقتضاه كلام ابن الصلاح من قبول التصحيح من المتقدمين وردّه من التأخرين ، قد يستلزم ردّ ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكلم من حديث حكم بصحته إمام متقدم ، اطلع التأخير فيه على علة قاذحة تمنع من الحكم بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن ، كابن خزيمة وابن حبان . تنقله السيوطي في « التدريب » : (ص ٨٢) . وسيذكر المؤلف في أواخر جواب « السؤال الرابع » .

(٢) : (٥٢ / ١) .

ومسلماً لم يستوعبا إخراج الصحيح فكأنه قيل : فمن أين يعرفُ
الصحيحُ الزائدُ على مافيهما ؟ فقال : خُذْهُ إِذْ تُنصِّصُ صِحَّتَهُ ، أي
حيث ينصُّ على صحته إمامٌ معتمدٌ كأبي داود والترمذي والنسائي
والدارقطني والبيهقي والخطَّابي في مصنفاتهم المعتمدة. كذا قيده
ابنُ الصلاح ، ولم يُقَيِّدهُ بل إذا صحَّ الطريقُ إليهم أنهم صحَّحوه ولو
في غير مصنفاتهم ، أو صحَّحه من لم يشتهر له تصنيف من الأئمة
كيعحي بن سعيد القطَّان وابن معين ونحوهما ، فالحكم كذلك
على الصواب .

وإنما قيده ابنُ الصلاح بالمصنِّفات لأنه ذهب إلى أنه ليس
لأحدٍ في هذه الأعصار أن يُصحِّح الأحاديثَ ، فلذا لم يعمدِ على
صحة السند في غير تصنيف مشهور ، وسيأتي الكلام عليه .
ويؤخذُ الصحيحُ أيضاً من المصنِّفات المختصة بجمع
الصحيح فقط كـ « صحيح » أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ،
و « صحيح » أبي حاتم محمد بن حبان البُستي المسمى بـ « التقاسيم
والأنواع » وكتاب « المستدرك على الصحيحين » لأبي عبد الله الحاكم ^(١) ،
وكذلك ما يوجد في « المستخرجات » على « الصحيحين » من زيادةٍ

(١) تقدّم تعليقاً في (ص ١٤٤-١٤٨) أن في هذه الكتب الصحيح وغيره فلا تغفل .

أو تمةٍ لمُحذوفٍ فهو محكومٌ بصحته . انتهى .

ثم نَقَلَ بعد ذلك ^(١) تعذُّرَ الحكم بالتصحيح في هذه الأعصار
عن ابنِ الصلاح، ونَقَلَ عن النووي جوازَه ، وقال : هذا هو الذي
عليه عملُ أهلِ الحديث ، فقد صحَّح غيرُ واحدٍ من المعاصرين لابنِ
الصلاح وبعدهُ أحاديثُ لم نجد لمن تقدَّمهم فيها تصحيحاً ، كإبي
الحسن بن القطَّان ، والضياء المقدسي ، والزكيَّ عبد العظيم - المنذري -
ومن بعدهم . انتهى .

وقال ابنُ جماعة في « مختصره » بعد ما نقلَ عن ابنِ الصلاح
التعذُّرَ : قلتُ : مع غلبة الظن أنه لو صحَّحَ لما أهدى أئمةُ الأعصار
المتقدمة لشدة فحصهم واجتهادهم ، فإن بلغَ واحدٌ في هذه الأعصار
أهلية ذلك والتمكُّن من معرفته احتُمِلَ استقلاله . انتهى .

وقال النووي في « التقریب » ^(٢) : الأظهرُ عندي جوازُه لمن
تمكَّن وقويت معرفتُه . انتهى .

وقال السيوطي : ^(٣) قال العراقي : هو الذي عليه عملُ أهلِ
الحديث ، فقد صحَّحَ جماعةٌ من المتأخرين أحاديثُ لم نجد لمن تقدَّمهم
فيها تصحيحاً .

(١) أي العراقي في شرح « ألفيته » : (١/٦٦) .

(٢) : (ص ٧٩) بشرح « التدريب » .

(٣) في « التدريب » : (ص ٧٩) .

فمن المصنفين لابن الصلاح : أبو الحسن علي بن عبد الملك بن القطّان صاحبُ كتاب « الوَهمَ والإيهام » صمّح فيه حديثُ ابن عمر « أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ، ويقول : كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . أخرجه البزار . وحديثُ أنسٍ « كان أصحابُ رسول الله ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم ، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة » . أخرجه قاسمُ بن أصبغ .

ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ،
جمع كتاباً سماه « المختارة » النظم فيه الصمّح ، وذكرَ فيه أحاديثَ لم يُسبقَ إلى تصحيحها ^(١) .

(١) تمامُ اسم كتاب « المختارة » : على ما في « الرسالة المستطرفة » : « الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما » . وقد سبق تعليقاً في (ص ٨٧) طَرَفُ من الحديث عنه ، وهنا أُستكملُ الطرفُ الآخرُ ، قال الحافظان كثير في « البداية والنهاية » : (١٣ / ١٧٠) : « وكتاب المختارة : فيه علوم حسنة حديثية ، وهي أجود من « مستدرک الحاكم » لو كمل » .

وقال العلامة الكتاني في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٢٢) : « وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم ، لا على الأبواب ، في ستة وثمانين جزءاً - أي جزءاً حديثياً - ، ولم يكمل ، التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يُسبقَ إلى تصحيحها وقد سُلِّمَ له فيها إلا أحاديث يسيرة جداً تُعقِّيتُ عليه » .

قال عبد الفتاح : لعل الحافظ الضياء المقدسي رحمه الله تعالى لم يتم له الوفاء بما التزم من الصحة لأنه لم يُتِمَّ تأليفَ الكتاب حتى يفرغ لتفقيحه ؟ فقد =

.....

= وقع فيه بعضُ الحديث الضعيف والمنكر ، وإليك بعضُ تلك الأحاديث التي رواها السيوطي رحمه الله تعالى في « الجامع الصغير » عن « المختارة » للضياء ، ونَبَّه العلماء على ضعفها أو نكارتها :

١ - حديث « ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها ... » رواه الطبراني والضياء في « المختارة » عن أبي قرصافة . قال المناوي في « فيض القدير شرح الجامع الصغير » : (٨٥ / ١) : « رَمَزَ المصنِّفُ - يعني السيوطي - لصحته ، وإن تعجب فمجب رَمَزُهُ ! مع حكم الحافظ النذري بضعفه ، وإعلال زين الحفَّاظ العراقي في شرح الترمذي له بأن في إسناده جهالة ، وقول الحافظ الهيثمي وغيره : في إسناده مجاهيل ! لكن المؤلف اغترَّ بتصحيح الضياء » .

٢ - حديث « اتقوا دعوة المظلوم فانها تحمل على النمام ... » رواه الطبراني والضياء عن خزيمة بن ثابت . قال المناوي في « فيض القدير » : (١٤٢ / ١) : « قال الهيثمي : وفيه من لا أعرفه . وأقول : فيه سعد بن عبد الحميد أوردته الذهبي في « الضمفاء » وقال : فحش خطأه قاله ابن حبان ، وضمَّه غيره أيضاً ولم يُترك ، لكن قال النذري : لا بأس بإسناده في المتابعات » .

٣ - حديث « أربع أنزلن من كنز تحت العرش : أم الكتاب ، وآية الكرسي وخواتيم البقرة ، والكوثر » . رواه الطبراني وأبو الشيخ والضياء عن أبي أمامة . قال المناوي في « فيض القدير » : (٤٦٩ / ١) : « قيل إن المصنف - يعني السيوطي - رَمَزَ لصحته ! وفيه عبد الرحمن بن الحسن ، أوردته الذهبي في « الضمفاء » وقال : قال أبو حاتم لا يحتج به ، والوليد بن جميل عن القاسم أوردته الذهبي في « الضمفاء » وقال : قال أبو حاتم : رَوَى عن القاسم أحاديث منكورة ، وقال في « الكشف » : ليثنه أبو زرعة » .

٤ - حديث « ركمتان من متأهل خير من ثنتين وثمانين ركمة من العزب » . رواه تَمَّام في « فوائده » والضياء في « المختارة » عن أنس . قال المناوي في « فيض القدير » : (٣٨ / ٤) : « قال الحافظ ابن حجر : هذا حديث منكر ، مالا خراجة =

وصحح الحافظُ زكيُّ الدين - عبدُ العظيم - المُنذِرِي حديثَ

يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر .

ثم صحح الطبعةُ التي تلي هذه : فصحح الحافظ الديمياطي حديثَ

جابر : « ماء زمزم لما شرب له » .

ثم صحح طبعةُ بئر هذه : فصحح الشيخُ تقيُّ الدين السبكي حديثَ

ابن عُمر في الزيارة ^(١) . ولم يزل ذلك دأب ^(٢) مَنْ بَلَغَ أهلية ذلك . انتهى .

= معنى - يعني في « المختارة » التي أُسِّسَتْ على جمع الحديث الصحيح فحسب - وفي « الميزان » للذهبي في ترجمة (مسعود بن عمرو البكري) أحد رواة (١٦٤/٣) : « لا أعرفه ، وخبره باطل » ، ثم ساق هذا الخبر بعينه .

٥ - حديث « عليُّ أصلي » وجعفرُ فرعي » . رواه الطبراني والضياء في « المختارة » عن عبد الله بن جعفر . قال المناوي في « فيض القدير » : (٣٥٦/٤) : « قال الميثمي : فيه من لم أعرفهم » . وقال أستاذنا الشيخ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » : (ص ٧١) بعد ذكره هذا الحديث : « قلت : في سنده من لا يُعرف ، وهو كلامٌ فاسد غير مفهوم ولا معقول » .

وهناك أحاديثُ آخر رواها الحافظ الضياء في « المختارة » وللعلماء فيها كلامٌ وتضعيف ، انظر بعضها في المواطن التالية من « فيض القدير » للمناوي رحمه الله تعالى : (١٧٢/٢ و ٢٢٣ و ٢٣٢ و ٣٢٣) .

(١) في كتابه : « شفاء السقام في زيارة خير الأنام » : (ص ٣-١٢) . ونصُّ الحديث : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » .

(٢) وقع في الأصل : (آداب) . وهو تحريف قلم . وأصلُ هذا الكلام الذي قاله السيوطي ^٣ - بطوله هو الحافظ المراقي في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح » : =

ثم نقل^(١) عن الحافظ ابن حجر أنه قال : أمّا الكتب المشهورة

(ص ١٢-١٣) . ولما قرأت المقدمة المذكورة على شيخنا العلامة المحدث الشيخ عبد الله ابن الصديق النمري في مصر ، وانهينا إلى ذكر تقي الدين السبكي وأنه (صَحَّحَ) أيضاً ، قال شيخنا فرَّج الله عنه : وقد (صحَّحَ) الحافظ الذهبي حديث الطير في جزءٍ خاص . وكذلك المؤلف العراقي ، والحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، والسيوطي . فقلت له : فما رأيكم في (تصحيح) المناوي (تحسينه) ؟ قال : المناوي له (تصحيح) و (تحسين) في شرحه على الجامع الصغير ، لكنه يهمل في ذلك كثيراً ، كما بينه أخونا الشيخ أحمد في حاشيته على « الشرح الصغير » للمناوي . انتهى كلام شيخنا .

وانظر كلمة للحافظ الذهبي في تأصيل حديث الطير ، وتجويد حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » في كتابه : « تذكرة الحفاظ » في ترجمة الحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب « المستدرک على الصحيحين » : (ص ١٠٤٢-١٠٤٣) . وانظر أيضاً - للوقوف على ما قيل في حديث الطير - : « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر (١/٣٧ و ٤٢) ، و « مقدمة تحفة الأحوذى » للمباركفوري (ص ٧٦) ، و « المستدرک » للحاكم (٣/١٣٠) ، و « أجوبة » الحافظ ابن حجر عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » للبعوي ، ونُشِرَت في آخر الجزء الثالث من « مشكاة المصابيح » للتبريزي (٣/٣١٣) ، و (التصدير) للأستاذ الألباني في أول الجزء الثالث أيضاً : الصفحة (و ز ح) ، و « مرعاة المفاتيح » لعلي القاري (٥/٥٦٩) . هذا ، وقد (صحَّحَ) و (حَسَّنَ) شيخنا العلامة المحدث الكبير الشيخ أبو الفيض أحمد بن الصديق النمري رحمه الله تعالى - شقيق شيخنا الشيخ عبد الله - غير حديث ، وألَّفَ في ذلك أجزاءً خاصةً ، منها : « اغتنام الأجر في تصحيح حديث أسفروا بالفجر » ، و « تحسين الخبر ، الوارد في الجهاد الأكبر » . انظر فهرس مؤلفاته في آخر كتابه : « توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والافطار » : (ص ١١٦ - ١٢٠) .

(١) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ٨١) .

التي تُغني بشهرتها عن اعتبار الإسناد منّا^(١) إلى مؤلفيها كالمسايد
والسنن مما لا يحتاج في صحة نسبتها إلى اعتبار إسناد معين، فإن
المصنف منهم إذا روى^(٢) حديثاً، ووُجِدَت الشرائطُ فيه بمجموعة،
ولم يَطَّلَع^(٣) المحدثُ المُتَقِنُ المَطَّلَعُ فيه على عِلَّة: لم يمتنع الحكمُ
بصحته، ولو لم ينصَّ عليها أحدٌ من المتقدمين. انتهى.

ثم قال السيوطي^(٤): لم يتعرض المصنفُ ومن بعده كابن
جماعة وغيره ممن اختصر «ابن الصلاح»، والمراقبي في «الألفية»،
والبُلُقِينِيَّ إلّا لـ (التصحيح) فقط، وسكتوا عن (التحسين). وقد
ظهر لي أن يقال فيه: إنَّ من جَوَّزَ (التصحيح) فد (التحسين) أولى،
ومن منَعَ فيُحْتَمَلُ أنْ يَجُوزَ هُ. وقد عسى المِزِّيُّ حديثَ
«طلبُ العلمِ فريضة» مع تصريح الحُفَّاط بتضعيفه^(٥)، وقد عسى

(١) وقع في الأصل: (منها). والتصويب عن «التدريب». وعبارة
«التدريب» تغايرٌ في صياغتها - لا في مدلولها - ما جاء هنا.

(٢) وقع في الأصل: (رأى). وهو تحريف ظاهر.

(٣) وقع في الأصل: (ولا يَطَّلَع). والتصويب عن «التدريب».

(٤) أي في «التدريب» (ص ٨٣).

(٥) قلتُ: أفاد كلامُ السيوطي هذا أنه قاله قبل أن يُصحِّحَ الحديثَ
المذكور، كما سأقله من كلامه رحمه الله تعالى. وقد حسن الحديث أيضاً الحافظُ
ابن حجر كما في «كشف الخفاء» للمجلوني: (٤٤/٢). =====

جماعةٌ كثيرٌ من أماديتٍ صرَّحَ الحُفَاطُ بتضعيفها . ثم تأملتُ
كلامَ ابنِ الصلاح فرأيتُهُ سَوَّى بينه وبين التصحيح . انتهى .
ثم قال ^(١) : الحاصلُ أنَّ ابنَ الصلاح سَدَّ بابَ (التصحيح)

== وقال شيخُ شيوخنا العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « نظم
المتناثر من الحديث المتواتر » : (ص ٢٧) حيث عدَّ هذا الحديثَ فيه من المتواتر :
« وقال السيوطي : جمعتُ له خمسين طريقاً ، وحكمتُ بصحته لغيره ، ولم أصحح
حديثاً لم أُمسِّقْ لتصحيحه سواء . وقال السيوطي أيضاً في « التعليقة المنيفة » : وعندني
أنه بلغ رتبة الصحيح ، لأنني رأيتُ له نحو خمسين طريقاً وقد جمعتها في جزء .
وقال السيوطي أيضاً في « تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة » : (ص ٧) :
قال الحافظ المِرْزِيُّ : رُوِيَ - أي حديثُ طلب العلم ... الذي سمعته أبو حنيفة مع
حديثين آخرين مشافهةً من أنس رضي الله عنه - من طرقٍ تبلغ رتبة الحسن .
قلتُ - القائل السيوطي - : وعندني أنه بلغ رتبة الصحيح ، لأنني وقفت له على نحو
خمسين طريقاً ، وقد جمعتها في جزء . »

ثم قال العلامة الكتاني بعد هذا : « وفي « ظَفَرُ الأمانِ » للكنوي
(ص ٩٣) : وبالجملة أسانيدُ هذا الحديث كثيرة جداً ، حتى عدُّه الحافظ السيوطي
في الأحاديث المتواترة . قال الكتاني عقبه : « ولعلُّه ذكره في « الفوائد المتكاثرة » ؟
وأما « الأزهار المتناثرة » فإني لم أر له ذكراً فيها ، والله أعلم . »

قال عبد الفتاح : ولأستاذنا العلامة الشيخ أحمد الغماري رحمه الله تعالى
جزءٌ خاصٌ بهذا الحديث سمَّاهُ : « المُسَمِّم ، بطرق حديث طلب العلم فريضة على
كل مسلم » ، انتهى فيه إلى أن الحديث يبلغ بمجموع طرقه رتبة الصحيح لغيره .
وقد لخصه تلخيصاً حسناً شقيقه العلامة الشيخ عبد العزيز الغماري حفظه الله تعالى
في « إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة » : (ص ٥٧ - ٦٠) فقف عليه فقيه
تحرير جيد .

(١) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ٨٣) .

(والتحسين) (والتضعيف) على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم،
 وإن لم يُوافق على الأول، ولا شكَّ أنَّ الحكم بالوضع أولى بالمنع
 مطلقاً، إلا حيث لا يخفى^(١): كالأحاديث الطوال الركيكة، وإلما فيه
 مخالفة للعقل أو الاجماع، وأما الحكم للحديث بالتواتر والشهرة فلا
 يمتنع، إذا وُجدت الطُرُق المعتبرة في ذلك^(٢). انتهى.

(١) وقع في الأصل: (لاتخفى). والتصويب عن (التدريب).

(٢) لفظ (في ذلك) زدتُه من «التدريب».

السؤال الرابع

كيف يُدفع تعارضُ أقوالِ المحدثين ؟

لَمَّا كَانَ طَرِيقُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُحْتَجِّ بِهِ وَغَيْرِهِ الْاعْتِمَادَ عَلَى تَصْرِيحِ الْأُئِمَّةِ وَالتَّزَامِيهِمْ^(١)، فَمَا يَفْعَلُ فِي صُورَةِ تَعَارُضِ أَقْوَالِهِمْ ؟ مِثْلًا : الْحَاكِمُ وَأَمثَالُهُ مِنَ الْمُسْتَخْرِجِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مَلْتَزِمِي الصَّحَّةِ وَالِاحْتِجَاجِ كَابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ حَبَّانَ وَأَبِي دَاوُدَ فَيَمَّا سَكَتَ عَنْهُ يَدْعُونَ الصَّحَّةَ أَوْ الْحُسْنَ ادْعَاءَ التَّزَامِيَا، وَغَيْرُهُمْ لَا يُسَلِّمُونَهُ وَيَجْرَحُونَ كَثِيرًا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ نَصٌّ التِّرْمِذِيُّ بِتَصْحِيحِهِ أَوْ تَحْسِينِهِ^(٢)، وَنَصٌّ غَيْرُهُ عَلَى تَضْعِيفِهِ، بَلْ حَكَمَ بَعْضُهُمْ حَكْمًا كَلِيمًا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَهُ نَوْعٌ نَسَاهُلٌ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّحْسِينِ فَقَالَ فِي « الْمِيزَانِ » : « لَا تَغْتَرَّ بِتَحْسِينِ التِّرْمِذِيِّ^(٣) ... » إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي « الْمَحَلِّيِّ شَرْحِ الْمَوْطَأِ »

(١) أَيِ التَّزَامِيهِمْ أَنْ لَا يَذْكُرُوا فِي كُتُبِهِمْ إِلَّا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ أَوْ الْحَسَنَ.

(٢) أَيِ نَصٍّ عَلَى تَصْحِيحِهِ وَتَحْسِينِهِ .

(٣) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » فِي تَرْجَمَةِ (كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ) : (٣٥٤ / ٢) :

« وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَرَوَى مِنْ حَدِيثِهِ : « الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ » ، وَصَحَّحَهُ ! فَهَذَا لَا يَعْتَمِدُ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْحِيحِ التِّرْمِذِيِّ . وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي « نَيْلِ الْأَوْطَارِ » فِي كِتَابِ الصَّلْحِ (٢١٦ / ٥) : « قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « الْإِرْشَادِ » : قَدْ ثَوَّقَ أَبُو عِيْسَى - يَعْنِي التِّرْمِذِيُّ - فِي تَصْحِيحِهِ هَذَا الْحَدِيثَ وَمَا شَاكَلَهُ » .

قال في «زاد المعاد»^(١) : للترمذي نوعٌ تساهلٍ في التصحيح : قاله في امتناع التكني بكنته ﷺ .

فهل يُرجعُ لدفع التعارض إلى الترجيح نظرًا إلى مأخذ القولين وقوة الأدلة ؟ أو إلى سبْقِ قائلها زمانًا أو رتبة ؟ أو إلى كثرة عددهم ؟ أو يُقدّم أحدهما على الإطلاق ؟

الجواب

إذا وقع التعارض بين أقوالهم يصار إلى الترجيح لاختيار شيء من أقوالهم . وله صورتان^(٢) :

أمرها : أن يكون صاحب أحد القولين متساهلاً في التصحيح واسع الخطو في الحكم به ، والآخر متعمقاً محققاً متجنباً عن الإفراط والتفريط فيه ، فحينئذ يُرجَّح قول غير المتساهل على المتساهل ، كالحاكم مع الذهبي ، فإن الأول متساهلٌ كما مرَّ مفصلاً^(٣) ، والثاني غير متساهل^(٤) ، فالحديث الذي حكم الحاكم

(١) : (٨/٢) .

(٢) هي ثلاث صور في جواب المؤلف .

(٣) : (ص ٨٠-٨٦) .

(٤) إلا ما وقع منه في كتاب «الكبائر» كما تقدم الكلام عنه تعليقاً في (ص ١٢٤) .

بكونه صحيح الإسناد، وحكم الذهبي^١ بكونه ضعيف الإسناد :
 يرجح فيه قولُ الذهبي على قول الحاكم . وكم من حديثٍ حكم
 عليه الحاكم بالصرحة وتعقبه الذهبي^٢ بكونه ضعيفاً أو موضوعاً . فلا
 يُعتمدُ على « المستدرک » ما لم يُطالعْ معه « مُختصره » للذهبي ،
 إلا أن يكون في قول الذهبي خدشة ظاهرة ، ونبهٌ عليها من
 تأخر عنه ^(١) من المحدّثين ، فحينئذٍ يُسلمُ قولُ الحاكم .

ونابها : أن يكون أحدُ الحاكمين متساهلاً في الحكم بالتضعيف
 والوضع ، متشدّداً في الجرح ، والآخِرُ متوسطاً في القدح :
 فيترك قولُ المشدّد ويُقبَلُ قولُ غيرِ المشدّد ، كما قال الحافظ ابن
 حجر في « نُسكته » على « ابن الصلاح » : ما حكى ابنُ منده عن
 البَاوَرْدِيِّ أن النسائي يُخرجُ أحاديثَ من لم يُجمَعِ على تركه ،
 فأنّه أراد بذلك إجماعاً خاصاً . وذلك أن كل طبقة من النقاد لا تخلو من
متشدّد ومتوسط .

فمن الأوّل ^(٢) : شعبةٌ ، وسفيانُ الثوري ؛ وشعبةٌ أشدُّ منه .
ومن الثانیة : يحيى القطانُ ، وعبدُ الرحمن بن مَهْدِي ؛ ويحيى

(١) وقع في الأصل : (أو نبّه عايباً من تأخر منه) . وهو تحريف ظاهر .

(٢) أي من الطبقة الأولى لطبقات ثقات الرجال .

أشدُّ من عبد الرحمن .

ومن الثالثة : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ؛ ويحيى أشدُّ
من أحمد .

ومن الرابعة : أبو حاتم ، والبخاري ؛ وأبو حاتم أشدُّ من
البخاري .

فقال النسائي : لا يُتركُ الرجلُ عندي حتى يجتمعَ الجميعُ على تركه ، فأما إذا وثَّقه ابنُ مهدي وضمَّفه يحيى القطَّان مثلاً فإنه لا يُترك ، لما عُرِف من تشديد يحيى . انتهى .

فمن المدرِّبين في باب المجرع والوضع :

ابنُ الجوزي ، فكم من حديثٍ صحيحٍ أو حسنٍ مُنْخَرَجٍ
في الصِّحاح : حكمٌ بوضعه أو ضعفه ؟ ! وكم من ثقةٍ مقبولٍ عند
النُّقَّاد ضعفه وقدَّحه ؟ !

قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة (أبان بن يزيد
الطار) ^(١) : قد أورده العلامة أبو الفرج بن الجوزي في « الضعفاء »
ولم يذكر فيه أقوالاً من وثَّقه ، وهذا من عيوب كتابه : يسرُّد

الجرَحَ ويسكتُ عن التوثيق . انتهى .

وقال ابن الصلاح في « مَقَرَّمَتِهِ » ^(١) : لقد أَكْثَرَ الَّذِي جَمَعَ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمَوْضُوعَاتِ فِي نَحْوِ مَجْلَدَيْنِ فَأَوْدَعَ فِيهَا كَثِيرًا مِمَّا لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وَضْعِهِ ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي مَطْلُوقِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ . انتهى .

وقال السخاوي في « فَتَحِ الْمُنِيبِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْحَمَايِثِ » ^(٢) : رُبَّمَا أُدْرِجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » الْحَسَنَ وَالصَّحِيحَ مِمَّا هُوَ فِي أَحَدِ « الصَّحِيحَيْنِ » فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمَا ، وَهُوَ تَوْسِعٌ مُنْكَرٌ يَنْشَأُ عَنْهُ غَايَةُ الضَّرَرِ مِنْ ظَنِّ مَا لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ مَوْضُوعًا ، مِمَّا قَدْ يُقْلَدُهُ فِيهِ الْعَارِفُ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَبْهَثْ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ ^(٣) ، وَلِذَا انْتَقَدَ الْعُلَمَاءُ صَنِيعَهُ إِجْمَالًا . وَالْمَوْقِعُ لَهُ : اسْتِنَادُهُ غَالِبًا لَضَعْفِ ^(٤) رَاوِيهِ الَّذِي رُمِيَ بِالْكَذْبِ - مَثَلًا - غَافِلًا عَنْ مَجِيئِهِ

(١) : (ص ١٠٩) .

(٢) : (ص ١٠٧) .

(٣) عبارة الأصل : (مِمَّا يَقْلَدُهُ فِيهِ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ) . وَالتَّبَيُّتُ مِنْ « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » لِلْسَخَاوِيِّ . وَمِنْ « تَحْفَةِ الْكَمَلَةِ عَلَى حَوَاشِي تَحْفَةِ الطَّلَبَةِ » لِلْمُؤَلِّفِ الْكُنُوزِيِّ (ص ٥) .

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : (بِضْعَفٍ) . وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » .

من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في التفرّد قول غيره ممن يكون كلامه محمولاً على النسبي، هذا مع أن تفرّد الكذاب بل الوضّاع - ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحّر تام الاستقراء - غير مستلزم لذلك، ولذلك كان الحكم من المتأخرين عسيراً جداً، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منّحهم الله التبجّر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة، وابن القطّان، وابن مهندي، ونحوهم مثل أحمد، وابن المديني، وابن ميم، وابن راهوييه، ثم أصحابهم مثل البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وهكذا إلى زمن الدّار قطني والبيهقي. كذا أفاد العلّائي.

ثم من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه: «العِلل المتناهية» كثيراً مما أورده في «الموضوعات»؟! كما أورد في «الموضوعات» كثيراً من الأحاديث الواهية! بل قد أكثر في أكثر تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه! انتهى.

وقال السيوطي في «الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»^(١) عند البحث عن حديث «ثلاث يزدن في قوّة البصر: النظر إلى الخضرة، وإلى الماء الجاري، وإلى الوجه الحسن»: اعلم أنه جرّت

(١): في كتاب البتدأ: (١/١١٤ و ١١٧).

عادةُ الحُفَاطِ كالْحَاكِمِ، وابنِ حَبَّانٍ، والعُقَيْلِيِّ، وغيرِهمُ أَهمُّ
يَحْكُمُونَ على حَدِيثِ البُطْلَانِ منَ حَيْثِيَّةِ سَنَدٍ مَخْصُوصٍ، لَكُونِ
رَاوِيَهُ اخْتَلَقَ ذَلِكَ السَّنَدَ لَذَلِكَ المَتْنِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ المَتْنُ مَعْرُوفًا
مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَيَذْكُرُونَ ذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ ذَلِكَ الرَّائِي يَجْرَحُونَهُ بِهِ،
فَيَقْتَرِئُ ابْنُ الْجُوزِيِّ بِذَلِكَ وَيَحْكُمُ عَلَى المَتْنِ بِالْوَضْعِ مَطْلَقًا! وَيُورِدُهُ فِي
كِتَابِ «المَوْضُوعَاتِ»، وَلَيْسَ هَذَا بِإِتِّقٍ، وَقَدْ عَابَ عَلَيْهِ النَّاسُ
ذَلِكَ، آخِرُهُمْ: الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ. انْتَهَى.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ السَّيْفِ^(١) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي المَجْدِ
قَالَ: صَنَّفَ ابْنُ الْجُوزِيِّ كِتَابَ «المَوْضُوعَاتِ» فَأَصَابَ فِي ذِكْرِهِ
أَحَادِيثَ بَشِيعَةً^(٢) مُخَالِفَةً لِلْعَقْلِ والنَّقْلِ. وَمَا لَمْ يُصِيبْ فِيهِ:
إِطْلَاقُهُ الوَضْعَ عَلَى أَحَادِيثَ بِكَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ فِي أَحَدِ رَوَاتِهَا،
كَقَوْلِهِ: (فُلَانٌ ضَعِيفٌ) أَوْ (لَيْسَ بِالقَوِي) أَوْ (لَيْتَنَ)^(٣) وَلَيْسَ

(١) وَقَعَ فِي «تَدْرِيبِ الرَّائِي»: فِي طَبْعَتِهِ الْأُولَى: (ص ١٠٠) وَالثَّانِيَّةُ
(ص ١٨١): (السَّيْفُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ! صَوَابُهُ: (السَّيْفُ) كَمَا جَاءَ فِي
تَرْجُمَتِهِ فِي «تَذْكِرَةِ الحُفَاطِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ١٤٤٦)، وَ«ذَيْلِ طَبَقَاتِ
الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٢/٢٤١)، وَكَمَا جَاءَ فِي «الْأَلْيَاءِ المَصْنُوعَةِ»
لِلسَّيْوِطِيِّ نَفْسَهُ (٢٣١/١).

(٢) وَقَعَ فِي «تَدْرِيبِ الرَّائِي»: (شَنِيعَةٌ).

(٣) لَفْظُ (أَوْ لَيْتَنَ) زِيَادَةٌ مِنْ «تَدْرِيبِ الرَّائِي» وَ«الْأَلْيَاءِ المَصْنُوعَةِ».

ذلك الحديث مما يشهد القلبُ ببطالانه ، ولا فيه مخالفةٌ ولا مُعارضةٌ
للكتابِ والسنةِ والإجماعِ ، ولا حُجَّةٌ بأنه موضوعٌ سوى كلام
ذلك الرجل في رايه ^(١) ، وهذا عُدوانٌ ومجازفة . كذا نقله السيوطي
في « التدريب » ^(٢) .

ونقلَ أيضاً ^(٣) عن الحافظ ابن حجر أنه قال : غالبُ ما في
كتاب ابن الجوزي موضوعٌ ، والذي يُنتقدُ عليه بالنسبة إلى ما لا يُنتقدُ
قليلٌ ، وفيه من الضرر أن يُظنَّ ما ليس بموضوعٍ موضوعاً ، عكسُ
الضرر به « مستدرك الحاكم » فانه يُظنُّ به ما ليس بصحيح صحيحاً .
انتهى .

وفي الدراسة الحادية عشرة ^(٤) من « دراسات اللبيب » ^(٥) : ليس

(١) هذه الجملة زيادة من « تدريب الراوي » و « الآلء المصنوعة » .

(٢) : (ص ١٨١) . ولم يُبين السيوطي في « التدريب » أين ذكر الذهبي هذا
الكلام ، ويُنسبُه في « الآلء » فقال : « وقال الذهبي في « تاريخه » : نقلتُ ... » .

(٣) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ١٨٢) .

(٤) وقع في الأصل : (الحادية عشر) . وهكذا وقع في كتاب « دراسات
اللبيب » : (ص ٣٢٨) . وهو غلط صوابه : (الحادية عشرة) بتأنيث الجزءين ، كما
تعقَّبَه ونَبَّه إليه العلامة عبد اللطيف السَّيِّدي في كتابه : « ذبُّ ذبابات الدراسات
عن المذاهب الأربعة المتناسبات » : (٢/٢٤٠) .

(٥) واسمُ الكتاب : « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » للشيخ
محمد مُعين السَّيِّدي المتوفى سنة ١١٦١ ، وكتابه هذا يشتملُ على اثنتي عشرة =

الجرحُ من كل جرح مما يُعنى به ، كجرح ابن الجوزي ورَمْنِه الحِسان^(١) بل بعضُ الصحاح بالوضع ، وهذا الدارقطني القادحُ في الأحرفِ المبحوث عنها قد طعنَ في إمام الأئمة أبي حنيفة ! وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه ! وكذلك الخطيبُ البغدادي قد أفرط في ذلك ، ولم يُعبأ بهما وعن هذا حذوهما ، مع الاتفاق على توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التي بها نال العلم في الثريا . انتهى .

= دراسةٌ تُمَاق بِمَاحِثَ تدورُ بين الفقه والحديث وتفضيل « الصحيحين » على كل ماسواهما من كتب السنة .

وقد طُبعَ هذا الكتابُ طبعَين : أولاً في لاهور سنة ١٢٨٤ ، وثانيها في كراتشي سنة ١٣٧٧ = ١٩٥٧ . وقام بتحقيق هذه الطبعة تحقيقاً علمياً تاماً صديقنا العلامة المحقق الحديث الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي ، فملأَ عليها تعليقات نافعةً ضافية . وبلغتْ صفحاتُ الكتاب ٤٥٥ ماعدا الفهارس العامة التي يسَّرت الانتفاعَ به لأيسر نظرة ، فجزاه الله عن العلم وأهله خيراً .

وقد تمقَّبَ كتاب « الدراسات » تمقُّباً تاماً دقيقاً العلامةُ المحققُ البارِعُ الشيخ عبد اللطيف القرني السُّنْدِيُّ أيضاً ، المتوفى سنة ١١٨٩ بكتابٍ ضخْم كبير جداً أسماه : « ذبُّ ذبَابَاتِ « الدراسات » عن المذاهب الأربعة المتناسبات » ، وطُبعَ في كراتشي أيضاً سنة ١٣٨١ في مجلدين كبيرين بلغتْ صفحاتُها ١٥٦٠ دون الفهارس العامة التي جاوزت الحسائة صفحة ، وحقَّقَهُ أيضاً الأخُ العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني حفظه الله تعالى وأثابه على جهوده وتحقيقه أطيبَ الجزاء .

(١) وقع في الأصل : (بالحسان) . والتصويب عن « دراسات اليب » .

وكذا صرّح بكونه ^(١) «مُفَرِّطاً متساهلاً النوي في «التقريب» ^(٢)
والمرآة في «شرح ألفيته» ^(٣)، وابن نصاري في «شرح الألفية» ^(٤)،
وغیرهم ^(٥).

وقد نعتب عليه وأثبت افراطه وناسه في مواضع كثيرة :
الحافظ ابن مبر في تصانيفه كـ «القول المسدد في الذب» عن مُسْنَد
أحمد ^(٦)، و «الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة» ^(٧)

(١) أي بكون ابن الجوزي مُفَرِّطاً.

(٢) : (ص ١٨١) بشرح «التدريب» .

(٣) : (٢٦٢/١) .

(٤) : (٢٦٢/١) أيضاً .

(٥) كابن تيمية كما تقدم نقلُ كُتبه في التعليقة الأولى في (ص ٨٠) . وانظر
أيضاً (ص ٨٢) فقد تقدم فيها أيضاً كلامٌ يتعلق بصنيع ابن الجوزي .

(٦) قلت : قد تمرّض الحافظ ابن حجر في «هذا الكتاب» لنقد صنيع ابن
الجوزي كثيراً ، وذلك في الصفحات التالية : (ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ،
٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) .

(٧) هكذا جاء تسمية الكتاب المذكور في الأصل . وجاء في «القول المسدد»
لابن حجر نفسه (ص ٢٣) تسميته : «معرفة الخصال المكفرة ، للذنوب المقدمة
والتأخرة» ، كما سأسوق عبارته قريباً .

ولم أجد فيه ذكراً لنقد ابن الجوزي ولا لغيره بالمرّة ، وإنما قال الحافظ في
كتابه : «القول المسدد» عقيب حديث حكم ابن الجوزي بوضعه (ص ٢٣) :
«وقد استوعبت طرّفته في الجزء الذي سمّيته : «معرفة الخصال المكفرة» ، =

وغيرها^(١).

والسيوطي^٢ في «الآلي المصنوعة» و«النكت البديعات»^(٣)

وشرح «سنن» أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وغير ذلك
من شروحه ورسائله.

= للذنوب المتقدمة والتأخرة. وأُقدِرُ أنْ الامام السكوني رحمه الله تعالى
ظنَّ من قول ابن حجر هذا أنه تمرُّض لصنيع ابن الجوزي في الكتاب المذكور،
والواقع لا تمرُّض فيه لابن الجوزي ولا لسواه.

(١) انظر ما سبق نقله عن ابن حجر أيضاً تعليقاً في آخر (ص ٨٢).

(٢) قال السيوطي رحمه الله تعالى في آخر كتابه: «التعقبات على الموضوعات»
- وهو مختصر كتابه: النكت البديعات على الموضوعات - في (ص ٧٤) من طبعة
المطبع الحمدي وفي (ص ٦٠) من طبعة المطبع العلوي: «الأحاديث التعقبة» على
ابن الجوزي التي لاسيما إلى إدراجها في سلك الموضوعات: عدَّتْهُنَّ نحو
ثلاثمائة حديث. منها في «صحيح مسلم» حديث. وفي «صحيح البخاري» رواية
حماد بن شاكر حديث. وفي «مسند أحمد»: (٣٨) ثمانية وثلاثون حديثاً. وفي
«سنن أبي داود»: (٩) تسعة أحاديث. وفي «جامع الترمذي»: (٣٠) ثلاثون
حديثاً. وفي «سنن النسائي»: (١٠) عشرة أحاديث. وفي «سنن ابن ماجه»:
(٣٠) ثلاثون حديثاً. وفي «مستدرک الحاكم»: (٦٠) ستون حديثاً. على تداخل
في العِدَّة. فجميع ما في «الكتب الستة» و«المسند» و«المستدرک»: (١٣٠)
مائة حديث وثلاثون حديثاً. وفيه من مؤلفات البيهقي: «السنن» و«الشعب»
و«البتح» و«الدلائل» وغيرها، ومن «صحيح ابن خزيمة» و«التوحيد»
له، و«صحيح ابن حبان»، و«مسند الدارمي»، و«تاريخ البخاري»
و«خلق أفعال العباد» و«جزء القراءة» له، و«سنن الدارقطني»: جملة
وافرة.

و السخاوي^(١) في « المقاصد الحسنة » وغيره من تصانيفه .

وبالحمد : فهو ضَرَبَ المَثَلَ في باب الإفراط ! قَلَّ مَنْ جاء بعده إلا تعقبه وخطأه ، ولم يقتد به^(٢) في صنعه إلا من اختار التشدد والتساهل وسلك مسلكه .

و منهم : عمر بن بر الموصلي^(٣) ، صَنَّفَ كتاباً في الموضوعات^(٤) ،

(١) وقع في الأصل : (ولم يقتده) . فعدله .

(٢) هو ضياء الدين أبو حنص عمر بن بدر بن سعيد الوراق الكندي ، الموصلي ، الحنفي ، الحديث ، الفقيه ، وُلِدَ بالموصل سنة ٥٥٧ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٢٢ ، له عدة مصنفات في الحديث وغيره ، منها : « الجمع بين الصحيحين » ، و « العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة » ، و « استنباط المعين من العليل والتاريخ لابن معين » ، و « المغني عن الحفظ والكتاب » ، بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب . وترجمته في « منتخب المختار » في تاريخ علماء بغداد للسلاحي (ص ١٥٨) ، و « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » للقرشي (٣٨٧/١) .

(٣) هو الذي طُبِعَ في مصر سنة ١٣٤٢ باسم « المغني عن الحفظ والكتاب فيما لم يصح فيه شيء من الأحاديث » . وعلّق عليه أستاذنا العلامة الكبير الجليل الشيخ محمد الخضر حسين التونسي رحمه الله تعالى . وقد ذكرت في تعليقي على « الرفع والتكميل » للامام اللكنوي : (ص ١٣٣) أن صواب الاسم فيه : « المغني عن الحفظ والكتاب » ، بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب ، كما سماه بذلك الحافظ العراقي في « التخريج الكبير للأحياء » ، ونقله عنه المرتضى الزبيدي في « شرح الأحياء » : (٤٧٤/١) ، وكما سماه الحافظ السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ١٠٨) . وقال الحافظ العراقي بعد ذكره : « وبعض ما ذكره فيه مُتَقَضٍ » . وقال الحافظ السخاوي « وعليه فيه مؤاخذات كثيرة ، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلف من =

وأوردَ فيها ما ليس منها . قال ابنُ حجر في « القول المسدّد »^(١) :
ولا اعتداد بذلك ، فانه لم يكن من النُقّاد ! وإنما أخذَ كتابَ ابنِ
الجوزي فلتخّصه ولم يزدِ من قبَله شيئاً . انتهى .

ومرهم : الصغاني^(٢) ، كما قال السخاوي في « فتح المغيث بشرح

= الأئمة خصوصاً المتقدمين » . ولهذا تعقّبهُ صديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي
جزاه الله خيراً بكتابِ أسماء : « انتقادُ المغني وبيان أن لا عتناءَ عن الحفظ
والكتاب » ، وطبعه بدمشق سنة ١٣٤٣ ، وكان ذلك بارشاد شيخنا الامام
الكوثري رحمه الله تعالى ، ولشيخنا في أوّله (ص ٥ - ١١) مقدمة جامعة في نقدِ
صنيع ابنِ بدر الوصلي ومن تابعه ، وبيان خطر كتابه على من اعتمد عليه واغترّ
به ، فقف عليها ففيها الفوائد .

(١) : (ص ٢١) .

(٢) هو رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن حيدر اللاهوري الهندي
الصاغاني - ويقال : الصغاني ، نسبة إلى صاغان قرية بمرو - الممري ، الامام
المحدث ، الفقيه ، اللغوي ، المؤرخ ، المشارك في كثير من العلوم . وُلِدَ في لاهور
بالحند ، سنة ٥٧٧ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠ ، ثم نُقِلَ إلى مكة ودفن فيها بوصية
منه ، رحمه الله تعالى . وترجمته في « الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية » لأقرشي
(٢٠١/١) ، و « النجوم الزاهرة » لابن تغري بردي (٢٦/٧) ، و « الفوائد
البيهية في تراجم الحنفية » للمؤلف الامام اللكنوي (ص ٦٣) .

وله تصانيف كثيرة في اللغة ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ . منها في
اللغة : « تكملة الصحاح » ، و « العباب » ، و « جمع البحرين » . وفي الحديث :
« مشارق الأنوار في صحاح الأخبار » ، و « شرح صحيح البخاري » ، و « درة
السحابة في مواضع وقّيات الصحابة » و « رسالتان » - جمع فيها الأحاديث
الموضوعة ، وأدرج فيها كثيراً من الأحاديث غير الموضوعة ، فلذلك عدّه من =

ألفية الحديث ^(١).

وممن أفرد - بعد ابن الجوزي - كراسة : الرضي الصّغاني
 اللّغوي ^(٢)، ذكر فيها أحاديث من « الشهاب » للقضاي،
 و « النّجّس » للأقلّيشي وغيرهما كـ « الأربمين » لابن ودعان،
 و « فضائل العلماء » لمحمد بن سرور البلخي، و « الوصية » لعلّ بن أبي
 طالب، و « خطبة الوداع »، و « آداب النبي ﷺ » وأحاديث أبي
 الدنيا الأشجّ، ونسّطور، ونعيم بن سالم، - أو: ينعنم بن سالم -
 ودينار الحبشي، وأبي هُدبة إبراهيم بن هُدبة ^(٣)، ونسخة سيمان
 عن أنس، وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن والضعيف بما
 هو ضعف يسير . انتهى .

== الشّدّين كابن الجوزي، والفيروزابادي .

قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » : (ص ١١٦) عند الكلام على حديث
 « إن في مراض الكلام مندوحة عن الكذب » : « وبالجملة فقد حسن المراقي
 هذا الحديث ، وردّ على الصغاني حكمه عليه بالوضع . وعلّق عليه شيخنا العلامة
 عبد الله الصديق - فرّج الله عنه - بقوله : « والصغاني يجازف في الحكم بالوضع .
 ولشقيقنا السيد عبد العزيز رسالة في التعقيب عليه ، أجاد فيها » .

(١) : (ص ١٠٧) .

(٢) طُبِعَت رسالة في « الموضوعات » للصاغاني في مصر سنة ١٣٠٦ بالطبعة
 الاعلامية في ١٢ صفحة من القطع الصغير، وطُبِعَت هي أيضاً في مصر مع كتاب
 « التّؤلّف الرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع » لأبي المحاسن القابجي، دون
 تاريخ، وفي كلتا الطبعتين أغلاط فاحشة !

(٣) هذان الاسمان من « شرح الألفية » للسخاوي، ولعلها من أصل المصنف؛

ومزهم: ابن نعيم، فإنه جعل بعض الأحاديث الحسنة مكذوبة، وكثيراً من الأخبار الضعيفة: موضوعة تبعاً لابن الجوزي وغيره، بل ادعى في كثير من الموضوعات المختلف في وضعها والضعيفة المتفق على ضعفها: الاتفاق على وضعها وكذبها!

قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(١): طالعت الرد المذكور، أي «منهاج السنة»، فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحلي، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات،

(١) في ترجمة (يوسف بن الحسن بن المطهر الحلي) : (٣١٩/٦). في حين أن الحلي الذي رد عليه ابن نعيم بكتاب «منهاج السنة النبوية» اسمه : (الحسين - وقيل : الحسن - بن يوسف بن المطهر الحلي) ، كما ترجمه بذلك ابن حجر نفسه في «لسان الميزان» : (٣١٧/٢) و «الدرر الكامنة» : (٧١/٢) ، وغير واحد من المؤرخين.

فالظاهر أن الترجمة التي جاء فيها : (يوسف بن الحسن) وقع فيها قلب ، ولذلك ترددت كثيراً في أن يكون النص المذكور موجوداً في «لسان الميزان» حيث لم أجده في ترجمة الحلي الردود عليه : (الحسين بن يوسف) . فرجوت من الأخ الشاب النابه الشيخ محمد عوامة أن يستقصي النظر في «لسان الميزان» ترجمة ترجمة حتى نجزم بنفي هذا النص أو وجوده فيه ، فاستقصى نظره في المجلدات الست من «اللسان» حتى وجده في الترجمة المذكورة ، فاستحق الشكر مني والتبوية بجهده ، جزاه الله خيراً وأدام عليه توفيقه .

ولكنه^(١) ردّ في (ردّه) كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانّها^(٢)، وكان - لاتساعه في الحفظ - يتّكل^(٣) على ما في صدره، والانسان عائد للذسيان . انتهى .

وقال السيوطي في « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة »^(٤) :
 حديث « لما خلق الله العقل قال له : أقبل فأقبل ، ثم قال له : أدبر فأدبر ، فقال : ما خلقت خلقاً أشرف منك ، فبك أخذ ، وبك أعطي » : كذب موضوع بالاتفاق . قلت : تابع الزركشي في ذلك ابن تيمية^(٥) . وقد وجدت له أصلاً صالحاً أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » في ترجمة الحلبي^(٦) : له كتاب في الإمامة ردّ عليه ابن

(١) جاء في الأصل : (ولكن) . والمثبت من « لسان الميزان » .

(٢) وقع في الأصل : (مظانها الثابتة) . ولفظ الثابتة غير موجود في « اللسان » فطويته .

(٣) وقع في الأصل : (اشكل) . والتصويب من « اللسان » .

(٤) : (ص ١٩٧) .

(٥) وقع في الأصل : (بالغ الزركشي في ذلك وابن تيمية) . والتصويب عن « الدرر المنتثرة » .

(٦) : (٧١/٢) .

تسمية بالكتاب المشهور المسمى بـ «الرد على الرافضي»^(١)، وقد أطنب فيه وأجاد في الرد، إلا أنه تحامل في مواضع كثيرة، وردَّ أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة: بأنها مختلقة^(٢). انتهى.

ومزهم: الجوزقاني^(٣)، قال السخاوي في «فتح المغيث»^(٤):

(١) هو المطبوع باسم «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية». (٢) وقد تعقب شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى صنيع ابن تيمية في تشدده بنفي ما هو ثابت في كتاب أسماء: «التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث»، ما يزال مخطوطاً.

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني - بضم الجيم وفتح الزاي، ويقال أيضاً: الجوزقي - التوفي سنة ٥٤٣ هـ، له كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعة»، ويقال له: «كتاب الأباطيل والنناكير والصحاح والمشاهير». كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين، وجُلَّ اعتماده في «كتاب الأباطيل» على المتقدمين إلى عهد ابن حبان، وأما من تأخر عنه، فيُعمل الحديث بأن رواه مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير، كما قاله ابن حجر في «لسان الميزان»: (٢/٢٧٠).

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (ص ١٣٠٨) في ترجمته - ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» - : «مصنّف كتاب الأباطيل»، وهو محتور على أحاديث موضوعة واهية، طالعه واستفدت منه مع أوهام فيه، وقد يسنّ بطلان أحاديث واهية، بمارضة أحاديث صحاح لها، وهذا موضوع كتابه، لأنه سماه: «الأباطيل والنناكير، والصحاح والمشاهير»، ويذكر الحديث الواهي ويبين عيسته ثم يقول: باب في خلاف ذلك، فيذكر حديثاً صحيحاً، ظاهره يمارض الذي قبله، وعليه في كثير منه مناقشات.

(٤): (ص ١٠٧).

وللجوز قاني أيضاً كتابُ «الأباطيل»، أكثرَ فيه من الحكم بالوضع لمجرد مخالفةِ السنة، قال شيخنا^(١): وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع. انتهى.

ومرهم: صاحبُ «سفر السعادة»^(٢) كما أخبر عنه الشيخُ عبدالحق

(١) يعني: الحافظ ابن حجر.

(٢) هو مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز آبادي، الامام البارع في العلوم وخاصة: اللغة، والحديث، والتفسير، ولد بكازرون سنة ٧٢٩ وتوفي قاضياً في زبيد باليمن سنة ٨١٧، له مؤلفات كثيرة جداً، أشهرها: «القاموس المحيط» في اللغة.

ومن مؤلفاته: «سفر السعادة» الذي تعرض له المؤلف. قال في آخره في (ص ١٤٨): «خاتمة في الإشارة إلى أبواب روي فيها أحاديث، وليس منها شيء صحيح، ولم يثبت شيء - منها عند جهابذة علماء الحديث، وإن كانت هذه الحروف في غاية الاختصار، لكنها تشمل على علوم تدخل في حدالكثائر. ثم ساق عناوين لأبواب من العلم، وحكم عليها بقوله: لم يثبت في هذا المعنى شيء، أو: لم يصح فيه شيء. وهذا نموذج منه: «باب العلم وفضيلة التسمية بمحمد وأحمد، والمنع من ذلك: لم يصح فيه شيء. وباب العقل وفضله: لم يصح فيه حديث. وباب أمر من غسل ميتاً بالاعتسال: لم يصح فيه حديث». قال المؤلف الامام اللكنوي رحمه الله تعالى في رسالته: «تحفة الكملة على حواشي الطلبة» في (ص ٥): «قد أكثر صاحب «القاموس» في خاتمة سفر السعادة بالحكم بعدم الثبوت على كثير من الأحاديث، واعتز به كثير من جهة زماننا، وجمع من كلمة عصرنا، فحكموا على كثير من الأحاديث الثابتة بكونها موضوعة، أو ضيفة، أو غير معتبرة، ظناً منهم أن الأخذ بـ «سفر السعادة» سعادة وغير ضلالة، والذي أوقعهم في هذه الورطة الظالماء: الغفلة عن أمرين: =

الدهلوي في « شرحه » حيث قال مامُعرَّبه : إنَّ الشيخ المصنِّف قد توغَّلَ وبالغَ وقلَّدَ بعض المتوغِّلين في هذا الباب ، وحكم على بعض الأحاديث بدم الصحة ، وعلى بعضها بدم الثبوت ، وعلى بعضها بالوضع والافتراء ، مع أنَّ فيها أحاديث موجودة في الكتب المعتبرة ، مقبولة عند كبار العلماء من الفقهاء والمحدثين . انتهى .

ومهم : أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي كما قال الذهبي في « ميزان

الاعتدال » في ترجمة (أبان بن إسحاق المدني)^(١) : قال أبو الفتح الأزدي : متروك . قلت : لا يترك ، فقد وثَّقه أحمدُ العجلي^(٢) ، وأبو الفتح : يُسْرِفُ في الجرح^(٣) ، وله مصنَّفٌ كبيرٌ إلى الغاية في

= أحدهما : أنَّ الحكم بدم الثبوت ، أو بدم الصحة في عُرف المحدثين : لا يستلزم الضعف ولا الوضع ، بل يشملُ الحَسَنَ لذاته ، والحَسَنَ لغيره أيضاً . قل علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع . وقال في موضع آخر : لا يلزم من عدم صحته ثبوت وضعه .

ثم أطال المؤلفُ في استيفاء تعزيز النقد لهذه الطريقة التي سلكها الفيروزابادي رحمه الله تعالى . وذكر الأمر الثاني ، وقد نقلته في تعليقي على كتابه : « الرخ والتكيل » : (ص ٩٠) ، فانظره لزماً .

(١) : (٤/١) .

(٢) وقع في الأصل : (أحمد بن العجلي) . وهو تحريف . والتصويب عن « الميزان » ، وغيره .

(٣) وقع في الأصل وفي « الميزان » أيضاً : (يسرق في الجرح) . وهو تحريف .

المجروحين ، جَمَعَ فَأَوْعَى ، وَجَرَحَ خَلْقًا بِنَفْسِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَى التَّكَلُّمِ فِيهِمْ ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ . انتهى .

ومرهم : ابنُ مِهَانَ ، له مبالغةٌ في الجرح في بعض المواضع . قال

الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة (أفلح بن سعيد المدني) ^(١) :
ابنُ حِبَّانٍ رُبَمَا جَرَّحَ الثَّقَّةَ ، حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَخْرِجُ مِنْ رَأْسِهِ ؟ انتهى .

وقال السُّبُكِيُّ في « شفاء السقام » ^(٢) : أما قولُ ابنِ حِبَّانٍ :
إِنَّ النِّعْمَانَ ^(٣) يَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ بِالطَّامَّاتِ ، فَهُوَ مِثْلُ كَلَامِ الدَّارِقُطِيِّ
إِلَّا أَنَّهُ بَالِغٌ فِي الْإِنْكَارِ . انتهى .

وهناك خَلَقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَهُمْ تَشَدُّدٌ فِي الْجَرَحِ ، أَوْ
تَسَاهُلٌ فِي الْحَكْمِ بِالضَّعْفِ وَالْوَضْعِ ، مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِمْ وَرَفْعَةِ ذِكْرِهِمْ ،
فَإِذَا كَانَ الْحَاكِمُ بِالضَّعْفِ أَوْ الْوَضْعِ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، وَالْحَاكِمُ
بِالْحُسْنِ أَوْ الصَّحَةِ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ يُرَجِّحُ قَوْلُ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ ،
لَمَّا عُرِفَ مِنْ تَشَدُّدِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى وَتَسَاهُلِهَا وَتَوْسُطِ الْفِرْقَةِ
الثَّانِيَةِ وَتَعَمُّقِهَا .

(١) : (١٢٧/١)

(٢) : (ص ٢٤) . ووقع في الأصل : (شفاء الأسقام) . وهو تحريف ظاهر .

(٣) أي النعمان بن شبيل .

ونالها^(١): أن يُنظرَ إلى مأخذ القولين، ويُتدبَّرَ في أدلة الطرفين،
 فيُرجَّحَ الأقوى على الأدنى، كما أشار إليه السيوطي^٢ في رسالته:
 « التعميم والمنة »^(٢): حاصل ما تقرَّرَ في (حديث الإحياء)^(٣) أن
 الذين حكموا بوضعه من الأئمة: الدارقطني^٤، والجوزقاني^٥، وابن
 ناصر، وابن الجوزي، وابن دحية؛ والذين حكموا بضعفه فقط
 وأنه غير موضوع^(٤): ابن شاهين، والخطيب، وابن عساكر،
 والسهيلى، والقرطبي، والمحلب الطبري، وابن سيّد الناس. وقد
 نظرنا فوجدنا العِللَ التي علَّلَ بها الفرقة الأولى كلَّها غيرَ مؤثرة،
 فلذلك رجَّحنا قولَ الفرقة الثانية. انتهى.

وأما السَّبْقُ الزماني: فليس من موجبات الترجيح، فليس
 أن قولَ كلِّ متقدِّمٍ على الإطلاق نجيح، بل قد يطَّلَعُ المتأخِّرُ
 بحسبِ سعة^(٥) نظره ودقَّةِ فكره على عِلَّةٍ قاذحةٍ لم تمرَّ تحت نظرِ
 المتقدم، وقد يطَّلَعُ المتأخِّرُ على دفعِ عِلَّةٍ ظهرت بآدى نظرِ
 المتقدم.

(١) أي ثالثُ صُورِ الجمع في دفعِ التمازُضِ بين أقوالِ المحدثين.

(٢): (ص ١٨).

(٣) أي إحياء أبيي الرسول ﷺ

(٤) لفظ (وأنه) ساقط من الأصل.

(٥) وقع في الأصل: (وسعة نظره). وهو تحريف.

قال ابن حجر : ثم ما اقتضاه كلامه - أي ابن الصلاح - من قبول التصحيح من المتقدمين وردّه من المتأخرين : قد يستلزم ردّ ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديث حكم بصحته متقدّم ، اطلّع المتأخّر فيه على علّة قاذحة تمنع من الحكم بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدّم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة ، وابن حبان . كذا نقله السيوطي ^(١) .

وكذا كثرة المدد : ليست مقتضية للرجحان مطلقاً ، فكم من أمر قيل فيه قول من خالف الأكثر إذا كانت مخالفتُهُ بالبرهان ، ألا ترى إلى حديث « وإذا قرأ فأنصتوا » الذي رواه أبو موسى وأبو هريرة ، فانه روى البيهقي عن ابن معين ، وأبي حاتم ، وأبي داود ، والدارقطني وغيرهم تضعيفه ، واختار مسلم وابن خزيمة تصحيحه ، فاختار جمع من المحققين قولهما ، وإن كان مخالفاً للأكثر ، بناءً على كون ما ذكره الكثير في توجيه ضعفه : ضعيفاً ، وكون ما بُني عليه التصحيح : قوياً .

وكذا السبق الرثي أيضاً : ليس موجباً للاختيار ، فكثيراً ما يكون قول المسبوق عليه هو المختار . نعم ، هذه الأمور الثلاثة تكون مؤيدة لوجوه الترجيح ، ومُشيدة للرأي النجيج .

(١) في « تدريب الراوي » : (ص ٨٢) .

السؤال الخامس

في النسخ والجمع والترجيح

إذا ترجَّح قولُ أحدِ المتعارضينِ في التصحيحِ والتضعيفِ
 بالنظرِ إلى قوَّةِ المأخذِ أو بوجهٍ آخر، وتعيَّنَ كَوْنُ الحديثِ صحيحاً،
 فإنَّ وُجِدَ حديثٌ آخرٌ صحيحٌ مثلهُ يُعارضُهُ، فهل يُطلَبُ التاريخُ
 أوَّلاً ليكونَ المتأخِّرُ ناسخاً والمُتقدِّمُ منسوخاً مع إمكانِ الجمعِ كما عليه
 الحنفيةُ؟ أم يُطلَبُ الجمعُ أوَّلاً كما عليه المحدثونَ والشافعيةُ؟ فإنَّ
 كانَ المختارُ هو الشقُّ الأوَّلُ فما الجوابُ عن أحاديثٍ متعارضةٍ ثبتَ
 فيها تقديمٌ وتأخيرٌ ولم يحكموا عليها بالنسخ؟ وإن كانَ المختارُ هو الشقُّ
 الثاني فما الجوابُ عن أحاديثٍ حكموا عليها بالنسخ بمجرَّدِ قولِ
 الصحابي: «آخِرُ الأمرينِ»؟ مع أنه يمكن الجمعُ بينهما بوجوهٍ
 أيسرُها حَمْلُ أحدهما على العزيمة والآخرِ على الرخصة، على أنَّ
 إمكانَ الجمعِ ليس له حدٌّ ينتهي بانتهائه، ولم يتعينَ لتحقيقه قَدْرُ فهمٍ
 ينتفي بانتفائه، فكانَ الجوابُ إذاً على مَنْ أَشْكَلَ عليه المتعارضانِ أنْ
 يرجو الفتحَ من الله بوجوهِ الجمعِ، وأنْ يَعْتَقِدَ إمكانَهُ بل وجودَهُ

عند غيره من محال الآثار ونقّاد الأسرار .

الجواب

اختار جمع من الحنفية تقديم النسخ على الجمع كما في «التلويح»^(١) :
 «إنَّ عِلْمَ المتأخِّرِ منهما فَناسخٌ ، وإلاَّ فإنَّ أمكنَ الجمعُ بينهما باعتبار
 مَخْلَصٍ من الحكم أو المحلِّ أو الزمانِ فذاك ، وإلاَّ يُترك العملُ
 بالدليلين . انتهى .

وفي «مُسَلَّم الثبوت»^(٢) : حُكْمُهُ النسخُ إنَّ عِلْمَ المتقدمِ
 والمتأخِّرِ ، وإلاَّ فالترجيحُ إنَّ أمكنَ ، وإلاَّ فالجمعُ بقدرِ الإمكان ،
 وإنَّ لم يُمكن تساقطاً . انتهى .

لكن فيه خدشة من حيث إنَّ إخراج نصٍّ شرعيٍّ عن
 العمل به مع إمكان العمل به غير لائق ، فالأولى أن يُطلب الجمعُ
 بين المتعارضين بأي وجهٍ كان بشرطِ تعمُّقِ النظرِ وغوصِ
 الفكرِ ، فإنَّ لم يمكن ذلك بوجهٍ من الوجوه ، أو وُجدَ هناك صريحاً
 ما يدلُّ على ارتفاع الحكم الأولِ مطلقاً : صيرَ إلى النسخِ إذا عُرِفَ

(١) : للسَّمد التفتازاني (١٠٣/٢) وهو حاشيته على «التوضيح» لصدر الغريفة في

(باب المعارضة وال ترجيح) .

(٢) : (١٨٩/٢) .

ما يدل عليه . وهذا هو الذي صرح به أهل أصول الحديث .
 قال ابن الصلاح ^(١) : « اعلم أن ما يُذكر في هذا الباب ينقسم الى قسمين :
أحدهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعدّر إبداء وجه
ينتقي به تنافيهما ، فيتميّس ^(٢) حيثئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً ،
وقد روينا ^(٣) عن محمد بن إسحاق بن خزيمة : لأعرف أنه روي

(١) في « مقدمته » : (ص ٢٤٤) .

(٢) وقع في الأصل : (فتميّس) . والتصويب عن « المقدمة » .

(٣) يجوز ضبط هذا الفعل بفتح الراء والواو ، مبنياً للمعلوم ، ويجوز ضبطه
 بضم الراء وكسر الواو المشددة مبنياً للمجهول . وكنت سمعت من تقرير شيخنا
 العلامة الحديث المؤرخ الأديب الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى حيناً قرأنا
 عليه « مقدمة ابن الصلاح » في المدرسة الخسروية ببلدتنا حلب : أنه يقال : روينا
 عن فلان - بالبناء للمجهول مشدداً - إذا لم يكن المروي عنه شيخاً للراوي حقيقة ،
 فإن كان شيخه مشافهةً أو إجازةً قيل : روينا عن فلان . وأفاد كلامه رحمه الله
 تعالى - فيما أذكر - التزام هذه التفرقة .

ثم سألت - أثناء إتمام دراستي في مصر - شيوخ الأعلام : الكوثري ،
 وأحمد شاكر رحمهما الله تعالى ، وعبد الله بن الصديق الفهري فرج الله عنه : عن
 رأيهم في هذه التفرقة والتزامها ؟ فقالوا : لا حاجة إليها ، ولا يرونها لازمة .
 ومعنى قولك : (روينا عن جابر) أو (روينا عن البخاري) وأنت لم تدر كهما :
 روينا بسندنا إلى جابر عنه ، وروينا بسندنا إلى البخاري عنه .

ولدى مراجعتي كتب اللغة : « الصحاح » للجوهري ، و « المغرب » ،
 للطبري ، و « المصباح المنير » للفيومي ، و « لسان العرب » لابن منظور ، و « تاج
 العروس » للزبيدي في مادة (رَوَى) وجدت مقالته شيخنا العلامة الطباخ =

عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما^(١) .

والثاني: أن يتضاداً بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين أمرهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ .

والثاني: أن لا تقوم دلالة على الناسخ أيهما؟ والمنسوخ أيهما؟

= سائناً مقبولاً ، ولكن التزامه غير لازم . وقد رأيت : (رؤيتنا) ضبطاً شائعاً في كثير من الكتب الخطية التي وقفت عليها .

ثم رأيت العلامة ابن حجر الهيتمي المكي قد صرح في أوائل كتابه : « الفتح المبين بشرح الأربعين » : (ص ٢٦) : « أن الأكثر على ضبطه (رؤيتنا) ، وقال جمع : الأجود : رؤيتنا ، أي روت لنا مشايخنا ، أي نقلوا إلينا فسمعنا » . ونحوه في شرح العلامة علي الفاري على « الأربعين النووية » أيضاً : (ص ١١-١٢) . إلا أنه زاد على ذلك قوله : « واختار بعض المحققين أنه بصيغة المجهول مخففاً على طريق الحذف والايصال تقيلاً ، أي رؤيتنا ، ونقل لدينا سماعاً أو قراءة... » . ثم قال : « أو بصيغة المرفوع لكون قوله أن مع صلتها مفعولاً » .

والذي أراه بعد هذا كله متابعة قول الأكثر ، لرجاحته وإسره ، وإن كان الضبط الثاني مقبولاً جائزاً ، ولهذا صدرت كلاً من الضبطين بقولي : يجوز . والله تعالى أعلم .

وبعد كتابتي هذه وقفتي الله لحج بيته هذا العام ١٣٨٣ ، فزرت مكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ورأيت في حاشية نسخة « نكت الزركشي » على « مقدمة ابن الصلاح » تعليقة هذا نصها : « قال ابن حجر في « الافصاح » : الذي يليق التفرقة ، فإن كان قد حدثت بماله به سماع أو إجازة ولو مرة : ساع له أن يقول : رؤيتنا ، بالتخفيف . وإن لم يحدث به أصلاً فالأولى أن يقوله بالتشديد . فالحمد لله ربّي على حسن توفيقه .

(١) وقع في الأصل : (بها) . والتصويب عن « المقدمة » .

فَيُفْزَعُ حَيْثُ ذَلَّ إِلَى التَّرْجِيحِ . انتهى .

ومثله : في « نَجْمَةِ الْفِكْرِ » ^(١) ، و « مُخْتَصَرِ ابْنِ جَمَاعَةَ » ،
و « التَّقْرِيبِ » ^(٢) وغيرِها .

وفي كتاب « الاعتبار » للحازمي ^(٣) : ادِّعَاءُ النَّسْخِ مع إمكان
الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل ، إذ لا عبرة بمجرد التراخي . انتهى
كلامه في باب (الرجل يُؤْذَنُ وَيُقِيمُ غيرُهُ) .

وقال في باب (النهي عن الرُّقَى) ^(٤) : لا حاجة بنا إلى النَّسْخِ ،
بإمكان الجمع بين الإخبارين . انتهى .

وقال في باب (قتل النساء والولدان من أهل الشرك) ^(٥) : مهما
أمكن الجمعُ بين الأحاديث تعذر النَّسْخُ . انتهى .

وقال في مقدمة الكتاب ^(٦) : إن كان منفصلاً نظرتَ هل
يُمْكِنُ الجمعُ بينهما أم لا ؟

فإن أمكن الجمعُ مُجْمَعٌ ، إذ لا عبرة بالانفصال الزماني مع قطع

(١) : (ص ٥٧-٦١) بحاشية « لقط الدرر » لعمدوي . في بحث (القبول) .

(٢) : (ص ٣٨٧-٣٨٨) بشرح والتدريب .

(٣) : (ص ٦٩) .

(٤) : (ص ٢٥٥) .

(٥) : (ص ٢٢٦) .

(٦) : (ص ٧-٩) .

النظر عن التنافي ، ومهما أمكنَ حَمَلَ كَلامِ الشارع على وجهٍ يكون أعمُّ للفائدة كان أولى ^(١) ، صونا لكلامه ﷺ - بأبي هو وأمي - عن سماتِ النقص ، ولأنَّ في ادعاء النَّسخِ إخراجَ الحديث عن المعنى المفيد ، وهو على خلاف الأصل ^(٢) .

وان لم يُمكن الجمعُ بينهما ، وهما حُكمان منفصلانِ نَظَرَتَ هَلْ يُمكنُ التَّمييزُ بين السابق والتالي ^(٣) ، فإن أمكنَ وجبَ المَصِيرُ إلى الآخرِ منهما ، وإن لم يُمكن التَّمييزُ بينهما بأنَّ أَّهَمَّ التاريخُ وليس في اللفظِ ما يدلُّ عليه وتعذَّرَ الجمعُ بينهما فحينئذٍ يَتَعَيَّنُ المَصِيرُ إلى الترجيحِ انتهى ملخصاً .

وقال الطحاوي في « معاني الآثار » في (باب شرب الماء قائماً) : ^(٤) « أولى الأشياء إذا روي حديثان عن رسول الله ﷺ فاحتملا الاتفاق واحتملا التضاد : أن نحمِلهما ^(٥) على الاتفاق لا على التضاد . انتهى . وفي « المنهاج شرح مسلم بن الحجاج » ^(٦) للنووي في بحث

(١) وقع في الأصل : (أم) . والتصويب عن « الاعتبار » .

(٢) لفظ (وهو) ساقط من الأصل ، وثابت في « الاعتبار » .

(٣) وقع في الأصل : (الثاني) . والتصويب عن « الاعتبار » .

(٤) : (٣٥٨ / ٢) .

(٥) وقع في الأصل : (تحمِلها) . والتصويب عن « معاني الآثار » .

(٦) : (١٩٥ / ١٣) .

شُرِبَ الماءُ قائماً: كيف يُصار إلى النَّسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث؟ انتهى .

وفي « حاشية المشكاة » للطَّيْبِي في بحث مَسَّ الذِّكْر : ادِّعَاهُ النَّسخ فيه مبنيٌّ على الاحتمال ، وهو خارجٌ عن الاحتياط . انتهى .

وفي « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » في الدراسة الثالثة^(١): « ومن أشنع هذا الاستشكال^(٢) وأشد ما يكون فيه^(٣) المستشكلُ اجتراءً على الشريعة : القولُ بنسخ أحدِ الحديثين بالتعارض . »

أما كونه من باب الإسقاط بالرأي^(٤) فلأنَّ التعارض المفضي

إلى النَّسخ فهمُ رجُلٍ من الرجال لم يَعْرِفْ وجهَ الجمع بين الحديثين وعَلِمَ تأخراً أحدهما عن الآخر ، فلم يرجع إلى نفسه بالعجز ، وإلى الفيض الإلهي المتجدد والفتح الرَّهين عند وقته بالرجاء

(١) : (ص ١١٣) .

(٢) اسمُ الإشارة يعود إلى كلامٍ سابقٍ نقله صاحبُ « دراسات اللبيب » في (ص ١١١) عن القسطلاني في كتابه : « المواهب اللدنية » في الفصل الثامن من المقصد الخامس : (٧٩/٢ - ٨٠) ، ونصُّه : « ومن الأدب معه صلى الله عليه وسلم : أن لا يُستشكلَ قوله صلى الله عليه وسلم بل تُستشكلُ الآراء بقوله ... » . ويقعُ هذا النصُّ في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني في الجزء (٢٨٩/٦) .

(٣) لفظ (فيه) ساقطٌ من الأصل ، وثبتُ في « دراسات اللبيب » .

(٤) لفظ (بالرأي) زيادة من « الدراسات » .

وأنه عَسَاهُ أَنْ تَأْتِيَهُ وَجْهُهُ مِنْ الْجَمْعِ فِي اللَّحْمَةِ الَّتِي تَمُرُّ عَلَيْهِ بُعَيْدَ
 الْفَلَاقِ ، وَأَنَّ لِكُلِّ قَبْضٍ مِنْ اسْمِ الْقَابِضِ بَسْطًا عِنْدَ الْبَاسِطِ ، وَأَنَّ
 مَا يَعْجِزُ عَنْهُ وَاحِدٌ رُبَّمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ آلَافٌ مِنَ الرِّجَالِ ، وَفَوْقَ
 كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمُ عَالِمٍ ، وَلَمْ يَذَرِ أَنَّ كُلَّ نَاسِخٍ ثَابِتٍ نَسْخُهُ عَنْ
 الشَّارِعِ الْمَعْصُومِ : مُتَأَخِّرٌ عَنْ مَنْسُوخِهِ ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَأَخِّرٍ مُعَارِضٍ
 لِمُتَقَدِّمِهِ فِي الظَّاهِرِ : نَاسِخًا لَهُ ، وَأَنَّ التَّعَارُضَ فِي نَظَرِ الرِّجَالِ لَا يُخْرِجُ
 الدَّلِيلَيْنِ عَنِ الْعَمَلِ بِنَهْيٍ مَعًا ، فَيُعْمَلُ^(١) بِكُلِّ مَنِهَا إِمَّا عَزِيمَةً
 وَرُخْصَةً - وَهُوَ جُلٌّ مَا يُوجَدُ فِي الْمُتَعَارِضَيْنِ - أَوْ بِأَحَدِهِمَا
 تَرْجِيحًا لِلإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى الْحَرَمَةِ الْعَارِضَةِ^(٢) ، وَالْأَوَّلُ أَحْوَطُ
 دِينًا ، وَالثَّانِي أَقْوَى دَلِيلًا . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٣) : لَيْسَ فِي
 الشَّرِيعَةِ دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ يَتَرَاءَيَانِ مُتَعَارِضَيْنِ^(٤) إِلَّا وَأَنَا أَقْدِرُ^(٥)
 عَلَى جَمْعِهِمَا .

وَأَمَّا كَوْنُهُ أَسْتَعْنَ النَّوعَ وَأُسْرَهُ فَلأنَّهُ اسْتَشْكَالٌ أَفْضَى إِلَى رَفْعِ

(١) وَقَعَ فِي « دَرَاثَاتِ الْإِيْب » : (فَيُعْمَلُ) . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) وَقَعَ فِي « الدَّرَاثَاتِ » : (أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَإِمَّا تَرْجِيحًا ...) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٨٤) أَنَّ قَائِلَ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ
 إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ .

(٤) وَقَعَ الْأَصْلُ : (يَتَرَاءَى مُتَعَارِضَانِ) . وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَوَقَعَ فِي « الدَّرَاثَاتِ » :

(يَتَرَاءَى مُتَعَارِضَيْنِ) . وَفِيهِ تَحْرِيفٌ . وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٥) وَقَعَ فِي « الدَّرَاثَاتِ » : (أَقْدِرُ) . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

حكم من أحكام الشريعة رأساً بالرأي^(١) بعد ثبوته عن الشارع ﷺ، انتهى ملخصاً.

ثم النسخُ قد ذكرَ ابنُ الصلاح^(٢) والعراقي^(٣) وابنُ جماعة وغيرُهم ممن تبعهم لمعرفة أموراً:

منها: أن يُعرفَ ذلك بقولِ النبي ﷺ بأنَّ هذا ناسخٌ لذلك^(٤) أو بما في معناه.

ومنها: أن يُعرفَ ذلك بقولِ الصحابي: هذا آخرُ الأمرين^(٥).

(١) قال العلامة عبد اللطيف السِّندي في «ذبُّ ذُبَابَاتِ الدِّرَاسَاتِ»: (٣٠٩/١) تقدُّمُ الكلامِ صاحبُ «الدِّرَاسَاتِ»: «ولم يقل أحدٌ من العلماء بنسخ أحدِ الحديثينِ بمجرَّدِ التعارضِ ما لم تَقُمْ بَيِّنَةٌ على ذلك. فنسبُ هذا القولِ إلى البعضِ والرَّدُّ عليه كلاهما مَقْطُوعٌ مِنَ الْكَلَامِ».

ثم استوفى رحمه الله تعالى تَقْدِمْ أصلِ كلامِ صاحبِ «الدِّرَاسَاتِ» الذي لَخَّصَ الْمُؤَلِّفُ منه هذا النصُّ استيفاءً تاماً، فيحسُنُ الوقوفُ عليه ففيه علمٌ جمٌ.

(٢) في «المقدمة»: (ص ٢٣٩).

(٣) في «شرحه»، على «الفينه»: (٢٩١/٢).

(٤) وذلك كالحديثِ الذي رواه بُرَيْدَةُ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كنتُ نهيتُكم عن زيارةِ القبورِ، فزوروها...» رواه مسلم (٤٦/٧).

(٥) وذلك كالحديثِ الذي رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخرُ الأمرينِ من رسول الله ﷺ تركُ الوضوءِ مما مَسَّتِ النارُ». رواه أبو داود (٤٩/١) والنسائي (١٠٨/١)، واللفظُ له.

ومنها : أن يُعرَفَ ذلك بعلم التاريخ ^(١) .

ومنها : أن يُعرَفَ ذلك بالإجماع ، وهو لا يُنسخُ لكنه يصلحُ
معرفاً ^(٢) .

وذكر الحازمي ^(٣) منها : أن يكون لفظُ الصحابي ناطقاً بالنسخ
نحوُ أمرنا بالقيام للجنائز ثم نهينا عنه .

وذكر ابن الأثير في « جامع الأصول » ^(٤) أنه لا يُنسخُ
الحكمُ بقولِ الصحابي : نُسخَ حكمُ كذا ، ما لم يقل : سمعتُ رسول
الله ﷺ ، لأنه ربما قاله عن اجتهاده ، وكذا ذكره ابنُ الحاجب في

(١) وذلك كالحديث الذي رواه شدة بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ
قال : « أفطرَ الحاجمُ والمحجوم » . رواه أبو دواد (٣٠٨/٢) وابن ماجه
(٢٦٥/١) . وحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ : « احتجَمَ وهو
صائم » . رواه مسلم (١٢٣/٨) . فإنَّ الثاني ناسخٌ للأول ، فقد جاء في بعض طرق
حديث شدة أنه كان مع النبي ﷺ زمانَ الفتح ، فرأى رجلاً يحتجِمُ في شهر
رمضان فقال : « أفطرَ الحاجمُ والمحجوم » . وجاء في حديث ابن عباس : أنه
ﷺ : « احتجَمَ وهو محرمٌ صائم » . فبانَ بذلك أنَّ الحديثَ الأول كانَ
زمنَ الفتح في سنة ثمان ، وأنَّ الحديثَ الثاني كانَ في حجة الوداع في سنة عشر .
(٢) وذلك كحديث قتيل شارب الحرة في الرابسة ، فإنه منسوخٌ عُرفَ
نسخه بانقضاء الإجماع على تركِ العمل به . انظر « شرح الألفية » للمراقي :
(٢٩٢-٢٩٥) . ثم انظر ما تقدمت الإشارة إليه تعليقا في (ص ٧٠ - ٧١) من
بحث الشيخ أحمد شاكر في نفي نسخ هذا الحديث .

(٤) : (١/٨٤-٨٥) .

(٣) في « الاعتبار » : (ص ٨) .

« مختصره »^(١) .

ورده العراقي^(٢) ، واختار كونه معرفاً للنسخ ، بناءً على أن الصحابي لا يقول ذلك إلا بعد معرفة التاريخ ، لأنه ليس للاجتهاد فيه مسأغ .

والحق ^{الحق} المقبول بالقبول الذي يرتضيه نقاد الفحول في هذا الباب :

أن يقال : علم التاريخ لا يوجب كون المؤخر ناسخاً والآخر منسوخاً ما لم يتعدّ الجمع بينهما ، وليس للجمع حدٌ ينتهي به ، فإن لم يظهر لواحد طريق الجمع لا يلزم منه التعذر لإمكان ظهوره لآخر .

وكذا قول الصحابي : آخر الأمرين إنما يعرف التاريخ ، وهو أمر آخر ، ولا يلزم منه النسخ ، ومن جعلهما معرفاً للنسخ لم يرد به أنها كلياً وجداً أو جيد النسخ ، بل أراد أنها من أماراته ، فقد يوجد معها النسخ وقد لا يوجد .

ومن هنا نرى آراء العلماء في المسائل الفرعية المبينة على الأخبار النبوية مختلفة ، فكم من مبحث جعل فيه طائفة من

(١) : (١٩٦/٢) .

(٢) في « شرحه » على « ألفيته » : (٢٩١/٢ - ٢٩٢) .

العلماء النصّ المتأخّر ناسخاً؟ مُستنداً بالتاريخ أو بشهادة الصحابيِّ
بأنه آخرُ من حيث التاريخ، بناءً على أنه لم يظهر له وجهُ الجمع، وظهر
لِلطائفة الأخرى فيه الجمعُ، فتركوا القول بالنسخ كما لا يخفى على
مَنْ وَسَّعَ النظر ودقّقَ الفكر.

والنسخُ حقيقةٌ لا يتحقّقُ إلا بنصٍّ من الشارع بأن هذا
ناسخٌ لهذا، أو بما يدلُّ عليه دلالة واضحة، أو بما قامَ مقامَ نصٍّ
الشارع إقامةً ظاهرة، وفيما سوى ذلك لا يتجاسرُ على القول بنسخ
النصوص الشرعية، بل يُطلَبُ طُرُقُ الجمع بينهما بالاشارات
الشرعية.

قال عبد الوهاب الشَّعراني في «كشف الغمّة عن جميع
الأمّة»^(١): ولم أَمِلْ فيه إلى تأويل حديث، ولا إلى النسخ بالتاريخ
كما يفعلُه بعضُهم، أدباً مع رسول الله ﷺ أن يتقيّد كلامه فيما
فِيهِه عالمٌ دون آخر، وأن يتنسخ غيره كلامه، إذ لا ناسخ لكلامه
إلا هو كقوله: «كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور، فزُوروها».
وكقوله: «كنتُ نهيتُكم عن لحوم الأضاحي فادّخروا، وكنتُ

نهيتكم عن الانتباز في الحنثم والتقيير فانتبذوا»^(١). ونحو ذلك .

وكيف يذهب أحدٌ إلى نسخ كلامه ﷺ من غير وحيٍ إلهيٍّ؟! ولا سيما إن كان ذلك الحديثُ أخذَ به إمامٌ من أئمة الدين وتبعه عليه المقلدون؟! فان ذلك سوء أدب معه ﷺ ومع ذلك الإمام الذي أخذَ به . وقول بعضهم: «آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ هو المعمولُ به وهو الناسخُ المحكم»: أكثري لا كليٌّ، لأنه لو كان كلياً لحكمتنا بنسخ أحدِ الأمرين من رسول الله ﷺ من نحو مسحِ رأسه كَلَّه في الوضوء أو بعضه، أو من الوضوء من لمسِ المرأة أو الذكر، أو عدمِ الوضوء من ذلك، لأنه لا بدُّ أن يكون قد انتهى آخرُ أمره إلى واحدٍ دون الآخر، وإذا نسخنا الأول حكمتنا بطلان صلاة صاحبه، وقس على ذلك . انتهى .

وقال في «الميزان»^(٢): أما قولُ سيِّدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: إنَّ آخرَ الأمرين من فعلِ رسول الله ﷺ هو الناسخُ المحكم، فهو أكثري لا كليٌّ . وكان الامامُ محمد

(١) تؤم سياقة الحديث هنا أنَّ هذه الجمل الثلاثة ليست حديثاً واحداً، والواقع أنها حديث واحد، رواه مسلم في «صحيحه» عن بُريدة رضي الله عنه (٤٦/٧) بنحو هذا اللفظ . وقد سبقَ قريباً ذكر الجملة الأولى في (ص ١٩٠) .

(٢) أي قال الثمراني في «الميزان» . (١٥/١) .

ابن المنذر يقول : إذا ثبتَ عن الشارعِ فعلُ أمرينِ في وقتينِ فيها على التخيير ما لم يثبت النسخ . انتهى ملخصاً .

وفي « الإتيان في علوم القرآن » ^(١) للسيوطي : قال ابنُ الحصار : إنما يرجعُ في النسخِ إلى نقلِ صريحٍ عن رسول الله ﷺ أو عن صحابيٍّ يقول : آيةٌ كذا نسختْ كذا ، ولا يُعتمدُ في النسخِ قولُ عوامِ المُفسرين ، بل ولا اجتهدُ المجتهدين من غيرِ نقلٍ صحيحٍ ولا معارضةٍ بيّنة . انتهى .

ومن شاء زيادة التحقيق في هذا الباب ، فليرجع إلى « ميزان عبد الوهاب » ^(٢) فإنه نعم العون على انكشاف أسرار الصواب ، وفيه تنصيصاتٌ في مواضعٍ عديدةٍ مؤيدةٌ لما ذكرنا ومفيدةٌ لأولي الألباب .

(١) : (٢٤/٢) .

(٢) يعني « الميزان » لعبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى .

السؤال السادس

في تقدم الجمع على الترجيح وبالعكس

الجمعُ مُقدَّمٌ على الترجيح كما عليه المحدثون والشافعية؟ أو
الترجيحُ مُقدَّمٌ على الجمع كما عليه الحنفية؟

الجواب

لكل وجهة هو مؤولها، وكل مسلكٍ مُبرهنٌ بالبراهين
المذكورة في موضعها، والذي يظهرُ اختيارُهُ هو تقديمُ الجمعِ على
الترجيح، لأنَّ في تقديم الترجيح يلزم تركُّ العمل بأحدِ الداليلين من
غيرِ ضرورةٍ داعيةٍ إليه، وفي تقديم الجمع يمكنُ العملُ بكلِّ منهما
على ما هو عليه، فإن تعذَّرَ صيرُ إلى الترجيح والنسخ، وعند تعذرهما
يلزمُ الفسخُ.

قال محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد البرزنجي المدني في
«الإشاعة في أشرط الساعة» ^(١) في بحث المهدي عليه السلام: الجمعُ

(١): (ص ١٦١) .

أولى من إسقاطِ بعض الروايات ، ولا شك أنه مُقَدَّم على الترجيح
 مهما أمكن انتهى .

وفي « حَلَبَةِ الْمُجَلِّي شرح مُنْيَةِ الْمُصَلِّي » ^(١) لابن أمير
 حاج في بحث الدعاء بعد الفراغ من بعد الصلاة : الجمعُ مُتَعَيِّنٌ عند
 الإمكان، إذا دار الأمرُ بينه وبين إهدارِ العمل بأحدِهِما بالكليَّة. انتهى .

(١) أقول : (الحَلَبَةُ) بالباء الموحدة وفتح الحاء : مجالُ الخيلِ للسياق .
 و (المُجَلِّي) : الفرسُ السابقُ الأولُ منها . ووقع في الأصل هنا وفيما سيأتي في
 (ص ٢١٢) قبل ذكر المناظرة بين أبي حنيفة والأوزاعي : (حلية المحلي) ! وهو
 تحريف قطعاً . فإن اسم الكتاب كما هو مسطور في النسخ الخطوطة الموثوقة :
 « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي وبنية المهدي » في شرح مُنْيَةِ الْمُصَلِّي وغيثية البندي . وقد
 رجعتُ إلى النسختين المحفوظتين منه في « دار مكتبات الأوقاف الإسلامية » ببلدتنا
 حلب : نسخة الأحمديّة ، ورقها ٥٠٦ ، ونسخة العثمانية ، ورقها ٣٥٥ ، فرأيتُ
 فيها التصريحَ بالاسم - كما ذكرته - مشكولاً مضبوطاً واضحاً حلياً في وجهه
 النسختين وفي خاتمة النسخة العثمانية أيضاً .

ونسخة العثمانية هذه مكتوبة في حياة المؤلف ابن أمير حاج ، ومن أصله
 المبيّض بخطه ، ومقابلةٌ بنسخته ومقروءة عليه أيضاً ، وعليها خطه في مواضع
 كثيرة جداً ، وفي هذه النسخة أيضاً بعضُ تعليقات عن المؤلف أضافها تلميذه أثناء
 قراءتها عليه ، كما في الورقة ذات الرقم ١١٨

وقد تكرر إثباتُ مقابليتها بنسخة المؤلف وقراءتها عليه بتكرار هذه
 العبارة ونحوها : (الحمد لله : إلى هنا بلغت المقابلةُ قراءةً على شيخنا الشارح
 أبقاه الله) . مكتوبة تلك العبارة بخط قارئها عليه : الامام العالم البارع الشيخ
 بدر الدين محمود العيني الحلبي في الأوراق التالية : ٥ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٢ ، =

.

= ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٤٧ ، ١٧٣ ، ٢٧٩ . وجاءت العبارة في الورقة ذات الرقم ٤٩ بالنص التالي : (الحمد لله : ثم إلى هنا بلنت المقابلة قراءةً وبجناً وتصحيحاً على شيخنا الشارح أبقاه الله تعالى ونفع بعلمه) . وجاءت في الورقة ذات الرقم ١٤٧ تحوي تاريخ القراءة والمقابلة بالنص التالي : (قابلتُ من هنا قراءةً على مؤلفيه شيخنا المؤلف أبقاه الله تعالى في ثاني عشر من شعبان من شهر سنة سبعين وثمانمائة) .

وجاء فيها خطأ المؤلف ابن أمير حاج في غير موضع ، وهذه مواطنه ونصوص مجملته التي كتبها يده :

١ - في الورقة ٥٣ : (الحمد لله رب العالمين ، بلغ صاحبه الامام العالم البارع الشيخ بدر الدين محمود الميني الحلبي ، نفع الله تعالى به وبفوائده ، وأجراه على حميد عوائده من أول الكتاب إلى هنا ، قراءة تصحيح وتحرير ، وتحقيق . ق . وتقرير ، وإفادة واستفادة على مؤلفه عفا الله عنه) .

٢ - وفي الورقة ٥٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به إلى هنا على النهج الموصوف ، والأسلوب المعروف ، على مؤلفه عفا الله عنه) .

٣ - وفي الورقة ٦٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله تعالى عنه) .

٤ - وفي الورقة ٧٧ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله تعالى عنه) .

٥ - وفي الورقة ٨٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ الأخ الشيخ بدر الدين نفع الله تعالى به المسلمين إلى هنا ، على الوجه السالف الموصوف ، والنهج الحسن المعروف على مؤلفه عفا الله عنه) .

٦ - وفي الورقة ٩٦ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به إلى هنا ، كذلك على مؤلفه ، عفا الله عنه) .

٧ - وفي الورقة ١٠٧ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى ، ونفعه كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله عنه) .

٨ - وفي الورقة ١١٨ : (الحمد لله رب العالمين ، ثم وصل دامت مغاليه ، وطابت أيامه وإياليه إلى هنا ، على نهجه المعروف ، وسيله المؤلف ، على مؤلفه غفر الله تعالى له) .

٩ - وفي الورقة ١٥٢ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك ، على مؤلفه محمد بن أمير حاج الحلبي ، لطف الله تعالى به) .

١٠ - وفي الورقة ١٦٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك ، على مؤلفه محمد بن أمير حاج الحلبي ، لطف الله تعالى به) .

١١ - وفي الورقة ١٧٥ : (الحمد لله ، ثم بلغ الأخ الشيخ بدر الدين نفع الله تعالى به إلى هنا ، قراءة تحرير على مؤلفه ، عفا الله تعالى عنه) .

وجاء في خاتمة هذا المجلد في الورقة ٣٧١ إعادة تسمية الكتاب أيضاً باسم (حَلَسَةُ الْمُجَلِّي) كما تقدمت الإشارة إليه أول هذه التعليقة ، كما جاء فيها مانصه : (وقع الفراغ من تكميل تحرير هذا السفر المبارك المنيف ، بعد القـدوم من السفر إلى القدس الشريف ، والعودة إلى الديار المأنوسة ، بمدينة حلب المحروسة ، بمون الله وحسن توفيقه ، وتيسير نقله كله وتنميته ، من الأصل المبيض بخط

مؤلفه الكريم ، شيخنا العلامة أبي اليُمن ذي الفضل الجسيم ، أبقاه الله تعالى لنشر ما آتاه من النضل العميم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، في ثالث شهر الله تعالى الواصب رجب الفرد الحرام ، من شهور سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة ، ويتلوه في السفر الثاني إن شاء الله : وأما الشرط الرابع فهو استقبال القبلة) .

.....

= وجاء في آخر هذه الورقة : (كاتبه الفقير إلى ربه ... محمود بن إسماعيل العيني الحلبي ، غفر الله له ولجميع المسلمين) .

فهذه النسخة المنقولة عن مئبضة المؤلف ، والمقابلة بها ، والمقروءة عليه والتحلية بخطه وتوقيعه بقراءتها عليه - في غير موضع - من ذلك الامام العالم البارع الشيخ بدر الدين محمود بن إسماعيل العيني الحلبي الحنفي : لاتدع أي مجال للتردد في أن اسم الكتاب الذي سماه به مؤلفه : (حَلَبَةُ الْمُجَلِّي) بفتح الحاء من (حَلَبَة) وسكون اللام ، يليها باء موحدة ، و (الْمُجَلِّي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر اللام المشددة .

وقد جاءت بهذا الضبط مشكولة في طبعة « كشف الظنون » المنقولة عن خط مؤلفه : (١٨٨٧/٢) . وجاءت كذلك في أوائل حاشية العلامة الشيخ ابن عابدين : « رد المحتار على الدر المختار » عند قول الشارح : (٩/١) : « بعد الاذن منه رحمته » ، قال الشيخ ابن عابدين : « وجزم العلامة ابن أمير حاج في شرحه على « التحرير » ... واستدل عليه في شرحه المسمى : حَلَبَةُ الْمُجَلِّي في شرح مئبئة المصلي » . انتهى .

ولكنه - للأسف - ود وقع في الحاشية المذكورة اسم الكتاب بعد هذا الوطن محرفاً تحريفاً مستمراً إلى (الحلية) ! هكذا بالياء المثناة من تحت . وقد تمكن هذا التحريف من طبعات « الحاشية » كلها ، من طبعة بولاق فما بعدها ! وهو تحريف عجيب يستسيغه القارىء غير العالم باسم الكتاب كل الاستساعة ! وكنت قدّرت أن هذا التحريف وقع في حاشية الشيخ ابن عابدين من تصرفات المصحح الذي أشرف على تصحيح الطبعة البولاقية الأولى ، فوجد الاسم في مخطوطة الشيخ ابن عابدين : (الحلية) هكذا كان مقطوعاً عن المضاف إليه فظنه تحريفاً نشأ من تعجل الشيخ ابن عابدين في كتابته وخطه ، فأثبتته باستمرار (الحلية) بالياء !

هكذا كنت قدّرت وظننت ، وخشاة أن يكون ظني هذا من بعض الظن : رجعت إلى مخطوطة الحاشية التي كتبها الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى يده ، وجرى طبع الحاشية في مصر بطبعة بولاق عليها مباشرة ، وهي مجزأة =

بخطه إلى أربعة أجزاء كبيرة ، ينتهي الجزء الأول منها في آخر كتاب الحج الواقع في المطبوعة البولاقية الأولى : (٢٥٨/٢) . وسقط من آخر ختامه في المطبوعة لفظ (في جما) يعني في جمادى الأولى . ويوجد هذا الجزء الأول من نسخة المؤلف ابن عابدين عند سماحة المفتي العام السابق للجمهورية السورية الشيخ أبو اليسر عابدين حفظه الله تعالى في مدينة دمشق ، رجعت إليه فرأيت العبارة التي جاءت في الحاشية المطبوعة (٩/١) بلفظ « حَلَبَةُ المُجَلِّي » رأيتها جاءت في الورقة السابعة من المخطوطة المذكورة هكذا : (حلية المجلي) . وجاءت لفظة (حلية) بالياء ذات النقطتين واضحة جلية ، فرجعت إلى آخر الجزء من المطبوعة المذكورة فرأيت فيه : « قَوِيلَ بِحُطِّ الْمَوْلَيْفِ مَاعِدَا التَّلَازِمِ السَّتِّ الْأَوَّلِ مِنْهُ » . والتلازم الست الأول تبلغ ٢٤ صفحة من الكتاب المطبوع ، إذ كل أربع صفحات فيه (متكرمة) . وهذا القدر الذي لم يُقَابَلْ ينتهي عند لفظ الشارح : (مقدِّمة) . فعلى هذا إثبات ما جاء في المطبوعة : (٩/١) بلفظ « حَلَبَةُ المُجَلِّي » إنما هو من صنع المصحح قبل أن تكون مخطوطة الشيخ ابن عابدين يده ، ولما وصلت المخطوطة إلى يده أثبتتها حينئذ (حلية) بالياء متابقة منه لخط الشيخ ابن عابدين نفسه !

وأنا أجزم أن هذا التحريف سرى على الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى من المخطوطة التي كانت يده ولا ريب ! وفي حوزتي نسخة مخطوطة من الكتاب المذكور وقع التحريف في تسميتها أيضاً ، فجاء على وجهها وفي مقدمتها : (حلية المجلي) . وهو تحريف يقع مثله كثير في المخطوطات ، وصوابه : (حَلَبَةُ المُجَلِّي) بالياء الموحدة مع فتح الحاء ، كما سبق لإثباته ونقله من النسخة المنقولة عن مبيضة المؤلف ، والمقابلة بها ، والمقروءة عليه ، وعليها خطه في غير موضع ، وكتبها قارئها عليه الامامُ العيني محمود بن إسماعيل رحمهما الله تعالى .

ومن هذا كله وجب الجزم بأن ما وقع في « حاشية ابن عابدين » أو غيرها من تسمية الكتاب : (حلية المجلي) بالاضافة ، أو : (حلية) من غير إضافة إنما هو تحريف من النساخ يجب تصحيحه وإثباته - حيث جاء - بلفظ (حَلَبَةُ المُجَلِّي) ، أو (حَلَبَةُ) بالياء الموحدة ، والله ولي التوفيق .

السؤال السابع

في أن تخريج الشيخين وكثرة الطرق وفقه الراوي هل هي من وجوه الترجيح؟

تخريجُ الشيخين: البخاري ومُسلم، وكثرةُ طُرُق الحديثِ من دون الوصول إلى حدِّ الشهرة والتواتر، وفقهُ الراوي، هل هي من وجوه الترجيح؟ أم لا؟

الجواب

لكلٍ منها دخلٌ في الترجيح، على الرأي النجيج.

أما تخريج الشيخين: فإِحصاءُ حوايه^(١) أن أهل أقسام الصحيح:

اتَّفَقَ عليه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما هو صحيحٌ على شرطها ولم يُخرجه^(٢) واحدٌ منها، ثم ما هو على شرط البخاري وحده، ثم ما هو صحيحٌ على شرط مُسلم، ثم ما هو صحيحٌ عند غيرهما. وهذا الترتيبُ قد أُطبقت عليه كلماتُ المحدِّثين

(١) أوَّلُ من رأى هذا التقسيم هو الشيخُ ابنُ الصلاح في «مقدمته»: (ص ٢٨). وقد لقي قولُه هذا قبولاً وردَّ من العلماء كما سنأتي الإشارة إليه تعليقاً بعد قليل.

(٢) وقع في الأصل: (ولم يخرج) .

بل يكادُ أن يكونُ مجمعا عليه بين المتبحرين، ولم يخالف فيه إلا ابنُ الهُمام^(١)

(١) في كتابه «فتح القدير» على «الهداية» في باب النوافل : (٣١٧/١) ، وكتابه «التحرير» في أصول الفقه في (فصل في التمارض) : (٣٠/٣) حيث قال في «فتح القدير» بعد أن حكى ما قاله ابنُ الصلاح : «هذا تحكُّمٌ لا يجوز التقليدُ فيه ، إذ الأصحُّ ليسَ إلا لاشتغالِ رُواتِها على الشروط التي اعتبرها ، فإن فرضَ وجودُ تلك الشروط في رِوَاةٍ حديثٍ في غيرِ «الكتابين» ، أفلا يكونُ الحكمُ بأصحِّةِ ما في «الكتابين» عينَ التحكُّمِ ؟ ...» .

وأيدَهُ تلميذُهُ الشيخُ ابنُ أميرِ حاجٍ رحمه الله تعالى في «التقرير والتحرير» في شرح كتاب التحرير : (٣٠/٣) ثم قال : «ثم مما ينبغي التنبيهُ له أنَّ أصحِّيتها على ماسواهما تنزُّلاً إنما تكونُ بالنظرِ إلى مَنْ بعدهما ، لا المجتهدين المتقدمين عليهما ، فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يُغالطُ به . والله سبحانه أعلم . انتهى بتصرفٍ يسير .

قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى فيما علَّقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص ٥٩) بعد أن نقلَ عبارة ابنِ أميرِ حاجٍ هذه : «يُرِيدُ أنَّ الشيخين وأصحابَ «السنن» جماعةٌ متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الاسلامي ، واعتنوا بقسمٍ من الحديث ، وكان الأئمةُ المجتهدون قبلهم أوفرَ مادةً وأكثرَ حديثاً ، بين أيديهم المرفوعُ والموقوفُ والمرسلُ وفُتَاوى الصحابة والتابعين .

ونظرُ المجتهد ليس بقاصرٍ على قسمٍ من الحديث ، ودونك «الجوامع» و «المصنَّفات» ، في كل باب منها تُذكرُ هذه الأنواعُ التي لا يستغني عنها المجتهد . وأصحابُ «الجوامع» و «المصنَّفات» قبل (السِّيَةِ) من الحفاظ : أصحابُ هؤلاء المجتهدين وأصحابُ أصحابِهِمْ . والنظرُ في أسانيدِها كان أمراً هيناً عندهم لعلو طبقتهم ، لاسيما واستدلالُ المجتهدِ بحديثٍ تصحيحٌ له . والإحتياجُ إلى (السِّيَةِ) والاحتجاجُ بها إنما هو بالنظرِ إلى من تأخَّرَ عنهم فقط ، والله أعلم .

وابنُ أمير حاج العلام،^(١) ومن تبعهما في هذا المرام.^(٢) وقد تعقب عليه صاحبُ «دراسات اللبيب»^(٣) بتعقباتٍ جيدة وإيرادات قوية فليُرْجَع إليه .

فاذا وُجِدَ حديثٌ في «الصحيحين» غيرُ مُتَقَدِّدٍ، وحديثٌ

(١) في كتابه : «التقرير والتجوير في شرح كتاب التحرير» : (٣/٣٠) . ثم دعوى حَصْرِ الخالفة في ابنِ الهيثم وابنِ أمير الحاج ... لا بُرْهانَ عليها ، فقد جاء ما يدفعُ هذا الترتيبَ عن جمهرةٍ كبيرةٍ من أئمة المحققين الذين تقدموا ابنَ الصلاح أو تأخروا عنه . وقد أوسعَ البيانُ في ذلك أيما إيساعٍ الأخُ العلامة المحقِّقُ الناقدُ الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى في تعليقاته على كتاب «دراسات اللبيب» المسماة : «التعقبات على صاحب الدراسات» : (ص ٣٧٤ حتى ٣٩٠) ، وفي تعليقاته على «ذبُّ ذُبَابَات» «الدراسات» : (٢/٢٤٠-٢٤٢) فانظرهما لزماً ففيهما المتقنَّع لكلِّ عالمٍ مُنصف .

(٢) أي وافقهما على ما يدفع هذا الترتيب ، كالحافظ ابن كثير ، والعلامة القسطلاني شارح البخاري ، والعلامة عليُّ القاري ، والعلامة أكرم السيدي في شَرْحِ حَيْثُهَا على «شرح نخبه الفكر» ، والعلامة عبدالحق الدهلوي المحدث ، وغيرهم من الأجلَّة . انظر «التعقبات على صاحب «الدراسات» (ص ٣٧٤ - ٣٩٠) ، و«ذبُّ ذُبَابَات» «الدراسات» للعلامة عبد اللطيف السندي (٢/٢٤٢) .

(٣) في الدراسة الحادية عشرة (ص ٣٢٨-٣٧٤) ، وأطال في ذلك جداً حتى استوعب ٤٦ صفحة وقد تمقَّبه صديقنا العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد الهندي - كما سبقت الإشارةُ إليه - بمحاضٍ طويلة علَّقَها هناك كانت كما قال الزمخشري : «الزيتُ مُخُ الزيتون ، والحواشي مَحْجَحةُ المتون» . فجزاه الله خيراً عن العلم وأهله .

معارضٌ له مثلهُ في الصحة بتصريحٍ مُعتمدٍ : يُرجَّحُ الأوَّلُ من حيث الأصحَّة على الثاني لوجود اتفاق الأُمَّة على الأوَّل دون الثاني، وإن لم يكن مثله في الصحة فتقديمُ ما في « الصحيحين » عليه ظاهر.

ولذا قال المضد في « شرح مختصر ابن الحاجب » ^(١) : السابعُ - أي من وجوه الترجيح - أن يكون مُسنَدًا إلى كتابٍ مشهورٍ عُرِفَ بالصحة ^(٢) كـ « البخاري » و « مسلم » على ما لم يُعرف بالصحة كـ « سُنن أبي داود » . انتهى .

نعم قد يرجَّحُ المُخرَجُ في غير « الصحيحين » على المُخرَجِ في أحد « الصحيحين » بوجوهٍ أُخرٍ تُوجبُ الترجيحَ كما قال السيوطي في « التدريب » ^(٣) : قد يعرِّضُ للمفوقِ ما يجمله فائداً كأن يتفقا على إخراجِ حديثٍ غريبٍ ، ويُخرَجَ مسلمٌ أو غيره حديثاً مشهوراً أو مما ^(٤) وُصِفَتْ ترجمتهُ بكونها أصحَّ الأسانيد . قال الزركشي : ومن ههنا يُعلمُ أن ترجيحَ كتاب « البخاري » على « مسلم » المرادُ به ترجيحُ الجملةِ على الجملة لا كل فردٍ من أحاديثه على كل فردٍ من أحاديثِ

(١) : (٣١١/٢) .

(٢) وقع في الأصل : (وعرف بالصحة) . والتصويب عن « شرح مختصر ابن الحاجب » .

(٣) : (ص ٦٥) .

(٤) وقع في الأصل : (ومما) . وهو تحريف . والتصويب عن « التدريب » .

الآخر . انتهى .

وفي « شرح نخبة الفكر »^(١) لابن حجر : أما لو رُجِحَ قسمُ
على ما هو فوقه بأمورٍ أخرى تقتضي الترجيحَ : فانه^(٢) يُقدَّمُ على
ما فوقه ، إذ قد يعرِضُ للمفوقِ ما يجعله فائقاً ، كما لو كان الحديثُ
عند مسلم مثلاً ، وهو مشهورٌ قاصرٌ عن درجة التواتر ، لكنه حفَّتُهُ
قرينةٌ صارَ بها مفيداً للعلم ، فانه يُقدَّمُ على الحديث الذي يُخرجه^(٣)
البخاري إذا كان فرداً مطلقاً ، وكما لو كان الحديثُ الذي لم يُخرجاه
من ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونها أصحَّ الأسانيد ، كمالك عن نافعٍ عن
ابن عمر فانه يُقدَّمُ على ما انفردَ به أحدهما مثلاً ، ولا سيما إذا كان
في إسناده من فيه مقال . انتهى .

وأما كثرةُ طرقِ الحديث : فاختلَفوا فيها^(٤) على قولين :

الأوّلُ : أنها ليست من أماراتِ الترجيح ، وإليه ذهب عامةُ
الحنفية وبعضُ أصحاب الشافعي ، كذا قال البخاري^(٥) في « التحقيق »

(١) : (ص ٤٧) بمحاشية « لفظ الدرر » . (٢) لفظ (فانه) ساقط من الأصل .

(٣) وقع في الأصل : (الذي خرجه) . والمثبتُ عن « شرح النخبة » .

(٤) وقع في الأصل : (فيه) .

(٥) هو العلامة عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري مؤلف « كشف الأسرار
شرح أصول البزدوي » ، وغيره ، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ . والبسط في ترجمته يطلب من
« الفوائد البهية » . قال المؤلف اللكنوي في تمليقاته على « الرفع والتكيل » : (ص ٣٩ و ٤٠) .

شرح المنتخب الحسامي^(١) ووجهه بأن كثرة العدد لا تكون^(٢) دليل القوة ما لم يخرج عن حيز الآحاد إلى حيز التواتر أو الشهرة، وأوضحه بأنه لا يترجح في الشهادة إحدى الشهادتين بكثرة العدد.

والثاني : أنها من أمارات الترجيح، وهو قول أكثر الشافعية، وبه قال أبو عبد الله الجرجاني من أصحابنا وأبو الحسن الكرخي في رواية، لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الخبرين لا توجد في الآخر، ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة في أحد الخبرين، لأن قول الجماعة أقوى وأبعد من السهو، وأقرب إلى إفادة العلم من^(٣) قول الواحد، فإن خبر كل واحد يفيد ظناً، والظنون المجتمعة كلما كانت أكثر كان الصدق أغلب حتى ينتهي إلى القطع. كذا ذكر البخاري في «التحقيق» أيضاً^(٤).

وفي «مسلم الثبوت» مع شرحه للمولوي ولي الله اللكنوي: لا ترجح بكثرة الرواة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً لأكثر العلماء كالأئمة الثلاثة وغيرهم ومنهم محمد، فيترجح بكثرة الأدلة.

(١) وقال مثله في كشف الأسرار : (١٠٢/٣).

(٢) جاء في الأصل : (لا يكون).

(٣) وقع في الأصل : (عن). وهو تحريف.

(٤) وقال مثله أيضاً في كشف الأسرار : (١٠٢/٣).

والرواةِ عندهم وإن لم تبلغ الشهرةَ ، فما في « كشف المنار » من نسبة
 خلاف إلى بعض أهل النظر : ليس على ما ينبغي . انتهى .

والذي يقتضيه رأيُ المُنْصِفِ ^(١) ، ويرتضيه غيرُ المتعسفِ ،
 هو اختيارُ ما عليه الأكثرُ ، وأنه بالنسبة إلى الأول أظهر ، وقد مال
 إليه صاحبُ « مُسَلِّمُ الثبوت » ، حيث ضعفَ دلائلَ المذهبِ الأولِ ،
 وأشار في دليلِ المذهبِ الثاني إلى الثبوت ، واختاره أيضاً الزيلعيُّ
 حيث قال في « نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية » في بحث (جهر
 البسلة) ^(٢) : مع أن جماعةً من الحنفية لا يرون الترجيحَ بكثرة الرواة ،
 وهو قولٌ ضعيفٌ لبعْدِ احتمالِ الغلطِ على العددِ الأكثرِ ، ولهذا
 جُمِلَتِ الشهادةُ على الزنا أربعةً لأنه أكبرُ الحدودِ . انتهى .

وفي كتاب « الاعتبار » ^(٣) للحازمي : مما يرجَّحُ به أحدُ
 الحديثين على الآخر كثرةُ العددِ في أحدِ الجانبين ، وهي مؤثرةٌ في
 باب الرواية ، لأنها تُقَرِّبُ مما يُوجبُ العلمَ وهو التواتر ، وقال
 بعضُ الكوفيين : كثرةُ الرواةِ لا تأثير لها في باب الترجيحات ، لأن

(١) وقع في الأصل : (المصنف) . وهو تحريف .

(٢) : (٣٥٩ / ١) .

(٣) : (ص ٩) .

طريق كل واحدٍ منهما^(١) غلبةُ الظن فصار كشهادة الشاهدين مع شهادة الأربعة .

يُقالُ على هذا: إلحاقُ الرواية بالشهادة غيرُ ممكن ، لأنَّ الرواية وإن شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد فارقتها في أكثر الوجوه ، ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأةً لرجلٍ بمالٍ لا تُقبلُ شهادتهُنَّ ، ولو شهدَ به^(٢) رجلانِ قُبِلَت شهادتهما ؟ ومعلومٌ أنَّ شهادةَ المحسين أقوى في النفس من شهادة رجلين ، لأنَّ غلبةَ الظن إنما هي معتبرة في باب الرواية دون الشهادة .

وكذا سَوَّى الشارعُ بين شهادة إمامين عالِمين وشهادة رجلين لم يكونا في منزلتهما . وأما في باب الرواية ترجَّح رواية الأعم على غيره من غيرِ خلافٍ يُعرفُ في ذلك ، فلاحَ الفرقُ بينهما . انتهى .

ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ الاعتمادَ على كثرةِ الرواة وتعددِ الطُرُق ، والترجيحُ بها: إنما يكون بعدَ صحَّةِ الدليلين ، وإلا فكم من حديثٍ كُثِرَتْ رِوَايَتُهُ وتعدَّدَتْ طُرُقُهُ وهو ضعيف . وإنما

(١) لفظ (منها) زيادةٌ من « الاعتبار » .

(٢) لفظ (به) زيادةٌ من « الاعتبار » .

يُرجَّح بكثرة الرواة إذا كانوا مُعْتَجَبًا بهم من الطَّرَفَيْنِ ، كذا ذكر الزيلعي^(١) في «تخريج أحاديث الهداية»^(٢) والمعني^(٣) في «البنية شرح الهداية»^(٤) وغيرهما .

وأما فقه الراوي : فقال الحازمي^(٥) : الوجه الثالث والمشرون

- أي من وجوه الترجيح - أن يكون رواية أحدِ الحديشين - مع تساويهم في الحفظ والاعتقان - فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من مُشِيرَاتِ الألفاظ ، فالاسترواحُ إلى حديثِ الفقهاء أولى . وحكى علي^(٦) بن خنصرم قال : قال لنا وكيع : أي الإسنادين^(٧) أحب اليكم؟ الأعمش^(٨) عن أبي وائل عن عبد الله؟ أو سُفْيَانُ عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فقال : ياسبحان الله ! الأعمش^(٩) : شيخ ، وأبو وائل : شيخ . وسُفْيَانُ : فقيه ، ومنصور^(١٠) : فقيه ، وإبراهيم : فقيه ، وعلقمة : فقيه . وحديثُ تداوله الفقهاء خير من أن تداوله الشيوخ^(١١) . انتهى .

(٢) : (٦٢٧/١) .

(١) : (٣٦٠/١) .

(٣) في كتابه : «الاعتبار في النسخ والنسوخ من الأخبار» : (ص ١٦) .

(٤) وقع في الأصل : (أي الإسناد) . وهو تحريف . وانصبوب عن «الاعتبار» .

(٥) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» : (ص ١١) . وقال ابن الأثير في

«جامع الأصول» : (٦٢/١) بعد ذكره : «فهذا من طريق الفقهاء رباعي إلى ابن

مسعود ، وثلاثي من طريق المشايخ ، ومع ذلك قديم الرباعي لأجل فقه رجاله» .

أفاده الصديق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني في تعليقه على «دراسات الأيب» : (ص ٢٠٧) .

وفي «التدريب»^(١): «ثالثها - أي من وجوه الترجيح - فiqه الراوي سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ، لأن الفقيه إذا سمع ما يمنع حملهُ على ظاهره بحث عنه حتى يطَّلِعَ على ما يزولُ به الإشكالُ بخلاف العامي»^(٢). انتهى.

وفي «مُسَلِّمُ الثبوت»^(٣): وفي السَّنَد: بفقه الراوي وقوة ضبطه وورعه. انتهى.

قال مولانا وليُّ الله اللكنوي في «شرحِه»: اعلم أن حصول الترجيح بالفقاهة إنما هو لأنَّ الفقيه يميزُ بين ما يجوزُ روايته وما لا يجوز، فإذا سمعَ كلاماً لا يجوزُ إجراؤه على الظاهر لا يجترئُ على روايته في أوَّل النظر بل يفحصُ عن معناه ويسألُ عن سببِ وروده، فيطَّلِعُ على ما يُزيلُ إشكاله ثم ينقلُه، بخلاف غير الفقيه فإنه لا يقدِّرُ على ذلك فينقلُ القدرَ المسموع، وهذا بعينه يقتضي ترجيحَ الأَفَقه على من هو أدنى منه في الفقاهة، فيرجَّحُ رواية من هو أكثرُ فقهاً على رواية من ليس بتلك المرتبة. انتهى.

وقال أيضاً: اعلم أنَّ الترجيحَ بالفقاهة يقع^(٤) مطلقاً لما عرفت، فاقيل إن هذا الترجيحَ يُعتبرُ في خبرينِ مروَّيَّين بالمعنى لا في

(١): للسيوطي (ص ٣٨٩).

(٢) وفي الأصل: (بخلاف العابد) وهو تحريف. والتصويب عن «التدريب».

(٣): (٢٠٦/٢). (٤) وقع في الأصل: (تقع). وهو سبق قلم.

المرويين في اللفظ تحكّم. انتهى .
وفي «أصول البرزدوي»^(١): «قُصِرَتْ رِوَايَةُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ
بِالْفَقْهِ عِنْدَ مُعَارَضَةٍ مِنْ عُرِفَ بِالْفَقْهِ فِي بَابِ التَّرْجِيحِ ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا
فِي التَّرْجِيحِ . انتهى .

وفي «حاشيته» : قياس مذهب أهل الحديث عدم الترجيح
بفقه الراوي لأنَّ نقل الحديث بالمعنى لا يصحُّ عندهم أصلاً فيستوي
في النقل الفقيه وغير الفقيه . وقال قومٌ هذا الترجيحُ إنما يُعتبرُ في
خبرين مرويين بالمعنى . أما باللفظ فلا ، والحقُّ أنه يقع به الترجيح
مطلقاً . انتهى .

وفي «نوير المنار» لبحر العلوم اللكنوي: الحديث الذي رواه أفقه
مُقدّمٌ في العمل على الحديث الذي ليست روايته كذلك انتهى ، لمخصّصاً معرباً .
وفي «فتح القدير»^(٢) بعد ذكر مناظرة أبي حنيفة مع الأوزاعي:
فرجّح بفقه الرواة كإرجّح الأوزاعي بعلو الإسناد ، وهو^(٣) المذهبُ
المنصورُ عندنا ، انتهى . ومثله في «حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شرح مُنْيَةِ
المُصَلِّي»^(٤) لابن أمير حاج الحلبي .

والمناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي المشهورة بين الفقهاء

(٢) : (١/٢١٩) .

(١) : (٢/٣٩٧) .

(٣) أي الترجيح بفقه الراوي .

(٤) وقع في الأصل : (حلية المجلي) . وهو تحريف . صوابه ما أثبتّه كما سبق

التنبية عليه في (ص ١٩٧ - ٢٠١) .

هي : أنه اجتمعَ هو والأوزاعيُّ في دارِ الحنَّاطينِ بمكة ، فقال الأوزاعيُّ لأبي حنيفة : مابائكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع . وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصحَّ عن رسول الله فيه شيء ، فقال : كيف لم يصحَّ وقد حدثني الزهريُّ عن سالمٍ عن أبيه عن رسول الله أنه كان يرفعُ يديه إذا افتتح الصلاة ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : حدثنا حمادٌ عن إبراهيم عن علقمةَ والأسودِ عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان لا يرفعُ يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعودُ لشيء من ذلك ، فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهريِّ عن سالم عن أبيه وتقول : حدثنا حمادٌ عن إبراهيم ؟ ! فقال أبو حنيفة : كان حمادٌ أفتقه من الزهريِّ ، وكان إبراهيمُ أفتقه من سالم ، وعلقمةٌ ليس بدون ابنِ عمر في الفقه ، وإن كانت لابنِ عمرِ صحبةٌ وله فضلٌ صحبة . فالأسودُ ^(١) له فضلٌ كبير ، وعبدُ الله : عبدُ الله ، فسكتَ الأوزاعيُّ .

قلتُ : قد اشتهر بين العوام أنَّ هذه المناظرة مما لا سندَ لها لا صحيحاً ولا ضعيفاً حتى إنَّ صاحب « الدراسات » قال ^(٢) : إن هذه

(١) جاء في الأصل : (والأسود) . وجاء في « فتح القدير » : (٢١٩/١)
و « الجواهر النيفة » : (٦١/١) : (فالأسود) . فأثبتها .

(٢) في « دراسات اليب في الأموة الحسنة بالحبيب » . (ص ٢٠٥) منها .

الحكاية عن سفيان بن عيينة معلقة ، ولم أر من أسندها ، ومن عنده السند فليات به . انتهى .

وليس كذلك ، فقد أسندها أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري المعروف بالأستاذ ، تلميذ أبي حفص الصغير ، ابن أبي حفص الكبير ، تلميذ الإمام محمد بن الحسن في « مسنده » بقوله : حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي ، حدثنا سليمان بن الشاذ كوني ، قال سمعت سفيان بن عيينة يقول : اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحنّاطين بمكة ... إلى آخر ما مر ذكره^(١) . كذا نقله السيد مرتضى الحسيني^(٢) في كتابه : « عقود الجواهر المنيعة في أدلة الإمام أبي حنيفة »^(٣) .

(١) وقد أسندها عن الحارثي الإمام موفق المكي في « مناقب الإمام الأعظم » : (١٣٠ / ١) . والحارثي إمام حافظ مشهور من كبار فقهاء الحنفية . ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة القاسم بن أصبغ (ص ٨٥٤) . فقال : « وفي سنة أربعين وثلاثمائة : مات عالم ماوراء النهر ومحدث الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري ، الملقب بالأستاذ ، جامع « مسند أبي حنيفة الإمام » ، وله اثنتان وثمانون سنة . أفاده الحق محمد عبد الرشيد النعماني في تليقه على « دراسات البيب » : (ص ٢٠٥) .

(٢) وقع في الأصل : (الحسيني) . وهو تحريف .

(٣) : (١ / ٦٠ - ٦١) . وقال المرتضى بعدها : « والشاذ كوني : وام مع حفظه ، إلا أن القصة مشهورة » .

وفي « شرح شرح النخبة » لعلي القاري^(١): المذهب المنصور عند علمائنا الحنفية : الأقضية دون الأكثرية . انتهى .

فهذه عبارات العلماء قد دللت على اعتبار الترجيح بالفقه ، وأن فيه ثلاثة مذاهب^(٢) : عدم اعتباره مطلقاً ، واعتباره مطلقاً ، واعتباره فيما إذا كان مروياً بالمعنى دون ما إذا كان مروياً باللفظ ، وأن مختار الحنفية وبعض المحدثين هو المذهب الأخير .

وقد أتى صاحب « دراسات اللبيب » ههنا بكلام يني اعتبار الترجيح بالفقه عند الحنفية حيث قال^(٣) - عند ذكر وجوه الإغراب في المعارضة المشهورة بين أبي حنيفة والأوزاعي في بحث رفع اليدين مانصه : الثالث : فقه الرواة لا أثر له في صحة الروي ، وإنعامدارها على العدالة والضبط وكل ما اشترط في صحة الحديث . إذ قلته الفقه لا يوجب^(٤) الوهن في شرائط التحمل وما يلائمه الوثوق بالرواية ، وإذا انتفى ذلك بقي العلو لسند ابن عمر مع ماله من

(١) : (ص ١٠٤) .

(٢) وقع في الأصل : (ثلاث مذاهب) . وهو يتمشى على رأي الكوفيين دون الجمهور .

(٣) في (ص ٢٠٦) منها .

(٤) جاء في الأصل : (يوجب) . ومثله في « دراسات اللبيب » : (ص ٢٠٧) .

الصحة ، والحنفية لا يعتقدون أيضاً أن قلة فقه الراوي مما يتطرق به الوهن إلى مرويه ، بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه يُقدّم القياس عليها من غير أن يتطرقَ عندهم وهن بعدم فقه الراوي في صحة مرويته ، أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوي لصحة مرويه من مرويه من دونه في الفقه .

وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية مثل أبي هريرة ، وأنس ، وجابر ، وهم عندهم ممن يقلّ فقههم من الصحابة ، قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد ، لاسيما في حكمهم على أبي هريرة بقلّة الفقه . انتهى .

ثم قال ^(١) بعد كلام طويل : وإذ قد تبين أنه لا أثر لفقه الراوي في صحة الحديث وقوّته على حديث غير الفقيه ، وأن أصحاب أبي حنيفة إنما يرون الأثر لكثرة الفقه وقلته من جهة أخرى غير ترجيح المروي وهي تقديم القياس ، فنسبة القول بترجيح رواية الفقيه على غير الفقيه إلى أبي حنيفة في هذه الحكاية من أمارات الاختلاق ^(٢) عليها . انتهى .

(١) في (ص ٢١٢) .

(٢) وقع في الأصل : (الاختلاف) . وهو تحريف .

وهذا الكلامُ فيه نظرٌ لا يخفى ، فإنه - وإن أُصاب في أنه لا أثر للفقهِ في صحّة المرويِّ ، إنما مدارُها على العدالة وغيرها من الشروط المذكورة في موضعها ، وفي أن قلّة الفقهِ لا توجبُ الوَهْنُ في شرائط التحمُّل ، وفي أنه قد وقعَ الطعنُ على الذين قالوا بعدمَ قبولِ رواية غير الفقيه المخالفة للناس ومجمعٍ من الحنفية لا كلِّهم كما هو مبسوط في « الكشف »^(١) و « التحقيق » و « التلويح »^(٢) و « التحرير »^(٣) وغيرها - لكنه لم يُصبْ في أنه لا أثرَ لفقهِ الراوي في قوّة الحديث على حديثٍ غيرِ الفقيه عند الحنفية ، وأنهم إنما يرونَ الترجيحَ بالفقهِ من جهةٍ أخرى لا من هذه الجهة . فإن كُتِبَ أصول الحنفية متواردةً على اعتبار ترجيحِ مرويِّ الفقهاء على مرويِّ غيرِ الفقهاء ، وليس ابنُ الهمام متفرّداً بنسبته إلى أبي حنيفة ، بل قد صرَّحَ به جمعٌ ممن قبله ومن بعده ، كما لا يخفى على من وسَّعَ نظره وفتَّحَ بصره .

وقد يترأى في هذا المقام أنه لا أثرَ للفقهِ في المروي أصلاً ، إنما المؤثرُ في ضعفه وقوَّته تفاوتُ درجاتِ الراوي في شروط الصحة

(١) للعلامة عبد العزيز البخاري : (٣٨٣/٢) .

(٢) للسعد التفتازاني (٥/٢) .

(٣) للكامل بن الهمام (٢٥٠/٢) شرح تلميذه ابن أمير الحاج الحلبي .

نقصاناً وكالاً، وإعماً الفقهُ أمرٌ يتفاضلُ به الفقيه في نفسه على غير الفقيه، فينبغي أن لا يقع ترجيحُ مروى الفقيه على مروى غير الفقيه. والجوابُ عنه: أن بالتفاوت في الفقه يقع التفاوت في المروى أيضاً، لأنه لا يقع به فيه أمرٌ أصلاً، وذلك لأن الرواية بالمعنى قد شاعت بينهم وقلَّ من لم يُجَوِّزها منهم، فإذا كان الراوي فقيهاً يجتهدُ في فهم معاني اللفظ المروى، ويتأملُ في المعنى الظاهر والخفي، بخلاف غير الفقيه، فإنه يأخذ ظواهر المعاني ولا يصلُ إلى بواطن المباني، فمن هذه الجهة يرجحُ الأوَّل على الثاني، ولا يكون عند التعارض ترجيحٌ للثاني فان قلت: إن الصحابة كانوا أكثرَ اعتناءً بحفظ ألفاظ الحديث بعينها وتبليغ الأحاديث بهيئتها، ولذا يُنقلُ عنهم كثيراً: الشكُّ بين اللفظين والترددُ بين الجملتين، وكانوا أشدَّ نكيراً على من بدَّلَ لفظَ الخبرِ بلفظٍ آخرَ وإن لم يحصلُ فسادُ المعنى ولم يتغيَّر، كما لا يخفى على من طالعَ كتب الفن، وتأملَ روايات «السنن»، فمع هذا يُستبعدُ عنهم وإن كانوا غيرَ فقهاء أن يُبدِّلوا الألفاظ ولا يتأملوا مواقع الألفاظ.

قلتُ: مع ذلك كان كثيرٌ من الصحابة مكثفين برواية المعنى غيرَ ملتزمين للمبنى، فيظهر التفاوتُ بالفقه عند ذلك وإن لم يظهر

هنالك، مع أن الاعتناء بالألفاظ وإن كان موجوداً في الصحابة لكنه مفقودٌ فيمن^(١) بعدهم من الرواة والأئمة فأنهم جاوزوا الرواية بالمعنى من دون الاعتناء بالمبنى، وهو مذهبُ أكثر الفقهاء والمحدثين خلافاً لطائفة من الفقهاء والمحدثين، فلا بُدَّ أن يُعتبر الترجيحُ بنقائهم^(٢) في الفقه ومقدار تأملهم وأفهامهم.

على أن ههنا وجهاً آخرَ لاعتبار الترجيح بالفقاهة يشملُ ملزماً
الألفاظ وغيرهم من الأئمة والصحابة، وهو أنه قد يكون للحديث مَوْزِدٌ يختصُّ به ولا يتجاوزُ إلى غيره، وقد يكون له متملِّقٌ ينكشفُ بضمِّه المقصودُ، أو متملِّقٌ ينحلُّ به المعقودُ، فالفقيه إذا رَوَاهُ رَوَاهُ بمدِّ إحاطة الأطراف، وغيرُ الفقيه يقتصرُ على رواية الأطراف، فتترجَّحُ عند التعارضِ من هذه الحيثيةِ روايةُ الفقيه على غيرِ الفقيه وإن تساوىَا في الصبْطِ والعدالةِ وسائر شروط الصحة.

(١) وقع في الأصل : (فيا) .

(٢) يريد بنقائهم . ولفظ (نقادة) غير وارد في مجامع اللغة .

السؤال الثامن

هل يُقبلُ الجمعُ بالرأي أم لا ؟

هل يُقبلُ الجمعُ والتطبيقُ بمجردِ الرأي من غيرِ دلالةِ النصِّ عليه على وجه من الوجوه ؟

الجواب

لا يُقبلُ الجمعُ ما لم يشهد به نصٌّ شرعيٌّ شهادةً ظاهرةً أو خفيةً ، أو ضابطٌ ^(١) شرعيٌّ نَبَتَ بِدليلٍ شرعيٍّ ، وأما بالرأي المحضِ بدونِ دلالةِ الشرعِ فيه من وجهٍ من الوجوه فغيرُ مقبولٍ عند نُقَّادِ الفحول ، ومن ثمَّ صرَّحوا بأنه لا يكملُ للقيامِ بالجمعِ إلا الجامعون بين صناعاتِ الحديثِ والفقه ، النواصون على المعاني الدقيقة كما في «مقدمة ابن الصلاح» ^(٢) وغيره .

(١) وقع في الأصل : (أو ضبط شرعي) . وهو تحريف .

(٢) : (ص ٢٤٤) في نوع « معرفة مختلف الحديث » . وعبارة النووي في « التقريب » : (ص ٣٧٨) « أتمَّ مما هنا ، ونصَّها : « وإنَّا يكملُ له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والناصون النواصون على المعاني » .

وقال الحافظ العراقي في « شرح الألفية » : (٣٠٢/٢) : « صنَّفَ في =

.....

= (مختار الحديث) : أبو محمد بن قتيبة ، فأنى بأشياء حسنة ، وقصّر بأعنه في أشياء قصّر فيها . وصنّف في ذلك محمد بن جرير الطبري ، وأبو جعفر الطحاوي كتابه : « مشكل الآثار » ، وهو من أجل كتبه . وقال الحافظ السخاوي في « فتح المنبث » : (ص ٣٦٣) : « ومن صنّف فيه أيضاً : أبو بكر بن فؤرك ، وأبو محمد القصري - الأندلسي - » .

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في المقدمة الحافلة التي كتبها لكتاب « الأسماء والصفات » للبيهقي (ص : ي) : « وكتاب الإمام أبي بكر محمد بن الحسن ابن فؤرك في تأويل أحاديث الصفات : معروف ، لكن لو اقتصر على الأحاديث الثابتة بدون تعرض الواهيات لما أبعد في التأويل » . وقال أيضاً في تعليقه له على (ص ٤١١) من الكتاب المذكور : « وأبو بكر بن فؤرك على جلالة قدره في علم الكلام ، كثيراً ما يعطش سهمته في باب التأويل » . وقال رحمه الله تعالى في كتابه « الامتاع بسيرة الامامين : الحسن بن زياد ، ومحمد بن شجاع » : (ص ٦٤) : « وتأويلهم بمضاهي الأخبار الموضوعة مما لا داعي إليه عند من اعترف بوضعها ، ولا حاجة في افتراض دحيثها والاسترسال في تأويلها ، كما فعل ابن فؤرك وغيره » ، يعني لأن التفسير فرع الصحة والثبوت . ولا حجة ولا ثبوت لها ، فأغنى ذلك عن تفسيرها .

السؤال التاسع

ترك الراوي العمل بظاهر الرواية ، هل يصلح حجة لترك الرواية ؟

ترك الراوي العمل بظاهر الرواية ، هل يصلح حجة لترك الرواية أم لا ؟

الجواب

فيه خلاف بين الأئمة وفقهاء الأمة ، فانه إذا روى الصحابي حديثاً فلا يخلو إما أن يكون مُحتملاً للمعاني ولم يكن واحداً منها ظاهراً ، كما اُشترِكَ والمُجْمَل ونحو ذلك ، فحُمِلَ على أحدِ حَمَلَيْهِ ، فالمتعينُ ذلك الحِمْلُ عند الجمهور ، منهم الشافعيةُ وبعضُ الحنفية ، لأنَّ الظاهر من حاله عدم حمله عليه إلا بقريئة ظهرت له ، والصحابي العارف بأحوال النبي ﷺ ، الواقف على أسرارِهِ أعرفُ بذلك من غيره ، فكان حمله بياناً منه أنَّ النبي ﷺ أراد ذلك ، فلا يُترك تأويلُهُ إلا بالأقوى منه ، وخالف فيه أكثرُ الحنفية حيث قالوا : لا يجبُ تقليدُ تأويلِ الصحابي بجواز أن يكون حمله عليه برأيه فلا يبطلُ به احتمالُ آخرٍ شمله النص .

وإذا رَوَى الصحابي حديثاً ظاهراً في معنى فحمله على غيره ،
 فالأكثر منهم الشافعية والمالكية والكرخي من الحنفية يحملونه على
 الظاهر ، ولا يعتبرون قول الصحابي ، وأكثر الحنفية والحنابلة يحملونه على
 ما حمل عليه الصحابي من خلاف الظاهر ، ويتركون العمل بالظاهر
 بناءً على أن ترك الظاهر بلا وجه حرام ، فلا يتركه إلا بدليل
 مُرجَّح لما ليس بظاهر ، كذا في شروح « التحرير »^(١) وشروح
 « المسلم »^(٢) وغيرها .

والظاهر في هذا المقام : هو عدم ترك ظاهر النص بما حمله
 الصحابي من خلاف الظاهر ، لأن قول الرسول ﷺ لا يبطل
 بقول غيره ، فما أفاد بظاهره لا يبطل الاحتجاج به بترك غيره ،
 غاية الأمر أن الصحابي ظهر له قرآن رَجَّحت حمله على
 ما حمله عليه ولم تظهر تلك القرآن لغيره ، فلا يخرج الظاهر عن
 حيز الاحتجاج في حقه .

(١) : (٢٦٥/٢) شرح الشيخ ابن أمير الحاج ، و (٧١/٣) شرح أمير
 بادشاه الحسيني .

(٢) : (١٦٢/٢) شرح الشيخ محب الله بن عبد الشكور .

السؤال العاشر

في معارضة الصحابي بالمرفوع

إذا وُجِدَ بمعارضة حديث مُسْنَدٍ صحيحٍ قولُ صحابيٍّ
أو فعله، فهل يُتَوَقَّفُ في قبول ذلك الحديث؟ أم يُتَوَقَّفُ عن
قبول ذلك؟

الجواب

قولُ الصحابي وفعله المعارضُ لحديثٍ مُسْنَدٍ صحيحٍ
لا يخلو: إما أن يَثْبُتَ بِسَنَدٍ صحيحٍ كَسَنَدِ مُسْنَدٍ صحيحٍ، أو
لا، فعلى التقدير الثاني يترجَّحُ الحديثُ على ذلك الأثر بالضرورة
لترجُّحِ الثابتِ الصحيح على غيره بالقوة، وعلى التقدير الأولِ ففيه
تفصيلٌ للحنفية بين ما إذا كان الصحابيُّ راوياً للحديث، وبين ما إذا
كان غيرَ راوٍ له، وبين ما هو جرحٌ وخلافٌ بيقين، وبين ما ليس
كذلك، وهو مبسوطٌ في «الكشف»^(١)، و«التحقيق»^(٢)، و«التوضيح»^(٣).

(١): «كشف الأسرار» لمبد العزيز البخاري (٥٩/٣ - ٦٧).

(٢): «التوضيح» لصدر الشريعة: (١٣/٢).

وشروح «التحرير»^(١) وغيرها .

والحق في هذا المقام أن قول النبي ﷺ وفعله أحق بالاتباع ، وقول غيره أو فعله لا يساويه في الاتباع ، فإذا وجد من الصحابي ما يخالف الحديث النبوي يؤخذ بخبر الرسول ويجمع بينه وبين أثر الصحابي ليخرج من حيث الخلاف إلى التوافق والقبول ، وذلك لحسن الظن بهم والترغيب من النبي ﷺ إلى الاهتداء بهديهم ، وطرق الجمع كثيرة أدناها الحمل على العزيمة والرخصة . ونظيره ماروي عن ابن مسعود من التطبيق^(٢) مع ثبوت وضع الأيدي بالتحقيق ، فإنه حمل الوضع^(٣) على الرخصة وأخذ بالتطبيق ظناً منه أنه العزيمة . ذكره فخر الإسلام في «أصوله»^(٤) .

وقد يكون خلاف الصحابي لأنه لم يكن بلغه ذلك الحديث الصحيح ، ومثله كثير شهير . أو بلغه وحمله على خلاف الظاهر

(١) : «التحرير» ، للكمال بن الهمام (٢/٢٦٥) .

(٢) قال الشيخ عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار شرح أصول البردوي» : (٦٧/٣) : «التطبيق أن يضم المصلي إحدى الكفين إلى الأخرى ويرسلها بين فخذه في الركوع» .

(٣) أي وضع اليدين على الركبتين والأخذ بهما في أثناء الركوع .

(٤) : (٦٧/٣) .

بقريئة ظهرت له ^(١)، وهي لا تُوجب بطلان الظاهر. أو حمّله على ظاهره، لكن تركه الحديث آخر معارض له مساوٍ له أو أرجح منه عنده، ونحو ذلك من الاحتمالات الممكنة. فمع هذه الاحتمالات لا يُترك الحديث الصحيح بأثر الصحابي، وإليه أشار ابن الهمام حيث قال في «فتح القدير» في بحث الجمعة ^(٢): قول الصحابي: حُجَّةٌ عندنا، فيجب تقليده ما لم ينفه شيء من السنة. انتهى.

وقد ذكر صاحب «الدراسات» في هذا البحث تفصيلاً حسناً فأغنانني عن التفصيل ^(٣).

(١) وقع في الأصل: (لها). وهو تحريف ظاهر.

(٢): (٤٢١/١).

(٣) قال صاحب «دراسات اللبيب» فيها: (ص ٣٩٣): «التمسك بأثر الصحابة عند وجدان المرفوع الصحيح على خلافه: تمسك ضعيف قام الدليل الحق على وجوب تركه. فإن قول المصوم الواجب علينا اتّباعه بمجرد ثبوت صحته عندنا: لا يعارضه قول غيره كائناً من كان.

فيحمل قول الصحابي أنه لم يلغه قول المصوم، وهو كثير في الصحابة، أو بلفظه لكن تركه لمعارض اجتهادي لا يكون فهمه فيه حجة على غيره، ولا ينحصر ذلك في علم نسخه لاحتمال وجوه آخر، كبلوغ حديث آخر إليه قهمةً معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك عنده، فحمل بما هو الآخر عملاً. وسواء في هذا أن يكون الحديث المتروك من روايته أو من رواية غيره، وليس الحديث الآخر معارضاً بالأول كما فيهم.

=

وليكن هذا آخِرَ الكلام في هذا المقام ، وكان ذلك في ليلة
 الاثنين الثاني من ذي الحجة من شهور السنة الحادية والتسعين بعد
 الألف والمائتين من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضلُ صلاةٍ وتحية .
 وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلامُ على رسوله
 محمد وآله وصحبه أجمعين .

= وكان جائزاً عليهم الرجوعُ إلى فهمهم ، وتركُ قهْمِهِمْ . وكيف
 لا نقولُ بجواز هذا مع أنه ثبتَ اعتمادُهم على قولِ بعض التابعين أزيدَ من الاعتمادِ
 على أنفسهم ؟

فمع هذه الاحتمالات فيما ذهبَ إليه الصحابيُّ كيف يُتركُ بقوله قولُ
 المعصومِ الحقِّ الذي انسَدَ دونه بابُ المزاخرةِ رأساً وَيُحِيلُ ؟ وكيف يحيلُ ذلك
 للمُسلم ؟ أو ليس ذلك من قبيلِ تركِ اليقين بالشك ؟ . انتهى ملخصاً .

وهنا تمتَّت التعليقات الحافَّةُ على الأجوبة الفاضلة فَرَغَ منها العبدُ
 الضعيفُ الفقيرُ إليه تعالى عبد الفتاح بن محمد بن بشير أبو غدة ، خادم العلم
 في مدينة حلب يوم السبت ١٩ من شعبان المكرم سنة ١٣٨٣ والحمد لله رب العالمين .
 ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولشايخنا ولذوينا ولسائر المسلمين ، ربنا ولا تجعل في قلوبنا
 غلاً للذين آمنوا ربنا إنك عفورٌ رحيم .

وجوب العمل بالحديث الضعيف إذا تلقاه الناس بالقبول
وهميلوا بدلوله ، ويكون ذلك تصحيحاً له .

تقدمت الإحالة إلى هذا البحث في التعليق (ص ٥٢) عند قول السخاوي
رحمه الله تعالى في مبحث العمل بالحديث الضعيف : « وكذا إذا تلقى الأئمة
الضعيف بالقبول يمتثل به على الصحيح » . وها أنا ذا أورد هنا ما أحلت إليه
هناك استكمالاً لمقاصد هذا الكتاب فأقول :

مسئله العلامة الحديث الفقيه الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الباني
المتوفى ببلدة بهوبال من الهند سنة ١٣٢٧ رحمه الله تعالى عن قول الامام الترمذي
في « جامعه » إذا ذكر حديثاً ضعيفاً قال : « والعمل عليه عند أهل العلم » .

من ذلك قوله في باب الجمع بين الصلاتين (٣٠٣/١) من حديث حنشل
عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ
غَيْرِ عُدَّةٍ فَقَدْ أَتَى بَاباً مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَارِ » .

قال أبو عيسى : حنشل هذا هو أبو علي الرحبي ، وهو حسين بن
قيس ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا
عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بمرقة .

والمسئله عنه : أن القاعدة المقررة التي اتفق عليها الحديثون أنه لا يقبل
في الأحكام إلا الحديث الصحيح أو الحسن ، وهذا الحديث ضعيف ، فكيف
ساغ لأهل العلم العمل به ؟ يبينوا لنا ذلك من كلام أئمة الحديث بياناً واضحاً
جزيتم خيراً .

فقال رحمه الله تعالى في الجواب : اعلم وقفنا الله وإياك أن الحديث الضعيف
هو ما فقد شرطاً من شروط القبول الذي هو أعم من الصحيح والحسن ،
ومعنى كونه أعم أنه يصح أن يستترك في مفهومه كثيرون . فإن المقول صادق
على الحسن والصحيح وعلى غيرها أيضاً .

قال السيوطي في شرح «تظلم الدرر» المسمى بـ «البحر الذي زخر»:
المقبول :

ما تلقاه العلماء بالقبول وإن لم يكن له إسنادٌ صحيح، فيما ذكره طائفة من العلماء، منهم ابن عبد البر. ومثلوه بحديث جابر رضي الله عنه : «الدينار أربعة وعشرون قيراطا».

أو اشتهر عند أئمة الحديث بنكر نكيرهم، فيما ذكره الاستاذ أبو إسحاق الأسفراييني وابن فؤاد، كحديث «في الرقة - الفيضة الخالصة - ربع المشر»، وحديث «لا وصية لوارث».

أو وافق آية من القرآن، أو بعض أصول الشريعة، حيث لم يكن في سنده كذاب، على ما ذكره ابن الحضار.

وقال السيوطي أيضا في «التعقبات على الموضوعات» : (ص ١٢) بعد أن ذكر حديث حنن السابقي : «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبار» : «أخرجه الترمذي» وقال : الممثل على هذا عند أهل العلم. فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم. وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله».

وقال السيوطي أيضاً رحمه الله تعالى في «تدريب الراوي» : (ص ٢٤) :
« قال بعضهم : يحكم بالحديث بالصححة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح ».

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر : «هو الطهور ماؤه» : وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده (١)، لكن الحديث تمدي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول.

(١) قلت : بل قد صححوا إسناده ومتنه، قال الحافظ الزيلعي في =

وقال في « التمهيد » : رَوَى جابرٌ عن النبي ﷺ « الدينارُ أربعةٌ وعشرون قيراطاً » . قال : وفي قول جماعة العلماء واجماع الناس على معناه : غنى عن الاسناد فيه .

= « نصب الراية » عند كلامه على هذا الحديث (٩٧/١ - ٩٨) : « قال البيهقي في « كتاب المعرفة » : هذا حديثٌ أودعَه مالك بن أنس « الموطأ » ، ورواه أبو داود وأصحابُ « السنن » ، وجماعةٌ من أئمة الحديث في كتبهم « معتمدين به » ، وصحَّحه البخاريُّ فيما رواه الترمذي عنه .

ولمَّا لم يُخرِجه البخاري ومسلمٌ في « صحيحهما » ، لاختلافٍ وقعَ في اسم (سميد بن سلمة) ، و (المفيرة بن أبي بُردة) ، ولا يضرُّ اختلافٌ من اختلفَ عليه فيه ، فإنَّ مالكاً قد أقام إسناده عن صفوان بن سليم ، وتابعهُ الليثُ بن سعد ، عن يزيد ، عن الجلاح ، كلاهما عن سميد بن سلمة ، عن المفيرة بن أبي بُردة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . فصار الحديثُ بذلك صحيحاً ، والله أعلم . ثم حَقَّقَ الزيلعيُّ نفيَ جهالةِ العين والحالِ عن (سميد بن سلمة) و (المفيرة بن أبي بُردة) ونقلَ توثيقهما وقال أيضاً : « ولهذا صحَّحه الترمذي ، وحكى عن البخاري تصحيحه » .

وكذلك حَقَّقَ شيخُ الزيلعيِّ قبلَه : الحافظُ علاء الدين الساردينِي في « الجوهر النقي » : (٤/١) نفيَ الجُهالةِ عنهما ، وتوثيقهما ثم قال : « ولهذا صحَّحَ الترمذي هذا الحديث ، وحكى عن البخاري تصحيحه ، وصحَّحه ابنُ خزيمة وغيره » .

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في « تهذيب التهذيب » ، في ترجمة (سميد بن سلمة) : (٤٢/٤) « وصحَّحَ البخاري - فيما حكاه - عنه الترمذي في « المعتمد » المفرد - حديثه في البحر : « هو الظهورُ ماؤه ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ » ، وكذا صحَّحه ابنُ خزيمة وابنُ حبان وغيرُ واحد » .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني : تعرف صحة الحديث إذا
اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم . وقال نحوه ابن قزوين ، وزاد بأن
مثل ذلك بحديث : « في الرقعة - الفضة الخالصة - ربع العشر ، وفي مائتي
درهم خمسة دراهم » .

وقال أبو الحسن بن الحضار المالكي في «تقريب المدارك على موطأ مالك» :
قد يعلم الفقيه صحة الحديث - إذا لم يكن في سنده كذاب - بموافقة آية من
كتاب الله أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به .

وقال الحافظ ابن حجر في «الافصاح على نكت ابن الصلاح» :
« ومن جملة صفات القبول - التي لم يترخص لها شيخنا - يعني الحافظ العراقي -
أن ينفق العلماء على العمل بدلول حديث ، فإنه يقبل حتى يجب العمل به .
وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول . ومن أمثلته : قول الشافعي : وما قلت
- يعني في تنجيس الماء بحلول النجاسة فيه - من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو
لونه ، يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكنه
قول العامة لا أعلم بينهم اختلافاً » .

وقال العلامة ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في كتاب «الروح» : (ص ١٤) :
« ويدل على هذا - أي على أن الميت يعلم من حال الأحياء وزيارتهم له وسلامتهم
عليه - ما جرى عليه عمل الناس قديماً وإلى الآن : من تلقين الميت في قبره ، وقد
سئل عنه الامام أحمد رحمه الله تعالى فاستحسنه واحتج عليه بالعمل .

ويروى فيه حديث ضعيف ذكره الطبراني في «معجمه» من حديث
أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مات أحدكم فسوِّت عليه التراب
فليقيم أحدكم على رأس قبره ثم يقول : يا فلان بن فلانة ، فإنه يسمع ولا يجيب ،
ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، الثانية ، فإنه يستوي قاعداً ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ،

يقول : أرشدنا رحمك الله ، ولكنكم لاتسمعون . فيقول : اذكر ماخر جئت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأنتك رضىت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وبالقرآن إماماً ، فإن منكرراً وتكيراً يتأخر كل واحد منها ويقول : انطلق بنا ، ما يقيمنا عند هذا وقد لثقين حجته ؟ ويكون الله ورسوله حبيجه دونها . فقال رجل : يا رسول الله فان لم يَمَرِّف أمه ؟ قال : ينسبُه إلى أمه حواء : يا فلان بن حواء .

فهذا الحديث وان لم يثبت فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار

من غير انكار : كافٍ في العمل به .

وقال محقق الحنفية الامام الكمال بن المہام في «فتح القدير» في آخر الفصل الأول من فصول كتاب الطلاق (١٤٣/٣) عند قوله عليه السلام : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيتضتان » ، الذي رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة مرفوعاً . قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر عن بعضهم تضعيفه ثم رده : « وما يصح الحديث أيضاً عمل العلماء على وفقه . وقال الترمذي عقيب روايته : حديث غريب ، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله عليه السلام وغيرهم . وفي سنن الدارقطني : (٤٤١/٢) : « قال القاسم وسالم : عمل به المسلمون » . وقال مالك : شهرة الحديث بالمدينة تفني عن صحة سنده » .

وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» : (ص ١٢٠-١٢١) : « وكذا اذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح ، حتى انه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في حديث « لا وصية لوارث » : إنه لا يثبت له أهل الحديث ، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية » .

وقال العلامة صالح بن مہدي التقييلي اليماني في بعض مؤلفاته : إن الحديث

الصحيح بالمعنى الأخص عند التأخيرين من حوالى زمن البخاري ومسلم هو :
 مارواه العدل الحافظ عن مثله من غير شذوذ ولا علة ، وبالمعنى الأعم عند
 المتقدمين من الحديثين وجميع الفقهاء والأصوليين هو : الممول به .

فاذا قال الحديث من التأخيرين : هذا حديث غير صحيح ، فانما تنفى معناه
 الأخص باصطلاحه ، فلا ينفي الأعم ، وحينئذ فيحتمل أن الحديث حسن ،
 أو ضعيف ، أو غير معمول به . فيجب لأجل هذا الاحتمال البحث عن الحديث
 فان كان حسناً أو ضعيفاً معمولاً به كان مقولاً ، وإن كان ضعيفاً غير معمول به
 كان غير مقبول . ولا تردد أحاديث رسول الله ﷺ بمجرد القول المحتمل .

وقال الشيخ إبراھيم الشبرخي السالكى في شرح الأربعين النووية :
 (ص ٣٩) : « ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقاء الناس
 بالقبول ، فان كان كذلك تعين وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها كما

قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى . »

قلت : حديث « لا وصية لوارث » روي بالفاظ مختلفة ، وقد صحح
 الترمذي بعض طريقه ، وحسن بعضها . قال الحافظ ابن حجر في فتح
 الباري : (٢٨٧/٥) : ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي
 أن للحديث أصلاً ، بل جنح الشافعي في « الأم » إلى أن هذا المتن متواتر
 فقال : وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش
 لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » ويأثرونه عن
 حفظه فيه ممن لقوه من أهل العلم ، فكان نقل كافتة عن كافة ، فهو أقوى
 من نقل واحد .

وقد نازع الفخر الرازي في كون الحديث متواتراً ، قال : وعلى تسليم
 ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة .

قال الحافظ : لكن الحجة في هذا إجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به

الشافعي وغيره . انتهى .

فصحيح الترمذي لبعض طرقه ، وتحسينه لبعضها : لما اعتضد عنده من التلقي والاجماع ، وإلا فقد علمت - كما قاله الحافظ - أنه لا يخلو إسناد كل منها عن مقال (١) .

فعل هذا : فتمثيل أئمة الحديث للضعيف بحديث « لا وصية لوارث » بأنه ليس له إسناد ثابت : باعتبار أن كل إسناد منه لا يخلو عن مقال ، لا باعتبار التلقي والاجماع على العمل به ، والله أعلم .

ومن هذا الباب أي من باب الضعيف المتلقى بالقبول :

١ - حديث « من ذرعه القبيح وهو صائم فليس عليه القضاء ، وإن استقضاء فليقتض » .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في كتاب الصيام في باب الحجامة والقيء للصائم (١٥٢/٤) : « روى البخاري في التاريخ الكبير » قال : قال مسدد عن عيسى بن يونس ، حدثنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة رفته : « من ذرعه القبيح ... » . قال البخاري : لم يصح .

ورواه أصحاب « السنن الأربعة » والحاكم من طريق عيسى بن يونس ، وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام ، وسألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال : لا أراه محفوظاً .

وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام . قال الترمذي : وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ، ولا يصح إسنادُه وعليه العمل عند أهل العلم .

(١) قلت : سبقت الإشارة تعليقاً في (ص ٥٢) إلى أن شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى حقق في كتابه « المقالات » : (ص ٦٥-٦٧) : أنه حديث صحيح سنداً ، كما نقل إجماع العلماء على العمل به ، فانظرو .

٢ - ومن هذا الباب أيضاً : ما أخرجه الترمذي في « جامعہ » في باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر (٢٠٣/٢) من حديث عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ ، عن كثير بن زياد ، عن عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّهِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَاتَّهَوْا إِلَى مَضِيقٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَمُطِرُوا ، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلِهِمْ ، فَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَقَامَ ، وَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً ، يَجْمَلُ السَّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ .

قال أبو عبيد : هذا حديثٌ تفرَّدَ به عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ الْبَلْخِيُّ ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَذَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ عَلَى دَابَّتِهِ ، وَالْمَمْلُوعُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » آخِرَ باب الأذان (٧٩/١) : « وَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ ، وَضَعْفُهُ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَالنُّوْيُ : إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ « فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَنَ وَأَقَامَ ، أَوْ أَقَامَ بِنِغِيرِ أَذَانٍ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى » . وَرَجَّحَ الشَّيْخُ هَذِهِ الرَّوَاةَ لِأَنَّهَا يَدْنُو مَا أَجْمَلَ فِي رَوَاةِ التِّرْمِذِيِّ وَإِنْ كَانَ الرَّاوي لَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الرَّمَّاحِ - وَهُوَ شَبَابَةٌ - بِنِ سَوَارٍ - عِنْدَهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ » .

فعلى كونِ عُمَرَ بْنِ الرَّمَّاحِ ضَعِيفاً عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ الْقَطَّانِ : يَصِحُّ قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لِتَلْقِيهِمْ لَهُ بِالْقَبُولِ . وَأَمَّا عَلَى تَصْحِيحِ الْحَافِظِ عَبْدِ الْحَقِّ لَهُ وَتَحْيِينِ النَّوْيِيِّ ، فَحُجَّةٌ بِنَفْسِهِ ، فَلَا إِشْكَالَ .

٣ - وما أخرجه الترمذي أيضاً في باب ماجاء في الرجل يُقتل ابنه ،

أَيُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا؟ من حديث إسماعيل بن عيَّاش ، عن الثَّوْنِيِّ بن الصَّبَّاح ، عن عمرو بن شُعَيْب ، عن أبيه عن جَدِّه ، عن سُرَّاقَةَ بن مالك قال : حضرتُ رسولَ الله ﷺ يُقِيدُ الأبَ من ابنه ، ولا يُقِيدُ الابنَ من أبيه .

قال الترمذي : هذا حديثٌ لا نَعْرِفُهُ من حديثِ سُرَّاقَةَ إلا من هذا الوجه ، وليس إسنادهُ بصحيح ، رواه إسماعيلُ بنُ عيَّاش عن الثَّوْنِيِّ بن الصَّبَّاح ، والثَّوْنِيُّ بن الصَّبَّاح : يُضَعَّفُ في الحديث .

وقد رَوَى هذا الحديثَ أبو خالد الأحمرُ عن الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه عن عُمَرَ عن النبي ﷺ .

وقد رَوَى هذا الحديثُ عن عمرو بن شعيب مُرسَّلاً ، وهذا حديثٌ فيه اضطراب ، والمعملُ على هذا عند أهل العلم : أنَّ الأبَ إذا قَتَلَ ابنه لا يُقَادُ ، وإذا قَذَفَهُ لا يُمَحَّدُ .

٤ - وحديثُ «القاتلُ لا يَرِثُ» . أخرجه الترمذي أيضاً في باب إبطال ميراث القاتل (٢٥٩/٨) من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي قَرْوَةَ ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «القاتلُ لا يَرِثُ» .

قال الترمذي : «هذا حديثٌ لا يَصَحُّ ، ولا يُعْرَفُ هذا إلا من هذا الوجه ، وإسحاقُ بن عبد الله بن أبي قَرْوَةَ قد تركه بعضُ أهل العلم ، منهم أحمد بن حنبل ، والمعملُ على هذا عند أهل العلم : أنَّ القاتلَ لا يَرِثُ ، سواءً أكان القتلُ خطأً أو عمداً ، وقال بعضهم إذا كان القتلُ خطأً فإنه يَرِثُ ، وهو قول مالك .»

وبهذا يتضح لك أنَّ تصحيحَ بعضِ الحديثين للحديث إذا صرَّح أكثرهم بضعفه كحديث « لا وصية لوارث » أو غيره مثلاً لا يَقْدَحُ في تضعيف من ضعفه ، لأنَّ تضعيفَ من ضعفه باعتبار أنَّ كلَّ طريق من طرقِهِ لا يخلو إسنادهَا عن

مقال ، وتصحيح بعضهم باعتبار التلقي والنظر إلى مجموع طُرُقِهِ ، والله أعلم .
 وقال إمامُ العصر الشيخُ محمد أنور شاه الكشميري نورُ الله مرقده في
 « فيض الباري على صحيح البخاري » عند قول البخاري : بابُ لا وَصِيَّةَ لوارث :
 (٤٠٩/٣) : « وهذا الحديثُ ضعيفٌ بالاتفاق ، مع ثبوت حكمه بالاجماع ، ولذا
 أخرجه المصنِّفُ في ترجمته ، وإلا فإنه لا يأتي بالأحاديثِ الضعافِ مثله .
 وبمَحْتَفَ فيه ابنُ القطان أن الحديثَ الضعيفَ إذا انفقدَ عليه الاجماعُ
 هل يَنْقَلِبُ صحيحاً أو لا ؟

والشهورُ الآن عند الحديثين أنه يبقى على حاله ، والمعدةُ عندهم في هذا
 الباب هو حالُ الاسناد فقط ، فلا يحكون بالصحةِ على حديثٍ في إسناده راوٍ
 ضعيف .

وذهب بعضهم إلى أن الحديث إذا تأيد بالعمل ارتقى من حال الضعف

إلى مرتبة القبول ، وهو الأوجه عندي ، وإن كُبرَّ على المشغوفين بالاسناد ؛
 فإني قد بلوتُ حالهم في تجاوز فهم ، وتسامحهم ، وتماكسهم بهذا الباب أيضاً .
 واعتبارُ الواقع عندي أولى من المشي على القواعد ، وإنما القواعدُ للفتصلِ فيما
 لم ينكشف أمرُهُ من الخارج على وجهه . فاتباعُ الواقعِ أولى ، ولتمسكُ به
 أخرى .

قال تلميذهُ الأرشداستادنا العلامة الشيخ محمد بدّر عالم حفظه الله في التعليق على
 كلام إمام العصر : « قلتُ : ولا تكن كما قيل : حَفِظْتَ شيئاً وغابتْ عنك أشياء .
 فإنَّ الشيخَ قرَّرَ مرَّادَهُ من تلك الكلمات فيما مرَّ ، فلا يُريدُ به هَدْرُ بابِ
 الاسناد ، كيف ولولاه لقال مَنْ شاء : ماشاء ؟ ؛ ولكنه يُريدُ أن الحديث إذا
 صحَّ من الثرائن ، وظهرَ به العملُ ، قَرَّ كُهُ وقَطَعَ النظرُ عنه بمجردِ راوٍ
 ضعيف : ليس بسديد ، كيف وتسلسلُ العملُ به أقوى شاهد على ثبوته عندهم :
 وقد قرَّرناه وحققناه وشيَّدناه في مواضع ، فلا نُطِيلُ الكلامَ بذكره وإنما

أردنا التنبيه فقط .

وسمعتُ من أستاذنا العلامة مجمع العلوم والفضائل الشيخ محمد يوسف
البنوري أنهض تلامذة إمام المصر بتبسيط كلامه وفهم مرامه حفظه الله تعالى :
أن الشيخ الأنور كان يقول : « كان الاسنادُ لئلا يُدخَلَ في الدين ما ليس منه ،
لا ليُخرج من الدين ما ثبتَ منه من عملِ أهلِ الاسناد » .

اتمى مُلخصاً من كلام العلامة حسين بن محسن الأنصاري في رسالته :
« التحفة المرصية في حلِّ بعض المشكلات الحديثة » المطبوعة في آخر « المعجم
الصغير » للطبراني (ص ٢٦٣ - ٢٦٩) ، ومُضافاً إليه من تعليقات الصديق الأخ
العلامة محمد عبد الرشيد النعاني الهندي حفظه الله تعالى على « دراسات اللبيب » :
(ص ٢٦٨) ، ومزِيداً عليها مِنِّي أيضاً طائفة من النقول ، مع التصحيح لما وقع في
كلامهما من تحريف . والحمد لله رب العالمين .



المحتوى

١ - الأحاديث

٢ - الأعلام

٣ - المصادر

٤ - الأبحاث

١ - الأحاديث^(١)

الصفحة	
١٢٧	آخر رجل يدخل الجنة رجل يقال له جُهينة ... ت
١٢٥	آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر وإمام جائر ومجتهد جاهل . ت
٧٩	آفة الظُّرُف الصُّلُف . ت
١٥٤	ابنوا المساجد وأخرجوا القِيامة منها . ت
١٥٤	اتقوا دعوة المظلوم فانها تمحّل على النعام . ت
١٩١	احتجّم وهو صائم . ت
١٩١	احتجّم وهو مُحَرَّم . ت
١٣٨	أحمدُ إليكم غَسَلَ الاحليل . ت
١٨٠	(حديث) الاحياء - احياء أبويه عليه السلام . -
١٤٥	إذا تَوَضَّأ أحدكم ثم خرج إلى المسجد فلا يُشَبِّكَنَّ ... ت
١٩١ و ١٩١ و ١٩١	إذا شَرِبَ الحمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه .
٢٣١	إذا مات أحدكم فسوّيْتم عليه التراب فليقم أحدكم ... ت
١٥٤	أربع أنزِلْن من كنزٍ تحت العرش : أم الكتاب ... ت
١٩١	أفطَرَ الحاجم والمحجوم . ت
١١٣	(أحاديث) أكلُ الطين . ت
١٣٦	إن استقرضك أقرضته ... ت
١٤٦	أنزلت في زكاة الفطر - آية قد أفلح من تركي - ت
١٣٦	إن الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية . ت
١٢٩	أول ما خلق الله نورُ نبيِّك يا جابر . ت

(١) حرف التاء: (ت) هنا وفي مآياتي يشير إلى أن ما ذكر قبله واردة في التعليقات .
وحرف (ق) يشير إلى أن ما قبله واردة في الملحق : (ص ٢٢٨ - ٢٣٨) .

الصفحة

- ثلاث يزدن في قوة البصر النظر إلى الخضره ... ١٦٥
- آجمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء ... ت ٦٩
- أحاديث (الجهر بالبسملة . ٧٨
- حضرت رسول الله يُقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن ... ق ٢٣٦
- حضور مجلس علم أفضل من صلاة ألف ركعة . ت ١١٩
- الدنيا مسعة آلاف أنا في آخرها ألفاً . ت ٧٩
- الدينار أربعة وعشرون قيراطاً . ق ٢٣٠، ٢٢٩
- ركعتان من تأهيل خير من ثنتين وثمانين ركعة من العزب . ت ١٥٤
- سيكذب علي بعدي . ت ١٤٣
- حديث (شرطية المصير للجمعة . ت ٤٩
- (حديث) صلانه على راحلته في الطين والمطر . ق ٢٣٥
- الصلح جائز بين المسلمين . ت ١٤٦
- طلاق الأمة ثتان وعدتها حيضتان . ق ٢٣٢
- طلب العلم فريضة على كل مسلم . ١٥٧
- (حديث) طواف الله في الأرض - بعد الصبيحة - . ١٣١
- (حديث) الطير . ت ١٥٦، ٨٤
- المرب للعرب أكرام والموالي للموالي إلا ... ت ٧٩
- (حكاية) علقمة وسخط أمه عليه وشكواها إياها للنبي ... ت ١٢٥
- علي أصلي ، وجه فر فرعي . ت ١٥٥
- (حديث) غفران ما تقدم من ذنب العبد وما تأخر ١٥٥
- (أحاديث) فضائل السور . ت ١٣٥
- في الرقعة - الفيضة - ربع العشر . ق ٢٢٩
- القائل لا يرث . ق ٢٣٦
- قسمت الصلاة بيني وبين عبدي ... ت ٨١
- (حديث) القهقهة . ت ٤٩
- كان آخر الأمرين منه عليه السلام ترك الوضوء مما مست النار . ت ١٩٠

الصفحة

- ١٥٣ كان أصحابه ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم ...
 ١٥٣ كان يتوضأ ورجلاه في نعليه .
 ٢١٣ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع ...
 ٢١٣ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يمود ...
 ١٩٠ كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . ت
 ١٩٣ كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فادخروا وكنت ...
 ١٢٣ الكيس من دان نفسه ... ت
 ١٢٣ لا تشربوا واحداً كشرب البعير ... ت
 ٤٩ لا قطع في أقل من عشرة دراهم . ت
 ٢٣٤-٢٣٢، ٢٢٩ لا وصية لوارث . ق
 ١٧٥ لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل ثم ...
 ١٢٤ لو علم الله شيئاً أدنى من الاثني لنبى عنه . ت
 ١٢٣ ما أكرم شاب شيخاً لسنه إلا قبض الله من ... ت
 ١٥٥ ماء زمزم لما شرب له .
 ١٣٧ المدة بيت الأدواء والحمية رأس كل دواء وأعط ... ت
 ٢٢٩، ٢٢٨ من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً ... ق
 ٣٤ من ذرعه الشيء وهو صائم فليس عليه القضاء ... ت
 ١٥٥ من زار قبري وجبت له شفاعتي .
 ١٤٧ من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن ... ت
 ١٥٦، ٨٤ من كنت مولاه فعلي مولاه . ت
 ٢٣٠، ٢٢٩ هو الطهور ماؤه الحلي ميثته . ق
 ١٣٨ هي شفاعتي توسلئون بي إلى ربكم - في تفسير « قدم صدق » - . ت
 ١٨١ وإذا قرأ فأنصتوا ...
 ٤٩ الوضوء بنبيذ التمر . ت
 ١٣٧، ١٠٧ ويحك يا ثعلبة قليل تؤذي شكره خير من كثير لا تطيقه . ت
 ١٤٣ يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث . ت

الاعلام^(١)

- سيدنا آدم عليه السلام : ٢٤ ، ٢٣ .
 الآلوسي (المفسر) : ٨٧ ت ، ١٣٧ ت .
 أبان بن إسحاق المدني : ١٧٨ .
 أبان بن يزيد الطار : ١٧٣ .
 إبراهيم النخعي : ٢١٠ م ، ٢١٣ م .
 إبراهيم بن هذبة : ١٧٣ .
 إبراهيم الهجري : ٤٧ ت .
 ابن الأثير : ٤٨ ، ١٩١ ، ٢١٠ ت .
 الأحسائي (أبو بكر) : ١٢٠ ت .
 أحمد بن حنبل ، ٣٨ ، ٢٤ ، ٤٠ ، ٥٤ ت ،
 ٤٦ ت ، ٤٧ ت ، ٤٨ ت ، ٤٩ ت م ،
 ٥٠ ، ٥١ ، ٨٩ ت ، ٩٢ ت ، ٩٣ ،
 ٩٦ ت م ، ٩٧ ت ، ٩٨ ت م ، ٩٩ م ،
 ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١١٢ ت ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،
 ٢٢٨ ق ، ٢٣١ ق ، ٢٣٥ ق م ، ٢٣٦ ق .
 أحمد محمد شاكر : ٧٠ ت ، ١٤٣ ت ،
 ١٨٤ ت ، ١٩١ ت .
 الأحمر (أبو خالد) : ٢٣٦ ق .
 الأدهمي (كمال الدين) : ١٣٥ ت .
 الأرموي (أبو إسحاق) : ٨٣ ت .
 الأزدي (أبو الفتح) : ١٧٨ .
 إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة : ٢٣٦ ق م .
 أسد بن موسى : ٨٨ ت .
 الاسفرايني (أبو إسحاق) : ٢٢٩ ، ٦٢ ق ،
 ٢٣١ ق .
 إسماعيل حقي : ١٣٢ ت ، ١٣٤ ت ،
 ١٣٥ ت .
 إسماعيل بن عياش : ٢٣٦ ق م .
 الأسود : ٢١٣ م .
 الأشج (أبو الدنيا) : ١٧٣ .
 الأشعري (أبو موسى) : ١٨١ .
 أصرم بن حوشب : ١٢٤ ت .
 الأصفهاني (أبو القاسم) : ١٢٢ ت .
 الأعمش : ٢١٠ .
 أفلح بن سعيد المدني : ١٧٩ .
 الأقليشي : ١٧٣ .
 الألباني : ١٥٦ ت .
 إمام الحرمين : ٦٣ .
 أبو أمامة الباهلي : ٣٨ ت ، ١٣٧ ت ،
 ١٥٤ ت ، ٢٣١ ق .

(١) حرف التاء : (ت) يشير إلى أن ما ذكر قبله وارد في التعليقات .
 وحرف الميم بعد الرقم يشير إلى أن الاسم مكرر في تلك الصفحة ، وحرف القاف
 يشير إلى أن الاسم مذكور في الملحق : (ص ٢٢٨ - ٢٣٨) .

ابن بدر الموصلي (عمر): (١٧١: ترجمته)

١٧٢ ت .

البرذعي : ١٤٧ .

البرزنجي (محمد بن عبد الرسول): ١٩٦ .

البرقاني : ١٠٩ ت، ١١٥ ت، ١٤٩ ت .

ابن برهان : (٦١ : ترجمته) .

بريدة : ١٩٠ ت ، ١٩٤ ت .

البنار : ٩٣ ، ١٥٣ .

البردوي : ٢١٢ ، ٢٢٥ .

البغوي (الفسر) : ١٠٢ ت ، ١٠٣ ت ،

١٠٤ ت .

بقية بن الوليد : (٢٣ : ترجمته) .

السكري (مسمود بن عمرو): ١٥٥ ت .

بلال : ٤٤ ت .

البلخي (محمد بن سرور) : ١٧٣ .

البنوري (محمد يوسف) : ٢٣٨ ق .

بولص : ٢٦ ت .

البيضاوي : ١٣٢ ت م ، ١٣٣ ت م ،

١٣٥ ت م .

البيهقي : ٤٨ ت ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٧٨ ت ،

٧٩ ت م ، ٨٨ ، ٩٠ ت ، ١٤٩ ت ،

١٥٠ ت م ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ت ،

١٨١ ، ٢٢١ ت ، ٢٣٠ ت ق ، ٢٣٥ ق م .

ت

التبريزي : ١٥٦ ت .

أمير بادشاه الحسيني : ٢٢٣ ت .

ابن أمير الحاج : ١٩٧ ت م ، ١٩٨ ت م ،

١٩٩ ت م ، ٢٠٣ ت م ، ٢٠٤ ت م ،

٢١٢ ت ، ٢١٧ ت ، ٢٢٣ ت .

أنس بن مالك : ٢٥ ، ٤٢ ت ، ١٥٣ ،

١٥٤ ت ، ١٥٨ ت ، ١٧٣ ، ٢١٦ ،

٢٣٥ ق .

الأهوازي (أبو علي): (١١٣ ترجمته) .

الأوزاعي: ١٩٧ ت ، ٢١٢ م ، ٢١٣ م ،

٢١٤ ، ٢١٥ .

أبو أويس : ٨١ ت .

الايحي (المضد) : ٢٠٥ .

ب

الباوردي (محمد بن سعد) : ٧٤ ، ١٦٢ .

البخاري (عبد العزيز) : ٢٠٦ ت ،

٢١٧ ت ، ٢٢٤ ت ، ٢٢٥ ت .

البخاري (محمد بن إسماعيل) : ٢٥ ت ،

٢٧ ت م ، ٧٤ م ، ٧٧ ، ٨١ ت م ،

٨٢ ت م ، ٨٣ ت ، ٨٩ ت ، ١٠٨ ت ،

١٢١ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٤٧ ت م ،

١٤٨ ت ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،

١٨٤ ت م ، ٢٠٢ م ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ م ،

٢٠٧ ، ٢٢٩ ق ، ٢٣٠ ت ق م ، ٢٣٣ ق ،

٢٣٤ ق م ، ٢٣٧ ق .

١٤٦ ت م ، ١٤٧ ت م ، ١٤٩ ت ،
 ١٥٠ ت ، ١٥٤ ت ، ١٥٦ ت ، ١٥٧ ت ،
 ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ت م ،
 ١٧٠ ت ، ١٧٢ ، ١٧٤ ت م ، ١٧٥ ،
 ١٧٦ ت م ، ١٧٧ ت ، ١٨١ ، ١٨٥ ،
 ٢٠٦ ، ٢٣٠ ت ق ، ٢٣١ ق ، ٢٣٣ ق ،
 ٢٣٤ ق ٢٣٥ ق .
 ابن حجر الهيتمي : ٤٢ م ١٤٨ ت ،
 ١٨٠ ت .
 ابن حزم : ٢٦ ت ، ٤٧ ت ، ٤٩ م ،
 ٥٠ ت ، ٩٣ ، ٩٤ ت ، ٩٥ ت م .
 الحسن البصري : ٤٤ ت .
 الحسن بن سفيان : ٩٤ .
 الحسين بن علي : ١٢٤ ت .
 حسين بن محسن الأنصاري : ٢٢٨ ق ،
 ٢٣٨ ق .
 الحسيني (أبو بكر) : ٦٣ ت .
 الحسيني (شمس الدين) : ٧٢ ت .
 ابن الحصّار : ١٩٥ ت ، ٢٢٩ ق ،
 ٢٣١ ق .
 ابن الحصين : ٩٧ ت .
 أبو حفص الصغير : ٢١٤ .
 حفص بن غياث : ٤٥ ت ٢٣٤ ق .
 حماد بن زيد : ٢٣ .
 حماد بن أبي سليمان : ٢١٣ م .
 حماد بن شاكر : ١٧٠ .

ابن الحاجب : ١٩١ .
 الحارث بن كلدة : ١٣٧ ت .
 الحارثي (عبد الله بن محمد) : ٢١٤ ت م .
 الحازمي : ٧٢ ت ، ٨٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ،
 ٢٠٣ ت ، ٢٠٨ ، ٢١٠ .
 الحاكم : ٢٢ ت ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٥ ت ،
 ٥٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٠ ت م ، ٨١ ت م ،
 ٨٢ ت م ، ٨٣ ت م ، ٨٤ ت م ، ٨٥ ، ٨٦ ،
 ٨٧ ، ٨٨ ، ١١٦ ت ، ١٣٣ ت ، ١٤٤ ت ،
 ١٤٨ ت ، ١٥١ ، ١٥٦ ت م ، ١٦١ ،
 ١٦٢ م ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ٢١٠ ت ، ٢٣٤ ق م .
 ابن جبان : ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ ت ، ١٢٤ ت ،
 ١٤٥ ت م ، ١٤٦ ت م ، ١٤٧ ت م ،
 ١٤٨ ت م ، ١٥٠ ت ، ١٥٤ ت م ،
 ٢٣٠ ت ق .
 حبيب بن أبي حبيب : ٧٦ ت .
 الحجاج : ٢٣١ ق .
 ابن حجر المسقلاني : ٢٧ ت ، ٣٠ ،
 ٣٣ ت ، ٤٠ ت ، ٤٣ ، ٤٤ ت ، ٥٢ ت ،
 ٥٥ ، ٧٠ ت ، ٧١ ت م ، ٧٦ ت ،
 ٨٢ ت م ، ٨٤ ت ، ٨٨ ت ، ٩٢ ت ،
 ٩٥ ت ، ٩٩ ت ، ١٠٠ ، ١٠٤ ت ،
 ١٠٨ ت ، ١١٢ ت ، ١١٦ ت ، ١١٧ ت ،
 ١١٩ ت ، ١٢٣ ت م ، ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ،
 ١٣١ ت م ، ١٣٢ ت ، ١٣٥ ت ،
 ١٣٨ ت ، ١٣٩ ت ، ١٤١ ت م ، ١٤٥ ت م ،

٨٠، ٨٣، ١١٥، ١٢٧، ت
١٦٨، ١٨٠ .
الخفاجي : ٥٣ .
ابن خلكان : ٦١، ١٠٩، ت .
خليل بن أحمد الأنصاري : ١٤٦، ت .

د

الدار قطني : ٤٢، ٦٦، ٧٧، ت، م،
١٢٧، ت، م، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ت،
١٥١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠،
١٨١، ٢٣٢، ق، ٢٣٥، ق، م .
الدارمي (عبد الرحمن) : ٤٦، ٧٧ .
داود بن الحبر : ٧٦، ت .
أبو داود : ٣٥، ت، ٤٥، ت، ٤٦، ٥١،
٦٨، ٧٣، ت، م، ٩٧، ت، م، ١٣٨، ت، م،
١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٦٠، ١٦٥،
١٧٠، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ت،
٢٣٠، ت، ق، ٢٣٢، ق .
ابن دحية : ١٨٠ .
الدغولي (أبو العباس) : ٢٥ .
ابن دقيق العيد : ٤١، ٤٤ .
الدمشقي (علاء الدين) : ٩٩ .
الديماطي : ١٥٥ .
الدهلوي (عبد الحق) : ١٧٧، ٢٠٤، ت
الدهلوي (عبد العزيز) : ٩٢، ٩١، ت، م،

حميد بن عبد الرحمن : ٢٣٦، ق .
الحناط (أبو ثمامة) : ١٤٥، ت،
١٤٦، ت، م .
حنبل : ٩٧، ت .
حنس (أبو علي الرحي) : ٢٢٨، ق، م،
٢٢٩، ق .
أبو حنيفة : ٤٧، ت، ٤٨، ت، ٤٩، م،
٥١، ٧٧، ٩١، ت، ١٥٨، ت، ١٦٨،
١٩٧، ت، ٢٠٢، ٢١٢، م، ٢١٣، م،
٢١٤، ٢١٦، ٢١٧ .
ابن حيان (أبو الشيخ) : ٤٢، ١١٦، ت،
١٥٤، ت .

ف

ابن الفاضلة : (٢٥ : ترجمته) .
خالد بن محمد الأنصاري (أبو الرحال) :
١٢٣، ت .
خالد بن مخلد القطلواني : ٨١، ٨٢، ت .
الحدري (أبو سعيد) : ١٢٥، ت
خزيمة بن ثابت : ١٥٤، ت .
ابن خزيمة : ١٤٤، ١٤٥، ت، م، ١٣٦،
١٤٧، ت، ١٤٨، ت، م، ١٥٠، ١٦٠،
١٨١، م، ١٨٤، ١٨٩، ٢٣٠، ت، ق، م .
الخطابي : ٣٥، ت، ٧٠، ١٥١ .
الخطيب البغدادي : ٢٢، ت، ٧٧، م،

الرازي (عبدالله بن الخطيب): ١١٤ ت
 الرازي (محمد بن إبراهيم): ٢١٤ .
 الرافعي (الفقيه): ٢٩، ٤٨ ت .
 ابن راعويه: ٢٢، ٨٩، ٩٣ ت ،
 ٩٦ ت، (١٠٠: ترجمته) ، ١٠١ ت ،
 ١٠٨، ١٦٥، ٢٣٥ ق .
 ابن رجب: ٨٧ ت، ٩٧ ت، ١٦٦ ت .
 ابن رشيد: ٧٤ .
 رضوان محمد رضوان: ١٣٦ ت .
 الرماني (علي بن عيسى): ١١٤ ت .
 الرومي (ابن فخر الدين): ١٣٣ ت .

ز

الزبير: ١٣٦ ت .
 أبو زرعة الرازي: ٧٦، ١٠١ ،
 ١٤٧ ت، ١٥٤ .
 الزرقاني: ٢٢، ٢٣ ت، ٢٥ ت، ٢٦ ،
 ٩٥، ١٨٧ ت .
 الزركشي: ٤٧، ٧٦، ٨٧، ١٧٥ ت،
 ٢٠٥ .
 زكريا الأنصاري: ٨٦، ١٤١ ت،
 ١٦٩ .
 الزنجشيري: ١٠٢ ت، ١١٤ ت ،
 ١٣٢ ت، ١٣٣ ت، ١٣٥ ت، ٢٠٤ .
 الزهري: ١٠٩ ت، ١٥٥، ٢١٣ م ،
 ٢٣٦ ق .

١٠٧ ت، ١١٥ ت، ١١٦ ت، ١٣٠ ت
 الدهلوي (ولي الله): ٨٩ ت، ١١٤ ت،
 ١١٦ ت .
 الدواني (جلال الدين): ٥٥ .
 الدوري (عباس): ٥١ .
 الديلمي: ٤٦ ت، (١١١: ترجمته)
 ١١٥ ت، ١١٦ ت، ١٢٥ ت .
 دينار الحبشي: ١٧٣ .

ذ

الذهبي (الشمس): ٢١ ت، ٢٥ ت ،
 ٢٦ ت، ٤٩ ت، ٦٧، ٦٨ ت، ٦٩ ت،
 ٧٢ ت، ٧٤ ت، ٨٠ ت، ٨٣ ت،
 ٨٤ ت، ٩٤ ت، ٩٥ م، ١٠٨ ت ،
 ١٠٩ ت، ١١٣ ت، ١١٦ ت، ١١٧ ت،
 ١٢٤ ت، ١٣٨ ت، ١٤٦ ت ،
 ١٤٧ ت، ١٥٤ ت، ١٥٥ ت، ١٥٦ ت،
 ١٦٠ ت، ١٦١، ١٦٢ م، ١٦٣ ،
 ١٦٦ ت، ١٦٧ ت، ١٧٦ ت ،
 ١٧٨، ١٧٩، ٢١٤ .
 الذهبي (محمد بن حسين): ١٣٥ ت .

الرازي (الخصاص): ٦٢ .
 الرازي (الفخر): ٢٣٣ ق .

الزيلي (جمال الدين) : ٢٩ ، ٣٣ ت ،
 ٤٦ ت ، ٧٧ ت ، ٧٨ ت ، ٨٠ ت م ،
 ١٠٠ ، ١٣٢ ت ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ،
 ٢٢٩ ت ق ، ٢٣٠ ت ق .
 السلمي (أبو طاهر) : ٦٧ .
 أبو سلمة : ١٤٧ ت ، ١٥٥ .
 السلمي (أبو عبد الرحمن) : ١٠٩ ت ،
 ١١٤ ، ١٣٦ ت ،
 سليمان بن بلال : ٨١ ت .
 السمرقندي (أبو الليث) : ١٠٩ ت ،
 ١١٤ .
 سمعان : ١٧٣ .
 السنبلي (محمد حسن) : ٩١ ت ، ١١٦ ت ،
 ابن منجر : ٩٤ .
 السندي (أكرم) : ٢٠٤ ت .
 السندي (عبد اللطيف) : ١٦٧ ت ،
 ١٦٨ ت ، ١٩٠ ت ، ٢٠٤ ت .
 السندي (محمد معين) : ١٤٦ ت ،
 ١٦٧ ت م .
 السبلي : ١٨٠ ، ٢٣٥ ق .
 ابن سيد الناس : ١٨٠ .
 ابن سيرين : ٧٠ ت ، ٢٣٤ ق .
 السيوطي : ٢٢ ت م ، ٢٢٦ ت ، ٣٣٣ ،
 ٣٥٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٤ ،
 ٧٤٤ ، ٧٥٥ ت م ، ٧٩٣ ت م ، ٨٢ ت ،
 ٨٣ ت ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ت م ، ٨٨ ت ،
 ٩٤ ت ، ٩٥ م ، ١٠١ ت ، ١١٦ ت ،

س

سلم بن عبد الله : ٢١٣ م ، ٢٣٢ ق .
 سبط ابن الجوزي : ١١٩ ت .
 السبكي (تاج الدين) : ٢٢ ت م ، ١١٨ ت ،
 ١٢٠ ت .
 السبكي (تقي الدين) : ١٥٥ ، ١٥٦ ت ،
 ١٧٤ .
 السخاوي : ٢٢ ت م ، ٢٤ ت ، ٣٣٣ ،
 ٤٢٢ ، ٤٣ ، ٥٠٠ م ، ٥٢ ت ، ٧٣٣ ،
 ٧٤٤ ، ٨٢ ت ، ٨٦ ، ٨٧ ت ، ٩٣ ت ،
 ١٠٥ ت ، ١٢٠ ت ، ١٤٦ ت ، ١٥٦ ت ،
 ١٦٤ ت م ، ١٧١ ت م ، ١٧٢ ، ١٧٣ ت م ،
 ٢٢١ ت ، ٢٢٨ ق ، ٢٣٢ ق .
 سراقه بن مالك : ٢٣٦ ق م .
 سعد بن إسحاق : ١٤٥ ت .
 سعد بن عبد الحميد : ١٥٤ ت .
 أبو السعود (المفسر) : ١٣٢ ت م ،
 ١٣٣ ت م ، ١٣٥ ت .
 سعيد بن مسعدة : ١٥٥ ، ٢٣٠ ق م .
 سفيان بن عيينة : ٨١ ت ، ٢١٤ م .

ابن أبي شية (أبو بكر) : ٨٩، ٦٦،
 ٩٣، ١٤١ ت .
 ابن أبي شية (عثمان) : ٨٨، ٨٩،
 ٩٣ .
 الشيرازي (أبو إسحاق) : ٤٢ ت .

ص

صدر الشريعة : ٢٢٤ ت .
 الصديق (أبو بكر) : ٩٦ .
 صديق حنق خان : ٩٠، ١١٥ ت .
 الصغاني (الصاغاني) : ١٣٣ ت .
 صفوان بن سليم : ٣٣٠ ت ق .
 الصفوري (عبد الرحمن) : ١٣٩ ت .
 ابن الصلاح : ٢٢، ٣٨، ٤٠، ٦١،
 ٦٦، ٧٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٣،
 ١٣٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩،
 ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
 ١٥٥ ت ، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩ ت ،
 ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ ت .
 الصنعاني (الأمير) : ٧٢، ١٤٢ ت .

ض

ضمام بن ثعلبة : ٢٥ ت .
 الضياء المقدسي : ٨٧، ١٥٢، ١٥٣،
 ١٥٤ ت ، ١٥٥ .

١١٧ ت ، ١٢١ ت ، ١٢٦ ت ،
 ١٢٧ ت ، ١٢٨ ت ، ١٢٩ ت ،
 ١٣٠ ت ، ١٣٥ ت ، ١٣٩ ت ، ١٤٥ ت ،
 ١٤٦ ت ، ١٤٧ ت ، ١٥٠ ت ، ١٥٢ ،
 ١٥٤ ت ، ١٥٥ ت ، ١٥٦ ت ،
 ١٥٧ ت ، ١٥٨ ت ، ١٦٥، ١٦٦ ت ،
 ١٦٧ ت ، ١٧٠ ت ، ١٧٥، ١٨٠ ،
 ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ت ،
 ٢٢٩ ق م .

س

الشاذكوني (سليمان) : ٢١٤ ت م .
 الشافعي : ٢٢، ٤٨، ٤٩، ٥١،
 ٥٢، ٢٣١ ق ، ٢٣٢ ق ، ٢٣٣ ق ،
 ٢٣٤ ق .
 ابن شاهين : ١١٦ ت ، ١٨٠ .
 شبابة بن سوار : ٢٣٥ ق .
 الشبرخي : ٢٣٣ ق .
 شداد بن أوس : ١٩١ ت .
 شعبة بن الحجاج : ٨١ ت ، ١٦٢ ،
 ١٦٥ .
 الشعراني : ١٣٨ ت ، ١٩٣، ١٩٤ ت ،
 ١٩٥ ت .
 شمون : ٢٦ ت .
 ابن شبة : ٨٣ .
 الشوكاني : ١٣٦ ت ، ١٤٥ ت ، ١٦٠ ت .

ط

- طاشكبري (أبو الخير) : ١١٩ ت .
 ابن طاهر المقدسي : ٦٩ ت م ، ٧١ ت م ،
 ٧٤ ت ، ٧٥ ، ٨٤ ت ، ١٧٤ ت .
 الطباخ (محمد راغب) : ١٣٥ ت ،
 ١٨٤ ت م .
 الطبراني : ٣٨ ت ، ٩٠ ت ، ٩٢ ت ،
 ١٠٤ ت ، ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت ، ٢٣١ ق ،
 ٢٣٨ ق .
 الطبري (إلكيا الهراسي) (٦٣ : ترجمته)
 الطبري (ابن جرير) : ٩١ ت ، ٩٢ ت ،
 ٩٣ ت ، ١٠٣ ، ١٠٤ ت ، ١٠٥ ت ،
 ١٠٦ ت م ، ١٠٧ ت ، ١١٦ ت ، ٢٢١ ت .
 الطبري (الحب) : ١٨٠ .
 الطحاوي : ٤٥ ت ، ٩٠ ت ، ١٨٧ ،
 ٢٢١ ت .
 طلحة بن مصرف : ٤٥ ت م ، ٤٦ ت
 الطيالسي : ٩٤ .
 الطيبي : ١٨٧ .

ع

- ٢٠١ ت م .
 عارف حكمت : ١٨٥ ت .
 عاصم ابن المتفق العقبلي : ١٣١ ت .
 عامر بن صالح : ٩٧ ت .
 عبد بن حميد : ١٠٨ .
 ابن عبد البر : ٤٢ ت ، ٢٢٩ ، ٥٠ ق م .
 عبد الجبار بن أحمد : ١١٤ ت .
 عبد الحق الاشيلي : ٢٣٥ ق م .
 عبد الرحمن بن الحسن : ١٥٤ ت .
 عبد الرحمن بن المفيرة : ١٣١ ت .
 عبد الرحمن بن مهدي : ٤٠ ، ٤٦ ت ،
 ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ .
 عبد الرحيم بن عبد الخالق : (٦٨ :
 ترجمته) ، ٦٩ .
 عبد الرزاق الصنعاني : ١٠٨ ، ١٤١ ت .
 عبد السلام بن أبي الجنوب : ٧٦ .
 عبد الصمد بن عبد الوارث : ٤٥ ت .
 عبد الفتاح أبو غدة : ٣٤ ت ، ٧٠ ت ،
 ٧٢ ت ، ٨٤ ت ، ٩٠ ت م ، ٩٢ ت ،
 ١١٦ ت ، ١١٩ ت ، ١٢٠ ت ، ١٢١ ت ،
 ١٢٨ ت م ، ١٣٤ ت ، ١٥٣ ت ،
 ١٥٨ ت ، ٢٢٧ ت .
 عبد القادر القرشي : ١٧١ ت ، ١٧٢ ت .
 عبد الله بن الامام أحمد : ٩٨ ، ١٧٥ .
 عبد الله بن جعفر : ١٥٥ ت .
 عبد الله بن الحسك : ١٢٧ ت .
 عبد الله بن عباس : ٦٩ ت ، ٨١ ، ١١٦ ت ،
 ١٢٥ ت ، ١٣٨ ت ، ١٩١ ت م ، ١٩٤

- عائشة (أم المؤمنين) : ٤٦ ت ، ٢٣٢ ت .
 عابدين (أبو اليسر) : ٢٠١ ت .
 ابن عابدين : ٤٦ ت ، ٢٠٠ ت م ،

٦٩ ت، ٧٠ م، ٢٣٥ ق م .
 عز الدين بن عبد السلام : ٣٨ ، ٤١ ،
 ٤٤ ، ٦٣ ، ١٣٤ ت م .
 ابن عساكر : ٢٤ ، ٢٦ ، ٨٠ ت ،
 ١١٣ م ، ١١٥ ت ، ١٢٠ ت ، ١٥٠ ت ،
 ١٨٠ ت .
 عطاء : ٤٤ ت .
 العقيلي ١١٦ ت ، ١٦٦ .
 عكرمة : ٨١ ت ، ٢٢٨ ق .
 الغلاء بن زيد : ٧٦ ت .
 الغلاطي : ٤٤ ، ١٢٧ ت ، ١٦٦ .
 علقمة : ٢١٠ م ، ٢١٣ م .
 علقمة (قصته مع أمه) : ١٢٥ ت .
 ابن علان : ٤١ ت ، ٤٦ ت ، ٤٧ ت ،
 ١٢٤ ت .
 علوي المالكي : ١٣٩ ت .
 علي بن الحسين : ١٣٧ ت .
 علي الحلبي (صاحب السيرة) : ١٣٣ ت .
 علي بن خضرم : ٢١٠ .
 علي بن أبي طالب : ٢٦ ، ٣١ ت ، ٩٦ ،
 ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٥٥ ت ،
 ١٧٣ .
 علي القاري : ٢٤ م ، ٣٠ م ، ٣٢ م ،
 ٣٣ ت ، ٣٤ م ، ٦٠ ، ٨٩ ت ، ١٤١ ت ،
 ١٥٦ ت ، ١٨٤ ت ، ٢٠٤ ت ، ٢١٥ .
 علي ابن المديني : ٤٦ ت ، ٩٤ ، ١٦٥ .
 علي بن يزيد : ١٣٧ ت م .

٢٢٨ ق .
 عبد الله بن عمر : ٤٦ ت ، ١٢٥ ت ،
 ١٢٧ ت ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ٢٠٦ ،
 ٢١٣ م ، ٢١٥ .
 عبد الله بن عمرو : ٢٨ .
 عبد الله بن المبارك : ٢٠ ، ٢١ م ، ٤٠ .
 عبد الله بن الثني : ٨٢ ت .
 عبد الله بن مسعود : ٢٧ ت ، ٢٨ م ،
 ٢١٠ م ، ٢١٣ م ، ٢٢٥ .
 عبد المنعم بن نعيم : ٤٤ ت ، ٤٥ ت .
 عبد الوهاب بن الضحاك : ٧٦ ت .
 عبيد الله بن موسى : ٨٨ ت .
 عثمان بن عفان : ٩٦ .
 عثمان بن مطر الشيباني : ١٣٦ ت .
 العجلوني : ١٤٣ ت ، ١٥٧ ت .
 العجلي (أحمد) : ١٧٨ .
 العدوي (عبد الله خاطر) : ١٨٦ ت .
 ابن عدي : ١١٥ ت ، ١٣٦ ت ، ١٤٧ ت .
 ابن عراق : ٤٢ ت ، ١٣٦ ت .
 العراقي (زين الدين) : ٣٣ ت ، ٣٩ ،
 ٤٦ ت ، ٦٦ ، ٦٧ م ، ٧٧ ، ٨٦ ،
 ٩٥ ت ، ٩٩ م ، ١٠٠ ، ١٠١ م ،
 ١١٨ ت ، ١١٩ م ، ١٢٦ ت ، ١٣٥ ت ،
 ١٥٠ ، ١٥٢ م ، ١٥٤ ت ، ١٥٥ ت ،
 ١٥٦ ت ، ١٥٧ ، ١٧١ ت ، ١٧٣ م ،
 ٢٢١ ت ، ٢٢٨ ق ، ٢٣٢ ق .
 ابن العربي (المالكي) : ٤٧ ت ، ٥٢ ،

ابن الهادي : ٦٨ ت .

عمران بن الحصين : ١٣٦ ت .

عمر بن أبي خثعم (عمر بن راشد) :

١٤٧ ت م ، ١٤٨ ت .

عمر بن الخطاب : ٩٦ ، ٢٣٦ ق .

عمر بن الرماح : ٢٣٥ ق م .

عمرو بن عثمان : ٢٣٥ ق .

عمرو بن شبيب : ٤٧ ت ، ٢٣٦ ق م .

عمرو بن فائد الأسواري : ٤٥ ت .

عمرو بن كعب : ٤٥ ت .

عمرو بن مرزوق : ٤٥ ت .

العنبري (أبو زكريا) : ٥٠ .

عيسى بن أبي يونس : ٢٣٤ ق م .

الميني (بدر الدين) : ٧٧ ت م ، ٧٩ ت ،

٨٠ ت م ، ٢١٠ .

الميني (محمود بن إسماعيل) : ١٩٧ ت م ،

١٩٩ ت م ، ٢٠٠ ت م ، ٢٠١ ت .

غ

الغزالي : ٣٥ ت ، ١١٧ ت ، ١١٨ ت م ،

١٢٠ ت م ، ١٣٧ ت .

الغفاري (أحمد) : ١٩ ت ، ١٢٥ ت ،

١٢٨ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٥٥ ت ،

١٥٦ ت م ، ١٥٨ ت .

الغفاري (عبد العزيز) : ١٥٨ ت ، ١٧٣ ت .

الغفاري (عبدالله) : ١٤٩ ت ، ١٥٦ ت ،

١٧٣ ت ، ١٨٤ ت .

ف

الفشتي (محمد طاهر) : ١١٦ ت .

ابن فهد المكي : ١٤٦ ت .

ابن أبي الفوارس : ٢١ ت ، (١١٣)

ترجمته) .

ابن فورك : ٢٢١ ت م ، ٢٢٩ ق ،

٢٣١ ق .

الفيروز ابادي : ١٧٣ ت ، (١٧٧)

ترجمته) ، ١٧٨ ت ،

الفيومي : ١٨٤ ت .

ق

قاسم بن أصبغ : ٩٣ ، ١٥٣ ، ٢١٤ ت .

القاسم بن قطلوبغا ، ١١٩ ت .

القاسم بن محمد : ١٣٧ ت ، ١٥٤ ت ،

٢٣٢ ق .

القاقيجي (أبو المحاسن) ، ١٧٣ ت .

ابن قنية : ١٢١ ت .

القدس (حسام الدين) : ٦٩ ت ،

١٧٢ ت .

أبو قرصافة : ١٥٤ ت .

القرطي (المفسر) : ٧٣ ت ، ١٣٥ ت ،

١٣٦ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٣٩ ت ،

١٨٠ .

٢٣٧ ق م ، ٢٣٨ ق .
 كعب بن عجرة : ١٤٥ م ، ١٤٦ ت .
 الكلبي (محمد بن السائب) : ٩٧ ت ،
 ١١٢ ت ، ١٣٩ ت .
 الكواثبي الموصلي : ١١٤ ت .
 الكوثري : ٥٢ ت ، ٥٤ ت ، ٦٩ ت ،
 ٧١ ت ، ٧٢ ت ، ٨٣ ت ، ٩٢ ت ،
 ٩٥ ت ، ٩٧ ت م ، ١٠٠ ت ، ١٠٤ ت ،
 ١٠٥ ت ، ١٠٧ ت ، ١٣٢ ت ، ١٣٨ ت ،
 ١٤٨ ت ، ١٧٢ ت ، ١٧٦ ت ، ١٨٤ ت ،
 ٢٠٣ ت ، ٢٢١ ت ، ٢٣٤ ق ت .

ل

اللالكائي (أبو القاسم) : ١٠٩ ت .
 اللكنوي (بحر العلوم) : ٢١٢ .
 اللكنوي (شارح المسلك) : ٢٠٧ ، ٢٢٣ .
 اللكنوي (المؤلف) : ٣٠ ت ، ٣٣ ت ،
 ٣٤ ت ، ٤٤ ت ، ٥٥ ت ، ٨٨ ت ،
 ١٠٨ ت ، ١١٧ ت ، ١٢٣ ت ، ١٣٨ ت ،
 ١٥٨ ت ، ١٦٤ ت ، ١٧٠ ت ، ١٧١ ت ،
 ١٧٢ ت ، ١٧٧ ت ، ٢٠٦ ت .
 الليث بن سعد : ٤٥ ت ، ٢٣٠ ق ت .

م

ابن ماجه : ٧١ ت م ، ٧٢ ت م ، ٧٣ ت م ،

القسطلاني (الشهاب) : ٢٤ ، ١٢٩ ت ،
 ١٨٧ ت ، ٢٠٤ ت .
 القشيري (أبو القاسم) : ١٠٩ ت .
 القشيري (أبو نصر) : ١١٤ ت .
 القصري (أبو محمد) : ٢٢١ ت .
 القضاي : ١١١ ت ، ١٧٣ .
 ابن القطان (أبو الحسن) : ٤٥ ت ،
 ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٢٣٥ ق م ، ٢٣٧ ق .
 ابن القطان (صاحب ابن ماجه) : ٧٢ ت .
 القنطري : ٩٧ ت ، ٩٨ ت م ، ٩٩ .
 ابن القيم : ٣٥ ت ، ٤٧ ت ، ٤٩ ت ،
 ١١٧ ت ، ١١٨ ت ، ١٣٠ ت ، ١٣١ ت ،
 ١٣٢ ت ، ٢٣١ ق .

ك

الكتاني (عبد الحي) : ١٢٠ ت ، ١٢٢ ت .
 الكتاني (محمد بن جعفر) : ٧٨ ت ،
 ١٠٢ ت ، ١٥٣ ت ، ١٥٨ ت .
 ابن كثير : ١٠٥ ت ، ١٠٧ ت ، ١٠٨ ت م ،
 ١٣١ ت م ، ١٤٣ ت ، ١٤٥ ت ، ١٤٨ ت ،
 ١٥٣ ت ، ١٦٥ ت ، ٢٠٤ ت .
 كثير بن زياد : ٢٣٥ ق .
 كثير بن عبد الله الزني : ١٤٦ ت م ،
 ١٦٠ ت .
 الكرخي (أبو الحسن) : ٢٠٧ ، ٢٢٣ .
 الكشميري (محمد أنور) : ٨٤ ت م ،

المرتضى الزبيدي : ١١٨ ت م ، ١١٩ ت م ،
١٢٠ ت ، ١٣٧ ت ، ١٧١ ت ، ١٨٤ ت ،
٢١٤ ت م .

ابن مردويه : ١١٦ ت .
ابن أبي مريم (أبو بكر) : ٢١٣ ت .
الزري : ٧٢ ت م ، ١٠٦ ت ، ١٥٧ ،
١٥٨ ت .

مسدد بن مسرهد : ٨٨ ت ، ٢٣٤ ق .
مسلم بن الحجاج : ٢١ ت ، ٢٥ ت ، ٢٧ م ،
٢٨ م ، ٧٤ م ، ٨١ ت م ، ٨٢ ت م ، ٨٣ ت ،
١٢١ ت ، ١٣٨ ت ، ١٦٥ ت ، ١٨١ ،
١٩١ ت ، ١٩٤ ت ، ٢٠٢ م ، ٢٠٥ م ،
٢٠٦ ، ٢٣٠ ق ، ٢٣٣ ق .
السندي : ٩٤ .

مصرف بن عمرو : ٤٥ ت .
مطر الوراق : ٢٣ ت .
المطرزي : ١٨٤ ت .
ابن المطهر الحلي (الحسين) : ١٧٤ ت م ،
١٧٥ .

ابن المطهر الحلي (يوسف) : ١٧٤ ت .
معاذ بن جبل : ١٣٦ ت .
ممان بن رفاعه : ١٠٨ ت .
مماوية : ١١٢ ت .
المغيرة بن أبي بردة : ٢٣٠ ت ق م .
مقاتل : ١١٢ ت .
المقبلي (صالح بن مهدي) : ٢٣٢ ق .

١٣٨ ت ، ١٤١ ت ، ١٤٨ ت ، ١٧٠ ،
٩١ ت ، ٢٣٢ ق ، ٢٣٤ ق .
المارديني : ٢٣٠ ت ق .

مالك بن أنس : ٤٩ ت ، ٨١ ت ، ٩٥ م ،
١٠٩ ت ، ٢٠٦ ، ٢٣٠ ت ق م ،
٢٣٢ ق ، ٢٣٦ ق .

الباركفوري : ٢١ ت ، ٦٩ ت ، ٧٠ ت م ،
١٢٣ ت ، ١٤٨ ت ، ١٥٦ ت .

الثني بن الصباح : ٢٣٦ ق م .
ابن أبي المجد : ١٦٦ .

محب الدين الخطيب : ٩١ ت .

محب الله بن عبد الشكور : ٢٢٣ ت .

الحلي (جلال الدين) : ١٤٣ ت .

محمد ابن إسحاق : ٥١ .

محمد بدر عالم : ٢٣٧ ق .

محمد بن حاتم بن المظفر : ٢٥ .

محمد بن الحسن : ٤٩ ت ، ٦٢ م ، ٢٠٧ ،
٢١٤ .

محمد حسين اللاهوري : ١٩ ت .

محمد الخضر حسين : ١٧١ ت .

محمد بن سعيد المصلوب : ٩٧ ت م .

أبو محمد بن عبد الحميد : ٦٣ .

محمد بن علي المطار : ١٢٤ ت .

محمد عوامة : ١٧٤ ت .

المدائني : ٤٢ ت .

ابن المذَّهَب : ٩٧ ت .

المكي (أبوطالب) : ١١٨ ت .
 ابن الملتن : ١٤٣ ت .
 النواوي : ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢ ت ،
 ١٢٣ ت ، ١٢٦ ت م ، ١٢٧ ت م ،
 ١٢٨ ت ، ١٣٠ ت ، ١٤٦ ت ، ١٤٨ ت م ،
 ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت م ، ١٥٦ ت م .
 ابن منده (عبد الرحمن) : ١١٣ ت ،
 ١٤٩ ت ، ١٦٢ ت .
 ابن منده (أبو عبد الله) : ٧٤ ت م .
 المنذري : ٣٥ ت ، ١١٧ ت ، ١٢٠ ت ،
 ١٢١ ت م ، ١٣٧ ت ، ١٤٦ ت ،
 ١٥٢ ، ١٥٤ ت م ، ١٥٥ .
 منصور : ٢١٠ م .
 ابن منظور : ١٨٤ ت .
 الهدي : ١١٤ ت .
 المهدي (عليه السلام) : ١٩٦ .
 سيدنا موسى : ٢٦ ت .
 أبو موسى المديني : ٩٥ ت .
 ميرك : ١٤٧ ت .
 الميموني : ٥١ .

النسائي : ٦٧ ت ، ٦٨ ، ٩٧ ت ،
 ١١٢ ، ١١٣ ت ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٢ ،
 ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ت .
 نسطور : ١٧٣ .
 النعمان بن شبل : ١٧٩ ت .
 النعماني (محمد عبد الرشيد) : ٧١ ت ،
 ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ت م ، ٢٠٤ ت م ،
 ٢١٠ ت ، ٢١٤ ت ، ٢٣٨ ق .
 أبو نعيم الأصفهاني : ٢٦ ، ٨٠ ت ،
 ١١٠ م ، ١١١ ت م ، ١١٢ م ، ١١٥ ت ،
 ١٢٠ ت ، ١٤٧ ت ، ١٤٩ ت .
 نعيم بن حماد الخزازي : ٨٨ ت .
 نعيم بن سالم : ١٧٣ .
 النقاش (المفسر) : (١٠٩ : ترجمته) .
 نهشل بن سعيد : ١٢٦ ت .
 النووي : ٢٥ ت ، ٢٧ ت ، ٣٨ ، ٤٠ ،
 ٤١ ، ٤٥ ت ، ٤٦ ت ، ٤٨ ت ، ٥٢ ،
 ٥٤ ، ٥٦ م ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٥ ،
 ٨٨ ، ١١٧ ت ، ١٢٢ ت م ، ١٢٣ ت م ،
 ١٣٣ ت ، ١٣٥ ت ، ١٥٢ ، ١٦٩ ،
 ١٨٧ ، ٢٢٠ ت ، ٢٣٥ ق م .
 نووي الجاوي : ١٠٢ ت .



أبو هريرة : ١٤٣ ، ١٤٧ ت ، ١٥٥ ،

ابن ناصر : ٨٠ ت ، ١٢٠ ت ، ١٨٠ .
 نافع (مولى ابن عمر) : ٢٠٦ .
 ابن النجار : ١١٥ ت .

١٨١ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ تق ، ٢٣٤ قم ،
٢٣٦ ق .

هشام بن حسان : ٢٣٤ قم .
ابن الهمام ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٢٠٣ ،
٢٠٤ ت ، ٢١٧ تم ، ٢٢٥ ت ، ٢٢٦ ،
٢٣٢ ق .

الهيثمي (نور الدين) ، ١٥٤ ، تم ،
١٥٥ ت .

و

أبو وائل ، ٢١٠ م .
الواحدي ، (١٠٢ ، ترجمته) ، ١٠٣ تم ،
١٠٤ ت ، ١٠٩ ت ، ١١٤ ت ، ١٣٥ ت ،
١٣٩ ت .
الواقدي ، ١١٢ ت ، ١٣٩ ت .
ابن وثعان ، ١٧٣ .
وكيع ، ٢١٠ .

الوليد بن جميل ، ١٥٤ ت .

ي

يحيى القطان ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
١٦٥ .

يحيى بن أبي كثير ، ١٤٧ تم .
يحيى بن مسلم ، ٤٤ ت ، ٤٥ ت .

يحيى بن معين : ٩٧ ت ، ١٢٤ ت ، ١٥١ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٨١ .

يزيد ، ٢٣٠ ت ق .
يزيد بن بيان المقيلي ، ١٢٣ ت .
يزيد بن سنان الجزري ، ١٢٣ ت ،
يعلى بن مرة ، ٢٣٥ ق .
أبو يوسف ، ٤٩ ت ، ٦١ ، ٢٠٧ .
يونس ، ١٥٥ .

٣ - المصادر

وهو تَبَتُّ مراجع التحقيق والتعليق الواردة في الكتاب ، ويانُ طبعاتها .
وفيه مصادر المؤلف التي نَقَلَ منها وخرَّجَتْ نصوصها . وما طُيِّعَ منها بمصر
ذكرتُ تاريخَ طبعه دون مكانه .

١

- ١ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للرفعي الزبيدي : ط اليمينية ١٣١١ .
- ٢ - إتحاف ذوي الفضائل المشهورة ط دار التأليف دون تاريخ .
- ٣ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : الطبعة الثانية ١٣٥٤
- ٤ - أجوبة ابن حجر عن أحاديث من مصابيح السنة : طبع بآخر المشكاة ط المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٢ .
- ٥ - إحياء علوم الدين للغزالي : ط لجنة نشر الثقافة الاسلامية ١٣٥٦ .
- ٦ - اختصار علوم الحديث لابن كثير : ط صبيح الثالثة ١٣٧٧ .
- ٧ - الأذكار للنووي : ط مصطفى الثالثة ١٣٧١ .
- ٨ - الأسماء والصفات للسيوطي : ط السعادة ١٣٥٨ .
- ٩ - الاشاعة في أشراط الساعة للبرزنجي : ط السعادة ١٣٢٥
- ١٠ - أصول الفقه للبردوي : ط إصطنبول ١٣٠٨ .
- ١١ - الاعتبار في النسخ والنسوخ من الأخبار للحازمي ط العلمية بحلب ١٣٤٦ .
- ١٢ - إعلام الموقعين لابن القيم ط : السعادة ١٣٧٤ .
- ١٣ - الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي : ط الترقى بدمشق ١٣٤٩ .
- ١٤ - أقضية الرسول للقرطبي ط عيسى الباني ١٣٤٦ .
- ١٥ - الامتاع بسيرة الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع للكوثري ط الأنوار ١٣٦٨ .

١٦ - أنوذج العلوم للدُّرَّاني : ط المطبع المصطفائي بالهند ١٣٢٢ .

ب

- ١٧ - البداية والنهاية لابن كثير : ط السعادة ١٣٥١ .
 ١٨ - بذل المجهود في حل أبي داود ط المطبع النامي بالهند دون تاريخ .
 ١٩ - البناية شرح الهداية للعيني : ط نولكشور بالهند ١٢٩٣ .

ت

- ٢٠ - تاريخ بغداد للخطيب : ط السعادة ١٣٤٩ .
 ٢١ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر ط التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .
 ٢٢ - التحرير لابن الهمام : ط بولاق ١٣١٦ .
 ٢٣ - التحقيق شرح المنتخب الحسامي : مخطوط .
 ٢٤ - تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي للمباركفوري : ط جيد برقي بريس في دهلي بالهند ١٣٤٦ .
 ٢٥ - تحفة الكملة على حواشي الطلبة للكنوي : ط اليومنى في لكتنوبالهند ١٣٣٧ .
 ٢٦ - تخریج أحادیث الرافعي للزركشي : مخطوط .
 ٢٧ - التدريب شرح التقريب للسيوطي : ط الخيرية ١٣٠٧ و ط المكتبة العلمية والفرو لهذه الطبعة .
 ٢٨ - تذكرة الحفاظ للذهبي : ط الثالثة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥ .
 ٢٩ - تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر المقدسي : ط السعادة ١٣٢٣ .
 ٣٠ - الترغيب والترهيب للمنذري : ط مصطفى البابي ١٣٥٢ .
 ٣١ - التعظيم والمنة للسيوطي : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .
 ٣٢ - التعقبات على الموضوعات للسيوطي : ط المطبع العلوي في لكتنوبالهند ١٣٠٣ .

- وط المطبع المحمدي في لاهور بالهند ١٣٠٥ .
- ٣٣ - التعقيبات على صاحب الدراسات للنماني : ط كراتشي ١٣٧٧ .
- ٣٤ - تعليقات على نزهة النظر للأدهني : ط المحمودية ١٣٥٥ .
- ٣٥ - تفسير ابن كثير : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .
- ٣٦ - تفسير القرطبي : ط دار الكتب المصرية ١٣٥٤ .
- ٣٧ - التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي : ط دار الكتب الحديثة ١٣٨١ .
- ٣٨ - قريب التهذيب لابن حجر العسقلاني : ط نولكشور بالهند ١٣٥٦ .
- وط دار الكتاب ١٣٨٠ .
- ٣٩ - التقرير والتحجير في شرح التحرير لابن أمير حاج : (التحرير السابقة : ٢٢ .
- ٤٠ - تلخيص المستدرك للذهبي : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .
- ٤١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر : ط المطبع الأنصاري بالهند ١٣٠٧ .
- ٤٢ - تنسيق النظام في ترتيب مسند الامام السنهلي : طنور محمد أصح المطابع كراتشي دون تاريخ .
- ٤٣ - تنوير المنار لبحر العلوم الالكوي : مخطوط .
- ٤٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥ .
- ٤٥ - التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة : ط دار الكتب العربية الكبرى ١٣٢٧ .
- ٤٦ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني : ط السعادة ١٣٦٦ .

د

- ٤٧ - الثقافة الاسلامية لمحمد راغب الطباخ : ط مكتبة الطباخ بحلب ١٣٦٩ .

ج

- ٤٨ - جامع الأصول لابن الأثير : ط مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ .
- ٤٩ - الجامع الصغير للسيوطي : ط مصطفى محمد ١٣٥٢ .
- ٥٠ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧١ .

- ٥١ - جزء فيما في مسند أحمد من موضوعات للعراقي : تضمّنه كتاب القول المسدد لابن حجر الآتي : ١١٤ .
- ٥٢ - الجوهر النقي مع « سنن البيهقي » ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤ .

ح

- ٥٣ - حاشية المشكاة للطبي : مخطوط .
- ٥٤ - حجة الله البالغة : لولي الله الدهلوي ، ط الخيرية ١٣٢٢ .
- ٥٥ - الحِطَّة بذكر الصِّحاح السنة لصديق حسن خان: ط المطابع النظامي بالهند ١٢٨٣
- ٥٦ - حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شرح مُنِيَّة الْمُصَلِّي لابن أمير حاج : مخطوط .

خ

- ٥٧ - خصائص المسند لأبي موسى الديني : ط السعادة ١٣٤٧ .
- ٥٨ - خلاصة علوم الحديث للطبي : مخطوط .

د

- ٥٩ - دراسات السبب في الأسوة الحسنة بالحبيب لمحمد معين السندي : ط كراتشي ١٣٧٧
- ٦٠ - الدرر الكامنة في تراجم المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ .
- ٦١ - الدرر المنتثرة للسيوطي ، ط اليمينية ١٣٠٧ .
- ٦٢ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان ، ط حجازي ١٣٥٧ .

ذ

- ٦٣ - ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات لعبد اللطيف السندي ، ط كراتشي ١٣٧٩ .

٦٤ - ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ، ط مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ .

- ٦٥ - الرحمة المرسلة في شأن حديث البسمة لعبد الحي الكتاني ، ط بولاق ١٣٢٣ .
 ٦٦ - الرد على البكري لابن تيمية ، ط السلفية ١٣٤٦ .
 ٦٧ - رد المختار لابن عابدين ، ط بولاق ١٢٧٢ .
 ٦٨ - الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ، ط كراشي ١٣٧٩ .
 ٦٩ - الرفع والتكيل في الجرح والتعديل للكنوي ، ط الأصيل بمجلد ١٣٨٣ .
 ٧٠ - الروح لابن القيم ، ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧ .
 ٧١ - روح البيان في تفسير القرآن لاسماعيل حقي ، ط الثمانية في إصطنبول ١٣٠٦ .
 ٧٢ - روح المعاني للألويسي ط بولاق ١٣٠٣ .
 ٧٣ - رياض الصالحين للنووي ، ط التجارية ١٣٥٧ .

ز

- ٧٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٧ .
 ٧٥ - زهر الربى على المجتبى للسيوطي ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٨ .

س

- ٧٦ - سفر السعادة للفيروزبادي ، ط المنيرية ١٣٤٦ .
 ٧٧ - سنن أبي داود ، ط مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ .
 ٧٨ - سنن الترمذي ، ط المطبعة المصرية بشرح ابن العربي ١٣٥٠ .
 ٧٩ - سنن النسائي ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٨ .
 ٨٠ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، خطه ط (حيث نُقِلَ منه)

ش

- ٨١ - شرح الأربعين النووية للشبرخيتي: ط الأزهرية ١٣٢٩ .
- ٨٢ - شرح الأربعين النووية للقاري ، ط الجمالية ١٣٢٨ .
- ٨٣ - شرح ألفية العراقي للمراقي : ط فاس بالمغرب الأقصى ١٣٥٤ وط: مصر ١٣٥٥
- والغزو لطبعة فاس ، وبجاشيتها شرح القاضي زكريا .
- ٨٤ - شرح التحرير لابن أمير حاج : ط بولاق ١٣١٦ .
- ٨٥ - شرح التحرير لأمير بادشاه الحسيني : ط مصطفى الباني ١٣٥٠ .
- ٨٦ - شرح جمع الجوامع للمحلي : ط الخيرية ١٣٠٨ .
- ٨٧ - شرح شرح النخبة للقاري : ط إصطنبول ١٣٢٧ .
- ٨٨ - شرح عين الحق للدهلوي : مخطوط .
- ٨٩ - مختصر ابن الحاجب للمضد : ط بولاق ١٣١٦ .
- ٩٠ - شرح مُسَلَّمُ الثبوت لمحب الله بن عبد الشكور : ط بولاق ١٣٢٢ .
- ٩١ - شرح مقدمة ابن الصلاح للمراقي : ط العلمية بحلب ١٣٥٧ .
- ٩٢ - شرح المواهب اللدنية للزرقاني . ط بولاق ١٢٩١ .
- ٩٣ شروط الأئمة الستة المقدسي مع شروط الأئمة الخمسة للحازمي . ط مكتبة
القدس ١٣٥٧ .
- ٩٤ - شفاء السقام في زيارة خير الأنام السبكي : ط بولاق ١٣١٨ .

ص

- ٩٥ - الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي : لابن عبد الهادي ط الخيرية ١٣١٩ .
- ٩٦ - صحيح مسلم : ط النهاج شرح صحيح مسلم ، الآتي : ١٤٧ .

ط

- ٩٧ - طبقات الشافعية للسبكي : ط الحسينية ١٣٢٤ .
 ٩٨ - طبقات الشافعية لابن شبة : مخطوط .
 ٩٩ - طبقات الشافعية لابي بكر الحسيني : ط مطبعة بغداد فيها ١٣٥٦ .

ظ

- ١٠٠ ظفر الأماني بشرح مختصر الجرحاني للكنوي : ط جشمة فيض في لكنو بالهند ١٣٠٤ .

ع

- ١٠١ - عارضة الأحوذى على جامع الترمذي لابن العربي : ط المطبعة المصرية ١٣٥٠
 ١٠٢ - المعجالة النافعة لمدد الزبر الدهلوي : بالأوردية .
 ١٠٣ - عقود الجواهر النيفة في أدلة أبي حنيفة للمرتضى الزبيدي : ط المطبعة الوطنية بالاسكندرية ١٢٩٢ .

ف

- ١٠٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني : ط بولاق ١٣٠٠
 ١٠٥ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للقاضي زكريا : ط فاس ١٣٥٤ .
 ١٠٦ - فتح القدير لابن الهمام : ط بولاق ١٣١٥ .
 ١٠٧ - الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي : ط الميمنية ١٣١٧ .
 ١٠٨ - فتح المفت بشرح ألفية الحديث للسخاوي : أنوار محمدي في لكنو بالهند ١٣٠٣
 ١٠٩ - فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري : ط حجازي ١٣٥٧

- ١١٠ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .

ق

- ١١١ - القنية للزاهدي : مخطوط .
 ١١٢ - القول البديع في الصلاة على الشفيع للسخاوي : أنوار أحمد بالهند ١٣٢١
 ١١٣ - القول المسدد في الذب عن السند لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٠١ .

ك

- ١١٤ - الكافي الشاف في تجميع أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني : ط مصطفى محمد ١٣٥٤ .
 ١١٥ - الكبار الزهبي : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .
 ١١٦ - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري : ط أصول الفقه السابقة ١٠ .
 ١١٧ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للمجلوني : ط مكتبة القدسي ١٣٥١ .
 ١١٨ - كشف الغمة عن جميع الأمة للشمراني : ط الكاستلية ١٢٨١ .
 ١١٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٧ .
 ١٢٠ - كلمة الفصل في قتل مدمني الحمر لأحمد محمد شاكر : ط دار المعارف ١٣٧٠ .

ل

- ١٢١ - الآلاء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي : ط الحسينية ١٣٥٢ .
 ١٢٢ - لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ ، ط التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .
 ١٢٣ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٩ .

- ١٢٤ - لقط الدرر حاشية شرح متن نخبة الفكر للمدوي : ط ١٣٢٣ .

م

- ١٢٥ - ماتمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه للنعماني : ط كراتشي دون تاريخ .
- ١٢٦ - محلة الأزهر : المجلد : ٢٤ ص : ٢١٤ .
- ١٢٧ - المجموع شرح المذهب للنووي : ط التضامن الأخوي ١٣٤٤ .
- ١٢٨ - مجموعة تفسير شيخ الاسلام ابن تيمية : ط بياي بالهند ١٣٧٤ .
- ١٢٩ - مختصر ابن الحاجب في الأصول : ط بولان ١٣١٦ .
- ١٣٠ - مختصر أصول الحديث لابن جماعة : مخطوط .
- ١٣١ - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري : ط اليمنية ١٣٠٩ .
- ١٣٢ - مسلم الثبوت وشرحه لولي الله اللكنوي : مخطوط .
- ١٣٣ - المصعد الأحمد لابن الجزري : ط السعادة ١٣٤٧ .
- ١٣٤ - معالم السنن للخطابي : ط العلمية بحلب ١٣٥١ .
- ١٣٥ - معاني الآثار للطحاوي : ط المصطفائي بالهند ١٣٠٠ .
- ١٣٦ - معرفة الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة لابن حجر العسقلاني : ط مطبعة بركات بدمشق ١٣٨٣ .
- ١٣٧ - معرفة علوم الحديث للحاكم : ط دار الكتب ١٣٥٦ .
- ١٣٨ - المعرفة للبيهقي : الجزء الأول فقط . ط بئنة بالهند دون تاريخ .
- ١٣٩ - المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير ط دار العهد الجديد للطباعة دون تاريخ .
- ١٤٠ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي : ط دار الأدب العربي ١٣٧٥ .
- ١٤١ - المقالات للكوثرى : ط الأنوار ١٣٧٣ .
- ١٤٢ - مقدمة تحفة الأحوذى للمباركفوري : ط جيد برقي بريس في دهلي بالهند . ١٣٥٩ .

- ١٤٣ - مقدمة ابن الصلاح : ط العلمية بجلب ١٣٥٧ .
 ١٤٤ - مناقب أبي حنيفة للذهبي : ط دار الكتاب العربي دون تاريخ .
 ١٤٥ - منهاج السنة لابن تيمية : ط بولاق ١٣٢١ .
 ١٤٦ - المنهاج نرح صحيح مسلم بن الحجاج للتووي : ط المطبعة المصرية ١٣٤٧
 ١٤٧ - المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف لعلاوي المالكي : ط مصطفى محمد ١٣٥٧
 ١٤٨ - المواهب الدنية للقسطلاني : ط المطبعة الشرفية ١٣٢٦ ومع شرحها
 للزرقاني السابق : ٩٣ .
 ١٤٩ - ميزان الاعتدال للذهبي : ط السعادة ١٣٢٥ .
 ١٥٠ - الميزان للشعراني : ط البهية ١٣٠٢ .

ن

- ١٥١ - نخبة الفكر وشرحها لابن حجر : ط « لقط الدرر » السابقة : ١٢٥ .
 ١٥٢ - نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر لعبد الحي الحسني : ط حيدر آباد
 الدكن بالهند ١٣٥٠ والجزء الثامن مخطوط لم يطبع بعد .
 ١٥٣ - نسيم الرياض شرح شفاء لقاضي عياض للخفاجي : ط دار السعادة باصطنبول ١٣١٢
 ١٥٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي : ط « المجلس العلمي الهندي » في مصر ١٣٥٧
 ١٥٥ - نظم التناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني : ط المولوية بفاس ١٣٢٨
 ١٥٦ - نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .
 ١٥٧ - نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .
 ١٥٨ - نيل الأوطار للشوكاني : ط مصطفى البابي ١٣٤٩ .

هـ

- ١٥٩ - هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر المسقلاني : ط المنيرية ١٣٤٧
 ١٦٠ - وقيات الأعيان لابن خلكان : ط الميمنية ١٣١٠ .



٤ - الأبحاث^(١)

الصفحة	
٧	تقدمة محقق الكتاب .
٩-٧	ذكر العالم السائل للإمام اللكنوي صاحب (الأسئلة المشرة) وترجمته .
١٠-٩	كلمة عن أصول الكتاب وعمل محققه فيه .
١٦-١١	ترجمة المؤلف الإمام اللكنوي .
١٩	فاتحة المؤلف وسبب تأليفه الكتاب
٢٠	السؤال الأول :

هل الاسناد مطلوب في الدين أم لا ؟ وما معنى قول ابن المبارك :
الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء : ما شاء ؟ وهل الاسناد
ضروري في كل ما يعد من الدين أم مخصوص ببعض ؟ فان كان مخصوصاً
بالبعض فما هي الأمور التي لا تحتاج إلى إسناد ؟ وما الدليل على استثنائه ؟

الجواب

٢١	الاسناد من الدين ، وهو خصيصة هذه الأمة ومسئلة دينها .
٢١	أقوال الأئمة في ذلك : قول ابن المبارك
	تخريج قول ابن المبارك ، وبيان ما وقع فيه من تحريف . ت . وانظر
٢١	الاستدراك : (ص ٢٩٩) .
٢٢	قول سفيان الثوري والشافعي في فضل الاسناد .
٢٣	اهتمام عبد الله بن طاهر بالاسناد وقوله : إنه كرامة هذه الأمة .
٢٣	قوله تعالى : « أو آثاره من علم » : يعني إسناد الحديث .

(١) حرف التاء : ت - كما سبق - يشير إلى أن ما ذكره قبله وارد في

الصفحة

- ٢٣ قول حماد بن زيد وأبي حاتم الرازي في فضل الاسناد .
- ٢٤ قول علي القاري والامام أحمد والحاكم في فضل الاسناد .
- ٢٥ إطلاق (الزعم) على الصدق المحقق كما يطلق على القول الكذب . ت .
- ٢٥ قول أبي بكر بن الخاضبة ومحمد بن حاتم في فضل الاسناد .
- ٢٦ قول العلامة الطيبي في فضل الاسناد .
- ٢٦ الاستشهاد على فضل الاسناد بحديث موضوع !
- قول ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ أمرٌ خص الله به المسلمين دون سائر الملل . ت .
- ٢٦ إفادة ماسبق من أقوال العلماء لزوم الاسناد في كل ماله تعلق بالدين .
- ٢٧ ذكر شواهد من الحديث على لزوم الاسناد في أمور الدين .
- ٢٧-٢٩ تمييز الحديثين بين مارواه مسلم في مقدمة « صحيحه » وما رواه في « صحيحه » . ت . وانظر كلمة ابن القيم بذلك في الاستدراك : (ص ٣٠٠) .
- ٢٨ ذكر وقوع الوضع للحديث وتفشئ الوضع فيه .
- ٢٨-٢٨ لزوم التوقف عن اعتماد الأحاديث المنقولة في كتب الفقه وغيرها - وإن جل مقام مؤلفها - حتى يظهر سندها أو تعلم صحتها من أرباب الحديث .
- ٢٩ وقوع التساهل من صاحب « الهداية » الحنفى ومن شارح « الوجيز » الرافعى الشافعى بذكرها أحاديث لا أصل لها عند الحديثين .
- ٢٩-٣٠ بطلان حديث « من قضى صلاة من الفرائض في آخر جمعة من رمضان... » ولا عبرة بنقل صاحب « النهاية » وغيره له .
- ٣٠ اعتماد الكتب الفقهية في الفروع والمسائل : لا يوجب الاعتماد على الأحاديث المنقولة فيها اعتماداً كلياً ، فكيف جاء فيها من الحديث الموضوع ؟
- ٣٠ ذكر طائفة من الأحاديث الموضوعة جاءت في كتب الفقه . ت .
- ٣١ اعتماد الحديث الذي يذكره الفقهاء في كتبهم إذا كانوا من الحديثين ، وإذا أسندوه إلى كتاب حديثي معتبر النقل . ت .
- ٣١

بيان أن لكل فن رجالاً يؤخذ عنهم ذلك الفن ، فمن المحدثين من ليس لهم حظ إلا الرواية دون التفقه ، ومن الفقهاء من ليس لهم إلا ضبط المسائل الفقهية ، فالواجب إزال كل منهم منزله .

٣١

ذكر طائفة من الأحاديث الموضوعة جاءت في بعض كتب الرقائق . ت
قول علي القاري : نقل الأحاديث ومسائل الفقه وتفسير القرآن لا يجوز إلا من الكتب المتداولة ، أما غيرها فقد تكون وضعها الزنادقة أو ألحق فيها الملاحدة . ت .

٣٢

استدلال المؤلف على بطلان أحاديث أوردها من كتب الرقائق . ت .
قول ابن خيبر : اتفق العلماء على منع المسلم أن يسند إلى الرسول قولاً حتى يكون عنده مروباً . وانظر نقض دعوى الاتفاق هذه في الاستدراك : (ص ٣٠٠) .

٣٢

نقض المؤلف اعتماد بعض الأحاديث اكتفاءً بشهرتها ، وبيان أنه أن اعتمادها إنما يكون بثبوت طرقها والبحث عن روايتها ، وذكره نماذج من الأحاديث المشهورة وهي موضوعة . ت .

٣٣

جلالة قدر الناقلين للأحاديث كالنزالي في «الاحياء» وصاحب «الهداية» فيها : لا تستوجب قبول كل ما نقلوه ، فكم أورد النزالي من أحاديث لا أصل لها ؟ كما أورد صاحب «الهداية» أخباراً غريبة فيها . ت .

٣٣

نقل الأخبار الموضوعة في كتب الثقات المتدينين : لا ينبغي كونها مكذوبة ، إذ العبرة فيها لحكم المحدثين . ت .

٣٤

لكل فن رجاله فلا تقبل الأخبار التي يذكرها الفقهاء غير المحدثين الا بتحقيق المحدثين ، كما لا يقبل الكلام في الفقه من المحدثين غير الفقهاء . ت .

٣٤

إيراد النزالي في «الاحياء» حديث «كان يُسرحُ لحنيه كل يوم مرتين» ، وهو موضوع ، وقول السيوطي : لا ينبغي ما في «الاحياء» من الأحاديث التي لا أصل لها .

٣٥

الصفحة

- إيراد الغزالي وأمثاله من أجلة العلماء الأحاديث الموضوعة في كتبهم :
 ٣٥ إنما هو لمدح علمهم بوضعها ، مع إحاطتهم أمر تقدمها للمحدثين .
- بحث قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال
- بيان تساوي الأحكام وغيرها في حاجتها إلى السند ، سوى أن الأحكام
 ٣٦ لا يقبل فيها الاسناد الضعيف .
- كتب السير تجمع الصحيح والسقيم ... دون الموضوع . وقول الامام
 ٣٦ أحمد وغيره : إذا رويتنا في الحلال والحرام شدةً دنا ، وإذا رويتنا في
 الفضائل تساهلنا .
- نقول عن العلماء في العمل بالحديث الضعيف في غير الأحكام ، ونقل
 ٣٦ كلام ابن سيد الناس في ذلك .
- تسوية ابن معين بين الأحكام والفضائل في أنها لا تثبت بالحديث الضعيف
 ٣٧ وانظر الاستدراك : (ص ٣٠٠) .
- نقل كلام علي القاري في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل .
 ٣٧ نقل كلام السيوطي في ذلك أيضاً .
- ٣٩-٣٧
- ٣٨ نقل كلام ابن القيم في ذلك ، وذكر حديث ثلقين البت . ت .
- ٣٩ نقل كلام العراقي في ذلك ، وقد سمي القائلين بذلك أيضاً .
- ٤٠ نقل كلام النووي في ذلك .
- ٤٠ ذكر الحافظ ابن حجر الشروط الثلاثة لجواز العمل بالحديث الضعيف .
- ٤١ قول ابن المهام : الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف غير الموضوع .
- ٤١ قول النووي أيضاً في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها .
- ٤٢ نقل ابن حجر المكي اتفاق العلماء على ذلك .
- ٤٢ ذكر حديث يفيد سواغة العمل بالحديث الضعيف ، وهو حديث موضوع !
- ٤٣ الرد على من اشترط في الفضائل ما يشترط في الأحكام .
- ٤٣ ذكر الشروط الثلاثة للعمل بالحديث الضعيف بأوسع مما سبق .
- ٤٦-٤٤ ذكر ثلاثة أحاديث كأمثلة لما ينطبق عليه شروط العمل بالحديث الضعيف . ت .

- ٤٦-٤٧. نقل عن الامام أحمد أن ضعيف الحديث أحب عنده من رأي الرجال .
الضعيف الذي يفضلُه الامام أحمد على الرأي هو الضعيف عند المتقدمين،
وهو ما يدخل في مرتبة الحسن، لا الضعيف في اصطلاح التأخرين . ٤٧
نقول عن ابن العربي والزرکشي وابن تيمية في تأييد ذلك . ت . ٤٧
قول ابن تيمية : الحديث قل الترمذي صحيح أو ضعيف ، والضعيف
نوعان : متروك وليس بمتروك، والمتقدمون يعنون بالضعيف ما ليس بمتروك . ٤٧
قول ابن القيم : إن الامام أحمد بنى فتاويه على الأخذ بالمرسل والضعيف
إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ، وإن الضعيف الذي يعنيه قسم
الصحيح . ت . ٤٨
اتفاق الأئمة على ما اختطه الامام أحمد للعمل بالحديث الضعيف . ت . ٤٨
ذكر طائفة من الأحاديث الضعيفة قدّم الامام أبو حنيفة العمل بها
على القياس . ت . ٤٨
ذكر طائفة من الأحاديث الضعيفة قدّم الامام الشافعي العمل بها على
القياس . ت . ٤٨
تقديم الامام مالك المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على
القياس . ت . ٤٩
نقل ابن حزم الاجماع على أن مذهب أبي حنيفة : ضعيف الحديث
أولى عنده من الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيره . ٤٩
نقل ابن القيم إجماع أصحاب أبي حنيفة على أن مذهبه : ضعيف الحديث
أولى عنده من القياس مع ذكر شواهد على ذلك . ت . ٤٩
العمل بالحديث الضعيف فيه ثلاثة مذاهب : لا يعمل به مطلقاً ، يعمل
به مطلقاً ، يعمل به في الفضائل بشروطه . ٥٠
قول ابن عبد البر في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل . ٥٠
قول أبي زكريا النبري وابن مهدي بذلك أيضاً . ٥٠

الصفحة

- ٥١ قول الامام أحمد بذلك أيضاً .
تلقى الأمة للحديث الضعيف بالقبول يسوءُ العمل به بل قد
٥٢-٥١ ينزل به منزلة المتواتر .
منع ابن العربي العمل بالضعيف مطلقاً ، وحكاية النووي الاجماع على
٥٣-٥٢ العمل به في الفضائل ونحوها .
وجوب العمل بالحديث الضعيف عند تلقيه بالقبول . ت وانظر استيفاء
٥٢ هذا البحث مطوئاً في آخر الكتاب (ص ٢٢٨ - ٢٣٨) .
٥٢ حديث « لا وصية لوارث » صحيح سنداً كما حققه شيخنا الكوثري . ت .
إفادة ما سبق من النقول أن في العمل بالحديث الضعيف ثلاثة مذاهب ،
٥٣ وترجيح المؤلف لما عليه الجمهور .
إيراد على صنيع كثير من الفقهاء إذ يشتون الاستحباب بالحديث الضعيف ،
والاستحباب حكم شرعي ، فكيف يوفق بين هذا وقولهم : الحديث
الضعيف لا يعمل به في الأحكام ؟
٥٣ جواب العلامة الخفاجي عن ذلك ومناقشة المؤلف لهن وجوه .
٥٣ تحقيق المؤلف وجوابه عن اليراد .
٥٥ نقل المؤلف لجواب المحقق الدواني عن اليراد واستحسانه له .
٥٥ عودة المؤلف إلى الجواب عن لزوم الاسناد في كل أمر من أمور الدين ،
وقوله : « نقل العلماء المتعمدين يقوم مقام الاسناد لفوات الاهتمام به
٥٩ في الأعصار التأخرة ، مع الاستدلال على ذلك .
قول علي القاري بجواز نقل الحديث من الكتب الممتدة المشهورة نسبتها
٧٠ لمؤلفيها دون التوقف على وجود سند من الناقل إلى مؤلفيها .
قول ابن الهمام : طريق نقل الفتى عن المجتهد السند إليه أو أخذه من
ب متداول مشهور عنه ، فانه بمنزلة الخبر المتواتر ، وأما الكتب غير

الصفحة

- التداول فلا يحل عز وما فيها إلى المجتهد إلا اذا وجد النقل في كتاب مشهور... ٦٢-٦١
- نقل عن « الفقيه » يُمَرِّزُ مآقاله ابن الهمام . ٦٢
- حكاية أبي إسحاق الاسفراييني الاجماع على جواز النقل من الكتب ٦٢
- العمدة دون اشتراط السند إلى مصنفها ، وذلك شامل للحديث والفقه . ٦٢
- نقل عن الطبرسي الهراسي يُمَرِّزُ مآقاله الاسفراييني . ٦٣
- قول العز بن عبد السلام بجواز الاعتماد على الكتب الموثوقة من كتب ٦٣
- الفقه والحديث والنحو وغيرها لحصول الثقة بها كحصولها بالرواية لها ٦٣
- عن مؤلفيها ، وبأنه إجماع . ٦٤-٦٣
- خلاصة الجواب : أن الأمور الدينية كلها محتاجة إلى السند أو ما ٦٤-٦٣
- يقوم مقامه ، غير أن منها ما يحتاج في طريق ثبوتها ، ومنها ما يتساهل ٦٤-٦٤
- فيه أدنى تساهل . ٦٤-٦٤

السؤال الثاني

- هل كل الأحاديث التي في السنن الأربعة وتصانيف البيهقي والدارقطني ٦٦
- والحاكم وابن أبي شيبه وغيرها من الكتب المشتهرة : صحيح لذاته أم ٦٦
- لغيره ؟ أو حسن لذاته أم لغيره ؟ أم لا ؟ ٦٦

الجواب

- الكتب المذكورة وأمثالها مشتملة على الصحيح والحسن والضعيف ٦٦
- والموضوع . ٦٦
- نقول عن ابن الصلاح والمراقي والنووي أن في « السنن » الصحيح ٦٦
- والحسن والضعيف والمنكر . ٦٦
- اثبات العلماء لصاحب « المصاييح » لتسميته أحاديث « السنن » بالحسن . ٦٧

الصفحة

- انتقاد العلماء للحافظ السليّني والحاكم والخطيب إذ أطلقوا اسم الصحيح
 على « السنن » . ٦٧
- تقسيم مافي « سنن أبي داود » من حيث الصحة والضعف إلى ستة أقسام . ٦٧
- تقسيم مافي « جامع الترمذي » من حيث الصحة والضعف إلى أربعة أقسام . ٦٨
- قول الترمذي : جميع مافي كتابه من الحديث معمول به خلا حديثين :
 حديث الجمع في الحضرة وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة . ت . ٦٩
- حديث الجمع في الحضرة عميل به ابن سيرين فخالف الجمهور ، وحديث إن
 شرب الرابعة فاقتلوه بحث فيه الشيخ شاكر و انتهى إلى أنه غير منسوخ . ت . ٧٠
- وجود المناكير وقليل من الموضوعات في « سنن ابن ماجه » غض من
 رتبة الكتاب . ٧١
- قول الكوثري : الذي نظامه ابن الجوزي في سلك الموضوعات من « سنن
 ابن ماجه » نحو ثلاثين حديثاً ، وإبلاغ الشيخ النعماني لها إلى إحدى
 وأربعين حديثاً . ت . ٧١
- قول الذهبي : الأحاديث التي لا تقوم بها حجة في « سنن ابن ماجه » لعلها
 نحو الألف ؟ ت . ٧٢
- ما انفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة غالبه في رواته ضعف لا في
 أحاديثه إذ فيها الصحاح والحسان . ت . ٧٢
- لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به ابن ماجه إلا من عالم بهذا الشأن . ت . ٧٣
- كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن ، و « سنن أبي داود » من مظانه . ٧٣
- بيان أبي داود لخطئه في « السنن » وطريق استخلاص الحديث الحسن عنده . ٧٣
- مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . ٧٤
- أبو داود يأخذ مأخذ النسائي ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في
 الباب غيره . ٧٤

الصفحة

- ٧٤ تقسيم ان طاهر المقدسي أحاديث «سنن أبي داود» ثلاثة أقسام .
كتاب النسائي أبدع كتب السنن تصنيفاً ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب
الترمذي، ويقال به من حيث التساهل كتاب ابن ماجه إذ تفرّد بأحاديث
فيها متهمون بالكذب وسرقة الحديث .
- ٧٥ بيان سرقة الحديث والأجزاء والكتب . ت .
- ٧٥ قول أبي زرعة : لا يكون في «سنن ابن ماجه» تمام ثلاثين حديثاً بما
فيه ضعف : حكاية لا نصح ...
- ٧٦ تسمية «سنن النسائي الصغرى» بـ «المجتبى» و «المجتبى» وسبب تصنيفه .
- ٧٦ «مسند الدارمي» ليس دون «السنن الأربعة» بل لو ضم إليها لكان أولى
إذ هو أمثل من «سنن ابن ماجه» بكثير .
- ٧٦ كلام العراقي حول تسمية الدارمي كتابه : «السند» .
- ٧٧ «سنن الدارقطني» فيها الأحاديث السقيمة والمعلولة والمنكرة والغريبة
والشاذة والموضوعة .
- ٧٧ قول الزيلعي : «سنن الدارقطني» يجمع الأحاديث المعلولة ومنبع الأحاديث
الغريبة . ت .
- ٧٨ تصنيف الدارقطني جزءاً في الجهر بالبسملة لما دخل مصر وسؤال بعض
المالكية له عن صحته وإخباره عن واقعه .
- ٧٨ تصانيف البيهقي تشتمل على الأحاديث الضعيفة .
- ٧٨ قول الشيخ ابن تيمية: البيهقي من أقلهم استدلالاً بالموضوع ، وفي الفضائل
يروى أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة ، وينحاز للجهة التي ينصرها
ويترك ما هو أقوى إسناداً . ت .
- ٧٨ تقدّم الشيخ الفهري لصنع السيوطي إذ يعتمد على قول البيهقي : إنه
لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع ، وليس كذلك بل يخرج

الصفحة

- الموضوعات بكثرة، وذكرنا من الموضوعات أخرجهما السبق في كتبه. ت. ٧٩
- الإشارة إلى تحامل الخطيب البغدادي ونعصبه وذكر احتجاجه بالموضوعات مع علمه بها. ٧٩
- قول الحافظ الذهبي: لا أعلم للخطيب وأبي نعيم ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عليها، وهذا إثم وجناية على السنن. ت. ٨٠
- قول الشيخ ابن تيمية: الخطيب وأبو نعيم وابن عساكر وابن ناصر وأمثالهم: يروون في الفضائل أحاديث يعلمون أنها موضوعة. ت. ٨٠
- وجوب التحفظ من قول الحاكم في التصحيح فإنه كثير الغلط ظاهر السقط، ونقده من جاء بعده وفلده. ٨٠
- نص* البني على تساهل الحاكم وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة. ٨٠
- كشف الحافظ الزيلعي لوجوه تساهل الحاكم باستيفاء وتحقيق لا تجده عند سواه، وبيان وقوع كثير من العلماء في مثل خطأ الحاكم. ت. ٨٠-٨٢
- قول الحافظ ابن حجر والسخاوي: تساهل الحاكم وابن الجوزي أعدم النفع بكتابتها لغير العالم بالصناعة. ٨٢
- نص* الحافظ ابن حجر على تساهل الحاكم بالتصحيح وعلى تساهل ابن الجوزي بدعوى الوضع. ت. ٨٢
- بيان الحافظ الذهبي لحال أحاديث «المستدرک» من حيث الصحة والضعف. ٨٣
- قول الذهبي: في «المستدرک» أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شأنه بها وليته لم يصنفه! ... ت. ٨٣
- قول السيوطي: جمع الذهبي الأحاديث الموضوعة في «المستدرک» نحو مئة حديث. ت. ٨٣
- قول الكوثري: أكثر الحاكم من تصحيح أحاديث ساقطة فهل خفيت عليه؟ وما هو ممن يجهل ذلك، وإن علمها فهو خيانه، وحمل ذلك ابن حجر على حصول تغير أو غفلة له آخر عمره أثناء تأليفه «المستدرک». ت. ٨٣

- ٨٣ ذكر الخطيب لتشيع الحاكم وتصحيحة حديث الطبر ونحوه . ت .
- ٨٤ ذكر ابن طاهر المقدسي والحافظ ابن حجر لتشيع الحاكم أيضاً . ت .
- إنكارُ الحافظ لذهبي لتصحيح الحاكم حديث الطبر ، وقوله : لما علقتُ « تلخيص المستدرك » رأيتُ الهولَ من الموضوعات التي فيه . ت .
- ٨٤ دفاع الامام الكشميري عن « المستدرك » وبيانه لكيفية أحاديثه الصحيحة والضعيفة والموضوعة . ت .
- استنكار الكشميري لذكر الحاكم الموضوعات في كتابه ، ثم كشفه عن مدرجة الخطأ التي تورط فيها الحاكم كشفاً حسناً . ت .
- ٨٤ الإشارة إلى غضبات الحافظ الذهبي على صنع الحاكم التي اضطرت له أن يغلظ الالفة مع الحاكم ويقسم الأيمان التمددة على وضع الموضوعات التي صححها الحاكم مع التفرع الشديد .
- ٨٤ قول ابن الصلاح : الحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به ، ثم بيان رأيه فيما صححه .
- ٨٥ قول النووي والسيوطي في حكم ما صححه الحاكم أيضاً .
- ٨٥ تعقيب ابن جماعة والمراقي والأنصاري والسخاوي لحكم ابن الصلاح .
- « صحيح ابن حبان » يقارب « مستدرك الحاكم » في التساهل ، وابن حبان أمكن من الحاكم في الحديث .
- ٨٦ دفاع السيوطي عما قيل في تساهل ابن حبان وبيان شروط « صحيحه » .
- تفضيل الزركشي تصحيح ابن حبان على تصحيح الضياء المقدسي في « المختارة » ، وتفضيل تصحيح صاحب « المختارة » على تصحيح الحاكم .
- ٨٦ كلمات ثناء على « المختارة » . ت . وانظر أيضاً (ص ١٥٣ ت) .
- ٨٧ نقل النووي اتفاق الحفاظ على أن البيهقي أشد تحريماً من الحاكم .
- ٨٨ كتب المسانيد غير ملتزمة بالكتب الخمسة من حيث الاحتجاج بها .
- ٨٨ تسمية طائفة من المسانيد والمصنفات تشتمل على الصحيح والضعيف . ت .
- ٨٨

- بيان سبيل الاحتجاج بحديث من « السنن » وخاصة « سنن ابن ماجه »
 والمسائيد و « مصنف » ابن أبي شيبة وعبد الرزاق . ت . وانظر
 الاستدراك (ص ٣٠٠) . ٨٩
- تقسيم الولي الدهلوي كتب الحديث إلى خمس طبقات ، وعده المسائيد
 والجوامع والمصنفات في الطبقة الثالثة ، وهي التي جمعت بين الصحيح
 والضعيف والغريب والشاذ والمنكر ... ت . ٨٩
- بيانه وجه أصحاب الطبقة الثالثة فيما ألفوه من كتب الحديث . ت . ٩٠
- استدراك على الولي الدهلوي إذ عدّ كتب البيهقي والطحاوي من
 الطبقة الثالثة . ت . ٩٠
- إلحاق نجله عبد العزيز الدهلوي إلى حال رجال الطبقة الثالثة ، ومناقشته
 في بعض مآله . ت . ٩٠
- عادة أصحاب المسائيد أن يخرجوا حديث كل صحابي غير متقيد بصحته . ٩١
- خطّة المتقدمين من المحدثين والفرس والمؤرخين في أن يفهم : إيراد
 كل ما في الباب صحيحاً أو باطلاً اتكالا على ذكر مسنده . ت . ٩١
- كلمة حسنة لمح الدين الخطيب في توجيه خطّة المتقدمين . ت . ٩١
- كلمة طيبة للكوثري في تبرئة خطّة المتقدمين من المؤاخذه . ت . ٩٢
- كتاب « الموطأ » مقدّم على الجوامع والمسائيد . ٩٣
- تصنيف ابن حزم للكتب المؤلفة في الحديث على خمس مراتب . ٩٣
- قول ابن حزم : في « الموطأ » نيف وسبعون حديثاً ترك مالك العمل
 بها ، وفيه أحاديث ضيفة . ٩٥
- نقد الذهبي لابن حزم إذ عدّ « الموطأ » في المرتبة الخامسة . ٩٥
- إغفال ابن حزم ذكر « سنن ابن ماجه » و « جامع الترمذي » لانه مارآها
 ولا دخلا الأندلس إلا بعد موته . ٩٥
- قول السيوطي : إن « الموطأ » صحيح كله على شرط مالك . ٩٥

قول الذهبي : مسند أحمد فيه جملة من الأحاديث الضعيفة ، وأحاديث معدودة شبه موضوعة .

٩٥

قول الكوثري : ما نظم ابن الجوزي من أحاديث « المسند » في سلك

٩٥

الموضوعات ثمانية وثلاثون حديثاً ، وأما الضعاف فكثيرة ولا كلام . ت

قول ابن تيمية : روى أحمد في كتاب فضائل الصحابة ما ليس في

٩٥

« مسنده » ، وليس كل ما رواه في كتبه حجة عنده ...

قول ابن تيمية : شرط أحمد في « المسند » أن لا يروي عن المعروف

٩٦

بالكذب عنده ، وشرطه أمثل من شرط أبي داود في « مسنده » .

قول ابن تيمية : يروي أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث ضعيفة

٩٦

للاعتبار بها . ت .

تمثيل ابن تيمية لأمثلية « المسند » على « سنن أبي داود » ومناقشة الكوثري

٩٧

له وإثباته لأمثلية « السنن » على « المسند » . ت .

قول ابن تيمية : زاد على « مسند أحمد » ابنه عبد الله والقطيعي ، وفي

٩٨

زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ظن بعضهم أنها من رواية أحمد .

قول ابن تيمية : ليس كل حديث رواه أحمد في « الفضائل » أو في

« مسنده » يقول : إنه صحيح ، بل أحاديث « مسنده » في بعضها ماهو

باطل ، وجمهورها جيدة ، ويروي في « الفضائل » أحاديث لا يرويها

٩٨

في « المسند » لكونها مراسيل وضعافاً . ت .

تأليف الحافظ العراقي موضوعات « مسند أحمد » في جزء ، وإثباته أنها

٩٩

من رواية أحمد .

مدافعة الحافظ ابن حجر عن « المسند » ونفيه « الموضوعات » عنه .

١٠٠

إسحاق بن راهويه يورد في « مسنده » أمثل ما جاء عن ذلك الصحابي

١٠٠

ولا يلزم أن يكون جميع ما فيه صحيحاً .

١٠١

« مسند » البزار وخطئه فيه .

- ١٠١ « تفسير الثملي » فيه الموضوعات وأنه كحاطب ليل . وانظر (ص ١١١) .
- ١٠١ كتابه « الرانس » في قصص الأنبياء فيه بلایا ورزايا .
- ١٠٢ « تفسير الواحدی » فيه الصحيح والضعيف والموضوع .
- ١٠٣ « تفسير البغوي » خال من الموضوعات ولكن فيه الضعاف .
- قول ابن تيمية : أصحاب التفسير الكبار كان جرير وبقي بن مخلد وابن أبي حاتم وابن المنذر وأمثالهم : لم يذكروا في تفاسيرهم الموضوعات .
- ١٠٣ بيان أن تفاسير هؤلاء الأئمة فيها الأحاديث الضعيفة والثالثة والغرائب والناكير والاسرائيليات ، وقد يقع فيها الموضوع . ت .
- ١٠٤ جيه الكوثري اصنع أولئك المفسرين في إيرادهم تلك الأخبار . ت .
- ١٠٤ ثناء على صنيع الحافظ ابن كثير إذ تعرض لكثير من تلك التفاسير بالنقد والبيان ، وذكر نماذج كثيرة من ذلك . ت .
- ١٠٥ تنبيه الحافظ ابن كثير وشيخه المزي على حديث موضوع وقع في « تفسير ابن جرير » . ت .
- ١٠٦ قول الكوثري : قيمة ما يرويه ابن جرير قيمة مسنده . وهي قاعدة تنطبق على جميع التفاسير المسندة . ت .
- ١٠٧ فضل « تفسير ابن كثير » إذ يبين فيه علل الأحاديث التي يوردها ومغازها وإن ندد منه بعض الأحاديث كحديث قصة ثعلبة . ت .
- ١٠٨ قول ابن تيمية : تفاسير الامام أحمد وابن راهويه وابن حميد وعبد الرزاق : لا يذكر فيها الموضوعات .
- ١٠٨ بيان أن « تفسير عبد بن حميد » فيه غرائب وإسرائيليات . ت .
- ١٠٨ قول ابن تيمية : أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الثملي والنقاش والواحدي وأمثالهم لكثرة ما يروونه من الحديث الضعيف والموضوع .
- ١٠٨ كلمة نقد وجرح في المفسر النقاش وتفسيره : « شفاء الصدور » . ت .
- ١٠٩

- كلمة ابن تيمية في التفاسير التي لا يجوز الاعتماد عليها وحدها لما فيها من
 الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير كتفسير الثعلبي والواحدي
 والقشيري والسمرقندي والسلمي مع أنهم أهل صلاح ودين ... ت . ١٠٩
- قول ابن تيمية : أبو نعيم يروي في « الحلية » أحاديث صحيحة وأحاديث
 ضعيفة ومنكرة بل موضوعة باتفاق المحدثين ، وتوجيه ضميمه هذا . ١١٠
- قول ابن تيمية : كتاب الفردوس للدلمي فيه موضوعات كثيرة . ١١١
- النسائي أورد في « خصائص علي » أحاديث ضعيفة ، وكذلك أبو نعيم
 في « الفضائل » ، والترمذي في « جامعه » في فضائل علي . ١١٢
- قول الحافظ ابن حجر : أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة : النفازي
 والتفسير والملاحم والفضائل . ت . ١١٢
- ابن أبي الفوارس والأهوازي وابن عساكر يروون الضماف في الفضائل . ١١٢
- تقد الذهبي وابن تيمية لأبي علي الأهوازي وكتابه : « البيان » . ت . ١١٣
- تقد ابن تيمية لابن منده في روايته الضماف والموضوعات . ت . ١١٣
- تقد ابن تيمية لجمهور مؤلفي السير والأخبار وقصص الأنبياء والتفسير
 إذ يجمعون فيها الفث والسمين ، وتسميته لا أكثر من عشرة منهم . ت . ١١٣
- كلمة جامعة نافعة للولي الدهلوي في الطبقة الرابعة من طبقات كتب
 الحديث ، وفيها بيان مضان الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأسماء
 مؤلفيها . ت . ١١٤
- كلمة جامعة أيضاً لمبد العزيز الدهلوي في حال أحاديث الطبقة الرابعة
 وأثرها مع ذكر طائفة من الكتب التي تحويها وبيان أودية تلك الأحاديث . ت . ١١٥
- مصادر السيوطي فيما يذكره من الأحاديث الضعيفة ... ت . ١١٦
- ذكر الطبقة الخامسة عند الدهلوي وهي جمع الأحاديث الموضوعة . ت . ١١٦

تمة مهمة تتعلق بجواب السؤال الثاني

- استدراك على المؤلف اللكنوي بذكر حال الكتب الجامعة للحديث جمعاً دون ذكر إسناده ، وبيان أنها أحوج إلى التنبيه على حالها من الكتب ذات السند ، مع ذكر أم تلك الكتب الجامعة ومؤلفيها . ت . ١١٧
- الامام الغزالي وقوله عن حاله في علم الحديث ، وكتابه : « الاحياء » وما فيه من موضوعات ، وجهود العلماء في تخرجها . ت . ١٢٠-١١٨
- الامام ابن الجوزي وتناقضه بين متشدد في كتابه : « الموصوعات » ومتساهل جداً في كتبه الوعظية ! ت . ١٢٠
- الحافظ المنذري وصيانة كتبه عن الحديث الموضوع ، وبيان اصطلاحه في كتابه : « الترغيب والترهيب » وغفلة الوعاظ عن اصطلاحه . ت . ١٢٢-١٢٠
- الامام النووي وسلامة كتبه من الحديث الموضوع ، وإكثاره من رواية الضعيف في كتابه : « الأذكار » ، والتزامه في كتابه النافع المطار المشتهر باسم « رياض الصالحين » أن لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً ، وذكر ثلاثة أحاديث أدخل فيها بما التزمه والتنع قد يكشف عن غيرها . ت . ١٢٤-١٢٢
- الحافظ الذهبي وتساهله في كتابه : « الكبار » ، وذكر نماذج من الأحاديث الموضوعات التي ساقها فيه . ت . ١٢٥-١٢٤
- الحافظ ابن حجر وسلامة كتبه من الحديث الموضوع ، وذكر شرطه في كتابه : « فتح الباري » أن لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً . وفورده وفورده شيخه الحافظ العراقي في الحكم على الحديث الموضوع بالوضع . ت . وانظر الاستدراك (ص ٣٠١) . ١٢٦-١٢٥
- الحافظ السيوطي وتوسعه في إيراد الحديث الضعيف والتالف والموضوع ، وإخلاله بما قاله من صوته « الجامع الصغير » عن الموضوع ، وبيان أن في « الجامع الصغير » موضوعات كثيرة جداً ، أما الضعاف فطافح بها . لزوم التوقف في رموزه إلى صحة الحديث أو حسنه ... قيام

الشيخ أحمد الفهمري بخدمة « الجامع الصغير » وتأليفه جزءاً في أحاديثه الموضوعية ، وكشفه لتساهلات السيوطي في « الجامع الصغير » وبلغ أحاديثه الموضوعية ٤٥٦ حديثاً ، لزوم الرجوع إلى ما قاله العلماء فيما يورده السيوطي من الأحاديث المشعرة مصادرُها بضعفها . ت .
١٣٠-١٢٦

الشيخ ابن قيم الجوزية وتساهله في رواية الحديث الضعيف وتقويته له إذا وافق مشربه ، وذكر حديث واحد نموذج لتساهله المذكور ، ولزوم البحث في الأحاديث التي يرويها من هذا النوع . ت . وانظر الاستدراك (ص ٣٠) .
١٣٢-١٣٠
دخولُ بعض كتب التفسير التي تورد الأحاديث من غير مسند في هذه التهمة ، كتفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود ، وأن فيها الصحيح والضعيف والموضوع ، نهوض العلماء بتخريج أحاديثها ، التحاق تفسير «روح البيان» لاسماعيل حتي بها مع بيان حال هذا التفسير ، غلطة فادحة لاسماعيل حتي في « تفسيره » والرد على تلك الغلطة ، لزوم الرجوع إلى كتب التخارج عند اعتماد حديث من كتب التفسير هذه ، وإيراد هذه التفاسير الأربعة الأحاديث الواردة في فضائل الشور وبيان أنها أحاديث موضوعة مع ذكر من نص على كذبها من العلماء والثناء على من أئف فيها خالصة من شوائب الوضع . ت .
١٣٦-١٣٢

المفسر القرطبي وتساهله في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » بإرياده بعض الأحاديث المنكرة والموضوعة ، وذكر غمائج كثيرة من ذلك ، كلمة الشيخ الكوثري في صنع القرطبي ، بيان عاداته في ذكر الأخبار غير الصحيحة ، وذكر كتابيه : « التذكار » و « التذكرة » وإرياده فيها الصحيح والموضوع ، ولزوم الكشف عن أحاديث تفسيره غير المخرجة من مظانها الموثوقة .
١٣٩-١٣٦

خاتمة في ذكر طائفة من الكتب التي حُشيت بالحديث المكذوب ،
فلا يُنقل حديث منها إلا بعد التوثق من ثبوته ، وتلك الكتب : شمس المعارف ، زهرة المجالس ، سيرة البكري ، فتوح مكة ، فتوح الشام ، قصص الأنبياء ، بدائع الزهور ، مؤلفات الكلبي والواحدي . ت .
١٣٧

السؤال الثالث

هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في كتب الحديث دون وقفة ونظر أم لا ؟ وإذا كان لابد من النظر فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به من سواه ؟

١٤٠

الجواب

توقف الاحتجاج بما فيها على تمييز المحتج بين الصحاح والحسان وبين الضعاف إن كان أهلاً لذلك ، وإلا فيرجع لأقوال الثقات المتمدن ، فإن لم يوجد شيء من ذلك توقف الاحتجاج .

١٤١-١٤٠

قول القاضي زكريا في طريق الاحتجاج بحديث من كتب السنن ، أو السانيد .

١٤١

قول الحافظ ابن حجر أيضاً في طريق الاحتجاج بحديث منها أيضاً . ت .

١٤١

قول ابن تيمية : المرجع في التمييز بين النقول الصحيحة والمكذوبة هم أهل الحديث ... ولا تقوم الحجة لأحد إلا بحديث يعلم ثبوته لدى

١٤٢

أئمة النقل والصناعة .

تقسيم الطيبي الخبر من حيث حكمه إلى ثلاثة أقسام : لزوم تصديقه ،

١٤٣-١٤٢

لزوم تكذيبه ، لزوم التوقف فيه .

١٤٣

الاستدلال على وقوع الكذب على الرسول بحديث مكذوب ! ت .

١٤٤

قول ابن الصلاح في طريق معرفته الحديث الصحيح في غير الصحيحين .

قوله أيضاً : يكفي - للحكم بصحة الحديث - مجرد كونه موجوداً في

١٤٤

كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه كابن خزيمة في « صحيحه » .

نقد إطلاق قول ابن الصلاح هذا ويان أن في « صحيح ابن حبان ،

١٤٨-١٤٤

و « صحيح ابن خزيمة » أحاديث ضعيفة ومنكرة مع سياقة نماذج منها . ت .

تعقيب العلامة الصنعاني قول الشيخ ابن الصلاح أيضاً ويبيانه أن في

١٤٨

« صحيح ابن خزيمة » أحاديث كثيرة لا ترتقي عن رتبة الحسن . ت .

- « صحيح ابن خزيمة » أكثره مفقود ، و « كتاب التوحيد » قطعة منه ،
 ١٤٨ وقول المباركفوري بوجود نسخة منه في خزائن برلين موضع تثبت . ت .
- قول ابن الصلاح : لا تنجس على الحكم بصحة حديث صحيح ما لم يكن
 منصوباً على صحته من الأئمة المتقدمين ، تمشياً مع رأيه بمنع التأخرين
 ١٤٩ من (تصحيح) الأحاديث .
- أمر (التصحيح والتحسين) على رأي ابن الصلاح ينتهي في منتصف
 القرن الخامس . وجود (التخريج) بعد القرن الخامس . ت . ١٤٩
- جمع من المحدثين خالفوا ابن الصلاح فقالوا بسواغية (التصحيح) من التأخرين . ١٥٠
- نقض الحافظ ابن حجر لقول ابن الصلاح بمنع (التصحيح) للتأخرين . ت . ١٥٠
- ذكر المصنفات التي يؤخذ منها الصحيح - غير « الصحيحين » - . ١٥٠
- قول المراقي بجواز (التصحيح) من التأخرين ونقله ذلك عن النووي
 أيضا ، وذكره طائفة ممن (صحح) كابن القطان والضياء والنذري . ١٥٢
- قول ابن جماعة والنووي أيضا بجواز (التصحيح) . ١٥٢
- ذكر طائفة من التأخرين (صححوا) أحاديث مع ذكر تلك الأحاديث . ١٥٢
- حديثان مما (صححه) ابن القطان ، وتصحيح الضياء المقدسي في « المختارة » . ١٥٣
- نقشب لتصحيح الضياء أحاديث في « المختارة » وهي أحاديث ضعيفة
 ومنكرة ، مع ذكر خمسة أحاديث منها وبيان عللها . ت . ١٥٥-١٥٣
- تصحيح النذري لحديث (غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر) . ١٥٥
- تصحيح الديلمياطي حديث « ماء زمزم لما شرب له » . ١٥٥
- تصحيح التقي السبكي حديث « من زار قبري وجبت له شفاعتي » . ١٥٥
- تصحيح الذهبي حديث الطير ، ووجود (التصحيح) من الحفاظ :
 المراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والشيخ النواوي . ت . ١٥٦
- إشارة إلى من صحح حديث الطير أو ضعفه . ت . ١٥٦
- تصحيح شيخنا الفهاري وذكر حديثين مما صححه أو حسنه . ت . ١٥٦
- قول ابن حجر : الكتب المشهورة المتناقلة من « السنن » ، « المسانيد » ، إذا

- جاء فيها حديث مستوف لشروط الصحة لم يمتنع الحكم بصحته من التأخرين
ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين . ١٥٧-١٥٦
- قول السيوطي : القائلون بجواز (التصحيح) قائلون بجواز (التحسين)
بالأولي ، وذكره (تحسين) الميزي حديث « طلب العلم فريضة » . ١٥٧
- تصحيح السيوطي لحديث « طلب العلم فريضة » . ت . ١٥٧
- تصحيح شيخنا الفاري لحديث « طلب العلم فريضة » وتأليفه جزء آفيه . ت . ١٥٨
- استظهار السيوطي من منع ابن الصلاح (التصحيح) المنع من الحكم
بالوضع بالأولى إلا حيث لا يخفى أمر الوضع . ١٥٨

السؤال الرابع

- كيف يدفع تعارض أقوال المحدثين ؟ هل يرجع فيه إلى الترجيح
أو إلى سبق الزمان أو الرتبة أو إلى كثرة العدد أو يُقدّم أحد القولين
على الإطلاق ؟ ١٦١-١٦٠

الجواب

- التعارض بين أقوال المحدثين يُدفع بالترجيح في صور ثلاث : أحدها :
كون أحدهما متساهلاً في التصحيح والآخر محققاً معتدلاً كالحاكم مع
الذهبي فيرجح فيه قول الذهبي . ١٦١
- « مستدرك الحاكم » لا يمتد عليه إلا بعد النظر في « مختصر المستدرك »
للذهبي . ١٦٢
- ثانيها : كون أحدهما متساهلاً في الحكم بالتضعيف والوضع والآخر معتدلاً
فيه فيرجح حينئذ قول المعتدل على المتشدد ، وانظر آخر (ص ١٧٩) . ١٦٢
- مذهب النسائي أنه يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ، يريد به إجماعاً
خاصاً . ١٦٢
- كل طبقة من طبقات الثقات لا تخلو من متشدد ومتوسط ، وذكر أربع
طبقات منهم . ١٦٢

قول النسائي : لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه ... ١٦٢

المشدّدون في باب الجرح والوضع

المشدّدون في باب الوضع جماعة منهم : ابن الجوزي فكم حكم بوضع حديث

صحيح ؟ وكم ضعف ثقة مقبولا ؟ ١٦٣

قد الذهبي لابن الجوزي إذ يذكر في كتابه : « الضعفاء » أقوال الجارحين دون الموثقين . ١٦٣

قد ابن الصلاح لصنيع ابن الجوزي في « الموضوعات » إذ أورد فيها كثيراً من الضعفاء وحكم بوضعها . ١٦٤

قد السخاوي لصنيع ابن الجوزي في « الموضوعات » فقد أدرج فيها بعض الحسن والصحيح ، وبيان ما ينشأ عن ذلك من أضرار مع بيان منشأ غلطه في ذلك . ١٦٤

تناقض ابن الجوزي بين كتابيه : « الملل المتناهية » و « الموضوعات » ، إذ أورد من حديث كل منها في الآخر مع تساهله في إيراد الأحاديث الموضوعية وشبهها في كتبه الوعظية . ١٦٥

قد السيوطي لصنيع ابن الجوزي إذ يحكم على الحديث بالوضع دون استيفاء لطرقه . ١٦٥

ثناء السيف ابن أبي الجعد على ابن الجوزي ثم تقدّم له لاطلاقه الحكم بالوضع على أحاديث في رواها ضعيف أو لين ولا حجة بأنها موضوعة . ١٦٦

قد ابن حجر لابن الجوزي وبيان أثر تشدّده وأثر تساهله الحاكم . ١٦٧
الجرح لا يقبل من كل جارح كجرح ابن الجوزي الأحاديث الحسان وبعض الصحاح ، وكجرح الدارقطني والبغدادى للإمام أبي حنيفة فلم يُعَبَّأَ بهما . ١٦٧

ذكر جماعة صرّحوا بإفراط ابن الجوزي ، وهم النووي والمراقي

والأنصاري وابن تيمية وابن حجر والسيوطي والسخاوي . ١٦٩-١٧١

- تعداد السيوطي للأحاديث المتعقبة على ابن الجوزي ، وهي نحو ثلاثمائة
 ١٧٠ حديث مع بيان عدد ماجرّحه منها في كل كتاب من كتب السنة . ت .
 ومنهم : عمو بن بدر الموصلي أورد في كتابه « الموضوعات » ما ليس
 منها ، قال ابن حجر : لم يكن من النقاد .
 ١٧٢-١٧١
 التنبيه على وهم وقع في تسمية كتابه ، وتقول في تحفه . ت .
 ١٧١
 ومنهم : الصفاني أفرد رسالة في « الموضوعات » فيها الكثير من الصحيح
 والحسن والضعيف .
 ١٧٣-١٧٢
 طرّف من تعقب الحافظ العراقي للصفاني ، وتأليف شيخنا عبد العزيز
 ١٧٣ التماري رسالة في التعقيب عليه . ت .
 ومنهم : ابن تيمية فقد جعل بمض الأحاديث الحسنة وكثيراً من الأخبار
 الضعيفة مكذوبة ، وادّعى الاتفاق على وضع أحاديث الاتفاق على أنها
 ١٧٤ ضعيفة ، وادّعى الاتفاق على وضع أحاديث مختلف في وضعها .
 ١٧٤ تحامل ابن تيمية في كتابه : « منهاج السنة » إذ ردّ فيه الأحاديث الجياد .
 ١٧٥ حديث مما ادّعى فيه ابن تيمية الاتفاق على وضعه وله أصل .
 ١٧٦ نص ابن حجر على حكم ابن تيمية على أحاديث ضعاف بأنها مختلفة .
 ١٧٦ تأليف شيخنا الكوثري رسالة في تعقب ما نقاه ابن تيمية من الحديث . ت .
 ومنهم : الجوزقاني أكثر في كتابه : « الأباطيل » من الحكم بالوضع
 ١٧٦ لغير مخالفة السنة .
 ١٧٦ تقد ابن حجر والذهبي لصنيع الجوزقاني في كتابه « الأباطيل » . ت .
 ومنهم : الفيروزابادي بالغ في كتابه « سفر السعادة » فحكم على أحاديث
 ١٧٧ بالوضع وهي أحاديث مقبولة عند كبار الثقات .
 نماذج من عناوين كتابه « سفر السعادة » وتقد المؤلف الكنوي له ولمن
 ١٧٧ اغترّ به من جهة عصر الامام الكنوي . ت .

المشدهون في باب الجرح

- منهم : أبو الفتح الأزدي ألف كتاباً في الجرحين فأسرف في الجرح
 ١٧٨ وجرح خلقاً لم يتكلم فيهم أحد قبله وهو متكلّم فيه .
 ومنهم : ابن حبان له مبالغة في الجرح ، قال الذهبي : حتى كأنه لا يدري
 ١٧٩ ما يخرج من رأسه ؟ !
 هناك خلق كثير من المحدثين لهم تشدد ، فإذا جاء جرحُ الراوي من متشدد
 أو الحكمُ بضعف الحديث أو وضعيه من متساهل وجاء الحكم بحسنه أو
 ١٧٩ صحته من متوسط معتدل : يرجح قول المعتدل المتوسط .
 قالها أي ثالثٌ وجوه دفع التعارض بالترجيح : النظرُ في مأخذ القولين
 ١٨٠ وأدلة الطرفين ، فيرجح الأقوى على الأضعف ، وذكرُ مثال لذلك .
 ردُّ (دفع التعارض) بالسبق الزماني أو كثرة العدد أو السبق الرقبي ،
 ١٨١ مع توجيه ذلك وبيان أن هذه الثلاثة قد تكون مؤيدة لوجوه الترجيح .

السؤال الخامس

- كيف يُدفع التعارض بين الحديثين الصحيحين ؟ هل يُدفع بطلب تاريخ
 أحدهما ليُعلم الناسخ منها مع إمكان الجمع كما هو مذهب الحنفية ؟ أم يُطلب
 الجمع أولاً كما هو مذهب الشافعية ؟ مع ملاحظة أن كلاً من المذهبين
 تخلّفت عن قاعدته في أحاديث ، فما على من أشكل عليه التعارضان إلا
 ١٨٢ ينتظر الفتوح من الله بوجوه الجمع .

الجواب

- النسخ مقدم على الجمع عند جمع من الحنفية إن علّم التأخيرُ من الحديثين ،
 ١٨٣ وإلا فيُجمع بينهما ، وإلا فيترك العمل بهما .

- ١٨٣ استدرّك المؤلف على رأي الحنفية وترجيحه تقديم الجمع على النسخ .
قول ابن الصلاح بتقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح عند تعذر
معرفة الناسخ .
- ١٨٤ ضبط قولهم في أول السند : (روينّا عن فلان) وهو ليس شيخاً
لراوي عنه مع استيفاء القول في ذلك . ت .
- ١٨٥-١٨٤ قول متعمدة في تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح ...
- ١٨٨-١٨٦ تشنيع صاحب « دراسات اليب » للقول بالنسخ عند التعارض مع بيانه
إمكان الجمع بين التعارضين .
- ١٩٠-١٨٨ ذكر طائفة من الأمور التي يُعرف بها الناسخ .
- ١٩٢-١٩٠ تحقيق المؤلف أن تأخر الدليل لا يوجب كونه ناسخاً إلا إذا
تعذر الجمع ، كما أن قول الصحابي : (آخر الأمرين) لا يلزم منه
النسخ .
- ١٩٢ تحقيقه أن النسخ لا يتحقق إلا بنص أو ما يدل عليه أو يقوم
مقامه .
- ١٩٣ ذكر أحاديث نصّ الشارع فيها على نسخها غيرها .
- ١٩٣ استفراب الشعراني ادعاء النسخ دون نصّ من الشارع على ذلك ، مع
ذكر ما يترتب على ذلك الادعاء وبيان أن قولهم : (آخر الأمرين)
أكثري لا كلي .
- ١٩٤ قول ابن الحصّار : يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن الرسول أو عن
الصحابي ، لا إلى قول عوامّ المفسرين واجتهاد المجتهدين .
- ١٩٥

السؤال السادس

هل الجمع مقدّم على الترجيح كما عليه المحدثون والشافعية ؟ أم
الترجيح مقدّم على الجمع كما عليه الحنفية ؟

الجواب

- ١٩٦ الجمع مقدّم على الترجيح إلا إذا تمذّر فيصّار إلى الترجيح والنسخ .
تقول في ذلك عن البرزنجي وابن أمير حاج من كتّابه : (حَلَبَة
المُجَلِّي ، .
١٨٩ استيفاء مطوّل جدّا في بيان التحريف المتكرّر الوقوع في حاشية ابن
عابدين « ردّ المختار » وغيرها في اسم كتاب ابن أمير حاج : « حَلَبَة
المُجَلِّي » إلى (حَلَبَة) بالياء ، ونقل تسميته على الصحة « حَلَبَة
المُجَلِّي » من نسخة مقروءة على المؤلف وعليها خطّه في مواضع
كثيرة .
٢٠١-١٩٧

السؤال السابع

هل من وجوه الترجيح تخريجُ الشيخين وكثرةُ الطرق
وِفقهُ الراوي أم لا ؟

الجواب

- ٢٠٢ لكلِّ بما ذكر في السؤال دَخَلُ في الترجيح على الصحيح .
٢٠٢ الترجيح بتخريج الشيخين وبيان أعلى مراتب أقسام الصحيح .
قول المؤلف : لم يُخَالِفْ في الترتيب المشهور لأقسام الصحيح إلا ابن
المهام وتلميذه ابن أمير حاج ومن تبعهما .
٢٠٣

- بسط رأي ابن الهمام في بيان أعلى الصحيح بنقل كلامه وكلام تلميذه
 ابن أمير حاج . ت . ٢٠٣
- تعزيز الكوثري لما ذهب إليه ابن الهمام وتوجيهه أيضا . ت . ٢٠٣
- تقصُّ قول المؤلف : لم يخالف في الترتيب المشهور إلا ابن الهمام
 وتلميذه . ت . ٢٠٤
- الإشارة إلى من وافق ابن الهمام على رأيه في أعلى الصحيح . ت . ٢٠٤
- يُرجَّح حديث « الصحيحين » على حديث آخر مثله في الصحة إذا
 تعارضا ، ونقل ذلك عن المصنِّد . ٢٠٥-٢٠٤
- ذكر وجوه توجب ترجيح حديث غير « الصحيحين » على حديثها ،
 ونقل ذلك عن الزركشي والسيوطي وابن حجر . ٢٠٥
- الترجيح بكثرة الطرق فيه قولان : عامة الحنفية وبعض الشافعية
 على نفيه ، وأكثر الشافعية وبعض الحنفية على إثباته ، وتوجيه كل
 من القولين . ٢٠٨-٢٠٦
- اختيار المؤلف صحة الترجيح بكثرة الطرق ونقله ذلك عن
 الزيلعي والحازمي . ٢٠٨
- ذكر بعض وجوه المفارقة بين الرواية والشهادة ، وبيان أن اعتماد كثرة
 الرواة وتمدد الطرق والترجيح بها إنما يكون بمد صحة الدليلين . ٢٠٩
- الترجيح بفقه الراوي ، وحكاية وكيع مع أصحابه في ذلك . ٢١٠
- قول عن طائفة من كتب المصطلح والأصول في الترجيح بفقه
 الراوي . ٢١٢-٢١١
- ذكر المناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين
 وإنتعان الأوزاعي لترجيح أبي حنيفة بأقضية الرواة . ٢١٣-٢١٢
- بيان من رَوَى هذه المناظرة بسندها ، ورد قول صاحب الدراسات :
 ليس لها سند . ٢١٤-٢١٣

- الترجيح بفقهِ الرواة فيه ثلاثة مذاهب وبيان تلك المذاهب . ٢١٥
- نقي صاحب « الدراسات » الترجيح بالفقهِ عند الحنفية ، وقوله :
إنَّ الحنفية يرون تقديمَ القياس على رواية قليل الفقهِ لا الترجيحَ
بالأقفية ، وزعمه اختلاق « المناظرة » بين أبي حنيفة والأوزاعي . ٢١٦-٢١٥
- تقدُّ المؤلف لقول صاحب « الدراسات » : لا أثر لفقهِ الراوي في
قوَّة الحديث . ٢١٧
- إيراد على اعتبار الرجحان بقوة الفقهِ ، وبيان أنَّ المتبر في القوة
والضعف درجات شروط الصحة ، والجواب عن هذا الإيراد . ٢١٨-٢١٧
- إيراد أنَّ الصحابة كانوا متنين بحفظ اللفظ النبوي وإن كانوا غير
فقهاء ، فلا يبقى للفقهِ مزية على غيره . ٢١٧
- جواب الإيراد : أنَّ الرواية بالمعنى شائعة بين الصحابة ومن بعدهم فتبقى
للفقهِ مزيته ، على أنَّ له مزايا من وجوه آخر ... ٢١٩-٢١٨

السؤال الثامن

هل يقبل الجمع بمجرد الرأي أم لا بد من وجود النص عليه ؟

الجواب

- لا يُقبل الجمع ما لم يشهد به نص شرعي أو ما يقوم مقامه ، وأما الجمع
بالرأي المحض فقير مقبول . ٢٢٠
- لا ينهض للجمع بين الأحاديث إلا الجامعون بين صناعاتي الفقهِ والحديث
الغواصون على المعاني الدقيقة . ٢٢٠
- تأليف جماعة من العلماء في الجمع بين مختلف الحديث كابن قتيبة
والطبري والطحطاوي وابن ثورك والقصري مع ذكر تقصير
ابن قتيبة في كتابه . ت . ٢٢١

قدّم الكوثري لصنيع ابن فورك ومن شابهته بذكرهم أحاديث واهية أو
موضوعة ثم تكلفهم تأويلها .ت.

٢٢١

السؤال التاسع

هل ترك الراوي العمل بظاهر روايته يصلح حجة لترك
الرواية أم لا؟

٢٢٢

الجواب

في هذه المسألة خلاف بين الأئمة ، وإليك تفصيل مذاهبهم ...

٢٢٣-٢٢٢

السؤال العاشر

إذا عارض قول الصحابي أو فعله حديثاً صحيحاً فهل يتوقف في قبول
ذلك الحديث أم يتوقف في قبول قول الصحابي أو فعله ؟

٢٢٤

الجواب

للحنفية تفصيل في هذا المقام بين ما إذا كان الصحابي راوياً للحديث
أو غير راوٍ له ...

٢٢٤

الحق أن قول النبي وفعله أحق بالاتباع ، وما جاء عن الصحابي إذا لم
يمكن فيه الجمع ففيه احتمالات ...

٢٢٥

قول ابن الهمام : قول الصحابة حجة عندنا يجب تقليده ما لم ينه شيء
من السنة .

٢٢٦

قول صاحب « الدراسات » : التمسك بآثار الصحابة مع وجود الخبر
المرفوع الصحيح على خلافه : تمسك ضعيف ، ويان المهمل التي يمكن
حمل كلام الصحابي عليها .ت.

٢٢٦

خاتمة الكتاب وتاريخ الفراغ من تأليفه .

٢٢٧



مبحث وجوب العمل بالحديث الضعيف إذا تلقاه
الذاس بالقبول وعملوا بدلوله ويكون ذلك تصحيحاً له

سؤال بعضهم للشيخ حسين الأنصاري عن القاعدة المقررة : لا يقبل
في الأحكام إلا الحديث الصحيح أو الحسن، والترمذي يورد في «جامعه»
بعض الأحاديث الضعيفة ثم يقول : «والعمل عليه عند أهل العلم» ،
فكيف ساع لأهل العلم العمل به وهو حديث ضعيف ؟
٢٢٨

الجواب

الحديث الضعيف ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول ، وتعريف
السيوطي الحديث المقبول وذكر أمثلة منه .
٢٢٩-٢٢٨
تصريح العلماء بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم
يكن له إسناد يُعتمدُ على مثله .
٢٢٩
قول ابن عبد البر في ذلك .
٢٣٠-٢٢٩
تصحيح غير واحد من العلماء لحديث « هو الطهور ماؤه ... » . ت .
٢٣٠-٢٢٩
قول الاسفراييني وابن فورك والحصّار في ذلك أيضاً .
٢٣١
احتجاج الامام أحمد لقبول حديث تلقين الميت بأن عليه العمل .
٢٣١
تصحيح ابن الهمام لحديث « طلاق الأمة ثنتان ... » وقولته : وما
يصححه أيضاً عمل العلماء على وقتيه .
٢٣٢
قول الامام مالك : شهرة الحديث بالمدينة تُغني عن صحة سنده .
٢٣٢
قول الحافظ السخاوي : إذا تلقّت الأمة الحديث الضعيف بالقبول
يُعمَل به حتى إنه ينزل منزلة التواتر .
٢٣٢
تعريف المتقيلي للحديث الصحيح عند المتقدمين وعند المتأخرين .
٢٣٢
قول الشبرخيتي : تلقى الناس للحديث الضعيف بالقبول يجعله حجة

- ويُعمل به في الأحكام وغيرها . ٢٣٣
- نقلُ الحافظ ابن حجر لكلام الامام الشافعي أن حديث « لا وصية لوارث » ٢٣٣
- نقلُ كافّة عن كافّة .
- ذكر أربعة أحاديث قيل فيها : ضعيفة ، وقال الترمذي بعد تصحيحه ٢٣٤
- بضعف كل حديث منها : « وعليه العمل عند أهل العلم » .
- وتلك الأحاديث :
- ١ - حديث « من ذرعه القبيح وهو صائم فليس عليه القضاء ... » ، مع ٢٣٤
- بيان ما في سنده من مقال
- ٢ - حديث الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، مع بيان ما في سنده ٢٣٥
- من مقال .
- ٣ - حديث إقادة الأب من ابنه لا الابن من أبيه ، مع ما في سنده ٢٣٦
- من مقال .
- ٤ - حديث « القاتل لا يرث » ، مع بيان ما في سنده من مقال . ٢٣٦
- قول إمام العصر الكشميري : الحديث الضعيف إذا تأيد بالعمل ارتقى ٢٣٧
- إلى مرتبة القبول .
- قول الكشميري أيضاً في المشغوفين بالاسناد وإن اعتبروا الواقع أول ٢٣٧
- من الشيء على القواعد .
- توضيح شيخنا محمد بدر عالم لكلام شيخه إمام العصر الكشميري . ٢٣٧
- حكاية شيخنا البنوري عن شيخه إمام العصر : كان الاسناد ثلاثاً يدخل ٢٣٨
- في الدين ما ليس منه ، لا ليخرج ما ثبت من عمل أهل الاسناد .



استدراك

الصفحة

رأيت أن أستدرك هنا ما تبسّر لي استكمال تحقيقه أثناء طبع الكتاب وفاتني أن ألحقه بموضعه ، كما أذكر ما نددت من فقرات مطبعية وإن كانت خفيفة طفيفة . إنمّا للفائدة وأداء للأمانة ، والله ولي التوفيق .

٢١ زيادة في تحقّق قول الإمام ابن المبارك : « فإذا قيل له : من حدّثك بقي ، راجعت غير نسخة من مخطوطات « سنن الترمذي » لعلّي أجد في بعضها تعلية أو إشارة إلى ضبط الجملة الأخيرة أو معناها على عادة العلماء الحديثين إذ يُعلّقون على بعض الجُمَل الغامضة أو المشكلة ما يثيرها ويوضحها ، فنظرت ثلاث نسخ من « سنن الترمذي » في ظاهرة دمشق :

- ١ - نسخة مخطوطة سنة ٥٤٠ ، وفي آخرها سماعات كثيرة جداً ، وهي مقروءة على الحافظ الميزّني رحمه الله تعالى . ورقمها : (ح : ٥٢٨) .
- ٢ - نسخة كتبت سنة ١٠٩٩ ، ورقمها : (ح : ٧٩٤) .
- ٣ - نسخة كتبت سنة ١٢٠٢ ، ورقمها عام : (٦٣٤٢) .

وقد جاءت الكلمة في النسخ الثلاث : (بقي) واضحة جليّة مرسومة بقاعدة الرسم القديم المفيد تشخيصها (بقي) فعلاً ماضياً دون اشتباه .

٤ - وكذلك رأيتها مرسومة في نسخة المكتبة المحمودية في المدينة المنورة التي تاليفها شرح أبي الطيب السندي رحمه الله تعالى .

ثم رأيت - للتوفيق - نصّاً يفيد أن هذا أسلوب معروف ، معلوم المحذوف منه في مناطق الناس في ذلك العصر : القرن الثاني وما بعده ، فقد جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي في ترجمة الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الشيعي ، وقد كان أحفظ من في عصره من الحفاظ ، قال الخطيب : (١٦/٥) : « حدّثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق

الحافظ النيسابوري قال : قال لي أبو العباس بن عقدة : دَخَلَ الْبَرْدُ يَجِيءُ الْكُوفَةَ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ أَحْفَظُ مِنِّي ، فَقُلْتُ : لَا تَطُولُ ، تَقْدُمُ إِلَى دُكَّانٍ وَرَاءِي ، وَنَضَعُ الْقَبَّانَ ، وَتَزِنُ مِنَ الْكُتُبِ مَا شِئْتَ ، ثُمَّ تُلْقِي عَلَيْنَا فَنَذْكُرُهُ ؟ فَقِي ! . انتهى . وَبَنَى الْمَصْحَحُ فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ لَفْظَ (فَبَقِيَ) هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلَيْنِ مِنْ « تَارِيخِ بَغْدَادِ » .

وواضح في هذا النص أن معنى (فَبَقِيَ) : فَبَقِيَ مَبْهُوتًا أَوْ مَدْهُوشًا . فقول الإمام ابن المبارك : « فَإِذَا قِيلَ لَهُ : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ بَقِيَ » أي بقي ساكنًا مَبْهُوتًا ، وَلَا رَيْبَ .

٢٨ إتماماً لما جاء في التعليقة ذات الرقم (٣) من أن العلماء ميّزوا بين مارواه مسلم في مقدمة « صحيحه » ومارواه في « صحيحه » يضاف إليه : قال الشيخ ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه : « الفروسيّة » : (ص ٤٤) : « مقدمة كتاب مسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصححة ، فلها شأن ، ولسان كتابه شأن آخر ، ولا يشك أهل الحديث في ذلك » .

٣٢ س ٢٠ ، ٢٢ تَقَلَّ هُنَا عَلِي الْقَارِي قَوْلَ ابْنِ خَيْرٍ : اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : كَذَا ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ مَرْوِيًّا وَلَوْ عَلَى أَقَلِّ وَجْهِهِ الرِّوَايَاتِ . هَذَا الْقَوْلُ مِنْ ابْنِ خَيْرٍ قَالَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُرُوفِ بِاسْمِ « فِهْرَسَةِ ابْنِ خَيْرِ الْأَشْبِيلِيِّ » الْمَطْبُوعِ فِي سِرْقَسَةِ عَامِ ١٨٩٣ ثُمَّ فِي بَيْرُوتِ عَامِ ١٣٨٢ = ١٩٦٣ وَذَلِكَ فِي (ص ١٦-١٧) مِنْهُ . وَقَدْ تَقَلَّ الْعَلَامَةُ الْمَدَانِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْفَتْحِ الْمُبِينِ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينَ » لِابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّي (ص ٢٦) عِبَارَةَ ابْنِ خَيْرٍ هَذِهِ ثُمَّ قَالَ : « لَكِنْ طَمَعَنِي فِي دَعْوَى الْأَجْمَاعِ جَمْعٌ ، وَالْمَمْلُوعُ عَلَى خِلَافِهِ ، انْتَهَى مُنَاوِي » .

٣٧ س ٣ جَاءَ فِيهِ : وَمَنْ حُكِيَ عَنْهُ التَّسْوِيبُ بَيْنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا بِحِجَابِ بْنِ مَعِينٍ . يُعْلَقُ عَلَيْهِ : أَيِ الْفَضَائِلِ عِنْدَهُ كَالْأَحْكَامِ لَا تُثَبِّتُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ .

٧٤ س ٨ كِتَابُ أَبِي دَاوُدَ .

٧٩ س ٦ آفَةُ الظُّرْفِ الصَّلَفِ .

٨٠ س ١٦ « نَسَبُ الرَّايَةِ » : (١/٣٤٢) .

٨٩ س ٨ تَقَلَّتْ فِي هَذَا السَّطْرِ وَمَا بَعْدَهُ عِبَارَةُ عَلِي الْقَارِي فِي سَبِيلِ مَنْ أَرَادَ

الاحتجاج بحديث من « السنن » ... وتجدد كلاماً في هذا الموضوع أوفى بما نقلته في « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » للسخاوي (ص ٣٤) ، بل كلام السخاوي هنا أصل لمن جاء بعده وتعرض لهذا الموضوع كان حجر المكي في كتابه : « الفتح المبين بشرح الأربعين » : (ص ١٩٤) والعلامة علي القاري أيضاً في « المبين المبين لفهم الأربعين » : (ص ١٥٥) ، فليرجع إليهم راجب الاستزادة .

١٣٦ س ٢ - ٤ نقلت هنا قول شيخنا أحمد الغماري رحمه الله تعالى : « والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث ، ولا يكادان يصرحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار » . يضاف إليه : وانظر نماذج من تساهل الحافظ ابن حجر وفتورِهِ في الحكم على الحديث بالوضع في « التصدير » الذي كتبه الأستاذ ناصر الألباني في أول الجزء الثالث من « مشكاة المصابيح » للتبريزي في الصفحات : (و - ز - ح) .

١٣٢ س ٥ زاد عليه : وتجدد نماذج كثيرة من هذا النوع في « نونية » المسألة : « الكافية الشافية » . وقد استوفى نقد ما فيها الامام تقي الدين السبكي في كتابه : « السيف الصقيل في الرد على ابن زَيْفيل » ، وشيخنا الامام الكوثري في تعليقه عليه الذي سَمَّاهُ : « تبديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم » .

١٤٧ س ١٥ لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها .

٢٢١ س ١٥ ولا صيحة ولا ثبوت لها .

٢٢٩ س ١٠ و ٢٣١ س ٥ ابن الحصار . بالصاد المهملة ، كما جاء في الصفحة ١٩٥ في السطر الثالث .

٢٦٠ س ١ أنموذج العلوم للدُّوَالِي .

.

يضاف إلى موضعه من المصادر : الكتب التالية فقد فات ذكرها سهواً :

إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون لملي الحلبي ط البنية ١٣٢٠

الحظ الأوفر في الحج الأكبر لملي القاري ط بولاق ١٢٨٧

طلوع اثرين باظهار ما كان خفياً للسيوطي ضمن « الحاوي للفتاوي »
ط المنيرة ١٣٥٢

عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية للمؤلف اللكنوي ط المجتبائي بدهلي ١٣٣٤
عيون الأثر في فنون المفازي والسيتر لابن سيد الناس ط مكتبة
القدس ١٣٥٦

قانون التأويل للامام الغزالي ط الأنوار ١٣٥٩
الموضوعات لملي القاري ط إصطنبول ١٣٠٨

.

استدراكة متعلقة بـ (ص ٣٤ س ١٩)

يضاف بعد هذا السطر : وقال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في
مقدمة تعليقه على « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » الامام تقي الدين
السبكي (ص ٤ - ٥) : « جزى الله علماء أصول الدين عن الاسلام خيراً ، فان
لهم فضلاً جسيماً في صيانة عقائد المسلمين بأدلة ناهضة مدى القرون امام كل
فرقة زائفة .

وإنما يكون التمويل في كل علم على أئمة دون من سواهم ، لأن من يكون
إماماً في علم كثيراً ما يكون بمنزلة العامي في علم آخر ، فاذا لا يُعوَّل في العقائد إلا
على أئمة أصول الدين ، لا على الرواة البعيدين عن النظر ، وكم بينهم من يُرثى
لمداركه ! حيث يُقِلُّ عقله عن عقول الأطفال وإن بلغ في السن مبلغ الرجال .
ومن طالع ما ألقه بعض الرواة على طول القرون من كتب التوحيد والصفات
والسنة والردود على أهل النظر : يشكر الله سبحانه على النور الذي أفاضه على
عقله حتى نبهه مثل تلك الطامات بأول نظرة .

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

- ١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام للكنوي الطبعة الثالثة مزينة ومحقة .
 - ٢ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة . في علوم الحديث للإمام للكنوي أيضاً .
 - ٣ - إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام عبد الحلي للكنوي أيضاً .
 - ٤ - رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصرف النقي . نفدت الطبعة الثالثة ، وستصدر الرابعة محقة ومزينة جداً عما قبلها .
 - ٥ - التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري . الطبعة الرابعة
 - ٦ - الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي .
 - ٧ - فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري المكي .
 - ٨ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية .
 - ٩ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً ، الطبعة الثانية .
 - ١٠ - فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام الشيخ محمد زاهد الكوثري .
 - ١١ - مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة . وهو بحث جديد في بابهم كل محدث .
 - ١٢ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الثانية .
 - ١٣ - صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة تصدر الطبعة الثالثة مزينة ومحقة .
 - ١٤ - قواعد في علوم الحديث للعلامة المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي .
 - ١٥ - كلمات في كشف أباطيل وإفراءات بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً .
 - ١٦ - قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي الطبعة الثالثة .
 - ١٧ - المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ شمس الدين عبد الرحمن السخاوي .
 - ١٨ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي .
- وسيصدر بعون الله تعالى قريباً بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

- ١ - تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبد الحلي للكنوي أيضاً .
- ٢ - ترتيب ثقات العجلي الإمام نقي الدين السبكي والحافظ نور الدين الهيثمي .
- ٣ - نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي . جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة .
- ٤ - الرسول المعلم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً .
- ٥ - فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية للإمام علي القاري المكي : الجزء الثاني .

• • •

تطلب هذه الكتب جميعها من البلدان التالية : حلب : مكتبة النهضة ، من دار السلام ، دار الأصمعي . ومن حماة : مكتبة الغزالي . بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، دار الفكر ، دار الكتاب الجديد . دار الفنائس . دمشق : دار القلم ، دار الفكر . بغداد : مكتبة المثنى . الكويت : دار القلم . مكة المكرمة : المكتبة الإمدادية بباب العمرة . المدينة المنورة : المكتبة العلمية . الرياض : مكتبة الحرمين ، مكتبة اللواء . طرابلس الغرب : مكتبة النور ، ومن غيرها من المكتبات .